التخطيط للتقدم الإجتماعى

دكتور
أنور عطيه العدل
أستاذ علم الاجتماع المساعد
ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة المنصورة

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

التخطيط للتقدم الاجتماعى

اهداءات ٢٠٠٠

ا.د. قبـــاري محمـد اسـماعيـل
أستاذ الاجتماع بآداب الإسكندرية

التخطيط للتقدم الاجتماعي

دكتور
انور عطية العدل

استاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب ــ جامعة المنصورة

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير الأزاريطة
الاسكندرية

مقدمة

يبذل الانسان فى نشـــاطه اليومى جهـــدا يختلف عن مجهود بقية الكائنات الحية ، حيث يتميز جهده بالوعى الذى يرمى الى تحقيق هدف متصور سلفا . أى ان الانسان كائن مفكر يعمل وهذا ما جعل المفكر اليونـــانى أرسطوطاليس يقـــول بأن الانســـان كائـــن مخطط[1] ، بمعنى أنه يدرك مقدما الغاية من الجهد الذى يبذله ، ويتبع الوسائل الملائمـــة لتحقيق هذه الغـــاية . والتخطيط بمفهـــومه العام ، انما هو عبارة عن تحديد لمجموعة من الاهداف المتناسقة التى يراد تدقيقها وحق أولويات معينة ، وخلال فترة زمنية محددة ، مع اختيار لمجموعة من الوسائل والاجراءات اللازمة لتحويل هذه الاهداف الى واقع وفى يتصـــور مقدما الكيفية التى سيـــكون عليها نمط الكيـــان الاقتصادى والتخطيط ووســـائل جمع وتحليل المعلومات اللازمة لهما ، قد أصبح بمقدور الانســـان (المجتمع) أن يخطط على نطـــاق المجتمع بأسره ، وذلك بأن يتصور مقدما الكيفية التى سيكون عليها نمط الكيان الاقتصادى الاجتماعى ولمدة من ، ويرسم ذلك التصور المفصل بالأرقام فى خطط شاملة ، يضمنها كذلك مجمـــوعة الوسائل والاجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية اللازمة للوصول الى غاياته المخططة . ومن هنا تبرز الحاجة الى التعرف على أساسيات التخطيط للتقـــدم الاجتماعى (والاقتصادى كذلك) وتعميقه على النـــاس بجوانبها الفنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا ما نرمى اليه فى هذا الكتاب من حيث وعى الشعب بهذا الموضوع الذى لم يعد خاصا بالســـياسين والخبراء فقط ، حيث ينبغى فى الوقت الراهن أن تتعاظم أهمية التخطيط الشامل وأن يتحول أعداد الخطط وتنفيذها الى ميدان هام للنشاط الاجتماعى ، لاسيما حول

---

(١) د. محمد دويدار : « فى اقتصاديات التخطيط ... » المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ٢ .

اختيار الطـريق الملائم للتقدم الاجتماعى (والاقتصادى) الذى يكفل مصلحة كل المساهمين فى تحقيقه فى الدولة •

لقـد مضى ذلك العصر الذى كان ينظـر فيه الى قضايا التخطيط الاجتماعى والتنمية الاجتماعية على أنها قضايا تابعة تسـير فى ركب التخطيط والتنمية الاقتصادية • تلك النظرة التى تمثلت فى أفكار التجاريين والطبيعيين خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، بما يسمى «الاقتصاد للقوة» ثم بعد ذلك «النظرة الكلاسيكية» التى أسست على أفكار آدم سميث وريكاردو ، ومالتس ، الذين ركزوا على ان التنمية الاقتصادية تعتمد على محورى رأس المال والسكان ، وتوالت بعد ذلك النظريات البكنزية ، ونظرية التوازن وعدم التوازن ، وأخيرا نظرية مراحل النمو الاقتصادى لرونستو سنة ١٩٦٠ •

ولقد أدى هذا التصور فى اغفال التخطيط الاجتماعى والتركيز على الناحية الاقتصادية الى فشل التنمية كثيرا ، واتضح أن هناك أبعاد أخرى لاتقل أهمية عن الابعاد الاقتصادية واذا ما نظرنا الى التنمية الاقتصادية بمفهومها المحدد والذى يتمثل فى أنه أسلوب ادارة عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات بهدف مواجهة المشكلة الاقتصادية العامة ، والمتمركزة فى تفـاوت درجة الاهمية النسبية للحاجات الانسانية فى مواجهة ندرة الموارد وصلاحيتها لاستخدامات متعددة ، فاننا نرى أن هذه العملية لا تنفصل أبدا عن التنظيم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية، واتجاهات وقيم وأنماط سلوك أفراد المجتمع • أى أن تلك العملية لها متطلبات وشروط غير اقتصادية بل أنها تطرح نتائج غير اقتصادية أساسا فعلى سبيل المثال لا الحصر فان تحقيق المستوى التعليمى ، والصحى والثقافى لأفراد المجتمع يؤثر على زيادة الانتاج القومى وكفاية الافراد الانتاجية • ومهما قيل من أن نفقات تنفيذ الخطط الاجتماعية عبئا على الانتاج ، ومرهون بالتقدم الاقتصـادى فان الخطط الاجتماعية ليست مجرد معاونة فعالة ومباشرة لتحقيق الرفاهية الانسانية من الناحيتين

الاجتماعية والاقتصادية الا أنها ركن أساسي وهام من أركان التخطيط الشامل الذي يستهدف تحقيق الاهداف القومية الكبرى • ومن الناحية النظرية قد ينظر الى التخطيط الصحى ، مثلا ، وما يستتبعه من خفض نسب الوفيات للأطفال الرضع وزيادة متوسط أعمار أفراد المجتمع على أنها قد تأثر فى حالة التوازن بين عدد السكان ومصادر التغذية • وأن زيادة فرص التعليم وفتح مجالات بلا قيد أو شرط أمام أفراد المجتمع قد لا يتفق مع الفرص المتاحة أمامهم فى سوق العمل ، الى غير ذلك مما يدعيه الذين يتصـــورون أن التخطيط للتنمية الاقتصادية هى الحل الامثل الذى يقدم الى المجتمعات النامية لاخراجها من التخلف الى حياة التقدم والرفاهية وينسى أو يتغافل هؤلاء أنه لايوجد حد فاصل بين التنمية الاقتصـــادية أو الاجتمـــاعية وبالتـــالى بين التخطيط للتنمية الاقتصادية والتخطيط للتنمية الاجتماعية واذا ما استعرضنا مجالات التخطيط لتأكد لنا الارتباط الوثيق بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى• ولوجدنا صعوبة فى ايجاد حد فاصل بين ما يعتبر تنمية اجتماعية وما يعتبر تنمية اقتصادية حيث نجد اعتمادا كبيرا على التنمية الاجتماعية اذا ما أردنا أن نصل الى تنمية اقتصادية ناجحة • فالزراعة والصناعة تعتمد على التوسع العمرانى ، وعلى خدمات التعليم والبحث العلمى • وفى نفس الوقت نجد أنه بدون تحقيق أهداف الانتاج لايمكن التوسع فى الخدمات وتوفير فرص العمل • وخير مثل للعلاقة القوية بين الاقتصاد والاجتماع يكون فى أن محاولة زيادة معدلات الادخار ، أو الحد من الاستهلاك ، يتطلب تغييرات فى نسق الفهم Value System والعادات والتقاليد ، والانماط السلوكية ، بل أنه يتطلب تغييرات جذرية فى النظم التعليمية ، كما يفترض حدا من الاستقرار السياسى •

وباختصار فأن الفكر السائد الآن لايرى الحل الامثل لمشاكل التنمية الا من خلال احداث «التغيرات السلوكية» اللازمة والمطلوبة لتحقيق التوازن بين التخطيط للتنمية الاجتماعية والتخطيط للتنمية الاقتصادية • وبعبارة أدق تكون العلاقة بينهما من منطلق تكاملهما ، وليس من منطلق

تبعية أى منهما للآخر وتلقائية حدوث الأولى نتيجة حدوث الثانية كما وأن ما أثير من قضايا ، بعاليه ، يؤدى بنا الى حقيقة هامة ــ وبخاصة ونحن ندرس التخطيط الاجتماعى بكل أبعاده ــ تتمثل فى صعوبة الفصل بين التخطيط الاجتماعى ، والتنمية الاجتماعية ، حيث توجد صلة وثيقة بينهما لكون التخطيط الاجتمــاعى وسيلة أو أداة لاحــداث التنمية الاجتماعية على الوجه الامثل • واننا اذ نذكر هذه الحقيقة ، فاننا نرغب فى تبيان أننا حين نناقش قضايا التخطيط الاجتماعى فان ذلك لا يعنى تجاهل التنمية الاجتماعية •

وحيث أن موضوع « التخطيط للتقدم الاجتماعى» واسع جدا ، فان ما يتضمنه هذا الكتاب ــ تحت هذا العنوان ــ انما هو عبارة عن مدخل يتناول بعض المبادىء العامة والاسس الهامة التى ينبغى مراعاتها عند القيام بعملية التخطيط وحتى يصل هذا الكتاب الى غايته ــ وضع نموذج مثل التخطيط الاجتماعى ــ فقد قسم الى الأبواب التالية :

الباب الاول : يختص بعمليــة التخطيط من حيث مفاهيمه وأسسه ومراحله ومستوياته والسياسات اللازمة لذلك ثم الاشارة الى الاجهزة التى من خلالها تتحقق الممارسة التخطيطية • ثم بعد ذلك يقوم بشرح وعــرض نظام الموازين المــادية والمــالية والبشرية ــ التاريخية منها والتخطيطيةــ مع ايراد بعض الأمثلة التطبيقية عليها •

الباب الثاني : يبدأ هذا الباب بفحص الوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم وابراز المشــاكل التى تواجه تقــدمه • ثم يتناول ، بعد ذلك ، موضوع التغير الاجتماعى ، لأن هذا التغير لايسير دائما وفق مصلحة المجتمع فأحيانا يأخذ شكل التخلف وأحيانا أخرى يأخذ صورة التقدم ، لذلك فان التحكم فى هذا التغير يحدد السبيل المنطقى لدراسة التخطيط الاجتماعى • ثم يقــوم هذا الباب بتناول الهدف الاســاسى منه وهو التخطيط الاجتماعى • فيتناول مفهومه وأدواته والعوامل المتحكمة فيه •

وبما أنه الذى قدم ـــ بعاليه ـــ يقدم الأسس النظرية للتخطيط وحتى يمكن ربط الجانب النظرى بالواقع ، فان هذا الباب يتناول تقييم التجربة المصرية فى التخطيط مع التركيز على الخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦١ ـــ ١٩٦٤/١٩٦٥ ، والتعرض لتجـربة التخطيط فى الاتحاد السوفيتى والتجربة التخطيطية فى يوغسلافيا .

الباب الثالث :

يقوم هذا الباب بتقديم محاولة لصـياغة تخطيط اتجاهات التقدم الاجتماعى ، انطلاقا من كيفية تحديد الاهداف الاجتماعية الاساسية للخطة الخمسية لسنوات ١٩٨٧ ـــ ١٩٩٢ . وبعد التوجيهات يوجد ملحق بمجموعة من الجداول التى يمكن أن تتضمنها الخطة لجدولة النواحى الاقتصادية : الاستثمارات ، الانتاج الصناعى والزراعى ، والتشغيل للقوى العاملة ، وذلك بناء على القاعدة المذكورة بعاليه وهى التكامل المطلق بين الناحية الاجتماعية والنادية الاقتصادية .

الباب الأول

مدخل لعملية التخطيط القومى

- مقـــدمة .
- الفصل الاول : المبادى العامة لعملية التخطيط .
- الفصل الثانى : التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات .
- الفصل الثالث : نظام الموازنات التخطيطية .

مقـــــــدمة :

ظهرت الحاجة الى التخطيط فى الدول النامية منذ فترة وجيزة ، لأن اعادة توزيع الثروة والتشريع الوقائى لم يكونا وسيلتين كافيتين للعمل الاجتماعى الاقتصادى • حيث أن المشكلة الاجتماعية الكبرى هى رفع مستوى معيشة السكان ككل وليست مجرد اجراء للتخفيف عن الأقلية أو مجرد عمل وقائى للدفاع عن الفقراء • وفى دول الاقتصاد المتقدم ، فان التنميـــة فى المــاضى حدثت دون تخطيط • وفى بعض تلك الدول ـ مثل الولايات المتحدة والمانيا ـ لازالت التنمية تجرى بدون تخطيط وفى البعض الآخر قد أدخل التخطيط فى السنوات القليلة المــاضية غالبا على مستوى قطاعات اجتماعية معينة مثل الصحة والتربية والتعليم ، والرعاية ••• مما كان ضعيف التنسيق أو يكاد يكون منعدم الاتصال بالتنمية الاقتصادية •

ومن ناحية أخرى ، توجد مجموعة آراء متباينة حول ماهية أو مفهوم التخطيط ، يمكن بهدف التوضيح ، تصنيفها الى نوعين أساسيين ، احدهما يرى أن يعزل التخطيط عن طبيعة السلطة السياسية والاساس الاقتصادى للمجتمع ، والثانى يؤكد على الربط العضوى فيما بينهما ، ونحن نتفق مع الاتجاه الاخير • وعلى العموم فان هذا الباب يتناول عملية التخطيط فى حد ذاتها ، من حيث تعريف التخطيط وتحـديد غاياته والسياسات اللازمة لذلك ثم الاشارة الى الاجهــزة التخطيطية ويلى ذلك عرض مبسط لنظــام الموازين المــادية والمالية والتــاريخية اللازمة لعملية التخطيط ، مع تقديم بعض الامثلة التطبيقية عليها •

الفصل الأول

المبادىء العامة لعملية التخطيط

أولا : ماهية التخطيط والمتطلبات اللازمة لوجوده ·

ثانيا : متطلبات التخطيط للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ·

ثالثا : لزومية التخطيط ومنطلقاته للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ·

رابعا : السياسات التخطيطية : سياسة التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ·

خامسا : الاجهزة التخطيطية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ·

ان التخطيط هو الوسيلة الاساسية لتوجيه التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، حيث أن الهدف الاساسى هو تحقيق أقصى قدر من النمو الاجتماعى والاقتصادى المصحوب بزيادة مناسبة من الرفاهية المادية والثقافية للشعب . أما من ناحية تعريف التخطيط والداجة الملحة اليه والاجهزة القائمة به فهو ما نتناوله هنا .

أولا - ماهية التخطيط والمتطلبات اللازمة لوجوده :

ان التخطيط ، بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الانسان ، يعتبر أداه لترشيد ارادة التغيير فى اطار الاختيار الاجتماعى وهو يفترض ، ابتداء ، اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة الى حالة التقدم المتكامل الجوانب ، أى التنبأ العامى بما يراد الوصول اليه خلال فترة زمنية محددة . كما يفترض أيضا وجود الكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهام التخطيطية المعقدة والمتشابكة . والتخطيط لا ينتهى بانتهاء صياغة الخطة أو حتى بالشروع فى التنفيذ لمحتوياتها ، بل يتطلب الامر أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبرا عنه بصور رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الاداء ، مصحوبة بسياسات اجرائية عملية . وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الاهداف ، ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية لضمان استمرارية العملية التخطيطية للتقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ناحية أخرى ، فان الحديث عن التخطيط الاجتماعى والاقتصادى على نطاق المجتمع بأسره ، يفترض ، قبل كل شىء ، وجود سلطة تخطيطية مركزية لها قدرة التعرف على اصدار القرارات التنفيذية ومتابعتها فى مجمل النوادى الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، الذى يفترض - بالضرورة - أن يكون غالبيتها العظمى فى حوزتها ، وأن تكون التغيرات شاملة لكامل الهيكل الاقتصادى الاجتماعى الموروث وحل

أزمته التركيبية بتحقيق التوازنات المطلوبة منه لصالح الحاجات الاساسية للمجتمع بأسره . وهذا لايمكن تحقيقه الا اذا وجدت السلطة السياسية القائدة التى تعبر — حقيقة — عن وحدة المصالح النسبية لكل السكان فى المجتمع . ومن ناحية أخرى ، فان هذا التخطيط تتسع درجة شموله مع اتساع واكتمال متطلباته الضرورية الموضوعية والذاتية، كما يحصل فى الدول التى تأخذ بنظام التخطيط الشامل . أما محاولات التخطيط الجارية فى الدول النامية والتى هى أكثر حاجة الى التنمية فى الوقت الراهن والتى تنعت أحيانا بالتخطيط الشامل — انما هى فى الواقع — شاملة فقط للاستثمارات الجديدة فى مؤسسات الدولة ، الا أنها على كل حال ليس تعنى الشمول المطلوب لكل كامل نواحى الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، ولكن يلاحظ درجة الشمول النسبية للعمل التخطيطى أخذت تتسع فى بعض هذه البلدان النامية ، فصارت تغطى جزءا كبيرا من قوة العمل وأحيانا التجارة الخارجية ، أو غيرها من الانشطة الاجتماعية كالتعليم والصحة . كما وأن وجود «الخطة» لايكفى وحده لاعتبار النواحى الاجتماعية والاقتصادية قد تم وضعها على طريق التخطيط (مهما كانت متمتعة بدرجة كبيرة من الشمول) . فمن المحتمل أن يكون تحضيرها قد تم على أسس غير واقعية ، وبالتالى فلا يكون لها نصيب من التنفيذ العملى . كما وأن الخطة من الممكن أن تكون سليمة على الورق ، الا أنها لاتدخل حيز التنفيذ لعدم توفر الشروط اللازمة للقيام بتنفيذها وبذلك تبقى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة سائرة بطريقة تلقائية بعيدا عن الاهداف المحددة لها فى اطار الخطة . وباختصار يمكن القول بأنه فى البداية يجب أن يكون وضع الخطة قائما على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاجتماعية والاقتصادية القائمة فيه . وان تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم وبالتالى اختيار الوسائل الواقعية التى توصل لنفى هذا الواقع الموروث واحلال الواقع المنشود لكل مرحلة يجرى التخطيط الواقع لتقدمها الاجتماعى والاقتصادى .

١ ـ الشمول والالزام والمركزية لعملية التخطيط :

ان الجدير بالذكر هنا فى البداية هى واقعية البيانات الاحصائية وعلمية التنبئات لكمية ونوعية الحاجات الاساسية المستهدفة للمجتمع وأفراده فى كل مرحلة ، فوضــع غايات غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اجتماعى اقتصادى غير حقيقى • وينبغى أن تشمل عملية التخطيط لكل المتغــيرات الأساسية فى سياق تحديد الانتاج المجتمعى الموسع والانتاج ، التوزيع ، التبادل والاستهلاك• وأن تغطى الخطة جميع النواحى والقطاعات الاجتماعية • وذلك لان النواحى الاجتماعية والاقتصادية كل مترابط • ولهذا فالتخطيط يتميز الى جانب صفة الواقعية بصفة أساسية أخرى ، هى صفة الشمول[1] أى شمولية الخطة لكافة نواحى الحياة فى المجتمع ، بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر ، ولا على قطاع دون آخر ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة وانما ينبغى أن نصل اليه بالتدريج المخطط • والواقع أن الشمول مهما جدا فى عملية التخطيط ، لأنه لا يمكن أن نتصور تخطيطا جزئيا فعالا وذا أثر فى تنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع ، لان فقدان صفة الشمول يفقده تماما القدرة على تدقيق الهدف الاسمى المنشود ذلك بســبب الارتباط الوثيق بين القطــاعات الاجتماعية والاقتصادية بحيث يصبح عدم تخطيط بعضها أو أنشطتها حائلا دون تحقيق أهداف القطاعات أو الانشطة الاخرى المخططة • فلا يمكن مثلا أن يكون هناك تخطيط فعال لقطاع التجارة الخارجية بهدف القضــاء على العجز المــزمن فى ميزان المدفوعات دون أن يتم تخطيط قطاع الصناعة بل كافة القطاعات الاخرى لاحداث التغيير اللازم فى الهيكل الانتاجى بما يسمح باحلال الوارد وتنمية الصادر وحتى يتم التوازن فى هذا الميزان • ومن هنا كان التخطيط الشامل وحده ــ دون غيره من مسميات التخطيط جوازا ــ الكفيل بنقل المجتمعات من مراحل التخلف والفقر الى مراحل التقدم والرفاهية • ومن هنا أيضا كانت صلاحية التخطيط الشامل لدول العالم الثالث فى تصفية التركة المثقلة التى خلفها الاستغلال الاستعمارى •

أما بالنسبة لمركزية التخطيط – وفى ظل الشمولية وتشعب العملية التخطيطية بسبب تعدد أبعادها وجوانبها فانه يمكن القول بأنه لابد من وجود جهاز مركزى يحمل العبء الثقيل لاعداد الاطار العام للخطة ثم اطارها التنصيلى حيث يستحيل تخطيط كافة قطاعات وفروع الاقتصاد القومى ، وتحقيق الاتساق بين أهدافها من حيث التوازن والترابط والتكامل الا من جانب جهة مركزية تقوم بهذه المهمة • ومن ناحية أخرى ، فان مستوى المركزية فى اتخاذ القرارات واتساع حجم تلك القرارات ينبغى ألا يعنى بمفهومه الضيق للكلمة المؤدى الى مركزية العمل التخطيطى ، وبالتالى اختزال المشاركة فى العمل التخطيطى الا حدها الأدنى • فالمطلوب هو أن تكون درجة مركزية النشاطات التخطيطية – لاسيما العملية منها – متناسبة عكسيا مع ندرة الكوادر ذات الكفاءة والمخلصة ، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط • فكلما ارتفع عدد الموجود من هذه الكفاءات التخطيطية المخلصة للاختيار الاجتماعى وارتفعت وتنوعت وتشابكت مؤسساتها أمكن التخفيف من عدد الفعليات والقرارات التى تتخذ مركزيا ، وترك المجال الواسع للوحدات الاقتصادية والاجتماعية فى حرية التصرف ضمن دالة الاختيار الاجتماعى – أو بمعنى آخر الهدف الاجتماعى المنشود – والاطار المخطط للتقدم الاجتماعى الاقتصادى خلال مرحلة معينة • وكل بلد يختار ، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية شكل ووظيفة التنظيم الادارى الذى يضمن له أعلى فعالية وأكبر كفاءة للعملية التخطيطية والقرار التخطيطى خلال المرحلة التى يجتازها تقدمه الاقتصادى والاجتماعى •

وكما أن للتخطيط صفتى الشمول ومركزية القرارات ، فانه يجب أيضا أن يتصف بالالزام على كافة المستويات ، وهنا تبرز المشاركة الفعالة للجماهير ومنظماتها فى صياغة القرارات التخطيطية قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائى • والمقصود بالزامية التخطيط هو أن الوحدات الانتاجية يحدد لها أهداف تلتزم بتنفيذها قانونا • غير أن هذا الالتزام القانونى لابد وأن يستند الى فهم واقتناع واع من جانب العاملين فى

كل وحدة بأهداف خطتهم التى قاموا باعدادها بأهداف الخطة العـامة للدولة التى أسهموا فى مناقشتها وتعديلها ثم أقرارها • كما وأن التخطيط لابد وأن يستند الى تحكم العقل والارادة الانشائية • وهذا الاستناد يكون نتيجة الفهم العميق للقوانين الاقتصادية الموضوعية والسعى الى تطبيقها بوعى يـكفل السيطرة فى النشاط الاقتصـادى نوعا وحجما واتجاها ويضمن تحقيق التوازن العام للنواحى الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة عند المستوى المستهدف المنشود •

كما وأن تخطيط التقـدم الاجتماعى والاقتصادى المستمر يتطلب شرطا ضروريا وهو ايجاد النسب السليمة بين مختلف فروع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل فروع الانتاج المـادى وبين الانتاج والاستهلاك وبين الاستهلاك والادخار للتراكم الاستثمارى وبين الانتاج والانشاءات الضرورية لمؤسساته وبين الانتاج والنقل ، وكذلك التناسب بين مقدرة السكان الشرائية وموجودات السوق من سلع الاستهلاك النهائى من الحاجات الاساسية للجماهير الواسعة ، وبين مصادر العمل المتاحة وحاجات التقدم الاقتصادىوالاجتماعى للكوادر المؤهلة خلال المرحلة التى يخطط لها • وهناك نسب أخرى لا تقل أهمية عن النسب السابق ذكرها ، وهى النسب بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، أو بين الانتاج ومصادر الوقود والطاقة) • والنسب بين أنواع الانتاج المرتبطة ببعضها تكنولوجيا (استخراج النفط ومعالجته واستخراج المعادن ومعالجتها، زراعة النباتات وتربية المواشى ، وغيرها من الحالات المماثلة) • ان النسب الصحيحة القائمة بين مختلف فروع الانشطة الاقتصادية الاجتماعية فى الدولة تتعلق بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية ، من بينها مستوى تطور القوى المنتجة ، ومقدار الموارد المالية والمـادية وموارد العمل والنواحى الاجتماعية من تعليم واسكان وصحة عامة وغيرها • ثم ان النسب التى تقوم فى مرحلة معينة ليست نسبا ثابته ، انما تتبدل وفقا للظروف المستجده ، ويؤثر على حركية النسب أول ما يؤثر التقـدم

التكنيكى ، وتطور فروع الانتاج التقدمية الجديدة وفى الاقتصاد المخطط لصالح اشباع الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية تؤثر العناصر التالية تأثيرا كبيرا على تبدل النسب ، كتوزيع الدخل القومى الى رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وكذلك تتبدل النسب بين توزيع التراكم والتوظيفات الاستثمارية الاساسية بين الفروع المختلفة والنسب بين الموارد المادية وموارد العمل بين القطاعات الانتاجية والقطاعات الخدمية ، بين مختلف فروع الانتاج المادى ، وبين المحافظات والاقاليم المكانية • وعلى هذا فالنسب الحسية تتبدل فى نهاية المطاف ، تبعا للحاجات الاجتماعية والمهمات التى تبرز أمام المجتمع فى هذه المرحلة أو تلك من أطوار تقدمه الاقتصادى والاجتماعى وتبعا لتطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكى وفنون استخدامه (التكنولوجيا) •• والشىء المهم فى هذا الخصوص ، هو تتبع جميع التغيرات التى تحدث فى العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، والى تأمين الانتقال فى الوقت اللازم من النسب القديمة الى نسب جديدة تقدمية تتلاءم والظروف المتغيرة ، والحاجات الملحة ، حاجات تأمين التقدم الاجتماعى والاقتصادى[٢] وبناء على ذلك فان نظام الموازين المادية والمالية والبشرية التاريخية منها والتخطيطية يعتبر أداة فنية هامة جدا لحساب هذه النسب[٣] بالاضافة للمحاسبة القومية •

ومما تقدم يتبين أن الخطط هى احدى الادوات لتنفيذ استراتيجية وسياسات معينة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى وبالتالى ينبغى ارتباطها بتحقيق مصالح محددة فى المجتمع فعندما تكون ملكية وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية عائدة للمجمتع بأسره،ومسيرة من قبل ممثلى المنتجين المباشرين فى المجتمع بصورة ديموقراطية ، فان الانحياز قائم فى مثل هذه الحالة لتحقيق مصالح هؤلاء المنتجين المباشرين وبقية المشتغلين ، اما اذا كانت ملكية هذه الوسائل ملكا لطبقة أو قلة من أفراد المجتمع ، فان الانحياز — وان لم يعلن عنه — يكون فى الواقع الى جانب تحقيق مصالح هذه الطبقة أو الاقلية المالكة بالدرجة الرئيسية ،

اذا كان هناك تخطيط فعلى ، وحتى بدونه فالامور تجرى فى هذا الاتجاه الذى تتغلب فيه مصالح الاقلية المالكة على مصالح الاغلبية غير المالكة لوسائل الانتاج والثروة ، ومن هذا يتبين ، كما نعتقد ، بأنه لا وجود لما يسمى بحياد التخطيط والمخططين ، الذين هم مواطنين قبل كونهم مخططين متأثرين ، بالضرورة بالتضاد بين هذه المصالح داخل المجتمع وبما أننا نعيش فى عصر يتميز بالتغير السريع فى كل المجالات ، والذى يشهد ، من وقت لآخر ، حالات طارئة يصعب التنبأ بها ، فانه ينبغى ألا تكون الخطط كالقيد الذى يحد من التقدم ، حيث يفترض أن تتجاوب هذه الخطط مع الظروف المتجددة باستمراره والتخطيط الشامل لمراحل التقدم الاجتماعى والاقتصادى يتطلب وضع برنامج عمل يشارك فى تحضيره جميع العاملين فى الفروع الرئيسية ، فيكون محصلة عمل جماعى وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعا كما هو مبين بعاليه • ومن هنا يبرز المعنى فى صدور الخطة الشاملة بقانون من أعلى سلطة تشريعية فى البلاد وتوقيع العقود بين المؤسسات المختلفة • كما وأن التحضير للخطة يولد الخطة ، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة وقد يقتضى الوضع المتجدد التصحيح ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، ثم تأتى عملية تقويم الاداء لمشروعات الخطة وهكذا فالعملية التخطيطية تتسم بالاستمرارية ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المستمرة يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة على مواجهة الظروف المستجدة ، كما يضمن استمرار العملية التخطيطية الا أنه يتطلب قدرات ناضجة فى الممارسة التخطيطية •

م ـ المميزات العامة للتخطيط :

فى ضوء مفهوم التخطيط العلمى المشار اليه بعاليه يمكن عرض السمات العامة التى تميزه فيما يلى :

أ) تحديد الاهداف والتنسيق بينها :

ان أية خطة اقتصادية يجب ان يبدأ اعدادها بتحديد أهداف منسقة وأولويات لهذه الاهداف ثم تحديد الوسائل الملائمة لبلوغها وأخيرا

أعمال وتنفيذ تلك الوسائل المنشودة والاهداف منها ما يكون أوليا أو رئيسيا ومنها ما يكون وسيطا أو مشتقا ، فالهدف الرئيسى هو ما يمكن ان يعتبر هدفا عاما للخطة مثل كهربة البلاد أو مكينة الزراعة أو ارساء قاعدة للصناعة الثقيلة فى الاقتصاد القومى أو القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات أو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وفى ضوء هذا الهدف العام يمكن اشتقاق مجموعة من الاهـداف الوسيطة مثل اقامة السد العالى واقامة صناعة الحديد والصلب وانشاء صناعات فى الاحلال محل الواردات . انشاء صناعات للتصدير فقط تحقق العمالة الكاملة.والواقع أنه لا يمكننا ان نضع حدا فاصلا قاطعا بين مايعتبر هدفا عاما للخطــة وما يعتبر هدفا من اهدافها الوســيطة اذ يتوقف الامر اساسا على مرحلة التطور الاقتصــادى التى بلغتها البلاد والامكانيات المــادية المتاحة والحاجات والقيــود الاقتصادية والاجتمــاعية التى تفرضها مراحل التطــور المختلفة فــكهربة البلاد مثلا يمــكن أن تكون هدفا عاما لأكثر من خطــة اقتصادية متوســطة الاجل فى أحد الدول النامية كمــا ان القضــاء على العجز فى ميــزان المدفوعات لابــد ان يــكون هدفا رئيســيا لخطة طويــلة المــدى فى دول متخلفة . حيث ان العجز فى هذا الميزان مزمنا نتيجة الاختلال الهيكلى فى جهاز الانتاج الذى يتطلب تصحيحه . زمنا طويلا نسبيا ، بينما يمكن أن يكون هذا الهدف أحد الاهداف الوسيطة فى خطة متوسطة الاجل تضعها دولة متقدمة حيث يكون عجز الميزان عرضا مؤقتا .

هذا وتتفاوت الاهداف الوسيطة من حيث درجة أهميتهما يستوجب ترتيب أولويات لها ، فيكون البعض أو لبعضها الاولوية فى التنفيذ على البعض الآخر خلال سنوات الخطة وبالنظر الى تعدد تلك الاهداف فانه يتعين التنسيق فيما بينها بمعنى أن يتحقق فيها شروط التوازن الذى لا يمكن بدونه ان تكون هناك خطة وانما مجرد تجميع لبرامج جزئية لا تتوافر امكانية تحقيقها فى آن واحد . فالخطة اذن يجب ان تكون متوازنة فى أهدافها ماليا وماديا ، والتوازن المالى يعنى تساوى اجمالى الموارد المتاحة مع اجمالى الاستخدامات المستهدفة .

اما التوازن المادى فيتم على مستويين همـــا : المستوى القطاعى والمستوى السلعى والمقصود بالتوازن على المستوى القطاعى هو ضرورة تنمية القطاعات المختلفة بنسبة متناسقة ومتناســبة حيث يتوقف نمو أحداها على معدلات نمو بقية القطاعات كما يعنى تخلف احداها • التأثير فى معدلات نمو القطاعات الاخرى •

اما التوازن على المستوى السلعى فيقصد به تساوى الموارد المتاحة من كل سلعة استراتيجية مع اجمالى الاستخدمات المحددة لها • ويرتهن تحقيق التوازن فى أهداف الخطة أيضا بتحديد النسب الواقعية بين المقادير الاجمالية فى الاقتصاد القومى ، كما سبق الاشارة الى ذلك بل ان نجاح التخطيط فى تحقيق التوازن الاقتصادى العام بمعدلات نمو مرتفعة لا يتوقف على مجرد تحديده نسبا واقعيا بين هذه المجاميع الكلية وانما يتوقف على مدى نجاحه فى التوصل الى أفضل تلك النسب • كذلك يقوم بدور هام فى تحقيق التوازن بين الاهداف بتحديد المعاملات المعروفة باسم المعاملات الفنية للانتاج مثل معامل المستلزمات/الانتاج معامل الدخل/الانتاج/معامل العمل/معامل رأس المال • ولما كانت هذه المعاملات تتأثر تأثيرا كبيرا بالتقدم العلمى والفنى فان التخطيط لابد وان يرسم بالصورة التوازنية للاقتصاد القومى على هدى اختيار محدد لـــا يستخدم من وسائل الانتاج ولما يتبع من طرق الانتاج وأساليبه ووسائل تحقيق الاهداف لاتقل أهمية عن الاهداف ذاتها ، ذلك لان تحديد الوسائل ثم اعمالها أو ـ تطبيقها هو الذى يؤدى الى بلوغ الاهداف المنشودة • وهذه الوسائل اما ان ، تكون مباشرة أو غـــير مباشرة غير أن المجتمعات لم تعرف الوسائل المباشرة الا فى ظل الاقتصاد الاشتراكى فى حين ان الوسائل غير المباشرة قد عرفها الاقتصاد الرأسمالى الذى كان يدأب على استخدام السياسات المالية كالسياسة المصرفية أو الضريبية • فى حفز رجال الاعمال على التوســع أو الانكماش وفقا لتوقعات السوق والطلب الفعال فى أعقاب الكســاد الكبير (١٩٢٩ ـــ ١٩٣٢) وظهور نظرية كينز عن التوظف والتوازن العام أخذ يتسع نطاق

تدخل الدول — الرأسمالية المتقدمة فى النشاط الاقتصادى فأستخدمت مختلف السياسات المصرفية والضريبية والداخلية والسعرية فى مداولات مستمرة لتجنب الاقتصاد القومى هزات عنيفة وتحقيق نوع من الاستقرار حتى ينمو بمعدلات قد تكون منتظمة أحيانا ولكنها متواضعة دائما • فالوسائل غير المباشرة هى اذن مجموعة من السياسات المالية — الكفيلة بأحداث تغيرات جزئية أو حدية • ولكنها عاجزة تماما عن احداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى ومن هنا كانت صلاديتها كوسائل لتحقيق أهداف البرمجة فى الدول الرأسمالية المتقدمة • ومن هنا أيضا كان عدم صلاحيتها وسائل لتحقيق أهداف التخطيط خاصة فى الدول المتخلفة • اذ ان آثارها فضلا عن أنها لاتمتد الى هيكل الانتاج المنشود تغييره فى الدول لايمكن ان يتحقق الا بعد فترة طويلة نسبيا هذا اذا كان تحقيقها أمرا مضمونا أو مؤكدا • أما الوسائل المباشرة فتختلف عن ذلك تماما ، فهى ، مجموعة من الاجراءات — التنظيمية ذات الفاعلية والاثر السريع فى احداث التغيرات الهيكلية المطلوبة فمثلا لو كان من أهداف الخطة تحويل الانتاج السلعى الصغير الى انتاج كبير • فان الوسيلة الناجحة هى تشجيع تكوين المجتمعات والجمعيات التعاونية والانتاجية بين الحرفيين وأصحاب الورش بأمدادهم بالمعدات الحديثة التى تسدد اثمانها على آجال طويلة • وامدادهم بالخامات اللازمة للانتاج بأسعار مناسبة أو ضمان تسويق منتجاتهم بأرباح مجزية • كذلك لو ان الخطة استهدفت عدم زيادة •• الاستهلاك العائلى عن حجم معين فان الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف هى استخدام نظام التوزيع بالبطاقات بعد تحديد النصيب المناسب للفرد من السلع الهامة أو الضرورية ، ولقد لجأت الدول الرأسمالية الى هذه الوسائل المباشرة فى تسيير اقتصادها خلال الحرب العالمية الثانية ضمانا لتعبئة مواردها ووضعها فى خدمة الاغراض العسكرية حتى تحرز النصر • غير أن استخدام التخطيط للوسائل المباشرة فى تحقيق الاهداف انما يكون ضروريا وعلى نطاق واسع فى المراحل الاولى للتنمية لمواجهة الاختناقات وتهيئة الظروف لتحقيق النمو المتوازن حتى يتم تغير هيكل

الانتاج القومى وتصل الخطة الى المستوى الامثل وتخطو البلاد خطوات واسعة على طريق التقدم فيكون من الطبيعى حينذاك أن يقتصر اعتماد التخطيط على الوسائل المباشرة فى مجال الكليات الاقتصادية بينما يزداد استخدامه للوسائل غير المباشرة فى مجال الجزئيات الاقتصادية حيث لا يتطلب الامر سوى احداث تغييرات جزئية بل وجدية على مستوى المشروع أو النشاط الاقتصادى ، وهذا هو جوهر الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ تطبيقه فى اقتصاديات الدول الاشتراكية خلال الستينات والسبعينات •

ومن ناحية أخرى ، يمكن القول انه بالنسبة لتعدد الخطط تبعا للدور الزمنى ، من الممكن ان يجرى تشخيص أهداف وغايات التقدم الاقتصادى والاجتماعى من النظرة الاستشرافية لمعالم آفاق التطور المقبل التطور لعشرين عاما أو أكثر • وذلك استنادا الى توقعات تزايد السكان ، وتطور القطاعات الرئيسية ، لاسيما النفط والغاز والفروع الهامة الاخرى وتوقعات امكانيات الاستفادة من التقدم العلمى التكنولوجى ومن ثم وضع الاطار العشرى للخطة الطويلة الاجل ، التى يمكن أن تتضمن الاتجاهات الرئيسية لمسار التقدم الاقتصادى والاجتماعى لاسيما فيما يخص الاستثمارات واعداد الكوادر الفنية وتوقعات اتجاهات التطور العام لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطنى والمجتمع ومن هذا الاطار العام للسنوات العشر تتضح الاهداف المخطط لها خلال الخطة الخمسية والوسائل المحددة سلفا لتنفيذها • وهذه الخطة يجرى تفصيلها بصياغة علمية دقيقة • فى خطط قطاعية وخطط جارية سنوية ، وخطط مكانية تكون متضمنة لبرامج عمل واقعية لتنفيذها •

ب) واقعية التخطيط ومرونة الاهداف :

ومن الجدير بالذكر فى هذا الخصوص انه ليس معنى واقعية الخطة ان تكون أهدافها متواضعة كما يظن البعض • وانما المعنى العلمى لهذه الصفة هو ان تكون الخطة مبنية على معرفة عميقة بمعطيات الاقتصاد

القومى من ناحية وبمفعول القوانين الاقتصـادية الموضعية من ناحية أخرى • ويستنتج من ذلك ان ـ واقعية الخطة انما تقوم على أربعة أركان هامة هما :

١ ـ ان تكون أهـداقها منبثقـة من واقع الظـروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى البلاد والخصـائص القومية المميزة لتطورها التاريخى •

٢ ـ ان تستند الى النسبة الرئيسية السائد بين المقادير الاقتصادية الاجمالية فى ظل هيكل جهاز الانتاج الذى يقوم بالتنفيذ ، كما سبق الاشارة الى ذلك •

٣ ـ ان تحترم القوانين التكتيكية أو المعاملات الفنية السارية فى ظل وسائل الانتاج التى تستخدم •

٤ ـ ان تحدد أهدافها على أساس كمى أو حجمى ضمانا لدقة التعبير بها عن المقادير الاجمالية كالدخل القومى والاستهلاك النهائى تتأثر باتجاهات التضخم أو الانكماش غير أن هذه التقديرات الكمية أو الحجمية لابد وأن تكون مصحوبة أيضا بتقديرات حتمية حتى يمكن التعبير بها عن المقادير الاجمالية كالدخل القومى والاستهلاك النهائى والمدخرات الواقعية ••• الخ • وفى تاريخ حياة التخطيط نجد تجربة قاسية تدل على الاثار والعواقب الوخيمة المترتبة على عدم واقعية الخطط هذه التجربة هى الثورة التى وقعت أحداثها فى المجر فى خريف عام ١٩٥٦ فقد كان من بين اسبابها الجوهرية المحاكاة الآلية للتجربة السوفيتية فى التخطيط واهمال الابعاد الدقيقية للاقتصاد المجرى الزراعى الى عهد قريب بالمقارنة بالاقتصاد السوفيتى الذى يستطيع ان يكتفى اكتفاء ذاتيا والتركيز على تنمية الصناعات الثقيلة بمعدلات مرتفعة جدا دون مراعاة لتنمية الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بمعدلات تكفى لمواجهة مطالب واحتياجات السكان المعيشية •

أما بالنسبة لمرونة الاهداف : ان اعـداد الخطة ، وتحـديد أهدافها

ووســائل تنفيذها لايعنى جمود هذه الاهداف والوسائل وعدم امكان مسايرتها لاية ظروف اقتصادية انما يتعين أن تكون الاهداف والوسائل مرنة حيث يمكن اعادة النظر فيها أو تعديلها فى ضوء أية ظروف طارئة أو مستجـدة ولعل أبــرز مثل تلك الظــروف التى كــانت تقتضى تعديل أهداف خطة التنمية الاقتصادية الاولى فى مصر ٠ هى قوانين التأميم التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١م والقوانين التى تبعتها فى أغسطس سنة ١٩٦٣ ، ومارس سنة ١٩٦٤ بما ترتب عليها شيئا من آثار بعيدة المدى على الفائض الاقتصادى الذى أتيح لتمويل مشروعات التنمية وان كان يتحتم معه اعادة النظر فى تقديرات الخطة الخاصة بالاستثمار والانتاج والاستهلاك ، هذا ولا تقتصر مرونة الاهداف على امكانية تطويرها لكى تساير أوضاعا جديدة أو طارئة فى اقتصاديات البلاد وانما تتأكد ظاهرة المرونة حتى فى أوضاع اقتصادية واجتماعية لم تطرأ عليها تغيرات ذات شــأن بانتهاج أسلوب التخطيط والخطط المتحركة ٠ مضمون هذا الاسلوب هو تعديل أهداف خطة السنة المقبلة فى ضوء النتائج التى تسفر عنها متابعة تنفيذ أهداف السنة النقيضة بحيث يصبح انحراف التنفيذ عن الاهداف فى السنة الاخيرة للخطة ممثلا للانحراف عن أهداف تلك السنة وحدها وليس انحرافا تراكميا بالغا عن أهداف سنوات لخطة فى مجموعها ٠ ويبرز اتباع هذا الاسلوب فى التخطيط أنه مهما بلغت دقة التقديرات فمن المسلم به ان يكون هناك انحراف ولو طفيف فى التنفيذ الفعلى عن التقديرات المستهدفة خاصة فى الدول المتخلفة واثناء المراحل الأولى من التنمية ٠

ومن الجدير بالذكر فى هذا الخصوص ، انه من الضرورة أن تتضمن الخطة توصيات توعية حول كل السياسات التفصيلية والاصلاحات المؤسسية والاطار الادارى ، وكذلك المشروعات الجيدة الاعداد التى تعتبر ضرورة لتنفيذها بنجاح ٠ فقد قال أحد المخططين ، ملخصا تجربته : (بعد أن أمضيت وقتا طويلا فى صنع الخطط الاقتصادية ، اعتقد ان المكونات الاساسية لخطة جيدة للتنمية هى السياسات الاقتصادية والمؤسسات

الاجتماعية والاقتصادية واختيار المشروعات ، وليست بالتأكيد الروعة الشاملة لنماذج الخطة[٤] • هذه السـمات الاساسية العامة ومعها المتطلبات الضرورية لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره من الممكن ان تعيننا عند تقديم محاولات التخطيط الجارية فى هذا البلد أو ذاك ، طبعا الى جانب الخصوصية لحالته القائمة • وعند توفر هذه السمات العامة والمتطلبات الضرورية وتكاملها فان هذا يعنى الانتقال من تأثير مفعول قانون التطور التلقائى للانتاج القائم على قرارات عشرات الآلاف من الافراد ، مما يؤدى الى عدم التناسب وتعطيل جزء من قوى المجتمع المنتجه ، الى تأثير مفعول قانون التطور المنهاجى المتناسق لاطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره ، وهذا القانون الاقتصادى الموضوعى يتيح امكانية توجيه وضبط الانتــاج بصورة واعيــة استنادا الى — استراتيجية تتضمن الغايات الشاملة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى — سياسات ووسائل اقتصادية وغير اقتصادية ملائمة • — خطط تنفيـذية لتنمية الموارد وترشيد استخدامها لتوســيع القاعدة الانتاجية وعدالة توزيع ثمراتها من أجل الوصول الى تحقيق الاشباع المتنــامى للحاجات الاساسية الضرورية للافراد والمجتمع فى اطار الامكانات المتاحة والمحتملة • ان قانون التطور المنهجى المتناسق يستند على فكرة مفادها بأن كل شىء فى الحياة الاقتصادية الاجتماعية مرتبطة بغيره ، وان الاقتصاد الوطنى فى حالة توازن حــركى «ديناميكى» مــكون من سلســلة من الحلقات (الوحدات الاقتصادية) • وهذا التوازن يتحقق اذا ارتبطت كل حلقة بما تليها طبقا لهذا القانون الذى يوفر الامكانات الموضوعية لنموها المتناسب اذا وجدت النسبة الصحيحة بين حلقتين ، وهكذا على صعيد الاقتصاد الوطنى بأسره وفى المجتمــع ككل • وهذا القانون للتطور المنهاجى المتناسق يفترض بعض القواعد الاســاسية لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، من بينهــا ما يلى[٥] ان ندرك بأن جميع الوحدات والقطاعات مترابطة عضــويا ، وان نكتشــف الصورة التى

تتخذها العلاقة فيما بينهما • وان نخطط لتحقيق تلك النسبة بين جميع وحدات وقطاعات الاقتصاد الوطنى التى تحقق التقـدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره •

٣ ـ مراحل اعداد الخطة وابعادها وجوانبها :

يمر اعداد الخطة فى أربع مراحل نستعرضها فيما يلى :

المرحلة الاولى :

التحضير لاعداد الخطة : يتم فى هذه المرحلة جمع البيانات الاحصائية عن الاقتصاد القومى خلال سلسلة زمنية تمكن من اعداد دارسة وصفية وتحليلية للتعرف على هيكل الانتاج القومى ومدى مساهمة القطاعات •• الاقتصـادية المختلفة فى توليد الدخل والوقـوف على التوزيع الحالى للدخول ومدى ما يمتصه الاستهلاك النهائى من هذه الدخول وما يتيح منها كمدخرات للاستثمار وعلاقة الاقتصـاد المحلى بالعالم الخارجى من حيث حجم الصادرات والواردات ومدى ما يحققه الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات من عجز أو فائض وحصر كافة الموارد المادية والمالية والبشرية ومدى ما يستغل منها كل ذلك بغـرض التعرف على دقيقة امكانيات البلاد والمشاكل والصعوبات التى تواجه عمليات التنمية حتى يمكن فى ضوئها مجتمعة اقتراح اطار أولى للخطة فهذه المرحلة اذن أشبه ما تكون ـ بدراسة تاريخ الحالة واعراضها فى الطب حتى يمكن تشخيص الداء تشخيصا صحيحا تمهيدا لمباشرة العلاج الناجح •

المرحلة الثانية :

مرحلة التوجيهات العامة : وهذه المرحلة تتمثل فى التوجيهات التى تختص بها السلطة السياسية وغالبا ما تكون غير مفصلة بل ذات طابع عام مثل تحديد مستوى معين للدخل القومى يجب بلوغه فى نهاية الخطة أو تحديد حجم الاستثمار الذى يتعين تنفيذه خلالها أو تحديد أولوية الصناعة الثقيلة على الدقيقة ••••• الخ •

المرحلة الثالثة :

اعداد الاطار الاولى للخطة : فى ضـــوء التوجيهـــات العامة التى تصورها السلطة السياسية يقوم الجهاز المركزى للتخطيط باعداد الاطار الاولى للخطة الذى يقصد به تحـديد الاهداف التى يسعى الاقتصاد القومى الى تحقيقها وتتعلق هذه الاهداف بالمجاميع الاقتصادية الكلية من دخل وانتاج واســتثمار وادخار وعمـــالة واستهلاك وصـــادرات وواردات • ويعتمد المخطط فى التوصل الى تقديرات هذه الأهداف على النسب الرئيسية بين تلك المقادير الاجمالية أو على العلاقات الوظيفية التى تربطها ببعضها ولاعداد الاطار الاولى للخطة يمكن أن نتبع أكثر من أسلوب وسوف نقتصر هنا على الاشارة الى طريقتين هما طريقة التنقيب التدريجى وطريقة الحلقات الموصلة • ومثل ان نستعرض فى ايجاز كيفية استخدام هاتين الطريقتين فى اعداد الاطار تجدر الاشارة الى أن الفرق الرئيسى بينهما ينحصر فى ان نقطة البدء فى الطريقة الاولى هى استهداف تحقيق التوازن الاقتصادى القومى عند مستوى معين فى السنة الاخيرة للخطة ثم تحديد الاهداف والوسائل التى تتفق وتدقيق هذا التوازن المنشود •

اما الطريقة الثابتـــة : مثلا تبدأ من تصور مستوى معين للتوازن — الاقتصادى وتستهدف تحقيقه فى السنة الاخيرة للخطة وانما تبدأ من تحديد — أهداف مرتفعة فى الفروع أو الصناعات القيادية ثم تحاول التوفيق بين هذه الاهداف وأهداف الفروع والقطاعات الاخرى مما يؤدى فى النهاية الى تحقيق التوازن على المستوى الاقتصادى القومى وبالنسبة لاستخدام طريقة التنقيب التدريجى يشرع المخطط فى تحديد الهدف الرئيسى والاهـــداف المشتقة فى ضوء التوازن المستهدف تحقيقه على مستوى الاقتصادى القومى فمثلا يمكن البدء بتحديد هدف معين بزيادة الدخل كهدف عام للخطة وبمعرفة حجم الدخل القومى المستهدف يمكن التسلسل منه الى بقية الاهداف الاخرى اذ يتم هدف الاستهلاك النهائى فى ضوء حجم الدخل باستخدام العلاقة الوظيفية التى تربط بين تطور

الدخل وتطور الاستهلاك • وبالتوصل الى هدف كل من الدخل والاستهلاك يمكن تقدير الادخار المتاح • كذلك باستخدام علاقة الدخل بالانتاج يمكن تقدير هدف الانتاج القـومى الذى تنتقل منه الى تحديد حجم الاستثمار باستخدام معامل رأس المال الانتاج وبمقارنة هدف الاستثمار بتقديرات الادخار نتوصل الى تقرير التمويل الاجنبى للخطة • ثم يتم تقدير الواردات والتمويل الاجنبى للخطة وأخيرا يقدر هدف العمالة على هدى حجم الاستثمار وحجم الانتاج وباستخدام معامل رأس المال/العمل ومعامل الانتاج/العمل • وبهذا التسلسل يصل المخطط الى تحديد أهداف المقادير الاجمالية فى الاقتصاد القومى وتتضح معالم الاطار الاولى للخطة ولابد ان يتأكد المخطط من ان هذه الاهداف تتفق وتحقيق التوازن المستهدف فى السنة الاخيرة للخطة وذلك باجراء الاختيارات اللازمة لتحقيق شروط التوازن بين المـوارد والاستخدامات بجوانبها المختلفة المادية والمالية والبشرية •

أما بالنسبة لطريقة الحلقات الموصلة : يبدأ المخطط بتحديد عدة أهداف رئيسية لأهم الفروع والصناعات الاساسية للاقتصاد القومى والتى تلعب الدور الرئيسى فى تدريك عملية التنمية فى ضوء الامكانيات المتوفرة للبلاد والاعتبارات التكنيكية فتحديد أهداف الانتاج للفروع والصناعات الاساسية عند الحدود العليا وذلك دون اخلال باحتياجات الاستهلاك النهائى واعتبارات التصدير • ومن هذا الاطار الاولى لخطط الفروع الاساسية يتسلسل المخطط لاستكمال الاطار الاولى للاقتصاد القومى ككل وذلك بمراعاة النسب أو العلاقات بين القطاعات المختلفة •

المرحلة الرابعة

اعداد الاطار التفصيلى للخطة :

طالما ينتهى الجهاز المركزى للتخطيط من اعداد الاطار الاولى الذى يتضمن تقدير للمجاميع الاقتصادية الكلية من استثمار وانتاج ودخل واستهلاك • وصادرات وواردات ومدخرات وعمالة وأجور موزعة زمنيا على سنوات الخطة ونوعيا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية من زراعة وصناعة

وتشييد ونقل ومواصلات ، وخدمات ينتهى من ذلك تبدأ المرحلة التالية والاخيرة وهى مرحلة الاطار التفصيلى الذى يتم اعداده من خلال حوار يدور بين جهاز التخطيط المركزى وأجهزة التخطيط على مختلف مستوياتها • ويجرى هذا الحوار عن طريق تدفق البيانات المتعلقة بالاطار الدولى من القمة وهى الجهاز المركزى الى القاعدة وهى الوحدة الاقتصادية مارا بالقطاع الذى تمثله الوزارة والفرع أو النشاط الاقتصادى الذى تمثله الامانة الفنية ثم ينعكس اتجاه التيار فيتدفق من أسفل الى أعلى حاملا البيانات المتعلقة بالاطار التفصيلى • وبيان ذلك ان الجهاز المركزى يقوم بتبليغ الاطار الى الوزارات التى تشرع بالاشتراك مع الامانات الفنية التابعة لها فى توزيع أهداف القطاع على الفروع والانشطة الاقتصادية التى يتكون منها • بمعنى ان مسئولية تحديد الاهداف الجزئية لكل فرع أو نشاط اقتصادى انما هى مسئولية جماعية تقع على عتق الوزارة وكافة أجهزتها بينما يكون من المهام الرئيسية للوزارة بالاشتراك معه لكل أمانة على حدة ــ اتخاذ القرارات المتعلقة بخلق أو انشاء الوحدات الاقتصادية الجديدة أو الاكتفاء بالتوسع فى الوحدات القائمة فى الفرع أو النشاط الذى تشرف عليه الامانة وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم التمويل اللازم للفرع ونمطه ومناطق توطين هذا الفرع اقليميا ونوع التكنيك الذى يستخدم فى انتاجه • وبعد أن تتضح الاتجاهات أو المؤشرات العامة لخطة الفرع تقوم الامانة الفنية بتبليغها الى الوحدات الاقتصادية التابعة التى تشرعها لكل منها بدورها فى اعداد خطتها على هدى تلك الاهداف المقررة للفرع أو المؤشرات العامة للخطة • وما نريد أن نسجله فى هذا الشأن هو انه يجوز للوحدة الاقتصادية ان تحدد أهدافها متجاوز أو متخطية معدلات النمو المرسومة للفرع أو النشاط غير أن هذا التجاوز أو التخطى لا يكون الا فى مجالات معينة مثل مجالات الانتاج طالما كان استغلال طاقتها الانتاجية المعطلة أو ازالة الاختلافات بين مراكز الانتاج يسمح بهذا التجاوز • وكذلك فى مجال التصدير طالما كانت تعاقداتها مع الاسواق الخارجية (اذا كان هذا النظام معمولا به) تمكنها من زيادة صادراتها

بنسبة مرتفعة أما فى مجالات الاجور والعمالة والخامات المستخدمة فلا يسمح للوحدة بتخطى معدلات زيادتها المستهدفة الا بمقدار الحتميات لان ذلك يعنى فى حقيقة هبوطا بكفاية الاجـور/العمل/والمواد التى تحددها الخطة على أساس الكفاية المتوسطة للفرع أو النشاط بغض النظر عن الكفاية أو التكلفة فى كل وحدة بذاتها • واذا كان مسموحا للوحدة فى اعداد خطتها بتجاوز أو تخطى معدلات النمو المستهدفة للفرع فلابد ان تكون مسموحا لها أيضا بالقصور أو التخلف عنها طالمـــا كان هذا القصور أو التخلف صفة تبررها الظروف الموضوعية لوحدة بعينها كما هو الحال عندما تعجز وحدة أو اكثر خلال سنة أو أخرى من سنوات الخطة عن تحسين كفاية المواد أو العمل عندما تعجز وحدة والارتفاع بها الى مستوى الكفاية المتوسطة للفرع نتيجة قدم معداتها نسبيا أو حداثة عهد العاملين بها ونقص تدريبهم • فاذا ما تمت الوحدة اعداد خطتها وجرت مناقشتها من جانب العاملين بها وادخلت عليها التعديلات التى اسفرت عنها هذه المناقشة ثم اقرها المجلس الادارى فى صورتها الاخيرة • ترفع الخطة الى الامانة الفنية لكى تشرع فى دراسة التوسعات والمشروعات الجديدة المقترحة من جانب الوحدات (الخطط الاستثمارية) فلاتقر أيا منها مثل التحقق من الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية أولا والتأكد من ســـلامة التقديرات الخاصـــة بمكونات الاستثمار ثانيا ثم يجرى المفاضلة بينها واختيار أنسبها على هدى ما يتقرر الاخذ به من معايير التفضيل المختلفة مثل معيار كفاية الاستثمار (محسوبه على أساس معامل رأس المال/ الانتاج) ومعيار توفير النقد الاجنبى (لاحلال الوارد أو تنمية الصادر) ومعيار توظيف العمل ومعيار توليد الدخل ••• الخ كما تحدد أولويات التنفيذ عبر سنوات الخطة للتوسعات والمشروعات التى وقع عليها الاختيار وذلك حسب أهميتها التى تقررها اعتبارات فنية أو اقتصادية أو اجتماعية وتأخذ بعد ذلك فى مراجعة تقديرات الخطة الانتاجية وتصحيحها : أولا : فى ضوء البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة والاستثمار أخذ فى الاعتبـــار فترة التفريغ وثانيا : على هدى معايير الـــكفاية المتوســـطة أو التـــكلفة المتوسطة للفـــرع ذو النشاط

الاقتصادى • واخيرا • تقوم الامانة بصب خطط الوحدات فى صورة تجمعية لاجراء التنسيق بينها والتأكد من أن الخطة التفصيلية للفرع قد رسمت فى حدود ــ الاهداف المقررة له أصلا • وعندما تتلقى الوزارة المختصة خطط الامانات الفنية ، تقوم هى الاخرى ، بدراسة التوسعات والمشروعات المقترحة من جانب هذه المؤسسات وتحكم عليها باستخدام المعايير السابقة فضلا عن معيار آخر على جانب كبير من الاهمية فى هذا المستوى القطاعى وهو مدى تحقيقها للنسب الواقعية أو أفضل النسب بين انتاج الفروع الاقتصادية المكونة للقطاع (مثل النسب بين انتاج الصناعة الثقيلة وانتاج الصناعة الخفيفة أو النسبة بين انتاج الصناعات الاستخراجية وانتــاج الصناعات ــ التحويلية) كما تقوم الوزارة بالمراجعة والتصحيح ثم التنسيق بين خطط الفروع لكى تخرج خطة القطــاع متوازنة دون تبديد أو اختنــاق • وأخيرا تتجمع خطط الوزارات أو القطاعات لدى الجهاز المركزى للتخطيط الذى يقوم بوضع هذه الخطط فى اطار موحد هو الاطار التفصــيلى للخطة ومهمة جهاز التخطيط فى هذه الخطــوة تعتبر أخطر المهام ذلك لانها ليست مجرد تجميع لخطط القطاعات الاقتصادية وانما التأكد بصفة نهائية وعن طريقة الاختبارات اللازمة من تحقيق النسب الواقعية أو أفضل النسب بين المقادير الاقتصادية الاجمالية وتوفير شروط التناسق والترابط والتكامل بين هذه الاهداف بما يضمن تحقيق التوازن العام للاقتصاد القومى بمعدلات نمو مرتفعة ولا تبقى بعد اعداد الخطة فى شكلها النهائى سوى عرضها على السلطة التشريعية لاقرارها تمهيدا للبدء فى تنفيذ أهدافها التى ارتضاها والتزم بها المجتمع بمختلف تنظيماته ومؤسساته •

ابعاد وجــوانب التخطيط : للتخطيط ثلاثة أبعاد بعد قطاعى وآخر اقليمى وثالثا زمنى •

أ) البعد القطاعى :

يقوم على أساس تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات ــ اقتصادية

أو نوعية رئيسية زراعية (رأسية وأفقية) صناعية (ثقيلة وخفيفه أو استراتيجية وتحويلية) قطاعات أخرى فى شكل قطاعات (بترول وفحم وكهرباء وشمس ورياح وطاقة ذرية) خدمات انتاجية (تجارة داخلية ونقل وتخزين) خدمات غير انتاجية تعليم وصحة وثقافة وترويح وسياحة ومرافق) تجارة خارجية وعلاقات اقتصادية دولية ويجرى اعداد خطة مستقلة لكل من هذه القطاعات ثم يتم التنسيق بين أهداف تلك الخطط عن طريق اجراء اختيارات الاتساق الكلية والجزئية لكى تخرج مجمعة فى اطار واحد بشكل خطة قومية قوامها البعد القطاعى .

ب) البعد الاقليمى أو المكانى أو الحيزى :

يقوم على أساس تقسيم الحيز المكانى للبلاد الى عدد من الاقاليم الاقتصادية ، كل اقليم يعتبر وحدة مكانية كبيرة تتوافر فيها ــ امكانيات حقيقية حالية أو كامنة من الثروات الطبيعية المعدنية وغير المعدنية والاراضى الزراعية أو القابلة للزراعة والقوى البشرية والعاملة بحيث يكون الاقليم حاليا أو يصبح مستقبلا متجانسا ومتكاملا ومتسما بصفة الاستقلالية الذاتية . والركن المكانى والتخطيط الاقليمى هو ظاهرة التوطن والتوطين بمعنى توطين ــ القطاعات السلعية من زراعة وصناعة وطاقة وتشييد على أساس مدى توافر الموارد الطبيعية أو مدى القرب من موانى التصدير والاستيراد أو اسواق التصريف المحلية أو مدى سهولة سبل النقل والاتصالات ... الخ هذا فضلا عن توطن وتوطين الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية استكمالا لمقدمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويجرى اعداد خطة مستقلة لكل من هذه الاقاليم . ثم يتم التنسيق بين أهداف تلك الخطط لكى تخرج مجمعة فى اطار واحد يشكل خطة قومية قوامها البعد الاقليمى . واذن فهناك خطتان قوميتان أحدهما قائمة على البعد القطاعى والاخرى قائمة على البعد الاقليمى ولكن هاتين الخطتين القوميتين متطابقتان وتشكلان وجهتين لعملة واحدة . غير ان الجدير بالذكر فى هذا الشأن ان مصر لم تعد حتى الآن خطة قومية على اساس البعد الاقليمى وانما تجرى

اعداد خطتها على أساس قطاعى فحسب والسبب فى ذلك ان خطط الاقاليم الاقتصادية مازالت مقتصرة على المشروعات التى تنفذها دواوين عموم المحافظات وهى مشروعات خدمية فى الاغلب الاعم الى جانب بعض المشروعات الانتاجية الصغيرة التى تلى الاحتياجات المباشرة للمحافظات ، مخطط الاقاليم الاقتصادية اذن لا تشتمل المشروعات التى تتولى القطاعات الاقتصادية أو النوعية تنفذها فى تلك الاقاليم • والواجب أن يكون للاقاليم الاقتصادية وهيئات الحكم المحلى كلمة ذات وزن فى مجال التوطين حاليا تكون أعمق دراية بموارد واحتياجات وأشد التصاقا واحتكاكا بمشاكل التنمية ومعوقاتها • ولا تتطلب ما تصبو الى تحقيقه فى هذا المجال سوى التنسيق والتعاون الوثيق بين الوزارات، القطاعية ووزارة الحكم المحلى ووزارة التخطيط بحيث نتوصل فى مستقبل قريب الى اعداد تلك الخطة القومية القائمة على أساس اقليمى والمطابقة لخطتنا القومية القائمة على أساس قطاعى •

جـ) البعد الزمنى :

قوامه تقسيم خطط التنمية على أساس الزمن الذى يستغرقه تنفيذ أهداف كل خطة فهناك خطة طويلة المدى ترسم الخطوط العريضة والواسعة لصورة الواقع الاقتصادى الاجتماعى المنشود فى نهاية حقبه زمنية قد تمتد الى عشرين أو خمسة وعشرين عاما أو اكثر فهى تهتم بوضع تصور عام لهدف أو مجموعة ـ محدودة فى الاهداف الاستراتيجية وهذه الاهداف قد تكون رقمية أو تكون معنوية مثل كهربة البلاد وارساء قاعدة الصناعة الثقيلة وتوطين الكتل البشرية فى الصحارى وتصفية التبعية الاقتصادية وتصفية العجز المزمن من ميزان المدفوعات • وهناك خطة متوسطة المدى تشتق من الهدف أو الأهداف الاستراتيجية للخطة طويلة المدى ، ومجموعة من الاهداف الوسيطة التى تسعى الى تحقيقها عبر فترة زمنية قد تتراوح مابين ثلاث وسبع سنوات • ولكنها عادة ما تكون خمسا اما الخطة قصيرة المدى فهى عبارة عن الشريحة السنوية من الخطة متوسطة المدى •

جوانب التخطيط : للتخطيط أو الخطــة ثلاثة جوانب أولهــا مادى أو عينى • والثانى مالى والثالث بشرى •

ا) **الجانب العينى :** للخطة يشكل الجانب الاساسى منها الا أنه ينطوى على تحــديد أهدافها كميــا أو حجميا ضــمانا لدقة تقديرات واقعيتها • وهو يتناول حصر الموارد المادية وتخصيصها للاستخدامات المختلفة فى شكل موازين للسلع والطاقات الانتاجية • وجداول للمدخلات والمخرجات محددا بذلك أحجام الانتاج والاستثمار والاستهلاك والوسيط والاستهلاك النهائى والصــادرات والواردات موضحا التدفق السلعى لهذه المقادير بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة •

ب) **الجانب المــالى للخطــة :** يعتبر انعكاسا قيميا للجانب العينى • وهو ينصــب على حصر وتعبئة المــوارد المالية المتــاحة وتخصيصها للاستخدامات المختلفة فى شكل موازين للدخل القومى • ودخل اتفاق الدولة ودخل واتفــاق القطاع العائلى وميــزان للائتمان وآخر للنقد الاجنبى موضحا التدفق المالى بين القطاعات والذى يغطى قيمة التدفق السلعى بينها بل ويطــابقه تماما بحيث يحول دون ظهور الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية ويسد الطريق أمام وجود فائض نقدى فى قطاع ما أو اختناق تمويلى فى قطاع آخر •

ب) **الجانب البشرى للخطة :** يهتم بحصر الموارد من القوى العاملة بمختلف حرفها ومهنها وتخصصاتها ومستوى كفائتها • ثم تخصيصها للاستخدامات المختلفة بحسب احتياجات القطاعات والفروع الاقتصادية ووفقا لخططها المادية •

ثانيا ــ متطلبات التخطيط للتقدم الاجتماعى والاقتصادى :

ان أول شرط للتقدم الاجتماعى والاقتصادى هو الاستقلال السياسى أى انهاء الوضع الاستعمارى حيث لايزال مفروضا ثم اقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالامبــريالية والتى تفضل

التعاون معها ، عن السلطة ••• والسير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يقضي الى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار[٦] نحو غايته المنشودة • وفي هذا المجال يؤكد ميرادل على انه (لرسوخ الفساد في البلدان المتخلفة سبب هام هو عادة تقديم الرشوة الى السياسيين والموظفين التي تلجأ اليها الشركات الغربية من أجل الحصول على أسواق لها وتمرير أعمالها بدون أن تلقى عقبات كبيرة •• ان البلدان المتقدمة المهيمنة اقتصاديا قد دعمت الرجعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من النوع الاقل شؤما في البلدان المتخلفة ، وعندما تحاشى الاقتصاديون تحليل أهمية الاصـــلاحات المحلية الجذرية الاســـاسية لتنمية البلدان المتخلفة ، كان هذا الانحراف مرضيا ليس للأقليات الحاكمة في هذه البلدان وحسب بل كان مواتيا للســـياسات التي تنتهجها بالفعل هذه البلدان الغربية المتطورة[٧] • وبناء على ماتقدم فالمقدمات السياسية تعني أولا وجود سلطة سياسية تكون ممثلة فعلا لوحدة المصالح النسبية لأفراد المجتمع وفئاته المختلفة تتدخل في تسيير الاقتصاد الوطني واعادة تجديده الموسع لصالحهم جميعا وان تكون لقراراتها الصفة الالزامية النهائية لكافة المستويات • أي ان تتخذ هذه السلطة لحل القرارات الاقتصـــادية والاجتماعية الهـــامة ، وضرورة ان تـــكون هذه السلطة السياسية حائزة على معرفة مصحوبة بارادة واعية للتغير لكل المهام التي يستلزم وجودها التقدم الاقتصـــادي والاجتماعي • بمعنى ان تكون مدركة لمسألة التخلف المركبة وضرورة التخلص منها ، وذلك بايجاد الحلول الناجحة على صعيد القوى المنتجة وعلى صعيد علاقات الانتاج وبقية العلاقات الاجتماعية ، وان تـــكون هذه السلطة السياسية ملمة بالاساليب والادوات اللازمة للتخطيط الشامل ووصولها الى أفضل السبل التنظيمية الملائمة لتعبئة الجماهير الشعبية العريضة التي لها مصلحة في تحقيق هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود ، وافساح المجال وتسهيل السبل لمبادراتها ومشاركتها الفعالة • اننا نشارك الرأي القائل بأن الاستقلال السياسي بمضمونه التقدمي الثوري يعتبر الوجه الاول في حين يعتبر وجود سلطة وطنية وتقدمية الوجه الثاني لعملة واحدة ،

وكلاهما مسئول عن السعى لتوفير الشروط أو المقدمات الاخرى على هذا الطريق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى[٨] ثانيا : المقدمات الاقتصـادية تتمثل بايجاد اساسى اقتصادى لسلطة الحـكم القائدة المعبرة عن وحدة المصالح النسبية لاعضاء المجتمع وبدون هذه القاعدة الاقتصادية التى يرتكز عليها التوافق والانسجام النسبى لمصالح أفراد المجتمع وفئاته المختلفة ، لا تستطيع هذه السلطة السياسية ، ان وجدت ، التخطيط للتقدم الاقتصـادى والاجتماعى بصورة فعلية قابلة للتنفيذ بل ستكون مثل هذه السلطة السياسية عاجزة حتى عن البقاء والاستمرار فى مركزها القيادى للاقتصاد القومى والمجتمع[٩] .

ان التحرير الاقتصادى يتدعم باجراء الاصلاح الزراعى الجذرى لصالح جماهير الفلاحين وبالتصنيع الملائم لاشباع الحاجات الاساسية وبقية الجهود التى تبذل من أجل بناء الاسس الاقتصـادية الهادفة لخلق اقتصـاد متبنون (منـدمج عضويا) تؤطره سـوق موحدة موجهة تختلف كيفيا عن السوق الخاضعة لآلية الاسعار وتقلبات العرض والطلب وبقية عوامل التطور التلقائى وهذا كله يتطلب الاهتمام بالدرجة الرئيسية بالقطاع التعـاونى والقطاع المشترك وكذلك الاهتمام بالقطاع الخاص وتوجيهه ليشارك بمجهودات التنمية ، بدلا من كونه عبئا مستنزفا لجزء من الفائض الاقتصادى ومبددا له . ولابد من التفريق بين صغار المنتجين والحرفيين فى القطاع الخـاص ، وكبار التجار والمضاربين ، وحماية الفئة الاولى العريضة من استغلال الفئة الثانية ، والحد من نفوذ الاخيرة وتجريدها من كل العوامل التى تساعدها على الاستغلال وتحقيق المداخل الطفيلية . القطاع العام : قطاع الدولة فى أى قطر عربى كما هو معروف ، لم ينشأ وفق خطة معدة سلفا تضمن الوحدة العضوية لفروعه وانسجام تطورها اللاحق ، فقد نشـأ هذا القطاع تاريخيا من اقدام الدولة على تحقيق بعض المشروعات التى أحجم عنها الرأسماليون فى القطاع الخـاص ، أى انه نشـأ كحل للتناقض بين الحاجة الملحة لبعض المشاريع الانمائية وتوفير بعض مقومات ايجادها

من جانب ، وعجز القطاع الخاص أو احجامه عن المشاركة الفعلية في تحقيقها وفق أسس الربحية الاجتماعية من جانب آخر يضاف الى ما تقدم انتقال ملكية بعض المرافق العامة (موانىء ، سك حديدية شركات كهرباء ... الخ) من الرأسمال الاجنبى الى الدولة بتسويات مختلفة ، ثم جرى تأميم بعض الموارد الهامة مثل حقول النفط والغاز والمنشآت النفطية الاخرى وتأميم مؤسسات رأسمالية صناعية وزراعية وخدمية أجنبية وأحيانا محلية أيضا بتعويضات جرى تحديدها وتحديد طرق تسديدها مما وسع في قاعدة قطاع الدولة وتنوع نشاطاته . ثم اضيفت وتضاف له باستمرار مشروعات جديدة ، أو توسيع وتحديث القائم منها ، في اطار الخطط الانمائية الجارى تنفيذها في غالبية الاقطار العربية ان دور ووظيفة وحدود القطاع العام يمكن ان يتراوح بين كونه قطاعا مشاركا يتعايش مع بقية القطاعات الاخرى ، أو قطاعا قائدا لبعض الفروع ، أو حتى على صعيد مجمل الاقتصاد القومى أو ان يكون هو القطاع السائد في بعض الفروع أو على صعيد الاقتصاد الوطنى ، أو قد يكون هو القطاع الوحيد المحتكر النشاط في بعض الفروع مثل الجهاز المصرفى والتجارة الخارجية كما هو الحال في بعض الاقطار العربية وفيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بالقطاع العام ، فانه يعكس طبيعة الدولة التى تجسدها السلطة الحاكمة ونظامها القائم ، وعندما يجرى الحديث عن قطاع الدولة العام ، فالمقصود هو لحل ما يقع في حيازة الدولة المعنية تجاه الاخرين خارج هذه الدولة ، واما الحديث عن قطاع الدولة الخاص فهو يعنى كل ما في حوزة الدولة وبمقدور سلطتها القانونية والسياسية التصرف فيه . وهو يقسم الى قطاع الدولة الادارى وقطاع الدولة الاقتصادية ، وهذا الاخير يمكن التفريق ضمنه من حيث سبل ادارته الى قطاع الدولة المركزى وقطاع الدولة اللامركزى) .

أما القطاع المشترك : (المشترك فهو ما كان للدولة نصيب فيه ، اما بمشاركة دولة أخرى (عربية أو أجنبية) أو بمشاركة القطاع الخاص

المحلى أو العربى أو الاجنبى . واستكمالا لهذه المفاهيم فان قطاع الدولة العام يتضمن ما يرد ذكره باسم المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت والمرافق العامة والمشروعات العامة . من مميزات القطاع العام انه يساعد على مركزة وتجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الانتاجية منها والخدمية وذلك من خلال تحويل الانتاج الصغير المبعثر والسوق المفتتة الى سوق موحدة والى انتاج متوسط وكبير نسبيا ، منظم قابل للتخطيط والمراقبة والمحاسبة مما يحقق ترشيد استخدام الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها . ويسهل عملية التخطيط لمجمل الاقتصاد الوطنى وتكامله مع اقتصاد قطر عربى أو أكثر على الصعيد العربى القومى . وهو بمقدوره ان يعبىء الفائض الاقتصادى الداخلى لاغراض التنمية الشاملة ، ويستفيد كذلك من المعونات الخارجية ، ويولد قدرة مواجهة أفضل لتحسين التعامل مع العالم الخارجى لصالح المجتمع ، فقطاع الدولة العام يتطور ككل متكامل وبذلك يدعم بعضه البعض بقوته الاقتصادية والتنظيمية استنادا لسلطة الدولة السياسية وهو قادر على تحقيق الفائدة من التقدم العلمى وزيادة انتاجية العمل الاجتماعى ، وقطاع الدولة العام فيمكن من اعادة توزيع الدخل القومى بصورة تحقق العدالة فى التوزيع قدر الامكان كل ذلك طبقا بالمقارنة مع القطاع الخاص وبخصوصيته فى هذه المرحلة من تطور الدولة النامية . ولكن من الواقع العملى الذى نعيشه تبين وجود عوائق تحول دون ظهور هذه المميزات الايجابية لقطاع الدولة العام أو تشوهها . فى السابق كانت النواقص وشحة المواد فى السوق ترتبط غالبا بالتاجر ، وهو لا يشكل شخصية معنوية للقطاع الخاص اما فى الوقت الراهن فان الناس صارت تربط هذه النواقص وشحة الموارد فى السوق فى الكثير من أقطار الدول النامية بالقطاع العام ، وهو يشكل الشخصية المعنوية للدولة[١٠] والاسباب لهذه الظاهرة السلبية يمكن ان تكون عديدة منها ما يمكن ان يرجع الى ازدياد حجم ودور القطاع العام وموقف معارضيه منه ودعايتهم ضده ، مع غياب الرقابة الشعبية على نشاطه وعدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ودور

المؤسسات الاجنبية ووكلائها فى الداخل ومنها ما يرجع الى عدم وضوح الحدود والدور المقبول لكل منها فى الانشطة المتعددة فى حقول الانتاج وفى السوق ، ثم هناك العلاقة بين المسيرين للقطاع العام والعاملين فيه ، حيث مازالت فى الغالب هى العلاقة الموروثة بين أرباب العمل السابقين والعاملين عندهم بأجر ، حتى فى القطر العربى الذى طرح مقـولة (شركاء لا اجراء) .

مما يولد الشعور عند العاملين بأن الأمور قد ظلت على ما هى عليه ، ولم تتجسد لهم ماهية القطاع العام باعتباره ملكا لعامة الناس الذين هم الجزء المشتغل منهم[11] وهذا الموضوع يتعلق بالخلل القائم فى ديمقراطية التسيير التى يجب ان ترافق القطاع العام وضرورة تشخيص النواقص ومعالجتها بسرعة فى هذا المجال . كما ينبغى توسيع القاعدة الانتاجية للقطاع العام وفق أسس اقتصادية اجتماعية ، وهذا يعنى ضرورة معالجة ظاهرة كون القطاع العام مكانا للتوظيف بدون حساب للانتاجية وتحوله ، لاسيما قطاع الدولة الادارى الى مخزن كبير للبطالة المقنعة . اننا نتفق مع الرأى الذى شخص الخطر المباشر على القطاع العام بأنه يتمثل فى عزلته عن عامة الناس وضرورة اختيار القيادات ذات الكفاءة والاخلاص وتأهيلها باستمرار وتحديدها على العمل الجماعى وتقبل النقد من الجماهير ، بما فى ذلك وسائل الاعلام الجماهيرية . ولابد من معالجة التناقضات الثانوية بتسويات مبررة علميا ، مثلا بين كون القطاع العام وعاء للادخار الرئيسى لتمويل الخطط الانمائية من جانب وضرورة الصرف من جانب آخر . ومثال مشابه على هذا التناقض بين بيروقراطية القطاع العـام والسرعة المطلوبـة لاتخاذ الاجراءات المصاحبة لاعداد الخطط الانمائية وتنفيذها . ان مسألة نجاح أو فشل تجربة القطاع العام ، لاتعنى نجاح أو فشل السلطة التى تحكم وتدير هذا القطاع العام وحسب ، وانما المسألة اكبر من ذلك ، فهى تمس فكرة الملكية الاجتماعية باعتبارها القاعدة التى يقوم عليها بناء صرح التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، مما تقدم من ملاحظات حول الحرص

على تأكيد دور ومكانة القطاع العام وضرورة تعــزيزهما باستمرار •
نرجو ألا يفهم بأننا نعنى ان القطاع الخاص قد افتقد دورة ومكانته على خارطة الاقتصاد الوطنى فى اقطار الوطن العربى فما زال يوجد الملايين من أصحاب الملكيات الخاصــة فى الزراعة فى أريــاف الوطن العربى ، وكذلك يوجد العديد من أصحاب الانشـــطة الخاصة يؤدون مساهمات جيدة للوطن ولمواطنيه ، ومقتضيات العصر تتطلب جمع هذه الانشطة المفتتة المبعثرة فى الوحدات الانتاجية والخدمية الصغيرة • وذلك عن طريق تجميع ما يمكن تجميعــه تدريجيا ضمن اطار الملكية الجماعية التعاونية باعتبارها مؤسســات اقتصادية اجتماعية • ومثل هذه التعاونيات بامكانها ان تجمع فى توزيع الدخل الصافى المتولد من نشــاطها بين التــوزيع على أســاس الملكية لكل حســب ملكيته فى التعاونية وعلى أســاس العمل (لــكل حسب كمية ونوعية عمــله وأهميته الاجتماعية) • وبذلك يجرى حفز أصحاب الملكيات الناشئة من عمل أصحابها بحصولهم على مردود لملكياتهم وضمان دخل عادل على أساس كمية ونوعية العمل المقدم من كل عضو وأهميته الاجتماعية •

وكذلك الاســتفادة مرحليا من اشــكال الملكية المختلطة (القطاع المشترك) بين القطاعين العام والتعاونى ومع المتبقى من القطاع الخاص الراغب بمثل هذا النوع المختلط للملكية بما فى ذلك طريقة ربط من يرغب بالبقاء بعمله الخاص المستقل بالعقود لشموله ما أمكن ذلك بصورة غير مباشرة بمسار التقدم الاقتصــادى والاجتماعى الموجه • وهنا يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة كسر حلقة سياق الانتاج فى القطاع الخاص ، وعدم تركها تتجدد كلها ضمن القطاع الخاص • بل ربط حلقة منها أو أكثر بمؤسسات القطاع العام ، أو المختلط أو التعاونى ، لترتبط بهذا الشكل أو ذاك المســار الاجتماعى المخطط لاطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى • وحلقات سياق الانتاج ، كما ســبقت اليها الاشارة : الانتاج ، التوزيع التبادل والاستهلاك • يضاف اليها التجارة الخارجية التى يجب ان يتولاها كلها القطاع العام لتكون أداة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى بدلا من ان تكون أداة للتبعية بمختلف اشكالها •

ثالثا ـ المقدمات التنظيمية الاحصائية والمؤشراتية : وجود المقدمات السياسية والاقتصادية يخلق الامـكانات الموضوعية للتخطيط الشامل ولكن لكى تتحول هذه الامكانية الى واقع ، فهذا يتطلب أمورا أخرى من بينها ان يعرف العاملون ، ومنهن بشكل خاص المسيرون للاقتصاد الوطنى ، تأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية وكيفية التلاؤم معها لصالح المجتمـع بأسره ، وايجاد أفضــل الاشكال التنظيمية الادارية والطرق والاسس التى تتمكن الدولة باستعمالها من تسيير الاقتصاد الوطنى نحــو أهدافه المخططــة لتحقيق أطوار التقــدم الاقتصادى والاجتماعى • وبمقدار مايزداد مستوى المعــارف للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية تزداد مقدرة الناس فى معــرفة سياق الانتاج واخضاعه للتطور الواعى الموجه وهذا يتطلب أيضا وجود الاجهزة الكفؤة لجمع وتحليل المعــلومات عن كل الجوانب الاقتصــادية والاجتماعية واحتمالات تغييرها ، ولصياغة القرارات التخطيطية ووضعها فى اطار خطط تنفيــذية متناســقة وهذه المعلومات تتجمــع من اجراء المسوح الجيولوجية والاحصائية عن السكان والانشطة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة واستكمالها باستمرار ، فالمخططون يحتاجون الى حجم كاف من البيانات والمعلومات بنوعية معينة ، وذلك لتسهيل عملية تحضير الخطة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها • وفى هذا المجال نحن نتفق مع الرأى القائل بأن التخطيط الجيد تكون بداياته بالاســتفادة من المتاح من البيانات والمعلومات واجادة استخدامها ومن ثم استكمالها بالاضافة الى التطوير الملائم • وهذا يعنى تأكيدنا على ضرورة توفير هذه المقدمات الاحصائية المعلوماتية الا أننا ضد الانتظار مع التطوير المبرمج للبيانات ولبقية المعــلومات بشــكل متــوازن مع القدرة على الاســتفادة منها وتطويرها ، والحاجة الفعلية لمثل هذه البيانات والمعلومات فى كل مرحلة من تطور البلاد على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والمخططون والمسيرون للاقتصاد الوطنى يحتاجون كذلك الى دليل موحد لتصنيف النشاطات والمؤسسات الاقتصــادية والاجتماعية يكون منطلقا لتوحيد المفاهيم والمؤشرات المتداولة فى جميع الانشطة الاحصائية والمحاسبية

والاقتصادية التخطيطية والمؤشرات التى نعنيها فى سياق العمل التخطيطى ، هى تعبير رقمى لمقادير مادية ومالية وللتعبير عن قوة العمل البشرى ، وهى تصنف على النحو التالى :

أ) المؤشرات الكمية المادية ، طن ، كيلوجرام متر مربع ، متر مكعب ، لتر ، هكتار ، دونم ، قطعة ، زوج ... الخ وذلك بعكس الخواص الفيزيائية المحددة :

وزن ، طول ، عرض ، حجم ، لكل ما تتضمنه الخطط الانمائية من منتجات العمل والارض والمياه .

ب) المؤشرات الكمية القيمية : التى يعبر عنها بوحدة النقود المستخدمة فى حسابات الخطط الانمائية ، دينار ، ريال ، درهم ، ليرة ، جنيه ، ... الخ حيث يجرى العمل بها كضرورة عندما تتنوع تشكيلة المنتجات ولمعرفة اسعارها ، أو للمقارنة فيما بينها ، وكذلك عند الحاجة لمعرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية .

ج) المؤشرات الخاصة بقوة العمل ، وهى التى يعبر عنها اما بساعة عمل أو يشخص يوم عمل ، لشخيص مضاد/قوة العمل البشرى واستخدامها بمعنى توظيفها فى الفروع المختلفة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

د) المؤشرات النوعية ، والتى تسمى أحيانا بالمؤشرات الهدفية الاقتصادية الفنية ، ويجرى استعمالها لأغراض متعددة : لتشخيص الجودة ، لتحديد درجة الفعالية لقياس انتاجية العمل ، للقياسات الحاسبية لتحديد الزامية المهام المخططة ، ومنها أيضا المؤشرات التأشيرية المحفزة أو الرادعة بالاضافة الى هذا التصنيف لمؤشرات التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هناك تصنيفات أخرى نكتفى هنا بالاشارة الى هذا التصنيف .

١ ـ مؤشرات القوة الاقتصادية ، التى يعبر عنها رقميا فالناتج المحلى الاجمالى ، وموجودات الرأسمالية وميزان المدفوعات ... الخ .

٢ ـ مؤشرات الاداء الاقتصادى ، وهى التى يعبر عنها رقميا بحصة الفرد (حسابيا) من الناتج المحلى وحصة الفرد من الموجودات الرأسمالية وحصة الفرد من الاستهلاك •

٣ ـ مؤشرات اشباع الداجات الاساسية ، التى يعبر عنها رقميا بمستوى التشغيل للقادرين على العمل (فى العمر الانتاجى) والبحثين عنه ، وبمقدار البروتينات للفرد ، السعرات الحرارية للفرد مستوى مكافحة الامية ، عدد الافراد فى الغرفة الواحدة داخل سكن تتوفر فيه مستلزمات الحياة الصحية والاجتماعية المعاصرة ، وما يماثلها من مؤشرات • وهذه المؤشرات والمماثلة لهـا من الضرورى الإتفاق على مدتواها وكيفية قياسها لكى تكون اللغة المشتركة للعاملين فى ميدان التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى • وينبغى تعميم هذا الاتفاق داخل البلد الواحد وذلك من أجل تسهيل مهمة التنسيق فى المجال التخطيطى على الصعيد القومى •

ثالثا ـ لزومية التخطيط ومنطلقاته للتقدم الاجتماعى والاقتصادى :

اذا ما أريد لعملية التخطيط ان تسير على الوجه الامثل لابد أن يؤخذ فى الحسبان بعض الضروريات اللازمة وكذلك تحدد المنطلقات التى تتبعها عملية التخطيط •

١ ـ ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى :

قبل اكثر من قرن من الزمان ورد الحديث عن الحاجة للادارة المخططة للانتاج ولمجمل التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كتابات الرواد الذين حللوا النظام الرأسمالى وتناقضاته وتنبؤوا بضرورة انبثاق نظام اجتماعى منسجم كبديل عنه ، الا ان الضرورة الفعلية للتخطيط الشامل وممارسته حتى قبل نضوج نظريته قد برزت بعد قيام الدولة الاشتراكية عام ١٩١٧ • هذا وقد جابه المفكرون المناصرون للرأسمالية هذه المحاولات التخطيطية فكتب على سبيل المثال الاقتصادى النمساوى فون ميسز عام ١٩٢٠ مقالة نفى فيها وجود اية امكانية تتيح للاقتصاد

المخطط انعمل بصورة عقلانية ثم خفف البعض من هؤلاء المعارضين للتخطيط الموقف المترمت الســابق باعترافهم بوجــود امكانية مبدئية للتخطيط العقلانى ، الا انهم نفوا امكانية حدوث هذا فى الواقع • وذلك بحجة ضخامة نظام معدلات التوازن العام وتعقدها ، وطول الوقت اللازم لحلها ، مما يجعلها غير ملائمة ، حسب رأيهم فى اطار الزمن المحدد لاستخلاص النتائج من قبل جهاز التخطيط كبديل عن جهاز آلية الاسعار والعرض والطلب فى السوق •

فى حين استمرت فيه الممارسة التخطيطية ، وبدأت تظهر صياغات كمقدمة لنظرية التخطيطية فى الاتحاد السوفيتى • كما تصدى بعض المفكرين المتواجدين فى البلدان الرأسمالية ، من المناصرين للتخطيط ، وللمعارضين له مثل أوسكار لانجه[١٢] الذى كتب عن امكانية الحساب الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط ، كما فى كل الانظمة الاقتصادية ، وبأن هناك امكانية لتقديم آليه مناظرة للسوق التنافسية فى الاقتصاد المخطط ، بحيث تكون أكثر فعــالية من السوق الرأســمالية • وقال الاقتصادى الانجليزى موريس دووب[١٣] ان مشــكلة فون ميسنر تتعلق بفعاليــة استخدام موارد معطاه ، فى حين ان التخطيط الاقتصادى يشكل أداة فعالة لحل مشكلة التراكم أى مشكلة الزيادة فى كمية الموارد المتاحة ومع اقرار دووب بأن الحساب الاقتصادى يمكن ان يواجه صعوبات جدية فى الاقتصاد المخطط الا انه اعتبر هذه المشكلة المحاسبية ذات أهمية ثانوية • واكد على ان فعالية التخطيط المركزى كوسيلة لانجاز التراكم منبثق من حقيقة ان التخطيط يحل محل السوق ، وباعتبار ان هذا السوق انما هو آلية تنسق قرارات الأستثمار (فيما بعد) ، فى حين ان التخطيط المركزى الشامل لاطوار التقــدم الاقتصــادى والاجتماعى يوفر أداة لتحقيق مثل هذا التنسيق (فيما قبل) ، وبالطبع ينبغى لكى يتحقق هذا أن يظل وجود آليات ملائمة لقياس فعالية الخطة الاقتصادية وبفضل التقدم العلمى ، وتراكم الخبرات من تجارب الممارسة التخطيطية ، صارت تحت تصرف المخططين فى الوقت الراهن مجموعة من الوسائل الكفيلة باجراء

هذه الحسابات الضرورية كما ينبغي ان يكون واضحا ان التخطيط للتقدم الإقتصادى والاجتماعى اذا كان يستبعد الآليه التلقائية للسوق ، فانه لا يستبعد تماما آلية السوق ، بل أنه يستفيد من آلية السوق الموجهة ويدخلها ضمن الوسائل المتاحة للتخطيط الشامل ، عندما تتوفر المقدمات الضرورية الموضوعية والذاتية التى تحدثنا عنها بايجاز فى الصفحات السابقة ويمكن القول بأن ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى تبدو واضحة من أجل تجنب سلبيات الاقتصـــاد المعتمد على التطور التلقائى لآلية السوق ، مثل (١٤) عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثـــل لجميع الموارد البشرية والمادية فى المجتمع لصالح تطور جميع أفراده • فالطبيعة التنافسية لهذا الاقتصاد تدفع المشروعات الى اتخاذ آلاف القرارات الفردية المنعزلة بتوسيع الطاقات الانتاجية ثم تصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق (القدرة الشرائية) وهذا يعنى بقاء قسم من طاقتها الانتاجية معطلا عن العمل ، أى بقاء جزء من الموارد الانتاجية مجمدا بدون استغلال •

وهذا الوضع يقود الى ظهور الازمات الاقتصادية الدورية وما يرافقها من كساد وتعطيل لجزء من القوى المنتجة ، وبشكل خاص لقوة العمـــل البشرية (البطالة المعلنة أو المقنعة) وكذلك لعجز الاقتصاد القائم على آلية الاسعار فى السوق عن توجيه الاستثمارات نحو الفروع التى يمكن أن تحل الازمة التركيبية الموروثة للاقتصـــاد المتخلف ونحو الخدمات الاجتماعية الضرورية لصـــالح التنمية الشـــاملة والتقدم الاقتصادى والاجتماعى لعامة أفراد المجتمع • فكما هو معروف فى الاقتصاد القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبـــادل الرئيسية ، يتم تحديد حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو انتاج السلع التى توفر أقصى ربح ممكن لصـــاحب المشروع • والســـلع التى يتم اختيارها بهذا الاسلوب كثيرا ما تختلف عن السلع التى يتم اختيارها على أساس أولويات أخرى تهم المجتمع بأسره ومن أجل اشباع الحاجات الاساسية لافراده • وعلى سبيل المثل ، لايوجد فى نظام الاقتصاد

القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ما يمنـــع من توجيه موارد الانتاج الى انتاج السلع الكمالية التى لا يستهلكها سوى قلة من الافراد طبعا طالمـــا ان هذه القلة قادرة على دفع الثمن الذى يحقق ربحا كبيرا لاصحاب هذه المشاريع الخاصة • وبالتالى يتبين مما تقدم عجز اقتصاد جهاز السوق عن توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الاستراتيجية ذات الربحية المحدودة بصورة مباشرة ، والتى تحتاج الى سنوات طويلة نسبيا لاكمالها • وهذا يعمق التفاوت الاقتصادى الموروث فى البلدان المتخلفة التفاوت بين الافراد والفئات والطبقات ، وكذلك التفاوت بين الجهات والاقاليم فى البلد الواحد ، ويعمق التفاوت الموجود حاليا بين الاقطار العربية مما يجعل مهمة التنمية العربية المشتركة بعيدة المنال خلال زمن متطور • أن اثمان السوق تتفاوت بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة بناء على المعروض منها وحجم الطلب عليها وبما أن اثمان السوق هذه تمثل مصدر دخل الافراد ، فان التفاوت الكبير فى هذه الاثمان يؤدى بالتالى الى تفاوت كبير فى هذه الدخول ، ومثل هذا الوضع لا يمكن تحقيقه ومعالجته الا بالتخطيط الشامل واخيرا فان اقتصاد السوق قد حقق تطوره النسبى استنادا الى ظروف تاريخية وطبيعية لاستنزافه ثروات شعوب أخرى ، ولوجود ما يسمى بالنظم المجدد • وهذه العوامل التى تضافرت عبر ما يقارب القرنين من الزمان لا يمكن تكرارها فى دول متخلفة من الاقطار العربية • ومن هنا ولاسيما نظرا لغياب المنظم المجدد فى القطاع الخاص المحلى • فى غالبية الاقطار العربية يجب تدخل الدولة وقيامها بدور المنظم المجدد بقطاعها العام (والمختلط والتعاونى) الذى يفترض فيه أن يعمل وفق الاسس العلمية والربحية المجتمعية•وهذا الذى اشرنا اليه أعلاه وما يماثله ، يجد ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادى الاجتماعى وذلك وبشكل اساسى من أجل[١٥] :

– تحقيق مهمة كشف وتعبئة أهم الموارد البشرية والطبيعية والمالية التى يمكلها البلد •

– ولتحقيق مهمـــة تأمين استخراج المـــوارد المتاحة الاستخدام

العقلانى الافضل لا من حيث تأمين استمرار عملية تحديد الانتاج الموسع فحسب ، بل وللاسراع أيضا فى تغيير النسبة الاقتصادية والاجتماعية التى أوجدها الاستعمار لتكون ركيزة له •

ـ ولتحقيق مهمة الاستفادة من المنجزات العلمية التكنيكية التى تحققت فعلا ومن التجـربة التاريخية المتـراكمة بغية تصفية التخلف الاقتصادى والاجتماعى باسرع ما يمكن •

ـ ومن أجل اتقاء التبادل غير المتكافىء والصمود أمام منافسة السلع المستوردة وأضعاف نفوذ الرأسمالى الاجنبى •

ـ وتحديد مقدار الفائدة من احداث هذه المؤسسة أو تلك ، على أساس التحليل العام للاتجاهات الرئيسية لاطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى •

ـ ولمعالجة الفجوة العميقة فى غالبية الاقطـار العربية فيما بين الاحتياجات الموضوعية لهذه الاقطار من جهة وبين امكانياتها الفعلية ، من جهة أخرى ـ أن هذه الامكانات المحدودة تجبر هذه الافكار باستمرار على تحديد المهام وأولويات تنفيذها ولايقل أهمية عن ذلك تقرير المهام التى يمكن ارجاء حلها الى المستقبل •

ـ ولحل مسألة كيف وبأية نسبة يجب توزيع الاموال والجهود بين مراحل التعليم وابتداء من المـرحلة التى تسـبق الابتدائى ، ومرورا بالابتدائى عبر المتوسط والثانوى وصولا الى مرحلة التعليم العالى •

ـ وايجاد النسب الاقتصادية الاجمالية الملائمة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبشكل خاص النسب الملائمة بين رصيد التراكم ورصيد الاسـتهلاك ، والعلاقة الضرورية المتبادلة بين فروع الاقتصاد الرئيسية وللتأثيرات المتبادلة بين انتاجية العمل والعمالة ، والنسب بين الطلب الفعلى ورصيد سلع الاستهلاك والخدمات والوصول

عبر هذه التغيرات البنيوية التى تسرح خلال المرحلة الانتقالية باختلال التوازن الى التوازن البنيوى المنشود • وأخيرا يمكن القول بوجود علاقة طردية بين زيادة تدخل الدولة فى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة دور ومكانة القطاع العام من جهة ، وضرورة التخطيط لاطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى •

٢ ـ منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى :

المنطلقات للانتقـــال من الواقع المتخلف الذى نعيشه الى الواقع المتقدم الذى ننشده ، ينبغى ان يكون مدور تقدم الانسان (المجتمع) واشباع حاجاته الاساسية • والتخلف كمـــا نعتقد ، ظاهرة اجتماعية تاريخية ذات جذور وأسس اقتصادية وفكرية وسياسية ، وقد صار فى الظرف الراهن من نمط التقسيم العالمى للعمل ، ومن الضرورى تشخيص السمات الخصوصية لحالته القائمة فى الوطن العربى وفى كل قطر منه ، وتوضيح ما يفرزه من اشكال التبعية ونتائجها السلبية ، وفى اطار هذا التشخيص ينبغى تحديد المرحلة التى تجتازها جماهير أمتنا العربية فى نضالها ضد الظلم والاضطهاد وفى سبيل التحرر الوطنى والقومى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى • ان المنطلقات الجديدة للتنمية الشاملة ـ كما يؤكد محبوب الحق[١٦] ونحن نتفق معه فى ذلك يجب أن ترفض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر ومن خلال معدلات النمو التى تتساقط رذاذا على الجماهير ، وينبغى ان تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريق مباشر والمنطلقات للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ينبغى أن ينظر اليها على انها هجوم انتقائى على أكثر أشكال الفقر سوءا كما أن أغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المستمر والالغاء الفعلى لسوء التغذية والمرض والامية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة وهذا التوجه يعنى ضرورة الاهتمـــام بمضمون الناتج القومى أكثر من اهتمـــامنا بمعدل زيادته والمنطلقات نحـــو اشبـــاع الحاجات الاساسية لا يقتصر على انتـــاج (أو استـــيراد) الحاجات الاستهلاكية ، وانما يمتـــد بالضرورة الى

انتــاج (أو استــيراد) مستلزمات توفيرها من سلــع استثمــارية ووسيطة . لقد لخص لنا المفــكر العربى عبد الرحمن ابن خلدون[١٧] (١٣٣٢ ــ ١٤٠٦) التطور المســتمر للحاجات بقوله «الحضارة تخلق حاجات» . كما قال المفكر الفرنسى (مارتى ١٧٠٩ ــ ١٧٥١) فى هذا الصدد «ان الحاجة هى المحرك الاقوى أثرا فى الحياة ، وان التقدم تتعين درجته بالقدرة على الحركة لسد الحاجة ، وان الانسان يحتــل المقام الاول بين الاحياء بسبب كثرة حاجاته وقدرته على اعداد ما يفى بها[١٨]» وفى رأى كارل ماركس (١٨١٨ ــ ١٨٨٣)» ان الحاجات التى يسعى الفرد الحصول عليها ليست فى طبيعتها فردية ، بل هى على العكس ذات طبيعة اجتماعية لانها من صنع عمل اجتماعى يفرض التعامل والتعارف والتعاون بين البشر[١٩] .

وفى مقاله الذى عنونه بالموجز فى الاقتصاد السياسى أوضح فردريك انجلز (١٨٢٠ ــ ١٨٩٥) تناقضات النظام الرأسمالى وازماته مؤكدا بأنه : «لاخلاص من هذه الفوضى المحفوفة بالمخاطر التى تعرض الناس الى المهالك وتسمم حياتهم بقلق دائم الا بتخطيط الانتاج القومى مجملة على أسس عقلانية ليحقق أقصى ما يمــكن من التوازن بين العرض والطلب لكى تتوفر الحاجات وتستقر الاسعار[٢٠] » .

وفى تاريخنا المعاصر عرفت منظمة العمل الدولية محتوى هذا التوجه بأنه يرمى الى «توفير الاحتياجات الاساسية الانسانية التى تكفل حدا أدنى معينا لمستوى المعيشة قبل نهاية القرن الحالى . وذلك عن طريق زيادة حجم وانتاجية العمالة بانتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق هذا الهــدف[٢١] . اذا اعتمــدنا الحاجات الاساسية للجماهير العريضة من سكان الوطن العربى ــ وكل قطر فيه كمحور اساسى لمنطلقات التخطيط لــكل طور من أطوار التقــدم الاقتصادى والاجتماعى فهذا يتطلب أولا تحديد هذه الحاجات الاساسية فى كل قطر وخلال كل مرحلة من تطويره ، بمعنى تحديد مفهومها ومعرفة الجزء

الذى يجرى حاليا اشباعه وامكانية الاستمرار بهذا الاشباع ، وكذلك تحديد الجزء غير المشبع فى الوقت الراهن ، والمطلوب التوجه نحو الوفاء به خلال فترة زمنية منظورة مثلا حتى نهاية هذا القرن • وهذه النظرة الاجمالية لموضـوع الاحتياجات الاساسية للجماهير الواسعة وللمجتمع تقتضى بحثها ضمن حلقات سياق الانتاج المجتمعى (الانتاج ــ التوزيع ــ التبادل ــ الاستهلاك) واعادة تجديده الموسع • ومواءمة العلاقات الانتاجية وكل الفعاليات السـياسية والاقتصادية وغير الاقتصادية • الداخلية والعربية ومع العالم الخارجى لصالح هذه المنطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى وفقـا للظروف الملموسة فى كل قطر والمرحلة التى يجتازها ان « سلة » الحاجات الاساسية للمجتمع والجماهير الشعبية العريضة بمنظورها المستقبلى المتطور كما وكيفا ينبغى ان تكون هى التى تقرر نمط الاستثمارات وتحديد هيكل المستوردات (لتكون الحاجة أم الاستثمار) • بمعنى ان يكون الاستثمار عنصرا تابعا باعتباره وليد الحاجة ، وحسب ترتيب أولوياتها وفقا لدرجة ضرورتها للمجتمع وجماهيره الشعبية فى كل طور من أطوار تقدمه الاقتصادى والاجتماعى •

اننا نتفق مع الرأى القائل بأن نمط وتنظيم الانتاج يمليان نمطا للاستهلاك والتوزيع يكون من العسـير للغاية من النـاحية السياسية تغييره • فمادمتم ــ كما يقول محبوب الحق ــ قد زدتم ناتجكم القومى الاجمالى فى صورة انتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة ، فانه لايكون من السهل على الاطلاق تحويلها الى مساكن قليلة التكلفة ، أو حافلات للنقل العام ، ويترتب على ذلك بالضرورة نمط معين للاستهلاك والتوزيع • ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير فسياسات التوزيع تصاغ فى نمط تنظيم الانتاج[٣٢] ان التناقض القائم بين الحاجة الملحة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى (التنمية الشاملة) وتوفر بعض عناصره الاساسية من جانب ، ومن جانب آخـر عجـز (المنظم) عن توليف كل هذه العناصر المتاحة والمحتملة برشادة اجتماعية ، لايمكن حله الا بالمشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع فى صنع القرارات

التنموية فى ظل النظام الاكثر ديمقراطية لتسيير الاقتصاد والمجتمع وتوسيع قاعدة العمل المنتج ونمــو انتاجية العمل من خلال التطوير المستمر للقوى المنتجة ، وتغيير كل من هيــكل الاستثمارات والتجارة الخارجية لصــالح دالة الاختيار الاجتماعى ، وتعزيز الدور القيادى للقطاع العام المراقب شعبيا ، واعتماد التخطيط الشامل ، مع توفير الحافز المــادى والمعنوى لكل العاملين بتحقيق العدالة الاجتماعية فى التوزيع المتكافىء (وليس الميكانيكى) لثمار هذا التقدم الاقتصادى والاجتماعى • هــذه المنطلقــات للتخطيط من أجــل تنمية شاملة فى اطار يكفل التعاون الوثيق وصولا للتكامل الثنائى والمتعدد الاطراف بين الاقطار العربية تتطلب السير فى طريق جــديد اننا نتفق مع الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم[23] بتأكيده على ان طريق التطور الرأسمالى لم يعد ميسورا بالنسبة للبلاد المتخلفة ، وذلك لفوات أوانه بحكم تبدل الظروف التاريخيــة ولوقوف رأسمالية الاحتــكار عائقا منيعا بوجهه وتصميمها على الابقاء على التخلف لادامة وجودها ، ولم يعد للبلاد المتخلفة ــ ومنها أقطار الوطن العربى سبيل للتخلص من تخلفها والسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الا سبيل التضامن والتعــاون فيما بينها كأقطار أمة عربية واحدة ومع البلدان المتخلفة الاخرى ، ومع الدول الاشتراكية ، لان مجموع هذه البلدان تواجه عدوا مشتركا هو الامبريالية تسد عليهم سبل استكمال وجودهم ولانهم جميعا ينشدون التطور وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى اتجاه واحد لصالح المنتجين المباشرين وبقية جماهير الشعب العريضة ، والاستفادة من تجارب البلدان التى اجتــازت مرحلة التخلف اعتمــادا على قدرات شعوبها الذاتية • ومن المنطلقات الضرورية للسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى توفير كل ما يمكن ادخاره من الفائض الاقتصادى المادى والمالى ومن قوة العمل البشرى لمواجهة احتياجاته • فالعجز فى الفائض الاقتصادى أو التفريط فى المتاح منه والضياع من قوة العمل ، كما فى حالة تشغيل الكثير منها بشكل لايغطى مردودها لنفقات اعالتها ــ أى هدر الامكانيات المتوفرة ــ يعتبر من العقبات البارزة فى طريق التقدم

المنشود فى أقطارنا العربية الأكثر حاجة للتنمية • ان الفائض الاقتصادى للتراكم بوجه عام يتلخص مضمونه فى توجيه ذلك الجزء المدخر الذى لم يستهلك من الدخـــل الوطنى بانتظام لسد حاجات التجهـــيز لتأمين ديمومة عملية تجديد الانتاج الموسع • ومن الممكن بل ومن الضرورى ، فى وطننا العربى الى جانب رفع مستوى الاستهلاك للجماهير الواسعة من حاجاتها الاساسية — زيادة الفائض الاقتصادى للتراكم لتأمين سلع التجهيز ، ويمكن ان يتحقق ذلك اذا لم يهدر جزء من الفائض الاقتصادى، لاسيما النفطى ، فى التبذير على أوجه التـــرف المختلفة وعلى حماية اللامساواة فى الدخل ، وكذلك اذا لم يستنزف للخارج بسبب التعامل القائم على العلاقات غير المتكافئة مع الدول الرأســمالية المتطوره ان مصادر الفائض الاقتصادى للتراكم الاستثمارى خلال هذه المرحلة التى نشخص فيها منطلقات التخطيط للسير فى طريق التقدم الاقتصـــادى والاجتماعى يمكن ان تكون على النحو التالى :

أ) القيم المضافة العائدة للمجتمع : المتكونة فى حقول النفط والغاز وما شابه ذلك ، وهذا المصدر يمكن أن نعتبره رئيسيا فى الاقطار العربية المنتجة للنفط والغاز ، من حيث حجمه المطلق والنسبى من مجموع تكوين الدخل القومى • ومن حيث تأثر زيادته العينية والقيمية خلال فترة زمنية محددة نسبيا بالمقارنة مع المصادر الاخرى •

ب) ما تيسر من الفائض الاقتصادى : الذى ينتجه عمال القطاع العام (بالاضافة لصناعة استخراج النفط والغاز) مثل المتأتى من الصناعة النفطية التحويلية (المصافى وغيرها) الاخذة بالتوسع وكذلك من بقية الفروع للصناعات الاســتخراجية والتحويلية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، ومن مؤسسات البناء والتشييد والنقل والمواصلات ، ومن مزارع الدولة وبقية المؤسسات المنتجة بالقطـــاع العام الذى تسيره الدولة •

جـ) ما تيسر من الفائض الاقتصادى : الذى ينتجـــه عمـــال المؤسسات

الاخرى ، حيث تأخذ الدولة هذا الجزء على شكل ضرائب أو ريع أو مشاركة فى الارباح اذا كان الامر يعود لصندوق الفائض الاقتصادى المتراكم (العلم المركزى) • أو تقوم هذه المؤسسات نفسها بتثمير هذا الجزء من الفائض الاقتصادى المتراكم فى عملية تجديد الانتاج الموسع فى المؤسسات المتمتعة باللامركزية أو بالاستقلال التام عن القطاع العام المدار مركزيا من قبل الدولة والمقصود هنا هى المؤسسات المشتركة والتعاونية ومؤسسات القطاع الخاص المحلى والعربى والاجنبى •

د) **القروض الداخلية :** أو ما يكون شبيها بها ، كتباع سياسة التقشف على المقتدرين فى المجتمع ، أو باستخدام آلية الاسعار لامتصاص جزء من القدرة الشرائية مؤقتا وتحويلها الى رصيد الفائض الاقتصادى المتراكم الاستثمارى •

هـ) **القروض الخارجية :** وهى موارد مرحلية مساعدة سوف يتم ارجاعها مضافا اليها الفوائد المترتبة عليها ويمكن اعتبار هذه القروض الخارجية كحافز ودافع لتسريع التراكم وبذلك فهى تختلف عن المصادر الداخلية المباشرة الاساسية من حقول الانتاج ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، ومثل هذه القروض عندما تكون موجهة لتعجيل عملية التجهيز الفنى توفر استغلال المصادر المادية والبشرية المعطلة ، وبالتالى تدفع على تكوين فائض اقتصادى جديد ، ومن الممكن فى مثل هذه الحالة ان تسدد الفوائد المترتبة على هذه القروض مما ساعدت على توفيره من فائض اقتصادى فى مرحلة زمنية قصيرة ومحددة نسبيا ، أى لابد من أن تكون القيم المضافة الجديدة التى أوجدها استخدام القروض أكبر من مجموع الفوائد المركبة التى يجب تسديدها مع القروض خلال تلك الفترة المحددة لها •

وينبغى هنا ان يراعى الحجم الامثل لمثل هذه القروض الاجنبية ، وان تكون بمقدار يمكن ان يتحمله الاقتصاد الوطنى ويتحمل عبأه الجيل الحاضر والجيل المقبل ، لكيلا نثقله بتركة ثقيلة من الديون وينبغى ان

يكون تسديد الفوائد هو الرابط الوحيد بين الدائن والمدين ، والابتعاد قدر الامكان عن تلك القـروض التى توظف فى مشـاريع غير انتاجية وتجعل الاقتصاد الوطنى مرهونا للدول المقرضة مما يعمق من تبعيتها لهذه الدول الرأسمالية المتطورة • وهذا ما سنوضحه فى القسم الثالث عند الحديث عن حالة الدين الخـارجى وعبء الديون • وفى كل هذه المنطلقات ينبغى التزام الواقعية وتجنب التقليد ، لانه كثيرا ما يكون مثل هذا التقليد منفذا الى ما يصيب المداولات الانمائية من فشل ، ومن ضياع جدوى الخطط الانمائية • وذلك بسبب الترابط الموجود ما بين مستلزمات السير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كل بلد والامكانات المتوفرة فيه وطبيعته ووضعه الجغرافى فى وسعته وتاريخه وما ألفه أهله من نظم وعادات وتقاليد مما يقتضى أخذه بالحسبان ، الى جانب مراعاة القواعد العامة المشتركة(٢٤) •

ومن الضرورى ان تتخـذ هذه المنطلقات اتجاها شـعبيا وطوعيا يشارك فيها المنتجون المباشرون بالدرجة الاولى ، المتمتعون بالحريات الديمقراطية ، مشاركة فعلية ، اعتبارا من صياغتها وتطبيقها والالتزام بها ، بعد ادراكهم بأنها السبيل للقضاء على حالة التخلف الذى يعيشونه والسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى من المفروض ان يوفر لهم ولاجيالهم القادمة الحياة الافضل عن طريق تخفيف الفوارق الاجتماعية بين الفئات والجهات تمهيدا لازالتها فى المستقبل وعند اعداد هذه المنطلقـات التخطيط لـكل طور من أطـوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى تبرز مسائل مهمة مثل مسـألة أولويات تخصيص الفائض الاقتصادى بين الفروع المختلفة ، لاسـيما بين الزراعة والصناعة ان ترجيح الصناعة المتوجة لسوق عربية متسعة ومنسقة ، يخلق فى الواقع حاجة ملحة متزايدة للمنتجات الزراعية ، كلما تقـدم المجتمع وارتفع فيه المستوى المعاشى للجماهير بحيث يبدو وكأن الاسبقية يجب ان تكون للزراعة وضمن اطار القطاع الزراعى ، يتبين من التجارب الناجحة للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية المتكاملة ، بأن المزارع التعاونية الجماعية

المدعومة من قبل الدولة أفضل من المزارع الفردية فى الارياف المتخلفة وذلك لان الاولى أداة جيدة لتوصيل المعونة الحكومية فى مجال استخدام المكائن والآلات الحديثة وبالبذور المحسنة والاصناف الجيدة من الحيوانات، وبخدمات الصيانة والوقاية من الامراض وغيرها من المساعدات الضرورية للمزارعين كما أن التعاونيات ملائمة لتطبيق العدالة الاجتماعية وتساعد أعضائها على كيفية تيسير شئون مجتمعاتهم الريفية فهى بمثابة البرلمان المصغر لممارسة الديمقراطية • ومثل هذه الزراعة الحديثة والمستفيدة من المنجزات العلمية فى هذا المجال تفترض أن تسبقها أو ترافقها حركة تصنيع تهيء لها ماتحتاج اليه من مكائن وآلات ومعدات واسمدة ومبيدات وما يماثلها من الوسائل الضرورية كما انها تتطلب ثورة ثقافية حضارية تهيء الكفاءات الفنية والادارية الماهرة المقتدرة على حسن استعمال وتطبيق هذه الوسائل والطرق الفنية الحديثة ويجب ان تبدأ بخطوات جادة للقضاء على الاميه والجهل والمرض والفقر المدقع فى الارياف والمدن وخلاصة تجربة البلدان التى سبقتنا فى السير على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى توضح بانه ليست الجدوى فى المفاضلة فى ايهما تكون ا الاسبقية أو الارجحية للزراعة أو للصناعة بل الاصح أن يوجه الاهتمام الى كليهما فى آن واحد • على ان يكون للتصنيع فى اطار عربى ، الحظ الاوفر من الاهتمام ، ابتداء من تخصيص الموارد ، على ان تزداد تخصيصات الموارد للزراعة تدريجيا بزيادة مردود الصناعة • فتقوم بتجهيزها بالمكائن والآلات والمعدات وبالاسمدة الكيمائية والمبيدات وغيرها من المنتجات الصناعية الضرورية للنهوض بالزراعة •

والاولويات داخل الصناعة ، هل ستكون لصناعة الفرع (أ) لانتاج وسائل الانتاج ، مكائنه وآلاته واعداد ما يتصل بها من تقنية وما تحتاج اليه من كفاءة ومهارة ، أم لصناعة حاجات الاستهلاك ، أم الموازنة الدقيقة فيما بينها ؟ ان من شأن البلد الذى يريد السير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبناء على الصناعة ليعالج تخلفه ان يواجه بالضرورة تزايدا مستمرا فى حاجات الاستهلاك مادام الانحسار التدريجى للتخلف يلازمه باطراد التحسن فى مستوى المعيشة • وهذا يعنى استمرار

الزيادة فى الاستهلاك وفى ارتفاع الاجور من جهة وانخفاض ساعات العمل من جهة أخرى • والبلدان المتخلفة ، ومنها اقطارنا العربية تكون بحاجة متزايدة أيضا الى توفير السكن الملائم ونشر التعليم ورفع مستوى الثقافة للجماهير وتحسين الصحة العامة ، وغير ذلك من متطلبات الحياة المعاصرة التى تشتد الحاحا مع كل طور من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، على أن أعظم ما يثقل وطأة هذه الجوانب لتخفيض الموارد ويجعل ضبط حسابها متعذرا ، هو حروب الاعتداء ، وفى مقدمتها العدوان الاسرائيلى المدعوم من الامبريالية الامريكية والمؤمرات التى تدبر ضد الشعوب العربية وتستنزف الكثير من ابنائها وبناتها والكثير من أموالها التى يفترض أن تخصص للتنمية ، بل وتدمر ما هو قائم من المشروعات الانمائية وفى جميع الاحوال تتطلب أية منطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى دقة فائقة فى الموازنة بين أقصى ما يمكن تخصيصه للفرع (أ) لانتاج وسائل الانتاج ، وبين الحد الادنى الضرورى للفرع (ب) لانتاج مواد الاستهلاك (أو استيرادها وهذا ما يطلق عليه أحيانا بالمعادلة الصعبة التى ينبغى اشراك جميع الاطراف المعنية بها فى صياغتها والاقتناع الطوعى بمضمونها وفق دالة الاختيار الاجتماعى • كما ان من بين الاولويات التى تبرز عند صياغة منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، المفاضلة بين أولوية التركيز على المشروعات المكثفة للأيدى العاملة ، وفى هذا المجال يرجح المخططون الذين يعملون بوعى المصالح العامة للمجتمع ومصالح جماهيره الواسعة، الاعتماد على خلطة من الاتجاهين • أى بالاعتماد على المكائن والآلات المتقدمة ، لاسيما فى الفروع التى لها ارتباط بالسوق الخارجى ، ليكون مستوى انتاجية عمل هذه المؤسسات مثل نظيراتها فى الخارج ، وتحشيد القوة العاملة البشرية لانجاز كل ما يمكن انجازه بعملها ورفع كفاءته من خلال الممارسة باستمرار ، ليتمكن من استيعاب وتوطيع التكنولوجيا الحديثة •

ان الاستفادة من منجزات الحضارة المعاصرة التى هى من صنع

الانسانية كلها أمر مشروع ، وقد كانت لأمتنا العربية اضافات مشهودة لاغنائها ، ولكن ينبغى اقامة علاقاتنا الخـارجية على قاعدة العلاقات المتكافئة ، وهذا يعنى ضرورة زيادة تعاملنا مع جميع البلدان التى تقبل بهذا المبدأ فى ميدان التقسيم العالمى للعمل ، وتقليص التعامل مع تلك البلدان التى فرضت علينا التبعية واستنزفت ومازالت تستنزف جزءا من الفائض الاقتصادى الذى ينتجـه شغيلة هذا الوطن العربى ، بل وساعدت العدوان الصهيونى على استعماره الاستيطانى فى جزء عزيز منه ، ومثل هذا التوجيه لا يمكن ان يحققه كل قطر عربى بمفرده وانما بتعاون وتكامل ثنائى ومتعدد الاطراف فيما بين الاقطار العربية ، وبتعاون مع بلدان المجموعة الاشتراكية ، والبلدان المتخلفة التى تهدف السير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومثل هذا التعاون المشترك المبني على مصلحة متبادلة ودافع خطر مشترك ، يمكن أن يمهد لنا الطريق لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، الذى يعتبر ضروريا للمحافظة على الاستقلال السياسى ومكملا له • وهذه المنطلقات لكى تكون حافز للمجتمع نحو تقدمه الاقتصادى والاجتماعى باستمرار ، ينبغى عليها تأمين :

— الظروف الملائمة لتطور القـوى المنتجة وبشكل خاص الجانب البشرى منها لتجعله قادرا على الاستفادة من العوامل الايجابية المحيطة به وتطوير انتاجية العمل المجتمعى من خلال تعبئة جميع الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها •

— نسبة نمو مرتفعه لهـذا التقدم على المحـور الزمنى والمكانى الأقليمى •

— الاستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية والخدمية والبقية الموارد المتـاحة •

— زيادة تشكيلة المنتجـات مع تحسين جـودتها للوفاء بالحاجات الاساسية للمجتمع وأفراده وفق معايير المرحلة التى يجتازها •

ـ عدالة توزيع ثمرات هـذا التقدم الاقتصادى والاجتماعى على أساس أن ليس للانسان الا ماسعى ••• أى بالاعتماد على مقياس العمل من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية باعتباره هو المعيار الأساسى عند التوزيع •

لقد تناولنا هذه المنطلقات للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والتخطيط لكل طور من أطواره بشىء من التعميم لكل جوانب التنمية فى مصر ، ولكن لابد من ضرورة التأكيد على وجود العام والخاص فى هذه المنطلقات •

نقر بوجود مشتركات وطموحات اقتصادية واجتماعية مستقبلية مشتركة ، الا اننا نعترف فى الوقت ذاته بوجود مشاكل اقتصادية واجتماعية نابعة من ظروف كل قطر •

وقد يبدو لاول نظرة بأن العمل يجرى على حل كل هذه المشاكل العامة والخاصة باستخدام أداة واحدة ، هى التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى • الا ان تنوع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية • واختلاف الطبيعة الطبقية للمؤسسات التى تحل هذه المشاكل • وتباين مستوى قوى الانتاج ، وشكل ووظيفة علاقات الانتاج السائدة فى كل قطر عربى هى التى تحدد المهمات لكل طور باتجاه هذه المنطلقات المشتركة الطموحة لغالبية سكان هذا المجتمع المصرى الكبير ممن يصنعون التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويجب ان يكونوا هم المستفيدين منه • وأخيرا فان هذه المنطلقات نحو الغايات الاستراتيجية الاساسية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ينبغى ان ترتبط عضويا مع باقى جوانب الحركة فى المجتمع كما انها لابد ان تمتد لتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغها ، ومن بين هذه الوسائل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى نتناول المهمة منها بايجاز فى الصفحات التالية •

رابعا ـ السياسات التخطيطية :

سياسات التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى :

السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تستخدم فى التخطيط

الشامل من الفروض والممكن عقلانيا استخلاصها من مبادىء قيمية واضحة فى اطار الاختيار الاجتماعى • وهى عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات التى تتخذها وتنفذها الدولة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة جميع المؤسسات العاملة فى الاقتصاد الوطنى من أجل تنظيم علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض ، واتجاه الوطن العربى والعالم الخارجى انها الحلقة الضرورية التى تربط بين الاستراتيجية ومنطلقاتها نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وبين الخطط التنفيذية لأطوار هذا التقدم بمراحله المختلفة • ومن أبرزها كما نعتقد السياسة السعرية ، السياسة الاستثمارية ، السياسة التجارية ، السياسة المالية (بتفرعاتها الضريبية والائتمانية والنقدية) ، سياسة الاجور والمرتبات وما فى مستواها من الاهمية لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطــاق المجتمع بأسره • بعض الاقتصاديين يتحدثون عن سياسة اقتصــادية واحدة للدولة تتمثل أدواتها بالاســعار والاستثمار وبقية المجالات المراد ذكرها ، الا أننا نفضل هذا الاتجاه الذى بدأنا به الحديث عن السياسات الاقتصــادية الاجتماعية التخطيطية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى • وسنحاول الاشارة الموجزة الى عدد من هذه السياسات الهامة ، وهى متداخلة فيمــا بينها وكذلك مع المنطلقات الاستراتيجية للتنمية الشاملة فى الحياة العملية •

١ ـ السياسة السعرية :

كل مقدار مالى نهتم بتخطيطه ، انما هو عبارة عن مقادير من المنتجات المادية مضروبة بأسعــارها ، وكما هــو معروف أن الاسعار (الإثمان) فى الاقتصاد القائم على آلية السوق ، تتحقق من خلال تقييم العوامل الاولية للانتاج فى سوق يضارب فيه البائعون (العارضون) والمشترون (الطالبون) مع أو ضد بعضهم البعض • وهكذا تمثل الاسعار التى تتحدد فى السوق أداة لتحقيق أدنى تــكلفة ومساواة ثمن بيع السلعة بتكلفة انتاجها مع تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع ، وليس الربحية الاجتماعية • وبهذه الطريقة يتم التوصل الى اسعار التعادل التى توازن

بين العرض والطلب القادر على الدفع (وليس الطلب الفعلى) • وهذه السياسة أو الآلية السعرية ، قد تؤدى الى خسارة اجتماعية (وقد أدت فعلا) ، كما هو الحال عند افلاس مؤسسات واختفائها من السوق ، أو باتلاف كميات من السلع من أجل تقليص المعروض منها للمحافظة على مستوى معين لاسعارها المربحة لاصحاب المشاريع الخاصة التى تتعامل بهذه السلع فى حين الاقتصاد المخطط يستطيع ، كما قال الاقتصادى البولونى أوسكار لانجه[٢٥] ، الوصول الى اسعار التعادل الصحيحة (الاسعار التى توازن بين العرض والطلب) بسلسلة من التجارب أقصى مما يقوم به السوق التنافسى بالفعل • لان خبرة الجهاز المركزى للتخطيط يفترض فيها أن تكون أكبر من خبرة أى مدير لمؤسسة خاصة •

فالأول يركز على جميع العوامل والربحية الاجتماعية بينما يهمل الثانى صحة العمال مثلا ، أو صحة المجتمع بتلوث البيئة ويؤكد على الربحية الخاصة للمشروع والمطلوب عند صياغة السياسة السعرية من قبل الجهاز المركزى للتخطيط أو الجهة المتخصصة بالاسعار على صعيد مجمل الاقتصاد القومى ، ضبط العلاقات السعرية ، ولاسيما التالية :

ـ العلاقة بين الاجور والمرتبات ، وبين أسعار السلع الانتاجية ، من أجل الوصول الى توليفة سليمة بين عوامل الانتاج البشرية والمادية المكونة لاسعار هذه السلع •

ـ العلاقة بين أسعار السلع الاستثمارية ، وبين اسعار السلع الاستهلاكية المتوالدة منها بعد اكمال المشروعات وتشغيلها •

ـ العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية وبين مستوى الاجور والمرتبات وبقية الدخول ، وذلك لتحديد المستوى الدقيقى لهذه الدخول الاسمية •

ـ العلاقة بين اسعار السلع الاستهلاكية المختلفة بوصفها انعكاسا

لطلب المستهلكين ، وبالتالى مؤشرا لعمل المخططين والمنتجين عند اتخاذ قراراتهم • ان الاسعار من حيث جوهرها انما هى التعبير النقدى للقيمة وفى الحياة العملية قد تساوى اسعار بعض السلع قيمتها ، أو قد تكون أكثر أو أقل ولكن على نطاق المجتمع بأسره يفترض أن تتساوى مجموع الاسعار مع مجموع القيم للسلع والخدمات المتداولة • لقد فرق أوسكار لانجه[٢٦] بين مفهومين للاسعار :

الاول : بمعناها الشامل بوصفها الشروط التى تعرض بها البدائل السلعية ، وهنا ليس شرطا توفر السوق دائما وانما من الممكن ان يستخدمها الجهاز المركزى للتخطيط كأداة قياسية •

الثانى : بمعناها الضيق كمعدلات للمبادلة فى السوق ، أى أن النقود (وهى سلعة خاصة كمعادل عام لبقية السلع) التى يمكن بها الحصول على الاشياء المادية والخدمات •

ويوضح لانجة بأن تفضيلات المستهلكين التى تعبر عنها اسعار طلبهم (أى الاسعار التى يستعدون لدفعها مقابل أى سلعة) ، وهى المقياس الموجه للانتاج ، وبالتالى لتوزيع الموارد ان موضوع التوزيع الرشيد (العقلانى) للموارد من المسائل الهامة جدا فى الاقتصاد المخطط بصورة شاملة ، وعلاج هذه المسألة يتطلب توفر معرفة واسعة بالاهميات النسبية (أو المقارنة) لعوامل الانتاج • أى انها فى الجوهر مشكلة التسعير (التقييم) لهذه العوادل الاولية (المدخلات) للانتاج • وقد قال تايلور بهذا العدد[٢٧] يمكن للجهاز المركزى للتخطيط تقرير الاهمية النسبية لكل عامل انتاجى عن طريق وضع تقييم مؤقت (بتعبير نقدى) لكل عامل انتاجى •

وعند التطبيق يؤدى كل تقييم خاطىء الى ظهور الفائض أو العجز ، وهكذا يتمكن من الوصول الى السعر الحسابى الصحيح لكل عامل انتاجى بأسلوب من التجربة والخطأ • وذلك من خلال مراقبة

الكميات المطلوبة والكميات المعروضة ، فنرفع سعر السلعة أو الخدمة حيثما تظهر زيادة الطلب على العرض ، ونخفض السعر حيث يحدث العكس • وهكذا يمكن التوصل الى السعر الذى يتعادل عنده الطلب والعرض • اذن فالسياسة السعرية السليمة فى مجال التخطيط للنشاط الانتاجى ينبغى أن تجعل للاسعار المحاسبية (اسعار الظل) الوظائف التالية :

ـ ان تكون أداة محاسبية لعـكس التكاليف الاجتمـاعية ولعكس الندرة النسبية لبعض السلع الانتاجية •

ـ وحافزا أو مانعا لابراز فروق الجودة والانتاجية •

ـ وأداة لتنظيم المنتج والمستخدم من السلع •

ـ ووسيلة لعكس تكلفة الفرص البديلة •

ومن الممكن ان يقوم هيكل هذه الاسعار على أساس الكلفة الوسيطة المستهدفة لكل المنتجين لسلعة بعينها حيث يمـكن ان تتضمن المكونات التاليـة :

المواد الأولية الاساسية والمساعدة والطاقة والحصـة من تكاليف النقل ، زائدا الاندثار مع الحصة من تكاليف الصيانة ، زائدا التكلفة رأس المال المستخدم ، التى هى عبارة عن نسـبة فائدة تحسب على الرأسمال المستخدم ، وتكون متباينة • أوقد تعفى منها بعض الفروع المستحقة للتشجيع ، فى اطار الاختيار الاجتماعى يضاف الى هذه البنود الاجور والمرتبات والمكافآت وبقية المصروفات الاخرى • زائداً الربح المخطط للمؤسسة المنتجة حيث تحدد نسبته أما بالارتباط بحجم الاجور والمرتبات ، أو بحجم مجموع النفقات الثابتة ، أو بحجـم الرأسمالية الاجمالى المستخدم فى الفرع المعنى • والمهم هو التوصل الى قواعد

مبررة اقتصاديا وحافزة لزيادة انتاجية العمل • وعندما تؤدى هذه الطريقة الى تكوين دخل كبير نسبيا ، فى بعض المؤسسات ، من الممكن معالجة ذلك بالضرائب على الارباح لميزانية الدولة ، واعتبار أداة هذه الضرائب مقارنة الى أداة ضريبة رقم الاعمال التى سنوضحها فى السطور التالية ومجموع هذه البنود التى مر ذكرها يساوى سعر الانتاج لدى المنتجين (المؤسسات الانتاجية) وهو السعر الذى يستخدم عند تبادل السلع بين المؤسسات أما السعر الذى يدفعه المستهلك النهائى فيضاف اليه الهامش التجارى لتجارتى الجملة والتجزئة زائدا ضريبة رقم الاعمال لميزانية الدولة ، باعتبارها أحد الموارد الرئيسية • وهذه الضريبة لا ترتبط بالمنتج وان كان هو المسئول عن جمعها وتحويلها الى حسابها الخاص فى البنك الذى تعينه الدولة ، وانما هى تمس المستهلك ، ولذلك فهى تختلف عن رسوم الانتاج وعن الضرائب غير المباشرة •

وهى بمثابة أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدى وعرض السلع والخدمات ، أو أداة لتوجيه وترشيد الاستهلاك حيث تزيد الدولة نسبتها على المشروبات الكحولية مثلا وتقليصها أو تعفى منها منتجات ضرورية للمستهلك مثل الحليب وهذا والمفروض ان توضع تعريفة تحدد نسبة ضريبة رقم الاعمال من سعر التجزئة ، أو سعر الجملة لكل نوع من أنواع السلع • وتحسب ضريبة رقم الاعمال هذه ضمن مكونات القيم المضافة العائدة للمجتمع كما هو حاصل فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا وبصورة شاملة والغرض من هذا التمايز السعرى هو زيادة الميل نحو تكوين الطاقات الانتاجية ، وتقليل الميل نحو الاستهلاك النهائى ، لاسيما الكمالى والبذخى منه بشكل خاص •

وبناء على ماتقدم يمكن القول بأن السياسة السعرية السليمة فى مجال التخطيط لسلع الاستهلاك النهائى ، ينبغى ان تجعل اسعار هذه السلع تحقق ما يلى :

— التوازن بين قيمة المعروض من السلع وقيمة وسائل الدفع

(القوة الشرائية المتاحة) ، لدى جمهور المستهلكين ، مما يؤدي الى تصريف السلع من السوق (الموازنة بين العرض والطلب) .

ـ ترشيد الاستهلاك ، لاسيما بالاستعانة بالنسبة المتباينة لضريبة رقم الاعمال المكونة لجزء من السعر الذى يدفعه المستهلك ، كما ذكرنا قبل قليل .

هذه هى السمات العامة للسياسة السعرية ، وهناك خصوصيات تتعلق بالمنتجات الزراعية وبمنتجات الصناعة الاستخراجية للسلع الناضبة كالنفط والغاز وما يماثلها لابد للمتخصصين من الرجوع الى المراجع المختصة[٢٨] . والاكثر أهمية فى هذا المجال ، هو ضرورة دراسة كل حالة بواقعها مكانيا وزمانيا على ضوء القواعد العامة التي أشرنا بايجاز الى بعضها فى الصفحات السابقة ، وذلك بالتركيز على المحور الاقتصادى لتشجيع الانتاج وجعله ديناميكيا وزيادة مردوده برفع انتاجية العمل ، وعلى المحور الاجتماعى لتيسير القدرة الشرائية للجماهير الواسعة وتحسينها باستمرار ـ وعندما يحصل تناقض بين التوجيهين فلابد أن تظل الاسعار بمستواها الحافز للمنتجين ، وتدعم من قبل الدولة لصالح المستهلكين .

وتوضيحا لهذا الموضوع يقول د. عمرو محى الدين بأن أى تغيير سعرى له وجهان ، الوجه الأول هو التأثير فى القرارات الخاصة بنمط استخدام الموارد .

الوجه الثانى هو التأثير فى نمط توزيع الدخل الوطنى ، فالاثنان وجهان لعملة واحدة .

ومن هنا يجب عند تناول موضوع الدعم ، النظر اليه بوصفه سياسة سعرية تؤثر فى كفاءة استخدام الموارد ، وكذلك الاهتمام بالجانب الآخر ، وهو الاثر التوزيعى للدعم ، حيث لا يوجد ما يجعلنا نعطى أهمية نسبية أكبر لذلك الجانب من حركة الاسعار المؤثر فى نمط استخدام

الموارد عن ذلك الجـانب من حركة الاسـعار المؤثر فى توزيع الدخل الوطنى .

كما انه لايوجد أيضا ، لافى الفكر الاقتصـادى ، ولافى القواعد الاقتصادية ، ما يجعلنا نعطى أهمية نسبية أكبر لتلك الزيادة فى الدخل الوطنى التى نأخذ شكل الارباح من الزيادة فى الدخل الوطنى التى تأخذ شكل الاجور فكلاهما مكون من مكونات الزيادة فى الدخل الوطنى ويحتل نفس الاهمية .

وهكذا يمكن القول مع الدكتور عمرو ان اختيار هيكل سعرى معين يعنى بالضرورة اختيار نمط معين لتوزيع الدخل الوطنى ، واختيار نمط توزيع الدخل الوطنى هو بلا جدال اختيار اجتماعى سياسى(٣٩) .

٢ ـ السياسة الاستثمارية :

الاستثمار هو الاستعمال المنتج للموارد منأجل الحصول على قوى بشرية عاملة مؤهلة جديدة مع زيادة تأهيل الموجود منها ، وموجودات ثابته ومتداولة جديدة ، أو لتجديد وتوسيع الموجود منها . فى حقول عمل البناء والتشييد والمكائن والآلات ووسائل النقل والمواصلات وما شـابهها لاغراض الانتـاج والخدمات وهـذا كله يتطلب استثمارات استيعاضيه (لتعويض المندثر) واستثمارات جديدة لخلق الطاقات الجديدة أو لتوسيع القائم منها . وهنا لا يعنيننا ما نجده فى الحياة العملية من استثمار ظاهـرى مثل المضـاربة على الاراضى والعقـارات وانتقال ملكيتها بين البائعين المشترين لها أو بيع وشراء الاسهم والسندات وبقية أشكال الاوراق المالية وغيرها من الانشطة التى لاتضيف جديدا الى الثروة الوطنية وعندما نتحدث عن الاستثمار القومى فالمقصود به هو مجموع الاستثمار الخاص مع استثمار الدولة العام ، ومعها الاستثمار المختلط والتعاونى .

الاستثمار فى الاصول (الموجودات) الثابتة يسمى بتكوين الرأسمال

الثابت ويمكن ان تكون مكوناته مما يلى :

- الآلات والمعدات والاجهزة والكتب •
- المبانى والتشييد (طرق ، جسور ، موانىء ، مطارات ، مجارى) •
- وسائل النقل بمختلف انواعها وبما فيها أنابيب نقل النفط والغاز واعمدة وأسلاك •
- نقل الطاقة الكهربائية والمكالمات الهاتفية •
- زائدا التغيير فى المخزون (الفرق بين رصيد آخر المدة مع أولها • فيما يتعلق بالمواد الاولية الاساسية والمساعدة والمنتجات نصف الجاهزة والمنتجات الكاملة) •

وعند اددیث عن معدل الاستثمار فأنه يعنى هنا نسبة حجم الاستثمارات الى حجم الدخل القومى • والحد الادنى لمعدل الاستثمار هو الذى ينبغى ان يضمن عدم انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة لزيادة عدد السكان والبقاء على هذا المتوسط لدخل الفرد • أو زيادة للجيل القادم فى حين الحد الاعلى لمعدل الاستثمار هو مقارنته بحد أدنى للاستهلاك لايزيد عن مستوى الكفاف ، وتوجيه المتبقى من الدخل الوطنى الى الاستثمار — أو حتى بالاستعانة بتمويل خارجى تكون الطاقة الاستيعابية قادرة على هضمه ومردوده يغطى أعباء هذا الدين الخارجى • ومفهوم الطاقة الاستيعابية ينبغى ان يكون متدركا بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر ممكن ومطلوب •

أمّا معامل الاستثمار (بضم الميم الاولى وكسر الثانية) فهو يساوى معامل الرأسمال الحدى الى الدخل أى مقدار الاستثمارات اللازمة (من الجنيهات مثلا) زيادة الدخل وحدة واحدة (جنيه مثلا) ويحسب معامل الاستثمار فى الاقتصاد القومى كمتوسط مرجح لمثيله فى قطاعات

الاقتصاد الوطني وهذا الاخير • أي معامل الاستثمار في كل قطاع يستخرج كمتوسط مرجح (أي باعتماد معيار لتوزيع أوزان الاهمية النسبية) لمعامل الاستثمار على صعيد كل مشروع في ذلك القطاع ، ان حساب معامل الاستثمار ليس بالعمل البسيط وانما يتطلب المزيد من الدراسات والدقة في الحسابات وقد استخدم الكثير من الاقطار العربية في خططه الانمائية وهي في الجوهر خطط للاستثمارات معاملة هارود ودومار [٣٠] •

وملخص هذه المعادلة هو :

$$\Delta \text{ د} = \frac{\text{أ}}{\text{ك}} - \Delta \text{ س}$$

وذلك لتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوليد ماسمي بقوى دافعة للنمو — تكون أقوى من معدل النمو السكاني الذى افترضوه بأنه يعتبر قوة كابحة للنمو الاقتصادى •

حيث :

Δ د = معدل الزيادة في متوسط الدخل الفردي •

أ = معدل التراكم بمعنى الادخار من أجل الاستثمار كنسبة من الدخل •

ك = العامل الحدى للرأسمال على الدخل ، لقياس الزيادة في الرأسمال اللازم لزيادة وحدة واحدة من الدخل •

Δ س = معدل النمو السكانى •

ولكن لايمكن تبسيط الموضوع في الحياة العملية بهذه الصورة التى يوحيها هذا النموذج ، ومفادها بأنه كلما زادت نسبة معدل الاستثمار للدخل ، وكلما زادت انتاجية الرأسمال المستثمر (أى كلما انخفض معامل الرأسمال) ازدادت سرعة النمو الاقتصادى • ففى الحياة العملية

توجد لها عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة (محلية وخارجية) لها تأثير مباشر وغير مباشر فى هذا المجال •

وبعد هذه المقدمات المفاهيمية للاستثمار يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية تكمن فى كيفية الوصول الى فعالية وكفاءة هذه الاستثمارات • بأى حجم وبأية نوعية وبأى تركيب لهذه الاستثمارات ، يمكن ان نتوصل الى اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع ولاعضـائه الداجات الراهنة والمستقبلية فى اطار ماهو متاح من فائض اقتصادى للتراكم الاستثمارى• والتغيير الكمى لهذه الفعالية والكفاءة للسياسة الاستثمارية يمكن ان ينعكس فى الزيادة المادية لحجم الدخل الوطنى • وزيادة تنوع الفروع المكونة له فى اطار الاختيار الاجتماعى للقطـر المعنى وخلال المرحلة المعنية من تطوره •

لقد تحدثنا فى المقدمات الاقتصـادية والمنطلقات عن دور القطاع العام فى تعبئة الفائض الاقتصادى المتاح والمحتمـل لاغراض التنمية الشاملة ، وهو الجانب المتعلق بمصادر الاستثمار اما الجانب الآخر لسياسة الاستثمار فانه يتجسد فى كيفية توزيع هذه المواد الاستثمارية • استنادا لمعيار الاختيار الاجتماعى الملائم لتحديد أولويات الاستثمار ، وذلك بناء على درجة اسهامها فى تنمية الطـاقات الانتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمل المنتـج فيه • وهنـا ينبغى ان تأخـذ السياسة الاستثمارية (أى الذين يصفونها) بعين الاعتبار مجموعة من المعايير ، مثل زيادة موجـودات رأس المـال المادى والبشرى (القوى العاملة) المستخدمة فى عملية الانتاج ومعامل (بضم الميم الاولى وكسر الثانية) الرأسمالى الذى يبين الحاجة لعدد الوحدات من الرأسمالية المستثمر من أجل الحصول على وحدة اضافية من الناتج ، كما سبق شرحه ، ومعيار الانتاجية الحدية الاجتماعية الذى يبين ما تحققه الوحدة الحدية من الرأسمال من اضافة صافية الى الناتج الاجتماعى مباشرة أو بصورة غير مباشرة • لأن تحقيق أقصى عائد خاص من استثمار معين قد لا يتفق بالضرورة مع أقصى عائد اجتماعى صاف منه •

ونظرا لسكون غالبية السلع الاستثمارية فى الوقت الراهن يتم استيرادها من الخارج وتحتاج الى عملات اجنبية قابلة للتدويل ، فلابد من أخذ هذا المعيار عند صياغة السياسة الاستثمارية وأولوياتها ، كما ان درجة اعتداد المشروعات الجديدة على المواد الخام الأولية المحلية أو الإجنبية ، فينبغى ان تكون من بين المعايير المعتمدة عند اعداد السياسة الاستثمارية الملائمة ، تتفضيل تلك المشاريع الاستثمارية المستخدمة فى استهلاكها الوسيط المواد الخام والأولية المحلية . وتبعا لاعتبارات الوفرة النسبية للعمل والرأسمال فى هذا المجتمع المصرى أو ذلك حيث يقتضى توفر العمل مع ندرة الرأسمال تفضيل المشروعات وفنون الانتاج (التكنولوجيا) التى تتضافر فيها كمية كبيرة نسبيا من العمل مع كمية قليلة نسبيا من الرأسمال . الا أن هذا الاختيار للسياسة الاستثمارية ينبغى ان ينظر لنتائجه فى المدى البعيد ، حيث قد يبدو تفضيل المشروعات أو فنون الانتاج الاكثر استخداما للعمل حلا ملائما للعمالة فى الأجل القصير . غير انه لايكون كذلك فى الامد الطويل . لان تفضيل المشروعات الاكثر اسهاما فى بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطنى . وان قلت كثافة العمل فيها ، يؤدى الى تعجيل بناء هذه الطاقة وخلق فرص عمل أكبر فى الامد البعيد مما لو جرى تفضيل مشروعات أخرى ذات كثافة عمالية أعلى . الا انها أقل اسهاما فى تنمية تلك الطاقة[31] والمطلوب هو ايجاد خلطة ملائمة .

ان هذه السياسة الاستثمارية ، كما سبقت الاشارة ، هى احدى الادوات التخطيطية لتدقيق منطلقات الاستراتيجية الشاملة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولهذا فهى تستمد معاييرها من المرامى والاهداف والمنطلقات الموضوعة لهذه الاستراتيجية فى اطار الاختيار الاجتماعى لكل طور من اطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

٣ ـ السياسة التجارية :

نكتفى هنا بالاشارة الى التجارة الخارجية نظرا للدور الهام الذى

يمكن ان يكون لها فى التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، فالتجارة الخارجية يمكن ان تكون أحد المصادر الهامة للتراكم ، وعاملا مساعدا لازالة الاختناقات الداخلية بين العرض (الانتاج) والطلب (الاستهلاك) • وأداة للمساهمة فى احداث التغييرات الكيفية المنشودة فى تركيب البنية الاقتصادية الموروثة ، كما يمكن ان تكون احدى الادوات لتحقيق التنمية العربية المشتركة (التكامل الاقتصادى العربى) ، بشكل يؤمن للقطر المعنى مكانا نسبيا أفضل فى اطار تقسيم العمل عربيا ودوليا •

ولهذا فان التجارة الخارجية انما هى انعكاس لبنية الاقتصاد الوطنى والسياسة الملائمة للتجارة الخارجية يمكن ويجب أن تؤمن التناسب بين الانتاج والاستهلاك المحليين ، باستخدام مرونة العرض والطلب فى الاسواق الخارجية العربية منها أولا ومن ثم الاجنبية •

ولتقدير أهمية وتأثير السياسة التجارية على مجمل الاقتصاد القومى ، نشير الى مؤشر اجمالى واحد ، هو نسبة الواردات وصادرات بعض البلدان النامية الى مجمل انتاجها فى السنوات القليلة الماضية من عقد السبعينات والنصف الأول من ثمانيات هذا القرن ، وهى نسب عالية وتشير الى مدى ارتباط الاقتصاد المحلى مع الاسواق الخارجية وتقلبات الاسعار فيها •

وحيث ان تعاملنا التجارى يستند الى هذه الاسعار التى تقررها — بالدرجة الرئيسية البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهى فى الغالب تعمق التبادل غير المتكافىء لصالح هذه الدول وعلى حساب مصالحنا • وهذا يضع على السياسة التجارية واجبا كبيرا للتخفيف من عبء هذا التبادل غير المتكافىء وتوجيه تعاملنا التجارى نحو تلك الاسواق التى تقربنا من التبادل المتكافىء • ويفترض فى السياسة التجارية ان تؤمن تبادل المنافع فى المجال الدولى ، وتساعد هذا البلد النامى أو ذاك على اجراء التغييرات المنشودة فى التركيب الهيكلى الموروث فى بنيته الاقتصادية وأن تساعد على رفع الانتاجية للسلع المحلية بقدر يفوق — قدر الامكان —

المجيد الوسطى لمثيلاتها فى البلدان الاخرى المصدرة لها ، حتى يتمكن من المبادلة لسلع فائض لديه فى الاسواق الخارجية ، ويكسب ربحاً يتمكن بمرور دوره الايجابى هذا ان يزيد فى حجم مستورداته من الوسائل التكنيكية والخدمات الفنية التى تسهم فى سرعة تنمية قواه المنتجة وقاعدته الانتاجية وتحديثها وبذلك يزداد دخله الوطنى ويحقق الشروط المادية لرفع المستوى المعاشى المتكامل الجوانب لسكانه .

وفى التعامل التجارى يجرى التأكيد دائما على الدول بأن تنتج تلك السلع التى عندها أفضل الشروط بالنسبة لانتاجها وتقوم بمبادلتها مع الدول الاخرى التى تنتج هذه الاخيرة بضائع أخرى فى ظروف مغايرة على أحسن وجه ، وهذا ما يسمى بنظرية ريكاردو عن حرية التجارة والميزة النسبية التى تتمتع بها بعض البلدان فى انتاج بعض السلع والمتاجرة بها . الا ان هذه الشروط الافضل لابد أن يجرى الاعداد لها وتوفيرها فى اطار التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وبالتنسيق المتكافىء المصالح بين البلدان النامية وغيرها من الدول وهو ما ينبغى ان يكون المضمون للسياسة التجارية الملائمة . ومثل هذا التوجه لسياسة التجارة الخارجية يسهل تحقيقه كلما كانت الدولة مسيطرة بدرجة أكبر على قطاع التجارة الخارجية وتجعل منها أداة للحماية النسبية للمنتجات المحليــة .

والسياسة الجمركية تعتبر امتداد للسياسة التجارية الخارجية ، وفى غالبية الدول النامية تكون الضريبة الجمركية وهى من الضرائب غير المباشرة ، أحد الموارد الهامة لميزانية الدولة العامة . الا ان توزيع هذه الضرائب الجمركية يصيب بنسب أكبر دخول ذوى الدخل المحدود ، وينبغى على السياسة الجمركية ان تخفف عبأها على الجماهير الواسعة مع المحافظة عــلى دورها بتحقيق الحماية النســبية للمنتجات المحلية المستحقة للتشجيع وبشرط عدم التقليل من جودتها ، وعدم المغالاة فى هامش أرباحها .

والمفروض ان تزداد هذه الضرائب الجمركية على السلع الكمالية وتخفف على سلع الحاجات الاساسية للجماهير العريضة وهذه الضرائب الجمركية من الممكن ان تكون على السلع المصدرة كذلك ، أو قد تدفع الدولة اعانات لتصدير المزيد من نوع معين من السلع من أجل الحصول على عملات أجنبية لتغطية الحاجة منها للمستوردات ، وقد تعمل الدولة الى عمل صندوق للموازنة فى هذا المجال • كل ذلك يهدف الى جعل السياسة التجارية أداة فعالة ومرنة لتوجيه ومراقبة تبادل السلع والخدمات فى اطار الاختيار الاجتماعى وبالتوافق مع بقية السياسات والمنطلقات وقد يستعان هنا بالرقابة الكمية (الحصص) لتحديد المسموح باستيراده أو تصديره من سلع معينة أو قد يستخدم فى هذا المجال تعدد اسعار الصرف للعملات الاجنبية باختلاف الاغراض والمعاملات الخارجية تبعا للأوليات التى تراها الدولة لسياستها التجارية حيث يؤدى الى تقرير سعر مرتفع لبيع الصرف الاجنبى اللازم لاستيراد السلع الكمالية أو السلع المنافسة للانتجات المحلية الى تقييد استيرادها بينما يؤدى سعر الصرف المنخفض لاستيراد سلع اشباع الحاجات الاساسية للجماهير الواسعة الى تشجيع استيرادها ، كما يؤدى ارتفاع السعر الذى يشترى به الصرف الاجنبى المتحصل من تصدير سلع معينة الى تنشيط صادراتها[٣٢] •

٤ ـ السياسات المالية والنقدية :

تعتبر السياسة المالية من بين الادوات الهامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك بالتأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال ، وعلى العرض الكلى للسلع والخدمات •

فالسياسة المالية للدولة بأمكانها زيادة الانفاق العام بالحدود المتاحة ايضا ، من الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول والثروات والتركات والارباح أو من الضرائب غير المباشرة لامتصاص جزء من القدرة الشرائية للسكان ، وهى غالبا ماتمس الاكثرية من ذوى الدخل المحدود • كما

يمكنها ان تصل الى مثل هذا الهدف بنسبة أقل من بيع سندات الدين العام ، الا ان حدود الموارد والنفقات ترتبط بحدود القاعدة الانتاجية فى البلاد فاذا تجاوزتها السياسة المالية بالتوسع المالى فقط ، فان هذا سيؤدى الى ظاهرة ارتفاع الاسعار التضخمية ، وستتأثر بثقلها القدرة الشرائية للجماهير الواسعة ومن هذا يتبين ان السياسة المالية السليمة — ينبغى ان تركز على تعبئة الموارد المالية وتوجيه ذلك القسم الممكن كحد أعلى نحو توسيع هذه القاعدة الانتاجية والحد من البذخ والتبذير فى نفقات قطاع الدولة (والمختلط والتعاونى) • وعند أصحاب الملكيات والثروات الخاصة ، وبذلك تصبح أداة توجيه اقتصادى واجتماعى • ومع التوسع الجارى فى القطاع العام ، تتعقد السياسة المالية فى حساب النسب السليمة من الارباح ومن رقم الاعمال ونسبة الفائدة على الرأسمال الاجتماعى المستخدم والتى تشكل مع غيرها روافد جديدة لموارد ميزانية الدولة ، كما أن جانب النفقات يأخذ بالتوسع والتشعب مما يتطلب اجراء الدراسات لترشيده وموازنته مع الموارد •

وقد ظهرت فى السنوات الاخيرة اتجاهات فى السياسة المالية تعتمد على التمويل بالعجز (بعجز الميزانية) المستند الى توسع الاصدار النقدى الورقى التضخمى وهذا التوجه اذا كان بحدود لاتزيد عن حدود المكتنز من النقود خارج التداول قد يعتبر مفيدا ولكن عند تجاوز هذه الحدود يصبح عامل اضاف للاقتصاد الوطنى ينبغى على السياسة المالية التنموية الابتعاد عنه • لان هذه الوصفة (الكنزية) للبلدان الرأسمالية التى تستند على قاعدة انتاجية مرنة غير مستغلة بالكامل قد تصلح لها كعلاج مؤقت فى مرحلة الكساد بالتمويل بالعجز ، بل وحتى فى هذه البلدان الرأسمالية المتطورة المكتنزة لطاقات انتاجية ضخمة معطلة جزئيا قد عجزت هذه السياسة المالية التعويضية (بالتعويض عن تقلب الانفاق الخاص بزيادة الانفاق الحكومى أو خفضه) عن مواجهة الانكماش بصورة جدية والمفروض بالسياسة المالية فى الاقتصاد المخطط ان تغطى الموازنة العامة للدولة بما فى ذلك الموازنات المحلية فى المحافظات ، ومالية القطاعات

الاقتصادية (العام والمختلط التعاونى) ، والنظام النقدى والائتمان ، ومؤسسات التأمين وغيرها من القنوات المالية النقدية فى البلاد • ويفترض فيها ان تكون احدى الادوات الرئيسية فى يد الدولة من أجل التمويل المخطط للتجهيز ولتوزيع واعادة توزيع الدخل الوطنى ، ولمراقبة كل مسار للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى اطار الاختيار الاجتماعى اما بالنسبة للسياسات النقدية فانه كما هو معروف يجرى تبادل البضائع فى الوقت الراهن بمساعدة وسيط كمعادل عام هو النقود ، وعليه فأن انتاج ومبادلة واستهلاك البضائع المنتجة والخدمات يكون مرتبطا بالعلاقات النقدية •

ان تجميع وتوزيع واستخدام الاموال النقدية يتم فى مجرى عملية تكرار الانتاج المجتمعية الموسعة وذلك عن طريق العلاقات النقدية فى المراكز المختلفة للاقتصاد الوطنى ، مثل الموازنة العامة للدولة ، والمصارف والمصانع والمزارع والمتاجر ولدى السكان كمستهلكين •

وتعكس حركة هذه الاموال النقدية حركة عملية اعادة الانتاج المجتمعية ، لان العمليات المالية ترتكز غالبا على عمليات مادية ، والدولة بواسطة سياستها المالية والنقدية تستطيع تحقيق المراقبة الكمية والنوعية للتسيير المخطط لمجمل الاقتصاد القومى •

أن جوهرة هذه العملية للعلاقات النقدية يمكن أن نعرض للايضاح اختصاره على النحو التالى[٣٣] •

وسائل عمل

نقود ـــــ بضاعة ـــــ | مواد عمل | بضاعة جديدة ـــــ نقود مع أرباح

↓ (تداول) — قوة عمل — ↓ (تداول)

(انتاج)

هذا ويفترض فى الذين يضعون السياسة النقدية التعرف على الحجم الفعلى للتداول النقدى فى الاقتصـــادل خلال مرحلة زمنية معينة ، حتى لا تؤدى زيـــادته الى التضخم أو نقصـــانه الى تقلص السيولة النقدية ٠ والعوامل المساعدة لمثل هذه السياسة النقدية فى الاقتصـاد المخطط هى استقرار اسعار السـلع والخدمات لفترات نسـبية تمتد لسـنوات الخطة الخمســية أو أكثر وتنظيم التـداول النقدى العينى والحسابى فى الجهاز المصرفى الذى يجب أن ينحصر نشاطه بالدولة ٠٠٠

والسياسة النقدية ترتبط بعوامل ومؤشرات كثيرة منها تحديد الوحدة النقدية ، أى عملة البلد المعنى ، وتحديد علاقة هذه العملة المحلية بالذهب أى معيار العملة ، وكذلك بكيفية الاصدار النقدى والتغطية النقدية وتحديد مجال تداول هذه النقود ٠ كما ان السياسة النقدية والائتمانية بامكانها ان تساهم فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، عن طريق احلال الموجودات المحلية محل الموجودات الاجنبية فى غطاء الاصدار النقدى ، واستعادة هذه الاصول اذا كانت فى الخارج واستثمارها لاغراض التنمية فى داخل البلاد ٠

ومما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية انما هى جزء من السياسات الاقتصادية التخطيطية المنفــذة والمراقبة لمنطلقات استراتيجية التنمية الشاملة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى ٠

خامسا ــ الاجهزة التخطيطية : للتقدم الاقتصادى والاجتماعى :

ان التسيير المخطط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى عملية مستمرة ومتشابكة تستلزم وجود أجهزة متعددة للتخطيط على المستوى القومى وعلى المستويات الاخرى وهى القطاعى والاقليمى والمكانى ، نزولا الى مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية ، تكون جزءاً عضويا من نظــام التخطيط الشامل فى البلاد ٠

ان أنظمة التخطيط الاقتصادى الاجتماعى واجهزته تختلف من قطر

الى آخـر ومن مرحـلة الى أخرى من أطـوار التقدم الاقتصـادى والاجتماعى .

وذلك تبعا لمستوى تطور القوى المنتجة ولهيكل الطاقات الانتاجية ولدرجة تطور البنيان الاساسى والشروط اللازمة الاخـرى للتعجيل بالتنمية الشاملة وكذلك تبعا للعلاقة بين النشاطات الاولية (الزراعة والغابات والصيد والصناعة الاستخراجية والثانوية (للصناعة التحويلية والطاقة الكهربائية) والتالية (التوزيع والتجارة والخدمات) ، ولهيكل الاقتصاد القومى عموما ووجود أو عدم وجود التناسب فيه . وأيضا للعلاقة بين اقتصاد الكفاف ذى الكفاءة المنخفضة واقتصاد السوق ، لدرجة تركز الانتاج ، أى العلاقة بين المشاريع ، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والاهمية النسبية لكل منها فى الانتاج المحلى الاجمالى(٣٤) .

وفى ضوء الخصائص القائمة لاجهزة التخطيط فى المجتمع المصرى وما تعانيه من نواقص فى هيكلها التنظيمى وفى طبيعة عملها يمكن أن نقترح أهم الخصائص التى ينبغى أن يتصف بها هذا الجهاز التخطيطى لتوجيه التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يكون منسجما عضـويا ووظيفيا ، هى :

— ان يحتل المراكز القيادية والمجالات الحيوية فيه ، وفى الادارة الاقتصادية بشكل خاص والادارة العامة بصورة عامة مخلصون للاختيار الاجتماعى .

— سيادة الفكر المواتم للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مجمل نشاطه .

— تقدم أساليب العمل والنظم والقوانين التى تهتدى بها الاجهزة التخطيطية .

ـ تأمين التوازن في تكون وتوزيع أجهزة الادارة الاقتصادية •

ـ ايجاد مواصفات وظيفية محددة وتقسيم عمل اجتماعى عقلانى فعال بحل المشاكل المـوروثة ، مثل الازدواجية فى العمل والتشابك فى المهمات وعدم تحديد العلاقة فيما بين بعض الوزارات والدوائر المختلفة•

ـ اشاعة الديمقراطية داخل الجهـاز والثقة بالجماهير واحترامها واختزال معاملاتها الى الحد الادنى الضرورى فى هذه الاجهزة التخطيطية والادارة الاقتصادية والادارة العامة مع زيادة رقابتها الشعبية على هذه الاجهزة •

ـ ايجاد نظام للحوافز المـادية والمعنوية يحفز المبدعين ويكافىء انتاجية العمل ، ويغذى المسئولية الفردية والجماعية ، ويحاسب ويعاقب المقصرين والمهملين ، ويشل ايدى المرتشين والمفسدين •

ـ اشاعة المباراة من أجل تحسين الاداء وتبادل التجارب والخبرات الجيدة والتشجيع على حب التعليم والتدريب المسمرين خلال العمل وبدون انقطاع •

ـ التعود على العمل الجماعى والتنسيق والانسجام باعتبار الكل يعملون فى جهاز واحد ولمصلحة عليا واحدة هى مصلحة المجتمع بأسره ، فالتخطيط فى جوهره ، يعنى العمل الجماعى المشترك المتناسب •

ـ التغذية المستمرة بالمعلومات ، حتى يعرف كل جهاز موقعـه على خارطة الاجهزة التخطيطية والتسيير الاقتصادى والادارة العامة فى البلاد ، فى اطار الصلاحيات والمسؤوليات المحددة له •

والمفروض ان تحتل هيئة التخطيط القومى مكانه محترمة بين جميع وزارات ودوائر الدولة المختلفة باعتبارها الجهاز الفنى للسلطة السياسية والتشريعية فى البلاد ولهذا يفضل ان يكون رئيس هذه الهيئة نائبا

لرئيس مجلس الوزراء لشؤون التخطيط أما اعضاؤها فهم من المتخصصين بشؤون التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، المتفرغين لعملهم فى قيادة الهيئات الفرعية المتخصصة وفى دوائر التخطيط القطاعية والاجهزة المركزية النوعية والمعهد المكلف باعداد المؤهلين وزيادة كفاءتهم التخطيطية .

وينبغى ان ترتبط هيئة التخطيط القومى من خلال هيئاتها الفرعية المتخصصة ودوائرها القطاعية واجهزتها المركزية ، بالوزارات النوعية . وذلك من أجل استكمال عملها الفنى التخطيطى ومتابعة التنفيذ وتقييم الاداء ، فى كافة الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد . ومما تقدم يتبين ان الاجهزة التخطيطية نوعين من العلاقات هما :

العلاقات العمودية :

عند الاعداد للخطة حيث تنزل التوجيهات من هيئة التخطيط القومى الى الوزارات النوعية المتخصصة ومنها الى الاتحادات النوعية ، ثم الى المؤسسات والوحدات الاقتصادية الاجتماعية ..

— تعود مقترحات خطط المؤسسات القاعدية الى اتحاداتها (ان وجدت) ثم تنسق بشكل أولى داخل الوزارة المختصة بعدها يجرى تنسيق وتوحيد لهذه الخطط فى اطار خطة شاملة لمجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وقد يكون مع أقطار عربية أخرى .

— وعلى الصعيد المكانى (الجهوى) عند الاعداد للخطة تنزل من هيئة التخطيط الوطنى الى الاقاليم (ان وجدت) ومنها الى المحافظات ثم الى المراكز الادارية الداخلة ضمن المحافظة ولبلدياتها .

— ثم يجرى تجميع خطط البلديات لصياغة مقترح خطة المحافظة وخطط المحافظات يجرى تنسيقها فى خطط الاقاليم ، وهذه الاخيرة تنسق لدى هيئة التخطيط القومى .

العلاقات الافقية :

وهى التى تجرى بين المؤسسات وتكون لها صفة الالزام (بعقود) تحت اشراف وتوجيــه هيئة التخطيط القــومى وذلك لتأمين العلاقات الاقتصــادية فيما بين هذه المؤســســات كموردين ومســتلمين للسلع والخدمات ٠ ومن أمثال هذه العلاقات الافقية فى الجانب الايستثمارى : القيام بدراسات ــ أعمال تشييد ، التجهيز بالمكائن والمعدات ٠

وفى الجانب التجارى : استيراد وتصدير : تحديد مواصفات السلع ، تحديد لسعارها ، مواعيد التسليم ، كيفية الدفع والشىء نفسه ينطبق على التجلرة الداخلية والنقل والتخزين وغيرها من الانشطة الاخرى ٠

ان تجانس هذه الاجهزة أمر ضرورى جدا ، كما ان حدود المركزية واللامركزية التى تقوم عليها هذه العلاقات والمهام والمسؤليات ودور كل جهاز ، ينبغى ان توثق بتشريعات وتعليمات واضحة من قبل السلطات المختصة ٠ كما يجب توفير كل المتطلبات الضرورية التى تمكن الجهاز التخطيطى من تحقيق الاهداف التى أسس من أجلها ٠

وعلى الجهاز التخطيطى ان يضع برنامجا زمنيا يحدد فيه الاهداف التى يريد الوصول اليها وكيفية تنظيم علاقاته الافقية والعمودية مع بقية أجهزة التخطيط فى الوزارات والمؤسسات والمراكز الاقليمية ولتسهيل مهمة هيئة التخطيط القومى ، تقوم الهيئة بوضع دليل عمل لحصر الجهات الملزمة (بفتح الزال) بوضع عــدد من الخطط النوعية ، التى تؤشر فى دليل العمل وتحديد مواعيد تسليم مقترحاته الاولى للهيئة وتاريخ تسليم صيغها المعدلة بعد المناقشات واجراء التسويات التى تتم بالعلاقة مع هيئة التخطيط القومى ٠

مكونات الخطة :

هذه الوثيقة المهـامة الجامعة لمجمل القــرارات الاقتصــادية الاجتماعية فى اطار الاختيار الاجتماعى المفضل من بين عدد من البدائل ،

المتناسقة داخليا ، لترشيد توزيع الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للمجتمع ، على أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى المختلفة حسب أولويات مبررة ، وعلى امتداد زمنى محدد ، للوصول الى الاهداف المحددة لهذا الطور من أطوار التقدم الاقتصــادى والاجتماعى الذى تغطية الخطة وهى تتكون من مجموعة أقسام أهمها :

١ ــ القسم الاجمالى للمؤشرات الرئيسية ، مثل معدل نمو السكان ومعدل نمو الانتاج الاجمالى ومعدل نمو الدخل الوطنى ، ومعدل نمو الاستهلاك الخاص منه والعام ، ومعدل نمو التراكم للاستثمارات ... الخ .

٢ ــ أقسام قطاعية ، كل قسم يختص بمجال معين من أوجه النشاط الاقتصادى الاجتماعى ، مثل قســم الانتاج الزراعى وقسم الانتاج الصناعى وقسم الطاقة والوقود وقسم تكلفة الانتاج والتوزيع وضغط التكاليف ، وقسم الاستكشافات الجيولوجية والدراسات الطوبوغرافية وقسم التشييد والبناء وقسم النقل والمواصلات وقسم تشغيل القوة العاملة والاجور وانتاجية العمل وقســم نقل وطوابع وتطوير التقدم التكنولوجى وقسم التعليم والتدريب وتطوير المهارات والثقافة العامة وقسم الوقاية الصحية والعلاج الصحى وتحسين المستوى الصحى للعلم وقسم التداول السلعى والتجارة الداخلية والخارجية والتخزين وغيرها من أقسام أخرى ... الخ .

٣ ــ على المحور المكانى : يمكن ان تتضمن الخطة أقساما للاقاليم والمناطق والوحدات الادارية ، وقسما خاصا بالتعاون والتكامل العربى مع بقية أقطار الوطن العربى فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة .

٤ ــ أقسام أخرى حسب ظروف كل قطــر عربى والمرحلة التى جتازها من تطوره عند اعداد الخطة الخمسية .

٥ ــ ولابد ان تتضمن وثيقة الخطة قسما خاصا بالسياسات الاقتصادية والاجراءات والتدابير المكملة والمسهلة لمتابعة تنفيذ هذه الخطة بكل ما يرد فيها من مكونات رئيسية • وكلما تطور الجهاز التخطيطى ، توسعت مكونات الخطة وازدادت تفاصيلها وتزداد كذلك مهمة الجهاز التخطيطى فى ايجاد التناسق الداخلى المطلوب بين أقسام الخطة باستخدام نظام الموازين الاقتصادية التى يجرى اعدادها واستخدامها كجزء من عملية اعداد الخطة الاقتصادية •

دورة الخطة :

وهكذا يتبين بأن الجهاز التخطيطى يواصل عمله التخطيطى باستمرار ، فما يكاد ينتهى من وضع خطة حتى يتابع تنفيذها ويقوم أدائها ، ويستخلص منها الدروس ، ويفرض ان يستفيد منها عند الشروع باعداد الخطة اللاحقة فالتخطيط عملية مستمرة وكل خطة تعتبر واحدة من حلقاته المترابطة ولكل خطة بداية وتاريخ محدد لنهايتها ، وما بينهما يسمى بدورة الخطة[٣٥] :

وعند التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، تبرز أهمية تحديد طبيعة القوى المخططة والقوى المنفذة ، كما أكد العالم[٣٦] بقوله : لا نتحدث هنا عن الاجهزة الاجرائية وانما نتحدث عن السلطة فى سلطة التخطيط وسلطة التنفيذ فى يد من ؟ ومن هو هذا (المن) فكريا واجتماعيا وسياسيا ؟ وماحدود صلاحيته ؟ ولانقصد بالطبع «من» فردا ، وانما «من» جماعة ، هيئة ، مؤسسة ، وزارة ؟

فالاجابات على هذا السؤال تحدد مصير هذا التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة •

هوامش ومراجع

(١) يختلف التخطيط الشامل عن البرمجة (البرامج الاقتصادية والاجتماعية نظام متبع فى الدول الرأسمالية) حيث أنها لا تتناول سوى بعض الاوجه المحدودة والضيقة فى النشاط الاقتصادى لاغراض عارضة أو مؤقتة كاقامة صناعة معينة فى منطقة معينة لتخفيف حدة البطالة فيها أو لتنشيط الطلب على منتجات هذه الصناعة بين سكان تلك المنطقة هذه البرمجة هى ما يعرف باسم التخطيط الجزئى أو التأشيرى أو التوجيهى.

(٢) مجموعة مؤلفين : « تخطيط الاقتصاد الوطنى » ، تعريب الدكتور بدر الدين السباعى ، دار الجماهير الشعبية ، دمشق ، ١٩٧٦ ، ص ١٥ .

(٣) سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى الجزء الثانى من هذا البحث .

(٤) د. محبوب الحق : « ستار الفقر » ، ترجمة فؤاد بلبع ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

(٥) مجموعة مؤلفين « النماذج الاساسية للتخطيط » المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٧٥ ، ص ٤١ .

(٦) شارل بتلهايم : « التخطيط والتنمية » ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف بمصر ـ القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٣ .

(٧) غونار ميراد « نقد النمو » ترجمة عيسى عصفور ـ منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٠ ص ١٥٣ ، ١٦١ .

(٨) د. كاظم حبيب « مفهوم التنمية الاقتصادية » دار الفارابى ـ بيروت ١٩٨٠ ص ١١٤ .

(٩) د. مجيد مسعود : «موضوعات فى التنمية والتخطيط» دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٠ .

(١٠) د. صفاء الحافظ « القطاع العام » ـ دار الفارابى بيروت ١٩٧١ ـ ص ٧ ـ ١٣ .

(١١) خلال انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الاتحـاد العام لنقابات العمال بدمشق ٥ ـ ٧ تموز ٨٣ قال أحد النقابيين : خلاصة القـول أن تحسين أوضاع العاملين فى القطاع العام ليست مسالة تخصهم وحدهم بل مرتبطة بمصالح القطاع العام نفسه ، ومن أجل تحسين أوضاع القطـاع العام لابد من تحسين أوضاع العاملين فيه .

(١٢) أوسكار لانجه وفريوم تايلور : « تخطيط الانتاج » ترجمة أحمد رضوان عز الدين الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٦ .

(١٣) موريس دووب : النمو الاقتصادى والبلدان المتخلفة ، ترجمة د. هشام متولى ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٦ .

(١٤) د. كريمة كريم : «التخطيط العينى المالى للاقتصاد القومى» دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٩ الى ٢٣ .

(١٥) كولونتاى : « التخطيط فى البلدان النامية » ، ترجمة د. مصطفى دباس ، دار الجماهير العربية دمشق ١٩٧٦ ص ٧ ـ ٢٤ .

(١٦) ابن عمار الصغير « التفكير العلمى عند ابن خلدون » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٧١ .

(١٧) ابن عمار الصغير « التفكير العلمى عند ابن خلدون » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٧١ .

(١٨) عبد الفتاح ابراهيم « الاجتماع » دار الطليعة بيروت ١٩٨٠ ص ١٣٠ .

(١٩) نفس المصدر ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٢٠) نفس المصدر ص ٢٥٤ .

(٢١) منظمة العمل الدولية ، العمالة ، التنمية والحاجات الاساسية جنيف ١٩٧٦ .

(٢٢) محبوب الحق : « ستائر الفقر » مصدر سابق ذكره .

(٢٣) عبد الفتاح ابراهيم « الاجتماع » مصدر سبق ذكره ص ٩٤ ـ ١٠١ .

(٢٤) عبد الفتاح ابراهيم : « الاجتماع » مصدر سبق ذكره .

(٢٥) أوسكار لانجة : « تخطيط الانتاج » مصدر سبق ذكره .

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) فريد م. تايلور ، المصدر السابق .

(٢٨) من المصادر الجادة التى صدرت حديثا باللغة العربية حول هذا الموضوع : د٠ محمود عبد الفضيل : « تخطيط الاسعار » ووزارة الثقافة والارشاد القومى ـ دمشق ١٩٨١ ٠

(٢٩) د٠ عمرو محيى الدين : « المشكلة الاقتصادية والاختيار لسياسى ، جريدة الاهالى ، الصادرة فى القاهرة يوم ١٩٨٣/٦/١٥ ٠

(٣٠) لمزيد من الاطلاع على هذا النموذج والنماذج الرياضية الهامة الاخرى التى تستخدم فى هذا المجال ، مثل نموذج تتبرغن ونموذج كالتكسى راجع : فنشنز وفينللو : « التخطيط الاقتصادى ونماذج التنمية الاقتصادية » ترجمة ٠ أحمد راتب وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢ ٠

(٣١) د٠ عبد الحميد محمد القاضى : «دراسات فى التنمية والتخطيط الاقتصادى» دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية ١٩٧٣ ٠ ص ٦٥ ٠

(٣٢) المصدر السابق ٠

(٣٣) د٠ أحمد فارس مراد : « النظام المالى ٠٠ » منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٣ ـ ص ٢٣ ٠

(٣٤) د٠ محمد سلمان حسن : « التخطيط الصناعى » دار الطليعة بيروت ١٩٧٠ ، ص ٥٤ ٠

(٣٥) د٠ أحمد فارس مراد : (مبادىء التخطيط الاقتصادى) المطبعة الجديدة ـ دمشق ١٩٧٣ ، ص ٣١٦ ٠

(٣٦) محمود أمين العالم : التنمية الثقافية الحقيقية ، ورقة مقدمة الى ندوة حول الغزو الثقافى والتخطيط المستقبلى للثقافة العربية نظمتها لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التى انعقدت فى الكويت فى الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٣ ٠

الفصل الثانى

التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات

أولا : التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات ٠

ثانيا : اتمام (اتقان) الخطة المتطورة ٠

أولا ـ التخطيط كعملية لاتخاذ القرار :

Planning as Decisions Taking Process

أن التخطيط يتمثل فى اتخاذ القرارات ، ويسمى عادة فى الاصطلاح الاقتصادى «قرارات التخطيط» هناك نوعان لقرارات التخطيط يمكن وضعهما تحت حالات الاقتصاد المخطط •

القرارات الاقتصادية : Micro-economic Decisions

وتهدف الى تنظيم عملية الانتاج فى الوحدات المنتجة وتتخذ هذه القرارات بغرض توجيه العمليات الاقتصادية الشاملة فى المثال الاخير والموجهة للصناعة للوحدات المؤثرة للمشروعات •

القرارات الاقتصادية الشاملة : Macro-economic Decision

تهدف الى تنشيط النشاط الاقتصادى للمجتمع ككل • والى هنا ينتمى بعض القرارات مثل تلك الخاصة بمعدل نمو الدخل القومى ، تقسيمها للاستهلاك والتكديس ، البناء القطاعى للاستثمارات ، كتاب الواردات والصادرات ••• الخ •

لنه لمن الواضح انه اذا كانت قـــرارات التخطيط تعمل على توفير التنسيق والاستخدام الأمثل للوسائل فى الاقتصاد القومى ككل فان القرارات ـــ الاقتصادية الشاملة يجب ان تنبع من تلك القرارات الخاصة بالنوع الاقتصادى الشامل وتكون تابعة لهم • وبمعنى آخر فان القرارات الاقتصادية الشاملة هى الوسائل التى يتم عن طريقها انجاز الملائمة والتحسين للقرارات الاقتصادية الشاملة •

ولكى تكون قـــرارات التخطيط وسيلة مـــؤثرة وفعـــالة فى توجيه النشاط الاقتصادى فيجب ان تؤسس تلك القـــرارات على المعلومات

الكاملة الخاصة بحدوث العمليات التى تظهر فى الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والسياسية وخارجها ويجب أن نسمى هذه المعلومات تقليديا المعلومات الاولية • وللمرة الثانية اذا كانت قرارات التخطيط تتخذ كقاعدة للنشاط العملى فان المنفذين للخطط يجب ان يعلموا بكل شىء عن الحالة الخاصة بهم • وهذا يعنى ان قرارات التخطيط يجب ان تترجم الى معلومات موجهة لمنفذى الخطط اذن فان التخطيط يجب ان يفهم على انه عملية تحويل وتغيير المعلومات والتى تتكون من حالتان متتابعتان : فى الاولى تتغير المعلومات الاساسية الى قرار التخطيط وفى الدالة الثانية تترجم قرارات التخطيط الى معلومات موجهة الى منفذى الخطط Executants of Plans

ان تشكيل قـــرارات التخطيط عـــادة ما يســـبقه اتقـــان أغراض (تقديرات) الموقف الحقيقى والفعلى أو الموقف الماضى ، توقعات تنبؤات تطورات المستقبل وحسابات التخطيط (الحسابات المتوازنة والمحسنة •• الخ) ومطابقة لذلك فان الانواع الاتية للمعلومات تســـاهم فى عملية التخطيط : المعلومات الاحصائية ، المعلومات العلمية والفنية ، المعلومات الوصفية ، المعـــلومات التدليلية المعـــلومات الخاصة بالحـكم المقدر Value Judgmenet Information (والتى تشـــــــير الى مقيـــاس الاختيار الذى يجب ان يلاحظ عند اتخاذ قرارات التخطيط) معلومات التخطيط (خطط التحويل أو الاقتراحات والتى تبعثها وحدات التخطيط للطبقة السفلى ، خطوات السياسة المباشرة والغير المباشرة الموجهة لمنفذى الخطط ••• الخ) •

دور المعلومات الاحصائية والتخطيطية فى نظام التخطيط :

وتأتى المعلومات الاحصائية للطريقة التنظيمية للتخطيط والادارة من مصدرين :

١ ــ من الوحدات المنتجة ، وتعمل بواسطة الوحدات الاحصائية

لاغـراض التخطيط الخاصة بنفس المستـوى التنظيمى لاحتياجات المستويات العليا •

٢ ـ من مراكز المعلومات الخارجية وتدور معلومات التخطيط بين المستويات التنظيميـة فى اتجاهان: الى أعلى فى شكل خطـط التمويل Draft-Plans الاقتراحات ••• الخ والى أسفل فى شكل قـرارات التخطيط • والاخيرة مؤسسة على المعلومات الاحصائية والمستقبلية من الوحدات الاحصائية وكل من تلك المشتغلة داخل النظام وتلك العاملة خارجها (مراكز المعلومات الخارجية) وعلى الارشادات (الاقتراحات) المسلمة من مراكز صنع السياسة وبعد أن تؤخذ ـ فان قرارات التخطيط تخضع للوحدات المنتجة التى تعتبر المنفذين النهائيين للخطط •

ومن أجل تنفيذ نظام التخطيط فانه يجب حل المشاكل الاتية :

ـ عدد ونوع القـرارات التى يجب ان تتخذ بواسـطة أعضاء التخطيط داخل اطـار العمل التنظيمى للتنظيـم التخطيطى (النظـام التخطيط) •

ـ كمية ونوع المعلومات الاساسية اللازمة لاتخاذ القرارات المزمعة (للقرارات المزمع اتخاذها) •

ـ كيفية توزيع قوة اتخاذ القرار بين المستويات الخاصة والمعينة لنظام التخطيط •

كيفية جمع المعلومات وكيفية تحقيق الاقتراب منها •

أن عدد ونوع القرارات المخططة المزمع اتخاذها بواسطة الاعضاء يعتمد على درجة تعقيد الاقتصاد القومى وعلى مدى التخطيط ان كمية ونوع المعلومات ـ الاولية (الاساسية) اللازمة لاتخاذ القرارات المزمعة هى نتيجة للحلول المختارة بالنسبة للمشكلة الاولى • ان حل المشكلة الثالثة يعنى عمليا (بالممارسة) تحديد درجة التمركز فى التخطيط ونلمس هذا السؤال الذى كان مركزا للفكر الاقتصادى لسنوات عدة ، سؤال

غادة ما يكون على شكل توحيد وتركز ضد اللامركزية فى التخطيط • وعلى ضوء التباينات الكبيرة للآراء الخاصة بتلك النتيجة فاننا يجب أن نكرس انتباها أكثر لها •

وبواسطة المركزية فاننا يجب ان نفهم وندرك تركيز قوة اتخاذ القرار فى المستويات (غالبا المستوى المركزى) العليا ، النظام ، التخطيط والادارة • وبالعكس فان اللامركزية تعنى تركيز قوة اتخاذ القرار • فى تلك الحالة فان حق اتخاذ القرارات يتحول من القمة للمستويات التنظيمية السفلى وعلى وجه الخصوص للوحدات المنتجة •

ان الاقتصاد المخطط يرتبط بطبيعته بدرجة معينة من المركزية الخاصة بعملية التخطيط والادارة • ويجب ان توفر — من ناحية • المعاونة اللازمة للنشاط الاقتصادى الاجتماعى على المستوى القومى ، ومن ناحية أخرى العملية الفعالة للنظام الاقتصادى والاجتماعى • وذلك يعنى ان درجة المركزية لايمكن ان تكون اما صغيرة جدا أو كبيرة جدا • وكلا من المركزية المفرطة واللامركزية المفرطة تنتج تأثيرات متنوعة فى الاقتصاد القومى •

وتقود اللامركزية المفرطة الى الاخلال بنظام الاقتصاد القومى للدولة استبدال قوى العمل التخطيطية بقوى العمل الأولية •

وتنتج المركزية المفرطة نتيجتان مختلفتان :

اولا : ربما تقود الى اتخاذ القرارات المفصلة بواسطة الاعضاء التى ليست دائما فى مكانة تجعلها تحصل بكفاءة على المعلومات المفصلة الخاصة بالمشاكل التى يجب ان يحلوها • وسوف يستمر الموقف سيئا اذا اسست قرارات معينة على البيانات الكلية والتى من المحتمل ان — تصف السكان بأكملهم ولكن ليس بالضبط احداث أو عمليات معينة •

وهكذا فان مثل هذا التخطيط المفصل على المستويات العليا غالبا ما يؤدى الى اتخاذ القرارات التى سوف لا تكون مطابقة الظروف

الحقيقية ــ أى القرارات الغير واقعية .Underlalistic Decisions

وثانيا : فان مركزية قوة اتخاذ القرار والمتابعة حتميا بالتركيز فى ان واحد للمعلومات الاساسية على المستويات العليا تقلل من كفاءة نظام التخطيط وعلى وجه الخصوص بواسطة تقليل مرونتها ــ قدرتها على التفاعل للتغيير ــ ان المعدل الذى تعانى ضده العمليات الاقتصادية المختلفة من التغير ليس كذلك •

ومن ثم فان كمية الوقت اللازمة لعمل ونقل الانواع المختلفة للقرارات ليست مساوية كافية وبعض العمليات الاقتصادية تستغرق وقتا طويلا بطبيعتها ولمعاملتها معادلة لائقة فانها تحتاج نسبيا الى تخطيط طويل وعمل مكثف ويوجد مع ذلك عدة عمليات والتى تعانى من التغير والتعادل معها فى الوقت المناسب تحتاج الى رد فعل سريع من ناحية اعضاء التخطيط • ان المركزية بطبيعة الاشياء ، تطول عملية التخطيط وهذه ، فى عدة حالات ، تؤدى الى اتخاذ القرارات التى ربما تكون ببساطة متأخرة والتى ربما لا تتجاوب مع الموقف الحالى بالفعل •

ان درجة المركزية اللازمة للتخطيط تتجدد بواسطة العوامل الاتية :

١ ــ طبيعة القرارات التى يجب اتخاذها :
The nature of the decisions To Be Taken

ليس من الصعب ملاحظة ان بعض القرارات المعينة لا يمكن ان تضع تحت مستوى تنظيمى محدد • على سبيل المثل فان القرارات التى تتمثل فى (وضع) النسب الأساسية للاقتصاد القومى يمكن ان تتخذ فقط على مستوى رئيسى مركزى بواسطة وكالة التخطيط المركزية • وبعض القرارات مثل تلك الخاصة بمعدل نمو الدخل القومى ، توزيعات للاستهلاك والتكدس ، حجم وبناء الاستثمار حجم وبناء الناتج الكلى ، مستوى وبناء العمل الكلى ، حجم وبناء التجارة الاجنبية ••• الخ كل ذلك يقع بدون جدال ــ فى نطاق تلك المرتبة (الطبقة) • وبالمثل

فان القـرارات المتمثلة فى تأسيس النسب داخل القطـاعات المختلفة للاقتصاد القومى •

مثال : فى الصناعة الزراعية ، النقل والمواصلات ، التجارة الوطنية والاجنبية ••• الخ) •

يجب ان تتخذ على الاقل على مستوى الفرع وهكذا • و • • • • •
ويتبع ذلك انه يوجد نوع من الـ Celling التنظيمى ، والذى لايمكن اتخاذ بعض القرارات المعينة تحته • ومن ناحية أخرى فان العديد من القرارات يمـكن ان تتخذ بواســطة المستويات التنظيمية المختلفة •

ومن السهل ملاحظــة انه كلما كان القرار مفصــلا كلما كان عدد المستويات التى ربما تصنع ذلك القرار كبيرا • وعلى العكس كلما كانت شخصية القرار عامة (الاقتصاد الشامل) كلما كان عدد المستويات التى يتخذ عندها القرار قليلا وذلك هو العامل الاول •

٢ ـ مقدرة نظام التخطيط The capacity of the planning system :

على انتاج القرارات ، التى بدورها ، تعتمد على عدد المستويات المشاركة فى نتاج قرار مسلم به على الكفاءة التنظيمية لاعضاء التخطيط • فضلا عن تجهيــز عملية التخطيط وامــدادها بالمعدات الفنية (مثل : إستعمال الكمبيوترات الالكترونية تســهل عملية اتخاذ القرارات على مستويات أعلى من المستويات التقليدية ، وتستخدم أساليب الحساب الاقل كفاءة) •

٣ ـ مستوى التنمية ومعدل النمو :
The Development level and The rate of

وكما تظهر ممارسة العديد من البلاد فان النمو السريع وخاصة اذا بدأ من مســتوى التنمية المنخفض يتفق مــع الميل لزيادة المركزية ، فى كلا من التخطيط والادارة • وهو ينبع من الحاجة للتركيز الاقصى

للموارد المنظمة — كقاعدة نادرة — على تلك المشروعات التى هى فى الغالب حاسمة للحصول على معدل عالى من النمو ، وبعد الوصول لمرحلة معينة فان التنمية الاقتصادية تخلق الميول فى اتجاه عكس اتجاه اللامركزية الخاصة بنظـام التخطيط والادارة Planning and Management System ان التنمية الاقتصـادية تؤدى الى لا مركزية الموارد المنسقة والمرتبة ، حيث أنه كلمـا كانت الدولة نامية ومتطـورة كلما كانت الاهداف التى يمكن ادراكها فى وقت واحـد كثيرة — ومن ثم ، أيضا ، فـان قـوة اتخـاذ القرار يمكن أن تصبح لا مركـزية ، وأكثر من ذلك ، فـان التنمية الاقتصادية تزيد من صعوبة وتعقيد الاقتصاد القومي — وتزيد عدد الوحدات الاقتصـادية التنظيمية التى تنشط عن طريق التخطيط وتدريجيا فان الدرجة العالية للمركزية (التمركز) والتى لايمكن الاستغناء عنها فى مراحل التنمية الاساسية تصبح عامـلا مقللا للمرونة العملية للنظام التخطيطى (نظام التخطيط) وتصبح أكثر من ذلك غير مرنه بدرجة كبيرة ، ومن ثم ليست ذات كفاءة كافية لمواكبة الاحتياجات المتزايدة لمراحل التنمية العالية • يجب ان تتذكر جيدا ايضا ان المركزية الكبيرة جدا تزيد من شدة الانتقال لمراحل مكثفة من التنمية الاقتصادية والتى هى تمييز أو صفة ليس فقط للنمو الكمى للانتاج ولكن أيضـا للكفاءة الكبرى لعمليات الانتاج ، الاقتناع والرضا الافضل لاحتياجات السكان لنوع العالى للبضائع المنتجة •••• الخ • وخلاصة القول ، ان كلا من التغيرات الكمية والوصفية (النوعية) فى البناء الاقتصادى الاجتماعي تدعو الى التغيير والتحويل المناسب فى نظـام التخطيط وعند مراحل التنمية العالية فان درجة اللامركزية المحددة تصبح ضرورية ولازمة ، فضلا عن طرق ووسائل التخطيط الاكثر صفاءا لمواكبة التعقيد المتطور للاقتصاد القومى ومشاكل التنمية التى يجب حلها •

٤ — درجة المركزية التى لا يمكن الاستغناء عنها :

تعتمد على الروابط والصلات التى تربط الانتاج بالسوق وعلى مدى قوة خطوات السياسة الغير مباشرة والمطبقة بالنسبة لمنفذى الخطة •

المعلومات المنسقة بواسطة اعضاء التخطيط تتكون من ثلاثة مراحل

في المرحلة الاولى :

- تجمع المعلومات الاساسية ، تفصل وتعد للتحليل •

في المرحلة الثانية :

تحلل المعلومات الموجودة فى متناول اليد وتواجه البيانات المجموعة بالاهداف المزمعة ، والمعلومات المملوكة تترجم الى أهداف للنشاط الاقتصادى الى قرارات التخطيط •

في المرحلة الثالثة :

قرارات التخطيط تحول الى معلومات موجهة لمنفذى الخطط •

ان تحويل (تغيير) البيانات فى نظام التخطيط يصاحبه عمليتان • تلك الخاصة بتجميع المعلومات الاساسية خلال طريقها لأعلى ، من المستويات الدنيا للمستويات العليا (من المستويات التنظيمية الدنيا للمستويات التنظيمية العليا) والاخرى الخاصة بفصل وتفريق قرارات التخطيط عند مرورها من المستويات العليا الى المستويات الدنيا لتلك الطبقة ونقطة البداية العملية الاولى هى الحقائق الوقعية والتنسيقات التى تظهر فى الاقتصاد القومى أو – خارجة بينما ان نقطة البداية لعملية الفصل والتفريق هى قرارات التخطيط المتحدة على مستوى مركزى) •

ان الأسلوب الذى تجمع عن طريقه المعلومات وتفصل عن بعضها فى عملية التخطيط يتحدد بواسطة تقسيم قوة اتخاذ القرار بين المستويات المختلفة للنظام التخطيطى •

وذلك يعنى ان درجة جمع المعلومات المنتجة أو المستلمة بواسطة كل مستوى تنظيمى يجب أن توافق وتلائم ميزان وشخصية التسوية والتوفيق التى يمكن لمستوى ما ان ينجزها على سبيل المثال الوحدات

التى تتعامل مع التنسيق الجزئى ــ مثل المشروعات ــ الاقطاعيات الصناعية .. الخ لايمكن ان تنتج وتستقبل المعلومات الواضحة ، لنقل فى دلالات وظروف الدخل القومى ، ومن ناحية أخرى فان الاعضاء المخططة المركزية سوف لا تقوم بعملها بطريقة مناسبة اذا ما استقبلت معلومات مفصلة بدرجة كبيرة أو اتخذت قرارات مفصلة جدا .

وفى أسلوبها من مستوى لآخر ــ فى عملية الجمع والفصل ــ تغير المعلومات شكلها وتصبح بعيدة جدا بالنسبة لمصدرها الاصلى ــ الحوادث الحقيقية لقرارات التخطيط التى يجب أن تعبر عنها .

ولنتامل طريقة تنظيمية مكونة من اربعة مستويات :

١ ــ الوزارات المركزية .

٢ ــ الشركات .

٣ ــ المشروعات .

٤ ــ ومن أجل التوضيح فان الوزارات ــ سوف تمثل القطاعات المنتجة (الصناعة ، الزراعة ، النقل التجارة ... الخ) بينما ان الشركات (الاتحادات) : الفروع المنتجة : مثل صناعة مناجم الفحم ــ الصناعة ، الكيميائية ، نقل الطرق ولنفترض أيضا أن بناء الناتج سوف يصبح هدف للتخطيط وعند المرور خلال المستويات المختلفة للطريقة التنظيمية فان المعلومات ــ موضع السؤال والمناقشة .

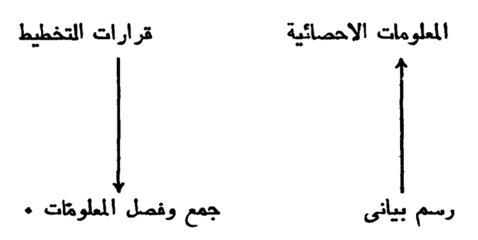
المعلومات عن بناء الناتج سوف توضح كما يلى :

١ ــ التكوين القطاعى الـ G D P

٢ ــ البناء الفرعى للحاصل (النتائج) القطاعى out-puts

٣ ــ بناء الايرادات (الحاصلات) الفرعية .

٤ ــ بناء البضائع الطبيعية المنتجة .



وكما وضح بالفعل فان الاحجام المجمعة قد تعبر نسبيا (توضح) عن الصفات المميزة للسكان كلهم المشتملين لهم • وهذه الصفات ، مع ذلك ، لاتناسب بالضرورة العناصر الفردية والتى يتكون منها السكان •

ثانيا : ربما تشوه المعلومات عن قصد بواسطة بعض الوحدات المعينة مثال : من أجل الحصول على مهام أقل صعوبة من أجل زيادة استثمارهم أو أموال الاجر ، لابقاء الفوائد والارباح ••• الخ — ولتحاشى هذه الاخطار فان عملية التخطيط يجب أن تكون منظمة جدا وذلك من أجل تدقيق :

ان المعلومات المنتجة بواسطة كل المستويات تلائم الحقائق الواقعية وتكون ثابتة ومناسبة على كل مستويات جهاز التخطيط •

ان المعلومات المستخدمة لاغراض التخطيط ربما تجمع فى شكل بنوك المعلومات وهى تجمع المعلومات الاساسية ليتم تنسيقها فيما بعد وفقا للـ Crossections والتقسيمات (التبويبات) مثل ان المعلومات تجمع وفقا لمقياس الترتيب المسبق وعموميا تشغيل قنوات التخطيط والمعلومات الانذارية •

ان نوع التخطيط يعتمد الى حد كبير على عما اذا كان تشكيل الاهداف — يعتمد على الجدال البديهى الفكرى أو على نماذج التخطيط المدركة بدقة ان تطبيق النماذج وعلى وجه الخصوص النماذج الرياضية

المعيرة كميا عن الارتباطات الداخلية Inter dependences التى تظهر فى عملية التنمية تسهل من اختيار المعلومات Algarithms اللازمة لحل مشكلة التنميـــة المختلفة ، وتمـكن من توحيد كـــلا من المعـــلومات والـــ Algarithms تساعد بالتفسيرات الصحيحة للنتائج المدركة ، تحسن عملية جمع المعلومات وتحسن أيضا تنسيقها وتقلل من تكلفة هذه المعلومات •

ان اختيار كلا من نماذج التخطيط والـــ Algrithms يجب ان ينسق ، يجب أن يتطابق مع الامـكانيات الفنية والتنظيميـــة للخدمة الاحصائية للدولة وجهاز التخطيط • ان غياب الحالات التنظيمية الملائمة أو اساليب الحساب فضلا عن التكلفة والثمن الحالى لمجموعة المعلومات والتنسيق ربمـــا تنادى بالتحقق من نمـــاذج التخطيط ومن ثم نموذج التخطيط المطلوب أن عناوين أهداف الخطة معدودة : الدولة ، المشروعات التعاونية والخاصـــة التى تعمـــل فى مختلف القطاعات وتمثل معدلات مختلفة للانتـــاج • ان الخطط ربما توجـــه أيضا للمستهلكين المواطنين الفرديين ، الطوائف وكل السكان •

ان المعلومات الموجهة لمنفـــذى الخطط ربما توضـــح أما كارشاد (ارشادات) أو فى شكل خطوات السياسة الغير مباشرة ، وعلى وجه الخصوص مثل لدوافع الاقتصادية والاجتماعية (أو عكس الدوافع) •

ومعنيان المعلومات يتشاركا فى : انهما لها نفس قرارات التخطيط كنقطة البداية ، ولكنهما يختلفان بالنظر الى الشكل الذى يوضحا فيه وبالطريقة التى يظهر بها تأثيرهما على منفذى الخطط •

ان الارشادات هى وسائل ادارية للتنشيط : وتتميز تلك الارشادات بالشخصية القـــانونية والقهرية (الالزامية) قوة أمر ما • عن طريق الارشادات •

فـــان منفذى الخطط يعمـــلوا مباشرة بما يجب عليهم عمله لاتمام

قرارات التخطيط المتخذة بواسطة المستويات التنظيمية الحالية • ان الارشادات قد تحدد حجم وبناء الناتج (الحاصـل) وتضع قيود على العمل ، الاجور المواد المستخدمة فى عملية الانتاج تحدد مستوى تكاليف الانتاج مستوى الربح وتقسيمه على مختلف الاغراض •••• الخ •

ان الدوافع هى شعارات تهدف الى اثارة نشاط المنفذين فى الاتجاه المطلوب •

ان مهمة الدوافع هى تشجيع منفذى الخطط على اتخاذ التكفل بعمل محدد أو لتنحيتهم عنها • ان الدوافع لاتخبر المنفذ مباشرة بما ينبغى عليه عمله من أجل اتمام الخطة • ليس لديهـا القوة القانونية • وعندما تطبق الدوافع فقط ، فان منفذى الخطط ، لكونهم لم يعملوا مباشرة بقرارات التخطيط ، يجب ان يقرروا بأنفسهم ذلك النشاط •

ان مهمة الدوافع هى اظهار التأثير على تلك القرارات حتى يكونوا مطابقين للقرارات المتخذة عن طريق المستويات التنظيمية العالية ان العديد من الانواع ربما يطبق فى التخطيط • وكما أن الدوافع الاقتصادية التى تستخدم عادة هى شعارات ورموز للسياسة الاقتصادية والاجتماعية مثل الاسعار ، أنظمة الاجر ، الضرائب ، معدلات الفائدة ، معدلات الربح تنسب الى التعـليم والتأسيس الاجتمـاعى ••• الخ ويمكن توضيح الاختلاف بين الارشادات والدوافع كما يلى فى الرسم الاتى :

الارشادات : القرار ⟵ الارشادات : ⟵ التكميلات

الدوافـع : القرار ⟵ الدوافـع : ⟵ القـرارات ⟵ التكميلات

حيث : القرار (١) : القرار الاصلى لعضو التخطيط •

حيث القرار (٢) : قرار المنفذين •

ويتبع ذلك أن استخدام الارشادات لا يعطى المنفذين امكانية عمل الاختيار •

ان استخدام الدوافع يخلق امكانية ما تعتمـد على كيفية تشكيل الدوافع ومدى قوتهم كوسائل للتنشيط •

ان نظام الباعث أو الحافز (الدافع) ربما قد صمم ليعطى المنفذين أكثر من بديل للاختيار وكون كل من هذه الاختيارات موافق للقرارات والتى يجب ان يؤكد النظام على تنفيـذها ، اذا كانت الدوافـع قوية بدرجة كافية فانها تكون أكثر تأثيرا من الارشـادات التى على الرغم من شخصيتها المباشرة والقيادية ، ربما تخدع فى عدة حالات بواسطة المنفذين •

وفى بعض مجالات النشاط الاقتصادى فان تحويل قرارات التخطيط يمكن ان ينجح فقط عن طريق الارشادات على سبيل المثال ، عند تنظيم عمليات الاستثمار أو الانتاج داخل أحد المشروعات ••• الخ ومن ناحية أخرى فهناك مواقف قد يكون الدوافع فيها مستخدمة ــ مثل التأثير على العمليات فى القطاع الخاص ، العلاقات البشرية المنبهة فى الخطط والزراعات الصـناعية • قيام مبادرة انتاجيـة العمل وبـاعث (حافز) الموظفين فى الوحدات المنتجة ••• الخ •

وفى بعض الحالات ــ مثل عندما يكون هدف التنشيط هـو بناء الانتاج وهناك امكانية الاستخدام المتناوب لنوعا التحويل • ان الاختيار فى هذا المجال يعتمد على درجة مركزية نظام التخطيط • اختيار عما اذا كان استخدام الارشادات أو الدوافع ــ يعتمد أيضا على مدى قوة الاخير • اذا اتضح أن الدوافع ليست ذات كفاءة فانه لا يمكن تحاشى التراجع •

وفى عدة حالات ربما يصاحب الدوافع المعلومات البسيطة بخصوص

القرارات المتخذة بواسطة المستويات العليا ، والتى تسهل التفسير بواسطة منفذى الارشادات الداخلية الموجودة بالخلف فى الدوافع ، وبالمثل فان استخدام الارشادات لايتضمن تطبيق الدوافع التى ربما تطبق كوسائل اضافية لتقوية عملية الارشادات • وتدريجيا مع الكفاءة المتزايدة للدوافع فان الارشادات ربما تفقد شخصيتها القيادية وتصبح معلومات بسيطة عن قرارات التخطيط •

ان الاستجابة (ايجابية أو سلبية) للدوافع يعتمد على اطار العمل الاقتصادى الاجتماعى العام وعلى كفاءة الترتيبات التنظيمية المؤسسة لحفظ التفاعل بين المخططين صناع السياسة الاخرين ومنفذى الخطة ويجب ان نتذكر أنه يوجد دافع عام لكل فرد • واذا كانت الدوافع يجب ان تكون مؤثرة فانه يجب ان تميز وفقا للأهداف المزمع انجازها وطبقا للعوامل المتبهة والمحركة (بعض) العوامل مثل : مشروعات العمل الفردى ••• الخ سوف تكون أكثر حساسية للدافع المادى بينما يكون المواطنين الفرديين ، التجمعات وكل السكان أكثر اهتمام بالتنميات والتطورات كمدخل للتعليم ، الثقافة ، النجاح الاجتماعى ، المشاركة فى اتخاذ القرار نمو المكانة السياسية والاقتصادية للدولة • ان الخطط ربما تحصل على مساندة كبيرة عادة اذا ما قابلت تطلعات المجتمع بطريقة ملائمة واذا كان الزمن المفترض لادراكهم مقبولا للمجتمع (أى اذا كانت ليست طويلة جدا) وكما أن الدوافع المادية ترتبط غالبا بالنفقات القياسية المحددة وتنتج الاثار القياسية المحددة ، ان مقارنة بين الاثنين قد تكون وسيلة مساعدة فى اختيار الخطوات التى يجب ان تطبق للاهداف وللعوامل الخاصة •

اتمام (اتقان) الخطة المنظورة

١ ـ الدخل القومى :

ان اتمام الخطة المنظورة يبدأ عادة من تحديد معدل نمو الدخل القومى من المستقبل وحجم الدخل القومى ، ان الاقتراب الاول من هذان

المعدلان (تلك الاهميات) لكونها محسوبة فى الاسعار الثابتة لكل سنوات فترة الخطة قد يمكن تحقيقه بمساعدة عدد من الطرق التى تستخدم منفصلة أو فى مجموعة ، والتالى يخدم كتحقيق وتثبت من السابق • بعض هذه الطرق ممثلة تحت ومقدمة •

أولا : معدل نمو الدخل القومى فى المستقبل ومن ثم ، قد يكون حجمه مقدرا بوضع الخبرات السابقة لدولتنا فى الاعتبار (المعدل السابق للنمو) أو خبرة البلاد الاخرى مع البناء الاقتصادى المماثل ، ولكن أكثر تقدما فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية •

ثانيا : فان من الممكن تحديد معدل نمو الدخل القومى (بالضبط) كوظيفة لمعدلات زيادة العمل (الشغل) وانتاجية العمل •

والقاعدة العليا (الموجودة) أعلاه التى تعرض إعتماد الدخل القومى الاجمالى على عدد العمال العاملين ونسبة انتاجيتهم يمكن ان تحول الى قانون يحدد معدل نمو الدخل القومى •

ولهذا الغرض يجب أن نحدد ونثبت صيغة للتكرار السابق والتالى عن طريق تقسيم التكرار الموجود أعلاه بواسطة التكرار السابق ، نحقق بعد التقليل والتصغير ، قانون (قاعدة) لمعدل نمو الدخل القومى •

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta L}{L} \pm \frac{\Delta W}{W}$$

ومن ثم : بيتا + الفا =

$$\alpha = \frac{\Delta L}{L} \text{ and } \beta = \frac{\Delta W}{W} .. r$$

$$r = \alpha^{0} \beta \qquad (1)$$

حيث : ر — معدل نمو الدخل القومى (بالضبط)

β — معدلات زيادة التوظيف وانتاجية العمل نسبيا •

واذا أخذنا اعتمادات الاستثمار المتاحة كنقطة البداية لتكوين الخطة يمكن ان نحسب معدلات الدخل القومى (الاجمالى) كما يلى :

$$r = V - i + U - \alpha \quad \cdots\cdots \quad (٢)$$

١ — القاعدة (١) اشتقت من القاون التالى : $Y = C + W$

حيث : Y — الدخل القومى الاجمالى المنتج

C — نسبة عدد العمال العاملين فى مجال الانتاج بالنسبة .

W — نسبة الانتاجية .

المقاسة بمعدل الدخل القومى الاجمالى ونسبة عـدد العمال العاملين فى مجال الانتاج .

حيث : V — الناتج . معدل الاســتثمار الموضــح فى نطاق الدخل القومى .

i — نصيب الاستثمار الانتاجى فى الدخل القومى

U — معدل زيادة الدخــل القومى يرجــع الى عوامل غير استثمارية (تحسين المؤهلات ، تحسين الادارة) .

٢ — هذا الشكل مبسط لقانون M-Kaleski المعروف :

$$\frac{\Delta y}{Y} = \frac{I}{y} I_m + u - \alpha$$

حيث : Y — الدخل القومى السنوى (الاجمالى)

I — استثمار الاتفاق الانتاجى الاجمالى السنوى

m — رأس المال الهامش — معدل الناتج $\left(m = \frac{I}{Y} \right)$

الامثلة الاخرى . كما فى أعلاه

١ ــ معــدل نقص الدخل القــومى يرجع الى اســتهلاك المعدات الرئيسية الموجودة ولنفترض ان الدخل القومى المتحقق سوف يقسم بواسطة الاســتهلاك الشخص (C) الاســتهلاك الجماعى ('C) الاستثمار الانتاجى (I) الاستثمار الغير انتاجى ('I) الزيادة فى قامة جرد البضائع الانتاجية (O) والزيادة فى قائمة جرد البضائع الغير انتاجية ('O) •

$$Y - C + 'C + I + 'I + O + 'O \quad \cdots\cdots (٣)$$

الاستثمار الانتاجى :

مالم يكن معروفا بعد (أى الطريق الاخير لحساب الدخل القومى لم يطبق) فقد يحسب بسهولة بمساعدة معدل ناتج الاستثمار كما يمكن ان نلاحظ ، الذى هو فى الواقع معدل الناتج المتبادل لرأس المال (معدل الناتج) $\left(V = \frac{I}{m} \right)$ اذا استخدمنا قاعدة •

نحصل على

$$I = \frac{\triangle Y - uY + aY}{V} \quad \cdots\cdots (٤)$$

ان معدل الناتج الرئيسى الذى يخص الاستثمار الانتاجى وزيادة الدخل القومى قد يمكن تحقيقه من احصائيات دولتنا للدول الاخرى مع بناء الانتاج المماثل من الواضح ان المعدل المفروض والمقدر بطريقة ما يؤكد فقط الاقتراب الاول للاستثمار الضرورى فى الخطة المتطورة وسوف تتأثر بعدة عوامل مثل نصيب الاستثمار المكثف الحالى لرأس المــال فى أموال الاســتثمار الكلية نصــيب المشروعات الغير كاملة ،

المستوى الفنى المعدات الانتاجية الموجودة — العوامل التى لايجب بالضرورة ان يكرر تأثرها لنفس المدى فى المستقبل اذا كان فى استطاعتنا ان تقدر وطأة تأثير هذه العوامل على معدل ناتج رأس المال فى المستقبل ، فقد نحاول حتى فى الشكل الاساسى للتخطيط المنظور تحديد المعلومات والبيانات المأخوذة من الاحصائيات وفقا للافتراضات الجديدة • فيما بعد ، سوف يكون الاستثمار الانتاجى محددا بدقة أكثر من خلال استخدام معدلات ناتج رأس المال للقطاعات الفردية والصناعات •

الزيادة فى قائمة جرد البضائع الانتاجية :

قد تقدر وتفرض بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة فى حسابات الاستثمار الانتاجى أى : عن طريق معامل خاص بزيادة قائمة جرد البضائع والدخل القومى • ولعدة فترات طويلة من الزمن كانت هذه المعاملات ثابتة نسبيا •

والآن يجب ان نقدر حجم الاستثمار الغير انتاجى أى : الاستثمار فى الاشياء الخاصة بالسكان فى التيسيرات الاجتماعية والثقافية الخ •• اذا كانت المعلومات التفصيلية على الطلب للخدمات الخاصة بالقطاع الغير انتاجى غير متاحة فى هذه المرحلة الخاصة باتمام الخطة فانه من الممكن تقدير تلك الاهمية بشدة كالنسبة المئوية للاستثمار الانتاجى أو الدخل القومى المؤسس على الخبرة السابقة ، واذا أمكن ، على الفكرة العامة الخاصة بكيف ان الفروع الاساسية للقطاع الغير انتاجى سوف تتطور فى المستقبل • وبطريقة مشابهة سوف نضطر الى حساب زيادة القوائم الموجودات فى هذا القطاع •

بهذه الطريقة نكون قد وصلنا الى حساب حجم الدخل القومى ، معدل النمو ، التكدس الكلى الانتاجى والغير انتاجى ، وبنفس الطريقة الاقتراب الأول — للنسبة بين التكدس والاستهلاك •

ان الارقام الموجودة حتى الان سوف تختبر على ضوء الزيادة

المفترض لمستوى المعيشة ـ الزيادة ، المفترضة للدخول الحقيقية ، الفكرة العامة لتنمية الاستهلاك الجماعى ، اذا كانت النسبة بين التكديس والاستهلاك المحدده فى المرحلة الاولى للتخطيط المنظور تبدو وكأنها منطقية ، فقد ندفع بتحليلنا قدما واذا كان العكس فان مراجعة وتنقيح الافتراضات السابقة سوف لايكون هناك مفر منها •

٢ ـ الاستهلاك :

عند تخطيط الاستهلاك لفترة طويلة من الزمن فيجب أن نبحث عن نموذج الاستهلاك المنطقى • أى : النمـوذج الذى داخل الامكانيات الحقيقية للدولة يجعل من الممكن تحقيق الاقتنـاع الممكن باحتياجات المواطنين (الطبيعية الاجتماعية الثقافية ••• الخ) ان فكرة الاستهلاك هذه التى فى تناقض مع التوضيحات المتعددة مثل : استهلاك الإعتياز تنادى بمعـدل عالى نسبيا للخدمات التعـليمية والثقافية ، فى أموال الاستهلاك ، التمويل الثابت للامدادات ببضائع جديدة وخدمات جديدة، التحسين الثابت لنوع البضائع والخدمات المنتجة ••• الخ • ان مستوى الاستهلاك الجماعى يعتمد بدرجة كبيرة على أى مدى مؤكد يمكن للخدمات الاجتماعية مثال الطبية التعليمية ، الخدمات الثقافية أن تمنح للسـكان بواسطة الدولة بدون تكلفة (تكلفة مخفضة) لدرجة كبيرة يتأثر درجة التخطيط الخاصة بالاموال موضع السؤال بالفكرة العامة وتنظيم الحياة الاجتماعية • مثل : اذا افترض للغالبية العظمى • من النساء أن تعمل ، فان الدولة قد تتحمل جزءا من النفقات المرتبطة بعناية الاطفال ، الادارة الحرة لغرف الاطفال (الحضانات) المكلفة والغير مكلفة (حدائق الاطفال) واذا ـ مع ذلك ـ استقروا فى البيت كربات بيوت فان تلك التكاليف والنفقات سوف تشمل الدخول العلمية والفردية •

والعنصر التالى للدخل القومى الذى يجب مناقشته فى هذه المحاضرة هو الاستهلاك الفردى • يوجد عادة أربع مجموعات للبضائع والخدمات

المميــزة فى تخطيط مستوى ــ الاستهلاك الفــردى : المواد الغذائية النكهات ، المنبهات ، البضائع الصناعية الدائمة والغير دائمة (اشتمالا للملابس) والخدمات ان بناء وتركيب الاستهلاك فى المستقبل المفترض فى خطة منظورة سوف يعتمد على :

ــ الدرجة التى قد تم احصاء الاحتياجات الراهنة عليها •

ــ المتغيرات المتوقعة فى طلب المســتهلك نتيجة لانشــاء المستوى المعيشى العام هذه التغيرات سوف تعرض وتوضح نفسها ، فوق ذلك ، فى الميل تجاه النمو الاكثر سرعة لاستهلاك البضــائع الصناعية ، على وجه الخصوص الدائمــة ، وفى زيادة بطيئة نســبيا لاستهلاك المواد الغذائية • لتطوير اتجاهات المستقبل فى الاستهلاك يجب ان نأخذ فى الاعتبار المدى الذى تزداد عنده الدخول الحقيقية للسكان وخاصة تلك الخاصة بمجموعات الدخل المنخفض •

التغيرات فى البناء الديموجرافى ــ فى عمر تركيب وبناء السكان ــ مستوى المستقبل وتركيب امدادات البضائع الصناعية ••• الخ •

ان الطلب لمجموعة البضائع والخدمات الخاصة قد يحسب ويقدر بواسطة بعض الطرق مثل استغلال الميول فى الاستهلاك ، المقارنات الدولية ، بيانات ميزانية الاسرة ، معاملات مرونة الدخل ، القيم الغذائية، المستويات المنطقية للتغذية •

عند تخطيط استهلاك بعض المجموعات الخاصة للمنتجات فانه يجب أن يراعى أن يوجــه الانتبــاه الى الاشكال التابعة وخــاصة المواد الغــذائية ، مع مستوى المعيشة القائم فقد يظهــر ميل طبيعى لزيادة نصيب الاغذية البروتينية مثل اللبن،البيض ، اللحم ، السمك ومنتجاتهم• ان المستوى المقبل لاستهلاك المواد الغذائية قد يحسب ويقدر بواسطة (بمساعدة) المستويات العضوية للتغذيه المنطقية (فوائد التغذية) المميزة

طبقا للاحوال الجوية ، عمر تركيب السكان وتركيب العمل الحرفى •
ويجب أخذ حواس الذوق وعادات المستهلك فى الاعتبار •

عند تخطيط استهلاك النكهات والمنبهات يجب ان يوجه الانتباه الى الخطر العضوى والاجتماعى الذى قد ينجم عن الاستهلاك المطرد للمنتجات (الدخان — السجائر — السوائل) وبخصوص استهلاك الملابس والاحذية فان درجة الاقتناع بداجات المستهلك سوف تكون نقطة البداية للتخطيط • اذا كان مستوى الاستهلاك منخفض فانه يجب ان يسبقه النمو الكمى اذا كان استهلاك هذه الفقرات عالى فان التشديد يجب ان يوضع على نوع وتعدد تنسيق الانتاج • ان الارتفاع فى مستوى المعيشة العام يمضى قدما مع زيادة الطلب على Durables مثل أجهزة الراديو والتلفزيون ، السلع العادية (الغسالات ، الثلاجات ، الاثاث) ووسائل النقل (الموتوسيكلات ، العربات) وبعكس مجموعات البضائع التى تم مناقشتها من قبل ، الطلب الذى يحسب لاجله على أساس التركيب والحجم المتوقع للسكان ، طلبه Durables يعتمد بدرجة كبيرة على عدد العائلات فى المستقبل •

ان الاستهلاك المقبل للـ Durables قد يحسب بمساعدة المؤشرات الخاصة بعدد العائلات المدودة (المزودة) بناتج مسلم به لعددهم الكلى ولعدة عبارات مثل :

الاثاث فان هذا المؤشر قد تحتسب كنسبة فائدة للاثاث بالعائلة أو لكمية النقود المنفقة على الاثاث فى عام معطى •

عند تخطيط مستوى الاستهلاك فانه من الضرورى تأسيس طبقة الاحتياجات وفقا لأهميتهم وللمدى الذى قد تم اشباعهم حتى الان • ومن ناحية وجهة النظر الاجتماعية فانه من الاصح ان نعطى اسبقية وأفضلية للسلع ذات الاستهلاك الجماعى أكثر من البضائع الراقية

(وبالطبع آخذين فى الاعتبار الحقيقية القائلة بأن التمييز بين هاتان المجموعتان الخاصة بالبضائع يتغير حيث يرتفع مستوى المعيشة •

٣ ـ برامج الانتـــاج :

الخطوة التالية فى اتمام الخطة المتطورة هى تأسيس — على الاقل فى خطوط عامة التـــركيب القطاعى للاقتصـــاد القومى ـ وآخذين فى الاعتبار من ناحية الحجم المفروض للاستثمار الانتاجى والغير انتاجى . حجم وتركيب الاســتهلاك ومن ناحية أخرى المـــوارد القومية المتاحة والتقســيم الدولى للعمل فى المســتقبل يجب ان نبحث عن النموذج القطاعى الشامل للانتاج •

أى : النموذج (المثال) الذى طبقا لمعرفتنا سوف يؤكد الاستخدام الاحسن والامثل الممكن للمـــوارد • ان تحديد التـــركيب القطاعى فى المستقبل للناتج الذى هو فى الحقيقة ممثل ومســاوى لاختيار خطوط تخصص الاقتصاد القومى يجب أن يسبقه الدراسات التحليلية المتعددة على فرص التنمية المتاحة ، العروض والتدريبات ، الاستثمار ، الانتاج، الاستيراد والتصدير وتحليلات الكفاءة لكل هذه الاشياء ••• الخ •

عند تصنيف وترتيب برامج الانتاج يجب ان يعطى الانتباه الخاص للعلاقات الكمية مثل تلك بين أحجام الناتج الصناعية والزراعية ، بين انتاج الصناعات ، وبين انتاج بضائع المستهلك والمنتج ان حجم وتركيب ونوع البضائع المصدرة هو أيضا يجب أن يوضع فى الاعتبار هنا وحاليا يوضع تأكيد كبير فى البلاد الاشتراكية على تنمية الصناعات المرتبطة بما يسمى بالثورة العلمية والتكنولوجية •

ان قاعدة (قانون) التوازن العام الاتية تمثل برنامجا ثابتا داخليا للانتاج :

حيث :
$$M + P = PA + C + I + E$$

M – الواردات

P – الناتج الاجمالى

C – الاستهلاك

I – الاستثمار الانتاجى

E – الصادرات

A – قالب المعاملات التجارية

ان تقدير وحساب مستويات الناتج المحتاجه والمتطلبة لكل القطاعات الانتاجية قد ينجز بمساعدة الاساليب الفنية للحاصل(الناتج)وال In-put

A 11	A12	A 1n	y 1		P 1
A 21	A 22	A 2n	y 2	=	P 2
A 27	A n2	A nn	y n		P n

ان أول عنصر على اليســار هو القالب العــكسى لمعاملات الشدة المــادية على In-put من النواتج (الحاصلات) الدولية ومن الواردات المتماثلة ان y_1-yr, P_1-Pn هما الموجات الخاصة بالحواصل (النتائج) والطلبات النهائية للقطاعات الانتاجية نسبيا • ان المعاملات الفنية قد تقدر على انها مؤسسة على الخبرة السابقة لدولتنا أو البلاد الاخرى ، مع التركيب المشابه للانتاج ، المصحح بالافتراضات الخاصة بالتقدم الفنى فى المستقبل واختيار التكنولوجيا •

٤ ـ البناء والتركيب القطاعى للاستثمار :

بوجــود التكوين القطاعى للنــاتج فى المستقبل ، فــانه من الممكن تطوير متطلبات الاستثمار الضرورية لاحراز أهداف الانتــاج المفترضة لكل قطــاع ، ان طلب الاستثمار الخاص بالقطاع الفــردى (يعتمد على النمو المفترض للانتاج فى هذا القطاع وعلى نقصان رأس المــال المثبت الذى يرجع الى الاستهلاكات الطبيعية والاقتصادية اذا اعتبرنا

ذلك الطلب كوظيفة للناتج ، فاننا يمكن ان نحسبها بالطريقة الاتية :

$$I_1 = b_1 - \Delta Pi + \acute{a}iKiPi$$

حيث : PI الناتج

KI ـ رأس المال ــ معدل الناتج الخاص أو المنسوب لسندات رأس المال ــ المثبت الموجودة •

bt ــ رأس المال الزائد ــ معدل الناتج (معدل ناتج الاستثمار) •

aI ــ نصيب رأس المال المثبت اللازم للاستبدال بواسطة الاستثمار •

ان التقدم الفنى ينعكس فى الخطة المنظورة كبرنامج للبحث (الاساسى والمطبق) وكبرنامج لتطبيق التكنولوجيات الحديثة على الموجودات (تحديث) وتأسيسات الانتاج الجديد ــ عند تحديد مستوى أسلوب الانتاج الذى سوف يطبق فى القطاعات الخاصة (المعينة) والفروع المحددة فاننا يجب ان نأخذ فى الاعتبار الموارد المتاحة لقوة العمل (الماهر والغير ماهر) النوع المطلوب من الاطعمة (الاغذية) المنتجة (خاصة تلك الاغذية الخاصة بالتصدير) ضرورة تحسين أحوال العمل ، حماية البيئة الطبيعية ••• الخ •

ان الاستثمار الغير انتاجى Ncn-Productive Investment يكون ويشكل عاملا هاما للتنمية الاقتصادية الاجتماعية العامة وهى ليست فقط نتيجة لعمليات التصنيع والتدن (امداد الكوادر المؤهلة ، المتعلقة بالسكان) ولكن ايضا عامل للرخاء الاجتماعى العام ، وأكثر من ذلك ، فقد تخدم كأداة للسياسة التى تهدف الى توازن نمو الثروة المادية مع نمو الثقافة •

ان طلب New Residentials

ـ الدرجة التى أشبعت وخاصة الرقم والحجم المتوقعان للعائلات الجديدة •

ـ التصغير المفترض للفراغ الموجود •

ان طلب الـ Residentials يجب ان يتطور فى ظل ظروف الكمية (عدد الشقق التى يجب ان تشيد) وفى حالات النوع (حجم الشقق عدد الحجرات فى كل حجم للشقة مستوى المعدات) • وذلك الطلب يجب ان يواجه بطاقة البلد على اعداد الـ Residentials اثناء فترة الخطة التى يدبروها تعتمد على تجهيز مواد البناء وطاقات الانتاج لشركات البناء والتشييد • اذا كان الاقتناع التام بالحاجات يبدو مستحيلا فقد يستقل أحد ما عن جزء من النوع لصالح الكمية (مثل : قد يشيد احد شقق كثيرة ولكن أصغر وأقل تجهيزا) •

ان الاستثمار فى القطاعات الاجتماعية والثقافية سوف ينشأ من برامج التنمية الطويلة الاجل للتعليم والتربية،الثقافة ، الخدمة الصحية، الرخاء الاجتماعى ••• الخ والتى يجب ان تتم وتتقن ـ على الاقل فى خطوط عامة قدما مع (أو قبل) تنسيق الخطة المنظورة الاقتصادية • ان تقدير الانتاج المطلوب فى هذه القطاعات قد ينجز عدة المؤشرات (المستويات) مثل : نفقات الاستثمار عن الشخص ، (الطالب) المجند حديثا ، المميز طبقا لمستوى التعليم ونوع المؤسسة التعليمية (التربوية) نفقات الاستثمار عن كل سرير فى المستشفيات ، عن كل مقعد ودور السينما ••• الخ • وبطريقة مشابهة تفترض حجم الاستثمار المطلوب للاغراض الادارية وللقطاعات الاخرى الغير انتاجية • ومن السهل ملاحظة أن الطلب للاستثمار (الانتاجى والغير انتاجى) المقدر ، قد يختلف عن المفترض فى الشكل الاساسى للتخطيط المنظور • اذا كان أكبر من ذلك المفترض أوليا بكثير فان تعديل الافتراضات الخاصة بالدخل

القومى قد يتضح أنها غير متاحـــة وسوف نضطر اما أن نزيّد نصيب الاستثمار فى نفس الوقت مقللين ومصغرين للنمو المزمع للاستهلاك أو تصغير المعدل العام للنمو والتحقق من الخطة كلها وفقا للحجم الجديد للدخل القومى •

٥ ـ التركيب القطاعى للعمل (التوظيف) :

ان توازن العرض والطلب يجب ان يوضع فى الاعتبار •.ان التأسيس على معدل نمو السكان يجعلنا قد نقدر عدد السكان فى المستقبل وبناءها (تركيبها) وفقا للجنس والعمر اشتمالا على عدد السكان فى عمر العمل) بعد تفسير عدد الطلبة العاملين (فى عمر العمل) ، النساء الغير عاملات، والاشخاص الغير قادرين فيجب ان نستطيع تطوير العرض والطلب اثناء فترة الخطـــة وثانية المـــؤسس على برامج الانتاج للقطـــاعات المعنية والصناعات وباستخدام معدلات ناتج العمل القطاعية (معاملات انتاجية العمل) ان طلب العمل فى القطاعات الانتاجية سوف يقدر •

$$Li = Pi \cdot zi$$

حيث : Ji ـــ العمل فى القطاع

Pi ـــ الناتج

Zi ـــ معدل ناتج العمل فى هذا القطاع نسبيا •

عند تطوير معدلات ناتج العمل (أو معاملات انتاجية العمل) يجب أن نفسر ونعلل الزيادة فى انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التكنولوجى (الفنى) تحسين ادارة وتنظيم وتحسين المؤهلات • ويجب ان يلاحظ ان عند حساب وتقدير طلب العمل فى الزراعة فان المشـــاكل الخاصة والمحددة المتداخلة هنا يجب وضعها فى الاعتبار • ان الطلب للعمل فى القطـــاعات الغير انتـــاجية قد يقدر على أساس برامج التنميـــة لتلك القطاعات (مؤسسا على حجم الخدمات التى سوف تعطى وتسلم بواسطة القطاعات) • ومن الواضح ان الطلب الكلى للقطاعات الانتاجية والغير انتاجية لايمكن ان يسبق جملة الامداد لقوة العمل

$$\sum_{1=L} ti \leqslant t$$

to — جملة الامداد لقوة العمل

اذا كان فى مجال توازن طلب وعرض (امداد) العمل يظهر نقصان فسوف من الضرورى افتراض • Mechanization وتحديث (تجديد) فى الخطة التى هى بالطبع ، سوف تؤدى الى نفقات استثمار عالية • وفى حالة فائض العدل فان بعض الخطوات مثل انتشـــار (امتداد) تعليم المدارس الاجبارى ، تصغير يوم العمل ••• قد توضع فى الاعتبار ان خطة التوظيف المنظور تكون قاعدة لبرنامج التعليم والتدريب الطويل الاجل على كل المستويات (الابتدائى ، ثانـــوى واكاديمى) مؤديا الى تغيير فى البناء والتركيب الحرفى للعمل بالنسبة لطلب العمل المـــاهر على جانب القطاعات المنتجة والغير منتجة •

٦ ـ التجارة الاجنبية :

والآن يجب ان نتقدم لاختيار توازن التجارة الاجنبية ان حجم وتركيب الواردات سوف يتحدد من نادية بواسطة المستوى المفترض وتركيب الاستهلاك والاستهلاك والاستثمـــار فضـــلا عن احتياجـــات الـــ In-put الناجمة عن برنامج الانتاج • ومن ناحية أخرى بواسطة المعدل والنموذج المفترض للانتاج ، انتاج البضائع النهائية والمتوسطة والاولية ان حجم وتركيب الصـــادرات سوف يعتمد على المستوى المقبل (فى المســـتقبل) وفى الاســـواق الاجنبية وعلى قدرات الدولة لانتاج البضائع المصدرة ان اختيار البضائع التى سوف تستورد ومن أجل الصادرات يجب ان تسبق بتوقعات المستقبل الخاصة بالموقف فى الاسواق الاجنبية ، وبواسطة تحليلات كفاءة التجارة الاجنبية الجيدة•

Ed — Mzd — MFd — Hd

ان الالتباس الذى يصـــاحب عادة تصميمات مثل هذه قد ينقص

ويصغر بواسطة اتفاقيات التجارة الطويلة الاجل أو حتى أحسن وأفضل، من خلال تنسيق الخطط المنظورة مع الدول الاخرى وتنسيق مثل هذا يوجد فيما بين البلاد الاشتراكية والمعدلات التالية تعبر عن التوازن المخطط للتجارة الاجنبية مع الاسواق الاجنبية •

$$Ed - Mzd - MFd = Hd$$

حيث : Ed ــ الصادرات

Mzd ــ واردات البضائع المتوسطة

MFd ــ واردات البضائع النهائية

Hd ــ التوازن المخطط للتجارة (الكل موضح فى التداول الاجنبية) •

ان توازن التجارة قد ينجز للاسواق المختلفة وأنواع التداول •

اذا كان امداد البضائع القابلة التصدير والخدمات يتضح انه غير كافى لتغطية الواردات المفترضة واذا لم يفترض أى تدفق للقروض الاجنبية لتغطية فجوة التجارة الاجنبية بعض الافتراضات السابقة مثل : الانتاج ــ الاستهلاك يراجع الاستثمار وحتى معدل نمو الدخل القومى المفترض سوف يجب مراجعته •

٧ ــ التركيب الفراغى للاقتصاد القومى :

وأخيرا فان أى خطة منظورة يجب ان تؤكد التركيب الفراغى الحقيقى للاقتصاد القومى ــ التوزيع الاقليمى المنطقى للدخل القومى ، العمل ، التسهيلات ــ الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ••• الخ ويجب أن يكون هناك اهتمام خاص لتنمية المناطق المختلفة اقتصاديا ولتنمية المدن ــ فى ضوء الحقيقة القائلة بأن التصنيع يصحبه لامحالة عمليات تمدن سريعة • وفى البلاد الاشتراكية فان الخطط المنظورة للاقتصاد القومى الكلى تلحق بخطط التنمية للمدينة والطويلة الاجل الاقليمية المشتملة على البرامج التفصيلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الفردية والمناطق الحضرية •

الفصل الثالث

نظـام الموازنات التخطيطية

- مقـــدمة .
- موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتوظيفها .
- الموازين المـــادية .
- ميزان الدخـل القـومى .
- ميزان التشابك القطاعى .



مقـــــدمة :

يجرى العمل حاليا فى مصر بنظام المحاسبة للأمم المتحدة المعدل فى عام ١٩٦٨[١] • وهو نظام احصائى تاريخى لم يكتمل حتى فى هذه الناحية بسبب صعوبة حصر الصفقات التى تتحقق فى المشروعات الخاصة التى تحاول التهرب من الضرائب وعدم كشف التفاصيل عن عمليات بالكامل • كما ان الانتـاج الحرفى المبعثـر والانتاج الزراعى الطبيعى يصعب حصرهما فى اطار الحسابات القومية ، وهى حتى اذا اكتملت من حيث الشمول ، فانها تظل قاصرة كأداة تخطيطية للتقـدم الاقتصادى والاجتماعى المستقبلى • فى حين يعتبر نظام الموازين أكثر شمولية وهو يربط الجانب العينى بالجانب المالى ، كما انه يتناول القوة العـاملة البشرية وعائدية التملك أيضا • وهـذا النظام فيه الموازين الاحصائية التاريخية وكذلك الموازين التخطيطية المستقبلية التى تتضمن المعايير للاهداف المنشودة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مجالاته ومستوياته المختلفة • وبذلك تتوفر الامكانية للتأكد من توافق القرارات التخطيطية مع بعضها البعض • والقيام بتوزيع الموارد والمنتجات بين الاستخدامات الجديدة فى اطار دالة الاختيار الاجتماعى •

لايمكن ان نتوقع فى ظل الظروف الراهنة قيام مثل هذا النظـام الكامل للموازين الاقتصادية بمفاهيمه وأسس حساباته للانتاج المادى ، كأداة للتخطيط والتنسيق والموازنة • ولكن ما نطمح اليه هو تطويع كل من النظامين ، أى نظام المحاسبة القومية بعد تطويرها لتصب فى بعض الموازين التى يمكن أن تستوعب بعض المفاهيم المحاسبية القومية والتقدم خطوة بعد أخرى فى هذا المجال مبتدئين بالموازين السلعيـة الاساسية للسلع الاستراتيجية وبموازين القوى العاملة • وقد تحققت

فعلا بعض هذه الخطوات فى عدد من الاقطار العربية ، مما يؤكد واقعية ماندعو اليه .

الحسابات القومية صارت مادة مقررة فى مناهج كليات الاقتصاد والتجارة ، وفى المكتبات العربية عدد من المؤلفات[٢] يتوسع فى شرحها بالاضافة الى ترجمة نظام الامم المتحدة الذى سبقت الاشارة اليه . كما كانت الحسابات القومية ونظامها المعدل المقترح من جامعة الدول العربية هدفا الى أكثر من ندوة للمتخصصين العاملين فى أجهزة الاحصاء والتخطيط فى الاقطار العربية . وقد صارت للحسابات القومية دائرة خاصة باسمها فى عدد من الاقطار العربية تقوم باعداد خلاصة لهذه الحسابات القومية وتنشرها فى المجموعات الاحصائية السنوية الرسمية . ومنها تستمد الدائرة الاحصائية فى الامم المتحدة معلوماتها وتعممها دوليـــا .

ولكن نظام الموازين الاقتصـــادية مازال غير معروف للكثيرين من العاملين فى حقول التخطيط والدارسين فى كليات الاقتصاد ، ولهذا رأينا من المفيد ان نلخص فى الصفحات التالية بعض ملامحه الاساسية .

تتمثل المهمة الفنية الرئيسية للمخططين بتحديد النسبة الضرورية التى سبقت الاشارة الى أهميتها فى القســـم الاول عند الحديث عن ماهية التخطيط ومنطلقاته . والتقيد بهذه النسب لايجاد التوازن الامثل بين الغايات المخططة وبين ما يعبئونه لها من مصادر ووسائل تــكفل تحقيقها . وذلك لتأمين النمو المتناسب للانتاج الاجتماعى ورفع كفاءته وعدالة توزيعه ووصولا الى هذا الهدف يجرى استخدام نظام الموازين باعتباره أحد الادوات التخطيطية التى تســاعد المخططين على ذلك . وعملية اعداد الموازين بهذا المفهوم هى جزء لايتجزء من عملية التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . والميزان كما هو واضح من معناه يوازن بين الموارد الفعلية (او التقديرية) والاستخدامات الفعلية (أو التقديرية) ، فيساعد على تحديد مستويات منسجمة من الانتا

فى مختلف الفروع ، وتأمين التوافق بين الانتاج والاستهلاك لاشباع الحاجات الاساسية للافراد والمجتمع ان عملية تجديد الانتاج المجتمعى الموسع تعتبر هى القاعدة لنظام الموازين[٣] وهى تشمل على جانب لقوة العمل البشرى وجانب مادى وجانب مالى ، ولهذا يمكن اعداد الموازين لكل هذه الجوانب المتكاملة •

نظام الموازين الاقتصادية

موازين الموارد البشرية وقـــوة العمل وتشغيلها	الموازين المـادية بالوحدات العينية أو القيمة النقدية ومنها الموازين السلعية	الموازين المالية ومنها ميزان الدخل الوطنى

هذا ولقد جرت أول محاولة لتصوير الاقتصاد القومى من قبل المفكر الفرنسى فرانسو اكيناى[٤] فى عام ١٧٥٨ عندما قام باعداد «الجدول الاقتصادى» وكان من رواد الطبيعيين (الغير يوقراط) الذين اعتقدوا بأن المزارعين على أرض هى ملك لملاك يجنون الريع •

فكان جدولة الاقتصاد التقديرى ، حيث خمن فيه العملية الاقتصادية فى البلاد للتوازن بين الموارد والنفقات بملايين الفرنكات الفرنسية •

وتتلخص فكرة هذا الجدول الاقتصادى بوجود ٣ طبقات من النادية الاقتصادية فى المجتمع هى : طبقة المـلاك ، وطبقة المنتجـين والطبقة العقيمة • ويقصد بالاولى مالكى الاراضى الزراعية ، وبالثانية المزارعين وبالثالثة الطبقة التى تجمع الباقين من أصحاب الصنائع الحرفيين والتجارة وغيرهم أى ان كيناى لم يكن يعتقد بوجود طبقة منتجين غير الزراع ، فالارض ، والاقتصاد الريفى عموما هما الوحيدان فى نظر الطبيعيين اللذان يقدمان نتاجا صافيا أو نتاجا أضافيا أى قيمة زائدة ، اما الصنائع فلا تعمل ، فى رأيه ورأى أصحابه سوى تحوير المـواد الاولية التى

تجهزها الزراعة • ولكنها لاتضيف شيئا الى قيمتها الاولى ، فهى بناء على ذلك عقيمة وبالتالى تنعت بهذه الصفة فئات الحرفيين والتجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والاطباء بالطبقة العقيمة ولا تعنى كلمة عقيم هنا بأنه غير نافع ولكن كل ما تعنيه هو عدم خلق قيم جديدة ، واذا حققت أرباحا فانه استقطاع من القيمة المضافة التى تخلقها الطبقة المنتجة (الفلاحون) أما هذه الطبقة الاخيرة التى تحقق الناتج الصافى بواسطة الزراعة ، فهى لاتحتفظ به كلها بل يذهب قسم منه الى الطبقات الاخرى • وذلك بموجب دورات لهذه الثروات تشبه دورات الدم فى جسم الانسان(٥) •

فهناك الدورة الكبرى والدورة الصغرى ، احداهما تتم بين الانسان والطبيعة ، حيث تجرى عملية خلق الناتج الصافى والاخرى تتم بين الطبقات السالفة الذكر ، مبتدئة بطبقة ملاك الاراضى بعد حصولهم على الريع من المزارعين ولشرح هذه العملية افترض كيناى بأن قيمة الحصاد الكلى (المحصول) لفرنسا فى ذلك العام الذى وضع له الجدول الاقتصادى، يساوى خمسة دليارات فرنك فرنسى ، وهو تقدير تقريبى ومن بين هذه المليارات الخمسة ، مليزان يمثلان رأس المال المستخدم فى عملية الانتاج ، وقد انتجتا ثلاثة مليارات فرنك أخرى تتضمن مليارين يمثلان الناتج الصافى ويكونان دخل الملاك العقاريين وهذه الطبقة الاخيرة تعيد مليارا واحدا الى طبقة المزارعين المنتجين مقابل شرائها منهم المواد الغذائية ، ومليارا تنفقه على مشتريات من الطبقة العقيمة • وهذه الطبقة العقيمة تصرف المليار فرنك الذى تحصل عليه من طبقة المالكين فى شرائها المواد الاولية من الطبقة المنتجة ، كما ان هذه الطبقة الاخيرة التى بقى لديها أصلا مليار من الفرنكات تنفقه فى شراء المواد المصنعة والخدمات التى تقدمها لها الطبقة العقيمة • ولكن الطبقة العقيمة تعيد لها هذا المليار الاخير مقابل شراء المواد الغذائية ، وبذلك تدور الثروة وتعود الى طبقة المزارعين وهكذا يمكن ان تتجدد هذه الدورات ، أما النتائج التى يستخلصها كيناى من جدولة

الاقتصادى فهى : ينبغى على المجتمع تشجيع المزارعين (يقصد اغنياءهم والنمط الرأسمالى فى الزراعة) ، الذى يمكن أن يؤدى الى تحسين فى الانتاج ، حيث انه لم يكن يهتم بعدد المزارعين وانما بكثافة الرأسمالى المستخدم فى الزراعة • وهذا التشجيع كما يراه كيناى يتحقق بطريقة زيادة المصروفات الاستهلاكية للمواد الغذائية • ويجب ان تكون المواد الغذائية غالية الثمن لكى يستطيع المزارع الحصول على دخل مرتفع يمكنه من اعادة تكرار الانتاج وتوسيعه وتحسينه • ولكى يتمكن المجتمع من استهلاك مواد غذائية غالية الثمن (السعر الجيد للمنتج) يجب ان يتوفر له دخل عال • لذلك فان كيناى لا يعارض فى رفع أجور العمال ، حيث كان يرى فى ذلك دليل الازدهار الاقتصادى ، والتشجيع على الانتاج ، وبشكل خاص الانتاج الزراعى ، فلا يمكن ان تعاد عملية تجديد الانتاج بدون رواج للحاصلات الزراعية ، فبقدر ما تستهلك هذه المحاصيل بأسرع وقت يمكن ان يعاد انتاجها على أفضل وجه أما المصانع فيجب ان تشجع فى رأيه وان كانت عقيمة من الناحية الانتاجية حيث أنها تستهلك فى عملية صنع السلع مواد زراعية تستخدم كمواد أولية فيها ، وبالتالى فهى تساعد بذلك على اتساع تجارة المواد الزراعية والى اعادة انتاجها بأحسن صورة فالصناعة المفضلة فى رأى الطبيعيين ومؤسس اتجاههم كيناى ، هى الصناعة التى تستخدم كميات كبيرة من المواد الزراعية الوطنية •

والتجارة التى تساعد على اعادة الانتاج الزراعى تستحق التشجيع فهى على عقمها تؤدى الى سرعة استهلاك المواد الزراعية •

وبما أن الزراعة هى القطاع المنتج ، فالمفروض ان تنفرد بدفع الضرائب المباشرة حيث وجد أصحاب هذا الاتجاه الطبيعى فى الضرائب غير المباشرة عامل أضعاف للقوة الشرائية للناس ينعكس على القطاع الزراعى ، لهذا فقد طالب بالغائها وبما انه كان من أنصار امتناع الدولة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية فان تلك الضرائب المباشرة على الزراعة

ستكون قليلة نسبيا نظرا لعدم وجود مصاريف اضافية للدولة حسب تصور كينائ والاتجاه الذى يمثله •

وهكذا فان الجدول الاقتصادى يعتبر خلق الناتج الصافى من القطاع الزراعى أساسا للتعاون والانسجام فى المجتمع بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية •

الجدول الاقتصادى يوضح كيف تضاف ثروات جديدة وقيم مضافة جديدة الى السابقة ، وبهذا المعنى ينبغى ان يؤخذ مفهوم الطبقة المنتجة لناتج جديد يضاف الى المنتجات الموجودة • كما توجد حلقات أو فئات تقوم بأعمال النقل أو التغيير فى المنتجات ، ولذلك تعتبر مفيدة وينبغى ان تتعاون مع الطبقة المنتجة (الزراعية) للخيرات المادية • هذا وقد تطورت فكرة الموازين الاقتصادية وتطبيقاتها فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، ومازالت تتحسن هذه الاداة التخطيطية من خلال الممارسة وتقدم الاجهزة الحاسبة الآلية ، وتتضمن هذه المنظومة مجموعة متنوعة من الموازين ، نحاول ان نشير الى أهمها •

ميزان الاقتصاد القومى :

وهو يتضمن ميزان الموجودات (الرأسمالية) الثابته للثروة الوطنية ، وميزان الموجودات المتداولة المكملة لها ، كما يحتوى على ميزان الناتج الاجتماعى الاجمالى ، حيث تتفرع منه الموازين المادية (السلعية) القطاعية والاقليمية وميزان التشابك القطاعى (جدول المدخلات والمخرجات) وفى اطار ميزان الاقتصاد الوطنى هذا يوجد الدخل الوطنى والموازين المالية لميزان الدولة العامة ، وموازين الدخول والانفاق للسكان (القطاع العائلى) ، وميزان الجهاز المصرفى بما فيه ميزان الائتمان المصرفى وميزان النقد الاجنبى ••• الخ • ويضاف لكل ما تقدم لهذا الاطار التجميعى لميزان الاقتصاد الوطنى ، الميزان الاجمالى للموارد البشرية وللقوة العاملة وتوظيفها فى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية

المختلفة ، وكذلك ميزان عائد الملكية للقطاع العام المختلط التعاوني والخاص .

ان ميزان الاقتصاد الوطني يؤدي دورا اساسيا في عمليات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهو يوضح بشكل اجمالي طريقة تحديد الانتاج الموسع ، وتحديد التوازن الاقتصادي ومراقبته . كالتوازن بين الفرع (أ) للانتاج والفرع (ب) لانتاج مواد الاستهلاك النهائي وبين الانتاج الاجتماعي الاجمالي والدخل القومي ، وبين هذا الاخير والتعويضات للجزء المندثر من وسائل الانتاج وكذلك التوازن بين الادخار للتراكم الاستثماري والاستهلاك ، وبين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي ... الخ . ولهذا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد القومي من أهم الموازين المستخدمة في تخطيط الاقتصاد القومي[٦] .

وسنحاول في الصفحات التالية ان نشير الى بعض هذه الموازين المكونة لميزان الاقتصاد القومي ولابد للمتخصص من الرجوع الى المصادر المتخصصة المتاحة التي تعالج هذه الموازين بشيء من التفصيل[٧] .

١ ـ موازين الموارد البشرية ، وقوة العمل وتوظيفها :

توضع موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتوظيفها للتعرف على مصادر وتشغيل قوة العمل في أول الفترة (سنة الاساس) والتغيرات المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالميزان ووضعهم في آخر الفترة (سنة التحليل ، أو سنة الهدف) وهي كما سبقت الاشارة ، يمكن ان تكون موازين تاريخية احصائية لعكس واقع ماضي أو موازين تخطيطية مستقبلية عن فترة مقبلة . يستعين المخططون لتنظيم حركة الموارد البشرية الطبيعية ، حسب فئات العمر ، والاقليمية والقطاعية وبين فروع القطاع الواحد ، أو بين المهن داخل الفرع الواحد أو خارجه أو بين الفئات الاجتماعية واجراء التسويات بين الفائض منها أو النقصان ،

بالموازين المخصصة فى هـذا المجال والتى يمـكن ان نميـز فيما بينها بالمستويات التالية :

■ الميزان الاجمالى لتخطيط قوة العمل ، لتحديد الموارد البشرية واستخداماتها على صـعيد مجمل الاقتصـاد الوطنى ، كما يتبين من نموذجه الاساسى الاتى بعد :

■ موازين القوى العاملة المكانة ، حسب الاقاليم والمحافظات •

■ موازين القوى العاملة القطاعية ، حسب الفرع(زراعة ، صناعة ، تشييد وبناء ، نقل ومواصلات ، تعليم ، صحة ، ادارة ••• الخ) •

■ موازين حسب عائدية الملكية ، للعاملين فى القطاع العام ، المختلط التعاونى ، الخاص •

■ موازين حسـب فرعى النشاط الاساسـيين للانتاج الاجتماعى الاجمالى الفرع (أ) لانتاج وسائل الانتاج ، والفرع (ب) لانتاج مواد الاستهلاك النهائى •

■ موازين القوى العاملة فى المؤسسات والمشروعات •

ان المعلومـات والبيانات الرقميـة اللازمة لاعـداد هذه الموازين الاحصائية التاريخية منها والتخطيطية المستقبلية ، تستمد من احصاء السكان والموارد البشرية والدراسات المكملة له ، ومن البيانات الاحصائية الجارية فى مختلف المستويات • وفى الصفحات التالية شرح مبسط ، لغرض الايضاح ، يبين الميزان الاجمالى لموارد وتوزيع قوة العمل وهذا الميزان الاجمالى لموارد وتوزيع قوة العمل ، من الافضل ان يبين الى جانب الارقام المطلقة ، الوزن النسبى لهذه المجمـوعات السكانية فى الريف والحضر ، والفئات العمرية والجنس ، والوزن النسبى لقوة العمل الى القوة البشرية والوزن النسبى لهذه الاخيرة الى مجموع السكان ،

والوزن النسبى للعاملين فى المجال المنتج المباشر والعاملين فى المجـال غير المنتج مباشرة (الخدمات) ممن يتحمل اعالتهم القسم الأول ، وكذلك الوزن النسبى للعاملين فى كل قطاع وفرع ، منسوبة الى مجموع العاملين لاجمالى • ومن تحليل أرقام هذا الميزان يمكن ان نشخص مجموعة من المشاكل القائمة على صعيد المـوارد البشرية كما ونـوعا ، ومجالات توظيفها ويمكن ان نحدد حجم البطالة العامة والبطالة الموسمية لاسيما فى الريف ، وكذلك من توزيع العاملين على القطاعات المختلفة يمكن ان نلتمس البطالة المقنعة لاسيما فى قطاع الادارة العامة للدولة وفى المجالات الاخرى • ومن معرفة علاقة عدد العاملين وما ينتجونه من قيم مضافة جديدة تظهر مشكلة الاسـتخدام المتخلف لغالبية القـوى العاملة فى الانشطة التقليدية ، لاسيما فى الزراعة المتخلفة والحرف المبعثرة كما ان التوزيع المتباين للكثافة السكانية المتمثل بالتمركز فى الحضر ، لاسيما فى العاصمة وبعض المدن الكبيرة يؤكد أهمية التخطيط الاقليمى من أجل ايجاد الحلول العملية لهـذه المشاكل من أجل ترشـيد استخدام هذه الموارد البشرية وازالة العقبات عن طريق تنميتها حيث من معاينة وتحليل الحالة التعليمية والتأهيلية تبرز مشكلة المرض الخطير المتمثل بالامية الابجدية والامية الوظيفية بشكل يستدعى العمل الجاد والعاجل لوضع الحلول الناجحة لمعالجة هذه المشاكل بصورة جذرية وغلق منافذ الامية ، وبالاضافة الى معرفة حجـم وقوة العمل وهيـكلها وأزمتها التركيبية المتولدة من الازمة التركيبية فى مجمل الاقتصاد الوطنى المتخلف ، يمكن استخلاص معلومات أخرى هامة جدا • مثل انتاجية العمل المجتمعى فى القطاعات والفروع المختلفة وكذلك نتعـرف من معطيات هذا الميزان والبيانات الاخرى المرتبطة به ، على مؤشر العمل/الرأسمال ومؤشر العمل/الناتج ، فى القطاعات الرئيسـية • ومعرفة الوزن النسـبى ، وتطويره بين سنة الاساس والسنة المعنية بالتحليل أو التخطيط لقوة العمل الى كل من القوة البشرية والسكان والوزن النسبى وتطويره خلال نفس الفترة للعاملين فى الفروع الانتاجية بصورة مباشرة (الخدمات)

ومن هنا يمكن استخلاص مستوى اعالة المجال المنتج للمجال غير المنتج خلال الفترة المشمولة بالتحليل ، وذلك للتعرف على نقاط الضعف والبحث عن أفضل السبل الملائمة لمعالجتها • ومن توزيع المجموعات الاجتماعية وربطها بأشكال الملكية لوسائل الانتاج ، يمكن الوصول الى مؤشرات عن توزيع الدخل والثروة عموما فى البلاد ، كما يمكن استخلاص استنتاجات أخرى مغايرة فى هذا التحليل للموارد البشرية وقوة العمل •

وهذا الميزان ينبغى ان تتوازن فيه مجموع موارد القوة العاملة مع مجموع استخداماتها بمعنى توظيفها ، ومجموع موارد القوة البشرية مع مجموعة استخداماتها وكذلك بالنسبة لمجمل السكان فى البلاد • ومن الممكن ان يوضع ميزان اجمالى لموارد قوة العمل وتوظيفها لمجموعة اقليمية من الاقطار العربية كدول الخليج العربية مثلا •

وعند اعداد الميزان التخطيطى للقوة العاملة فالخطوة الاولى تبدأ بتقدير الاحتياجات (الطلب) من هذه القوة العاملة (الكم والكيف) الكفيلة بتدقيق الاهداف الانتاجية وفى الانشطة الاخرى ، كما جرى تحديدها فى سنوات الخطة الخمسية • وبمقابلتها بالموارد من هذه القوة العاملة (العرض) على أساس تقديرات زيادة السكان ومن هم فى العصر الانتاجى منهم خلال نفس الفترة ، ويتم حساب الفنيين منهم استنادا لمعلومات عن مخرجات أجهزة التعليم والتدريب المهنى بالاضافة للموجود منهم الذى سيستمر فى العمل خلال سنوات الخطة •

واذا ظهر عجز كيفى (فى اليد العاملة الماهرة) أو عجز اقليمى أو قطاعى أو على الصعيد الوطنى فلكل حالة علاجها • أما باحلال وسائل الانتاج المعوضة جزئيا عن العمل الحى ، أو باستخدام فنون انتاجية متقدمة تزيد من انتاجية العمل الحى ، أو باعادة توزيع للقوة العاملة فيما بين القطاعات أو فيما بين الجهات ، أو بتعديل الاهداف الانتاجية فى الانشطة الاخرى ، أو باللجوء الى باب الهجرة بالاتجاه الملائم ، كل ذلك فى اطار الاختيار الاجتماعى لتلك المرحلة •

ميزان التشابك القطاعى لنفقة العمل :

فى البلدان المتقدمة باتباع أسلوب التخطيط الشامل ، يستخدم مثل هذا الميزان الذى يوضح بوحدات العمل أى نفقات استخدام العمل من أجل انتاج وحدة واحدة من المنتج النهائى • ووحدات العمل المستخدمة فى القياس عند حساب هذا الميزان للتشابك القطاعى لنفقة العمل ، هى اما عامل/سنة أو متوسط عدد العاملين فى العام • ونظرا لصعوبة الحساب يجرى تدويلها الى ساعات عمل ، وتصاع منها المعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الثانية) الفنية لنفقة العمل • واعداد مثل هذا الميزان يتطلب توفر معلومات دقيقة وحسـابات معقدة وخبـرة كافية لدى المسؤولين المختصين عن اعداده كما يفترض تجانسا تكنولوجيا واستخداما مستديما للمدخلات أو حساب فترات تعطيلها واعتماد الصافى • وهذه بعض مكونات هذا الميزان •

السطور الافقية :

فى القسم الاول من هذا الميزان تبين لنا توزيع نفقة العمل على القطاعات الانتاجية المستخدمة له كنفقة مادية ، فى حين أعمدة هذا القسم فى الميزان تدلنا على العمل المختزن من السابق المجسد فى هذه الوسائل الانتاجية المادية (مواد العمل زائدا ذلك الجـزء المندثر من وسائل العمل) المستخدمة فى هذه القطاعات المستفيدة •

اما سطور القسم الثانى :

من هذا الميزان للتشابك القطاعى لنفقات العمل فانه يبين لنا نفقات العمل المبذولة فى انتاج جزء من سلع الاسـتهلاك النهائى غير المنتج والاستثمار والصادرات وغيرها من أوجه الاستخدام الاخرى •

فى حين يبين لنا القسم الثالث لهذا الميزان نفقات استخدام العمل الحى (القيم المضـافة الجديدة العائدة للعـاملين من عمـال وفلاحين ومشتغلين فى الخدمات كعـائد عمل لهم ، وما يعـود من فائد عملهم كفائض اقتصادى للمجتمع على شكل أرباح وريع وفوائد) وبالتالى فان

مجاميع القسمين الاول والثالث لكل قطاع تعكس النفقات الاجمالية لاستخدام العمل المختزن والعمل الحى المبذولة فى انتاج وحدة منتج نهائى واحدة من منتجات القطاع المذكور وفى القسم الرابع فى هذا الميزان يتضمن معلومات عن نفقات العمل الحى فى قطاعات المجال غير المنتج بصورة مباشرة[٨] .

٢ ـ الموازين المادية (منها الموازين السلعية) :

الموارد المحلية ومنها جميع المنتجات التى تنتج اما ان تستهلك محليا استهلاكا نهائيا أو استهلاكا انتاجيا أو تصدر الى الخارج ، وهذا هو الجانب المادى الذى تعكسه الموازين المادية النوعية وهى من الممكن ان تحسب بوحدات قياس عينية أو بوحدات قياس قيمية (بالنقود) بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة أو باسعار الظل عند التخطيط للمستقبل . **ويمكن الاشارة الى أهم الموازين المادية :**

ـ ميزان مصادر واستخدامات الاراضى (زراعية ، سكنية ... الخ) .

ـ ميزان مصادر واستخدامات المياه (أنهار ، آبار ، تحلية مياه البحر) .

ـ ميزان مصادر واستخدامات الثروة الحيوانية .

ـ ميزان مصادر واستخدامات الثروات الطبيعية (نفط ، غاز ، كبريت ، فوسفات ، حديد ... الخ) .

ـ ميزان مصادر واستخدامات الموجودات الثابتة (مبانى ، مكائن وآلات .... الخ) .

ـ ميزان مصادر واستخدامات الطاقة الوقود (حسب أنواعها) .

ـ ميزان المخزون والاحتياطى ، بما فى ذلك المنتجات غير تامة الصنع فى قطاعات الانتاج المادى .

ـ ميزان .....

ـ ميزان .....

وهذا شرح مبسط لغرض الايضاح كمثال لميزان مادى ، يمكن ان يوضح بوحدة قياس قيمية نقدية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة ، يتعلق بالموجودات الرأسمالية الثابتة لمجموع البلد ، وهو حاصل تجميع موازين جزئية لهذه الموجودات الرأسمالية الثابتة على صعيد القطاعات، والتى هى بدورها حاصل تجميع الموازين الجزئية المماثلة على صعيد المؤسسات داخل هذه القطاعات • ومن بعده نموذج مادى آخر لميزان الاراضى للبلاد بأسرها • ان اعداد مثل هذا الميزان الاجمالى للموجودات (الرأسمالية) الثابتة يتطلب عمليا اعداد مئات الموازين المماثلة الجزئية على صعيد المشروعات ثم تجميعها على صعيد القطاعات والاقاليم (أو المحافظات) الى ان تصل الى درجة التجميع الكلى على صعيد الاقتصاد الوطنى بأسره ، كما سبقت الاشارة الى ذلك • وهذه الموجودات الثابتة (الاصول الرأسمالية) تشكل القسم الاكثر أهمية من الثروة الوطنية ويجرى توصيف مخزون الموجودات الثابتة وتكوين الرأسمال الثابت استنادا لهذا الميزان ، الذى يصنف بالتكاليف الاصلية (الدفترية) ناقصا الاهلاك • وهذا الميزان للموجودات الثابتة يمكن ان يبين لنا حجم وتوزيع هذه الاصول الثابتة حسب المجالات المنتجة وغير المنتجة ، وفى الانشطة المختلفة وكذلك حسب اشكال الملكية ، وهذا الميزان يكشف تدفق الموجودات الثابتة خلال الفترة المشمول بالميزان (وهى عادة سنة) •

ويظهر لنا صافى تكوين الرأسمال الثابت ، وهو يتضمن الموجودات الثابتة فى بداية المدة زائدا اجمالى الموجودات الثابتة المضافة خلال العام ، سواء الجديد من المكائن والآلات والمبانى التى وضعت قيد الاستخدام أو الاصلاحات والتوسعات المنتهية • ويطرح من هذه الموجودات الثابتة اجمالى الاهلاك والقيمة المهلكة للموجودات الثابتة المنسقة خلال الفترة المشمولة بالميزان • ويجرى تقدير بدلات الاهلاك السنوية للموجودات الثابتة فى المشروع مباشرة طبقا لمعدلات الاهلاك المعتمدة ، أو بحسب معدل الاهلاك قائما مقارنا بالمؤسسات المماثلة •

ويحسب صافى تكوين الرأسمال الثابت باعتباره الفرق بين حجم الموجودات الثابتة فى نهاية المدة وبين حجمها فى بدايتها •

المسح الطبوغرافى والدراسات المكملة له يقدم لنا المعطيات الضرورية عن المساحة الكلية للوطن بأسره وكذلك البيانات عن البنود التفصيلية الواردة فى جهة المصادر ، أو فى جهة الاستخدامات ، كما ان السجل العقارى يبين المساحات المستغلة للسكن وللمرافق العامة • والاحصاء للانشطة الاقتصادية ، لاسيما الاحصاء الزراعى والاحصاء الصناعى يبينان المعلومات اللازمة عن المساحات المستغلة فى كلا النشاطين الاقتصاديين مع بيان تفاصيل البنود الواردة فيها أو ما شابهها من بنود تفصيلية أخرى • واذا كانت المساحة الكلية للوطن شبه ثابتة ، فان الاراضى القابلة للاستصلاح من الممكن ان تتغير بادخال جزء منها بعد استصلاحه ضمن الاراضى المستغلة فعلا كما ان التوزيع الوارد ضمن الاستخدامات المختلفة قابل للتغيير مثلا بزيادة رقعة الارض التى تسقى بالواسطة أو زيادة المزارع التعاونية ، وبالتالى لابد من تجديد هذه المعلومات باستمرار ، عند اعادة صياغة ميزان الارض على الاقل مرة عند التحضير لكل خطة خمسية جديدة •

الموازين السلعية :

تتبر الموازين السلعية جزءا من الموازين المادية المراد ذكرها ، وفى الصفحات التالية اشارة الى بعض ملامحها الخاصة ، هذا وقد أخذت بعض الاقطار العربية باستخدام عدد من الموازين السلعية لسلع مختارة •

ويجرى تصنيف الموازين السلعية فى زمرتين اساسيتين :

الاولى : موازين سلع الاستهلاك ، حيث يتفرع منها :

أ) موازين الموجودات المتداولة فى المجال غير المنتج بصورة مباشرة وهى تضم

١ — موازين السلع الغذائية والملابس والاحذية وما شابهها .

٢ — موازين السلع الصناعية الاستهلاكية .

ب) موازين الموجودات الثابتة فى المجال غير المنتج بصورة مباشرة وهى تضم :

١ — موازين وسائل النقل فى المجال غير المنتج .

٢ — موازين الموجودات الثابتة من المكائن والعدد المعمرة .

٣ — موازين المبانى والمنشآت المخصصة للأغراض غير الانتاجية بصورة مباشرة (الخدمات) .

الثانية : موازين وسائل الانتاج ويتفرع منها :

أ) موازين تضم الموجودات المتداولة فى المجال المنتج بصور مباشرة وهى تضم :

١ — موازين العدد والآلات سريعة الاهلاك .

٢ — موازين الوقود (نفط ، غاز ، فحم ...) .

٣ — موازين الطاقة الكهربائية .

٤ — موازين المواد الخام الاولية الاساسية .

٥ — موازين المواد المساعدة .

ب) موازين الموجودات فى المجال المنتج بصورة مباشرة وهى تضم

١ — موازين المكائن والآلات المنتجة .

٢ — موازين العدد وأجهزة القياس .

٣ — موازين المبانى المخصصة للانتاج .

كما يجرى تصنيف هذه الموازين السلعية تبعا لمجال التطبيق الى :

– موازين مؤسسية : أى للوحدة الاقتصادية أو حتى لجزء منها •

– موازين قطاعية : للصناعة ، للزراعة ، أو لفرع منها مثل صناعة النسيج ، صناعة الاغذية ••• الخ •

– موازين اقليمية : على صعيد المنطقة أو المحافظة •

– موازين قطرية : وموازين قومية على صعيد الاقتصاد العربى بأسره •

– موازين دولية : كميزان سلعة النفط أو الحديد أو ماشابه ذلك لمجموعة الدول (السوق الاوربية المشتركة ، أو مجموعة بلدان مجلس المساعدة المشتركة الاشتراكية) أو على صعيد الاقتصاد العالمى بمجمله •

وبالنسبة للفترة الزمنية يجرى تصنيف هذه الموازين السلعية الى :

– موازين سلعية احصائية (اختيارية) ، للتعبير عن واقع فعلى ، لبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التى تدخل فى محتوى الميزان خلال فترة زمنية ماضية محددة فى الميزان •

– موازين سلعية تخطيطية للتعبير عن المستويات المادية (العينية) والقيمية (بالنقود) المستهدف تحقيقها خلال فترة زمنية مستقبلية (استنادا الى الموازين السلعية الاحصائية بعد تسويتها لتتجاوب مع الاهداف المستقبلية) •

وتصنيف الموازين السلعية استنادا الى الاجال التخطيطية على المدور الزمنى الى :

– موازين سلعية للاجل القصير (الجارى) ويمكن ان تكون على امتداد الشهر الواحد أو ربع السنة أو نصفها أو للسنة •

– موازين سلعية للاجل المتوسط (٣ – ٥ سنوات) •

– موازين سلعية للاجل الطويل ، وهو عادة مازاد عن سنوات خمسة •

وفيما يتعلق بوحدة القياس فمن الممكن ان تكون الموازين السلعية مادية (عينية) ، أو قيمية بالاسعار الجارية أو بالاسعار الثابتة أو بأسعار الظل التخطيطية ، وأحيانا يجرى استخدام أكثر من وحدة قياس فى الميزان الواحد المتعدد الخانات لهذا الغرض • وبالنسبة لشكل ووظيفة الملكية ، يمكن ان توضع الموازين السلعية لكل من القطاع العام المختلط ، التعاونى ، الخاص المحلى ، العربى المشترك ، الاجنبى •

والميزان السلعى يستند الى العلاقة الاساسية التالية :

المخزون فى أول الفترة + كافة الموارد خلال الفترة المحددة للميزانية	=	الاستخدام فى كافة المجالات خلال نفس الفترة + المخزون فى آخر الفترة المحددة للميزان •

ان اعداد الموازين يعتمد قبل كل شىء على تدفق المعلومات الدقيقة عن الموارد والاستخدامات • وهذا من الممكن ان يتحقق بالتعاون بين أجهزة التخطيط والاجهزة الاحصائية المركزية وداخل الوحدات الاقتصادية المختلفة لتجميع المعلومات وتصنيفها وتدقيقها وتدفقها فى البنود المخصصة لها فى الميزان السلعى المخصص لتلك السلعة •

ومن الناحية العلمية الفنية :

لايمكن اعداد الموازين السلعية لجميع السلع وانما يجرى اختيار مجموعة منها • وتختلف هذه المجموعة المختارة من السلع من حيث الكم والكيف من بلد الى آخر ومن مرحلة معينة الى مرحلة أخرى • والسلع المختارة لاعداد الموازين لها تسمى أحيانا بالسلع الاساسية أو الرئيسية أو الاستراتيجية وفقا لمعايير من بينها(٩) •

أ) درجة أهميتها فى تشكيلة الانتاج ، مثل الطاقة ، المعادن الرئيسية مواد البناء الهامة الخامات الزراعية الرئيسية وكل سلعة تمكن المجتمع من المحافظة على تقدمه وزيادة كفاءة الانتاج وكفاءة تجارته الخارجية

وتؤمن النسب المخططة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولصيانة استقلال البلاد السياسى واستكماله بالاستقلال الاقتصادى .

ب) درجة شيوع انتاج واستهلاك السلعة ، مثل بعض السلع الاستهلاكية الضرورية للاستهلاك الجماهيرى الواسع من الحاجات الاساسية بما فيها سلع الاستعمال المترى .

جـ) السلع التى تنعكس أكثر من غيرها العلاقات التشابكية الهامة من الانشطة المتعددة ، مثل الوقود ومعدن الحديد والسلع المشابهة .

هذه اضافة للعوامل الاخرى التى تبرز أهمية السلع المختارة حسب ظروف هذا القطر العربى أو ذاك خلال المرحلة التى يجتازها من تطوره — ومن الممكن تجميع بعض السلع المتجانسة ضمن مجموعة أكبر ، وذلك لتقليص عدد الموازين وتخفيف الاعباء الفنية التى ترافق اعدادها .

وهذا النموذج مع ما نورده من ملاحظات مبسطة عن البنود المثبتة فيه ، ليس بالضرورة ملازما بكل تفاصيله لكل سلعة يوضع لها مثل هذا الميزان السلعى ، فقد يكتفى ببعض البنود فى الموارد وكذلك ببعض البنود فى خانة الاستخدامات . كما يمكن ان تظهر بنود أخرى غير ماورد ذكره فى هذا النموذج الاساسى وذلك حسب الحاجة عند الممارسة وهذا شرح موجز للبنود الوارد ذكرها[١٠] .

المخزون فى أول الفترة وآخرها :

مخزون أول فترة هو فى الواقع مخزون آخر الفترة المرحل من الميزان السلعى لنفس السلعة الذى سبقه ، ومخزون آخر الفترة فى هذا الميزان استنادا لهذا المفهوم المحاسبى سيكون مخزون أول الفترة فى الميزان الذى سيليه لنفس السلعة مادام العمل التخطيطى متواصلا دون انقطاع . يتم تقدير مخزون آخر الفترة لدى المنتجين ولدى أجهزة

التسويق على أساس تأمين حد معين من المعروض السلعي ، ومع تقدير حد أدنى للانحراف فى الموارد السلعية ، مع الاخذ بعين الاعتبار حساب الزمن اللازم لخروج المنتجات التامة وعرضها وشحنها ولتأمين وصولها لمستخدميها حتى لا تنقطع عنهم • وينبغى مراعاة فكرة المفهوم الزمنى للمخزون وطبيعة المخزون وفقا لمكوناته ودوافع تخزينه ، والتفريق فيما بين المخزون كموجودات فى موقع الانتاج ، أو كموجودات فى قنوات التسويق • والتغيير فى المخزون هل يتحقق اســتنادا للقيمة الدفترية (اسعار الشراء) أو استنادا الى الاسعار الجارية عند السحب من هذا المخزون وفيما يتعلق بتسوية المخزون هل ستتم باتباع طريقة الوارد أخــيرا يصرف أولا ، أو اتبــاع طريقة الــوارد أولا يصرف أولا • وعند معالجــة حجم المخزون ، فانه ينبغى حســاب تكاليف الاحتفاظ به ، ومراعاة عوامل مثل مخــاطر التلف والضــياع ، وفائدة الرسمال المســتثمر (المجمــد) فى المخزون ، أى بحســاب الفرق فيمــا اذا افترضنا وضع قيمة هذا المخــزون فى المصرف • وكذلك عامل تكاليف الشحن والتفريغ والتحصــيل والمساحة المشغولة بالمخــزون وتكاليف التأمين على المخزون ثم التكاليف المكتبية وغيرها من الرسوم المترتبة على المخزون • ولكن عند الحساب هذا لابد ان ننتبه أيضا الى تكاليف عدم الاحتفاظ بالمخزون ، مثل تكاليف الضياع الناشىء عن فقدان فرق أسعار الشراء بكميات أكبر والخسارة التى تنتج عن عدم انتظام التشغيل بسبب فقدان المخزون • وكذلك هامش الخسارة التى قد تأتى نتيجة النقص فى المبيعات عند عدم توفر المخزون لاشباع كل الطلب والتكاليف الاضافية التى قد تنجم نتيجة تشــغيل دورات غير اقتصــادية بسبب النقص فى المخزون ، ويمكن ان نضيف الى ماتقدم احتمال دفع تكاليف الشراء والنقل الاضافية المترتبة على تكرار عمليات الشراء ، واخيرا لابد من الاخذ بعين الاعتبار فقدان ثقة العاملين فى المؤسسة والمتعاملين معها عند نقص المخزون باستمرار ، وما ينتج عنه من اضرار ، وهذا كله يستدعى الموازنة بين الحالتين •

الانتـــــاج :

يجرى التعرف عليه من البرامج والخطط الانتاجية المقترحة من قبل الوحدة أو الوحدات الاقتصادية الانتاجية المتعلقة بالسلعة المعنية بهذا الميزان السلعى وللفترة المحددة له • وهنا ينبغى الاستفادة من تحليل ميزان الطاقة الانتاجية لهذه السلعة ، الاسمنت مثـلا ، وتقدير الطاقة الانتاجية المستحدثه (المضافة) وتقدير المنتج منها خلال فترة تشغيلها ضمن الاطار الزمنى للميـزان • وكذلك تقدير الطـاقة الانتاجية التى تستبعد (تندثر) وتقدير ما يقابلها من نقصان متوقع فى منتج هذه السلعة •

وبالنسبة للسلع الزراعية يعتمد وضع الميزان على خطط المزارع التى تنطلق من المستويات الانتاجية للطاقات المستغلة فعلا بالاضافة للنتائج المتوقعة فى المستقبل من تقلص واضافات جديدة •

الواردات والصادرات :

يجرى التعرف عليها من برامج الاستيراد والتصدير من الجهات المسؤولة عن التجارة الخارجية ويدخل استيراد أو تصدير هذه السلعة ضمن اختصاصها •

الاحتيـاطى :

كما تحدده السلطات المســؤولة بالنسبة للسلع الاستراتيجية ومن برامج الوحدة الانتاجية ذاتها فيما يخص الادتياطى الموجود لديها لغرض الموازنة أو الذى نفترض وجوده للفترة اللاحقة • وقد يكون هنــاك احتياطى آخر على مســتوى الاتحــاد النوعى أو التنظيــم الادارى (المحافظة ــ مثلا) • والمعروف ان احتياطيات الدولة والمؤسسات من الموارد المـادية والنقدية تتمتع بأهمية متزايدة فى تحســين تخطيط الاقتصاد الوطنى •

مستلزمات الانتاج :

يستعان هنا بالمعامــلات (بضم الميم الاولى وكسر الميــم الثانية)

الفنية ، وهى أداة هامة تستعمل فى تركيب الموازين السلعية . وهذه المعاملات الفنية تصف كمية المستلزمات الانتاجية (الاستهلاك الوسيط) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من المنتج فمعرفة كمية المستخدم من مادة معينة فىصناعة معينة تمكن من تقدير المعامل الفنى لاستخدام هذه المادة فى تلك الصناعة • أى معرفة احتياجات الوحدة الواحدة من الناتج النهائى من هذه المادة •

وهذه المعاملات الفنية تعتبر كقاعدة أساسية للتخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الاداء وللادارة الناجحة ، ويجرى التفريق بين نوعين من هذه المعاملات •

الاول ـ المعاملات الفنية الاحصائية :

وهى مستمدة من الواقع الفعلى الذى كان فى الماضى أو القائم فى الوقت الراهن عند حساب هذه المعاملات الفنية الاحصائية • الا ان هذه الاخبارية ، توجد بعض الاسباب التى تحد من استعمالها عند التخطيط للمستقبل • مثل التغيير فى التركيب الاقتصادى ، والتغيير فى الاسعار وما يقدمه التقدم التقنى وليد الثورة العلمية التكنولوجية المستمرة • ولهذا تكمل هذه المعاملات الفنية ، الاحصائية الاخبارية بتصحيحها بشكل يعبر عن التعديلات التى يراد ادخالها فى الفترة التى ستشمل بالتخطيط ، وبالتالى نحصل على نوع جديد من المعاملات الفنية ، هى :

الثانى ـ المعاملات الفنية التخطيطية :

التى يمكن الوصول اليها من تجميع المعلومات حول حجم الانتاج المستهدف للفترة المشمولة بالتخطيط • وحول حجم الانتاج الفعلى فى سنة الاساس وعن مستلزمات الانتاج الفعلية التى كانت فى سنة الاساس •

وأخيرا حول معامل التصحيح : الذى يعكس أثر التغيير بالزيادة أو

النقصان المتوقع فى مستلزمات الانتاج خلال الفترة المشمولة بالتخطيط التى يجرى من أجلها اعداد الميزان السلعى .

مخصص الاستثمارات :

يجرى تقديره على أساس حجم الاستثمارات فى الخطة موزعا على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنى استنادا الى المعدلات الاجمالية للاستخدام السلعى لكل تكوين للموجودات الثابتة (قيمته ألف أو مليون من وحدة عملة البلد المعنى مثلا) • والجزء المخصص لبناء الطاقة الآلية هو المعول عليه فى زيادة الانتاج السلعى أكثر من الجزء المخصص للتشييد ، وهذا يجب الانتباه اليه عند توزيع المخصص للاستثمارات •

الاستهلاك النهائى الخاص والعام :

يتم تقديره استنادا للدراسات الخاصة بالسكان ومعدل زياداتهم وتركيبهم العمرى وتوزيعهم فى الريف والمدن ومن دراسة أوجه الاتفاق التى تبينها دراسات ميزانية الاسرة وكذلك درجة مرونة الطلب على السلعة ارتباطا مع التطور الجارى فى دخول الافراد ، وغيرها من العوامل المؤثرة الاخرى فى هذا المجال •

موازنة الميزان :

عند العجز فى تغطية الاستخدامات ، تجرى دراسة كافة الامكانيات المتاحة والمحتملة فى زيادة الانتاج أولا ، ومن ثم بحث امكانية التسوية عن طريق الاستيراد •

كما يمكن بحث امكانية تقليص بعض البنود فى خانة الاستخدامات • وهنا ينبغى تحديد الاولويات فى الاشباع ، اعتماد على تحليل الآثار التى ستترتب عند تقليص أو عدم تغطية المطالب المقترحة فى خانة الاستخدامات •

ومن الضرورى الربط العضوى بين الموازين والخطط الانمائية ، وتحديد الحصص الملزمة (بكسر الزال) • وفى حالة تعذر ذلك ، فقد يتم هذا الربط بصورة غير مباشرة بواسطة آلية الاسعار والادوات الاقتصادية الاخرى •

مثال تطبيقى :

ضمن نشاط دائرة الموازين الاقتصادية لدى هيئة التخطيط الوطنى تم اعداد ميزان سلعى لمادة السكر عن سنة ١٩٨١ وهو ميزان سلعى تاريخى احصائى كما سبقت الاشارة عند التعريف بالموازين السلعية ، فقامت الدائرة المذكورة أولا بمراجعة المعلومات المتاحة فى الجهاز المركزى للاحصاء عن انتاج واستيراد واستهلاك وتصدير مادة السكر • وقد دلت هذه المعلومات على وجود أربعة مصانع تقوم بالانتاج ، ومن معاينة أوجه الاستعمال للسكر ، تبين انه اضافة لاستعماله فى الاستهلاك العائلى فى المنازل وفى أماكن الاقامة الاجتماعية ، فانه يدخل فى صناعة الحلويات والمعجنات وغيرها من الصناعات الغذائية كمادة أولية •

ومن تدفق البيانات من هذه المصانع المنتجة للسكر ، خلال سنة ١٩٨١ يتبين ان انتاجها على التوالى ، كان كما يلى (٣١٦ ، ٣٣٨ ، ٤٤٠ ، ٣٢٦) ألف طن •

وخلال هذا العام ذاته ١٩٨١ الذى يجرى اعداد الميزان عنه كانت أصول هذه المصانع المنتجة من السكر فى عام ١٩٨١ على النحو التالى (٨ ، ١٨ ، ١٦ ، ٢٨) ألف طن ، ثمنها ٣٥٠٠٠ وحدة من عملة البلد المعنى (دينار مثلا) ، وفى العام الذى تم اعداد الميزان السلعى لمادة السكر خلاله ، قامت هذه المصانع الاربعة المنتجة للسكر بالتعاقد على تصدير مليون طن سكر كانت قد سلمت من هذه الكمية حتى ٢١/١٢/١٩٨١ كمية (٢٤٠/ألف طن) بسعر الطن الواحد/٦٠٠/وحدة من عملة البلد المعنى (دينار مثلا) وقامت هذه المصانع المنتجة للسكر

بتزويد محلات البيع بالتجزئة للمستهلكين (تجار وتعاونيات ومؤسسات حكومية) بكمية (٥٧٦) ألف طن ولمؤسسات التغذية الاجتماعية بكمية (٢٤٤) ألف طن ، كما باعت لوحدات الصناعات الغذائية كمية مقدارها (٣٣٠) ألف طن ، وكانت المعلومات قد اشارت الى ان محلات البيع بالتجزئة للمستهلكين كانت تملك فى مخازنها فى ١٩٨١/١/١ (١١٠) ألف طن من السكر ، والوحدات الصناعية هى الاخرى كانت تختزن فى أول المدة بالنسبة لهذا الميزان السلعى مقدار (٤٠) ألف طن سكر • وفى آخر المدة (١٩٨١/١٢/٣١) كان المخزون الاولى (١٥٠) ألف طن ، والثانية (٥٠) ألف طن من مادة السكر •

والمطلوب : هو تنظيم الميزان الاقتصادى السلعى الاحصائى التاريخى لموارد واستعمالات مادة السكر خلال عام ١٩٨١ •

الخطوات التطبيقية لاعداد هذا الميزان السلعى لمادة السكر :

هذه الحالة يناسبها الميزان السلعى من النوع المادى البسيط ، وذلك لان منتجات المصانع الاربعة من مادة واحدة متجانسة ، يمكن التعبير عنها بمؤشر واحد لتحديد مقادير المنتج منها أو المستورد ، وكذلك المستعمل منها فى مختلف أوجه الاستخدام وهذا التجانس يغنينا عن الالتجاء الى التقدير النقدى لها ، والاكتفاء بوحدة القياس المادى (الطن) كما هو الحال فى هذا المثال ، ثم يجرى استخدام المعلومات المتجمعة عن حركة السكر خلال عام ١٩٨١ لتنظيم هذا الميزان السلعى على النحو التالى :

الميزان السلعى لمادة السكر	هيئة التخطيط الوطنى
وحدة القياس : ألف طن	دائرة الموازين الاقتصادية

الفترة خلال عام ١٩٨١ شعبة الموازين السلعية نموذج رقم ••••

ملاحظات حول إعداد الميزان السلعى لمادة السكر :

من المثال السابق عن حركة السكر خلال عام ١٩٨١ من حيث مختلف

المصادر المساهمة فى تكوين جانب الموارد المتاحة للاستعمال ، وأوجه الاستخدام المختلفة لهذه المادة تظهر الملاحظات التالية :

ان الموارد المتاحة محليا كانت كلها من المصــادر الداخلية ، ولم يكن فى مثل هذه الحالة مصدر خارجى ، لا من الاستيرادات ، ولا من المعونات أو الهبات الخارجية ، كما أن بند الاحتياطى لم يحرك خلال هذا العام ١٩٨١ بالنسبة لمادة السكر وبالنسبة لموجودات أول الفترة جرى التمييز بين الجهات التى تمتلك هذه الموجودات ، لغرض تسهيل التعرف على سلوك هذه الجهات المتعاملة مع مادة السكر ، فى السنة التالية • فالمخزون الذى يزيد عن المستوى المناسب يستدعى البحث عن سبل ترويج هذا المخزون الفائض ، أو التخطيط لتقليص حجم الانتاج اذا كان سيؤدى الى تراكم فائض فى مخزون آخر الفترة بمستوى غير مناسب •

فيما نقص المخزون عن معدله المناسب فانه يتطلب تدابير معاكسة تتمثل اما بترشيد استهلاك مادة السكر ، أو التخطيط لزيادة حجم المنتج منه ، لاسيما ان المصانع المنتجة قد التزمت بجزء من انتاجها للتصدير وفق الاتفاقية المعقودة بتصدير مليون طن سكر • وفى هذا المثال قد اعتبرنا المستهلكين عائليا وجماعيا لا يمتلكون مخزونا من السكر فى أول الفترة ، وذلك لصعوبة حصر مثل هذا المخزون ، وهو بنسبة قليلة فى الغالب •وعليه فان حساب الاستهلاك الخاص العائلى يمكن للسهولة ان يستند على أساس ان هذا الاســتهلاك لعام ١٩٨١ يساوى (=) أصول محلات البيع بالتجزئة (تجار وتعــاونيات ومؤسسات حكومية تبيع بالتجزئة) فى ١٩٨١/١/١ ، زائد (+) مشتريات هذه المحــلات خلال العام المذكور ، ناقصا (ـ) موجوداتها فى الفترة فى ١٩٨١/١٢/٣١ • أى بالافتراض القائم على ان الاستهلاك الخاص العائلى فى هذه السنة التى تعدلها الميزان السلعى لمــادة السكر ، يتمثل بمبيعات محلات البيع بالتجزئة لهؤلاء المستهلكين •

وفى حالة وجود أكثر من مستوى تجارى لايصال السلعة التى نقوم باعداد الميزان عن حركتها ، من المنتج أو المستورد الى المستهلك ، فانه ينبغى تعديل الكميات المنتجة أو المستوردة بتغيير مخزون كل مستوى من المستويات التجارية ، وصولا الى تقدير الاستهلاك الخاص العائلى •

والاستعمال الوسيط للسكر كمادة أولية لدى المصانع المستخدمة له مثل مصانع المواد الغذائية أو غيرها يساوى (=) مشتريات هذه المصانع زائد (+) مخزونها فى أول الفترة فى ١٩٨١/١/١ ناقصا (-) مخزونها فى آخر الفترة وهى فى مثالنا الحالى فى ١٩٨١/١٢/٣١ •

ومخزون موجودات آخر الفترة جرى تصنيفها وفقا للاسس المعتمدة فى تصنيف مخزون موجودات أول الفترة •

ونجد فى طرف الاستخدام فقرة تشير الى كمية الفائدة وهى فى مثالنا عشرة آلاف طن من السكر تتمثل فى العادم فى الانتاج مع التالف فى التخزين ، أو الهالك بالحريق أو غيره ••• الخ والمهم التأكد فى كل مرة من ان الكمية المهدورة دون الاستفادة منها ، هى ضمن المعدلات المبررة ، وللعمل دائما على تقليصها الى أقل حد ممكن فى هذا الميزان لم يدرج السكر كمادة أولية تحت التشغيل لان الميزان لسلعة السكر الجاهزة للاستعمال ، وبالتالى فلا يتضمن المواد الاولية المستخدمة فى انتاج السلعة الجاهزة • لقد سجلنا فى فقرة الصادرات حوالى ربع الكمية المتفق عليها (٢٤٠ ألف من أصل مليون طن) ، لان الميزان السلعى التاريخى الاحصائى يجب ان يعكس الوقائع الفعلية الحاصلة فى الفترة التى يغطيها الميزان ، والكمية المتبقية تعتبر مؤشرا عند وضع الخطة الانتاجية للسنوات التالية والتعبير النقدى لسعر الطن من السكر المتفق على تصديره ليست ضرورية لاعداد مثل هذا الميزان السلعى بالمقادير المادية ، ولكن بالتأكيد ان هذه المعلومة مفيدة جدا لحساب جدوى التصدير بالنسبة لمادة السكر عند حساب التكاليف ومقارنتها بالعائد الذى يوفره تصدير السكر •

ونظرا لطبيعة السكر باعتباره مادة غذائية لا تتوفر فيها صفات سلع الاستعمال المعمر ، ولا تدخل فى سلع التجهيز لبناء أو توسيع الطاقات الانتاجية ، وبالتالى فلم ندرج شيئا منها فى البند المخصص للاستخدام فى هذا المجال .

وكما سبقت الاشارة فان كل ميزان سلعى تذكر فيه البنود المناسبة لطبيعة كل سلعة ، وبعود لدائرة الموازين فى هيئة التخطيط الوطنى ، أو للجهات المماثلة المكلفة بأعداد مثل هذه الموازين ، حق تقدير البنود المعتمدة فى تنظيم ميزان أى سلعة من السلع . وعلى سبيل المثال ، فان تعدد تشكيلة السلع ضمن النوع الواحد ، مثل المحروقات (نفط بنزين) ... الخ ، أو مواد البناء (اسمنت ، طابوق ، بلوك ...) أو الخضار (طماطم ، فاصوليا ، باذنجان ، باميا ..) ، ومثلها الفواكه (برتقال ، تفاح ، ليمون ، ...) من غير الممكن ان تعد ميزانا سلعيا بسيطا لكل مجموعة منها ، وانما نحتاج الى اعداد الميـزان السلعى المادى المجزأ ، وهو يعكس بصورة أفضل حركة عدد من هذه السلع المحدودة المتقاربة ، وفى هذا الميزان عمود مستقل فى كل طرف (المصادر والاستخدامات) لكميات كل نوع جزئى منأنواع السلع موضوع الميزان مع الاشارة لوحدة قياسـها . أى ان عمود المصـادر والاستعمالات المخصصة لكميات كل سلعة جزئية مع مفردات المصادر والاستعمالات تشكل ميزانا سلعيا ماديا للسلعة الجزئية قائما بذاته ، ولكنه متجاور مع موازين جزئية أخرى . لذلك لايجوز الجمع الافقى لكميات مختلف السلع الجزئية ، ويكتفى بالجمع العمودى فقط ، وعدا هذا فان بقية الملاحظات على الميزان السلعى البسيط تنطبـق على الميزان السلعى المجزأ أو المركب لعدد من السلع المتقاربة(١١) .

ملاحظات اضافية حول الموازين السلعية :

من العرض الموجز السابق للموازين السلعية تبين لنا بأن المعلومات الفنية ، الاحصائية منها والتخطيط لها دور هام فى بناء هذه الموازين ،

وكما سبق الاشارة لمفهوم المعامل الفنى لعنصر معين ، بأنه المقدار الذى يستخدم فى انتاج سلعة معينة ، ولهذا فهو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر وبين ما يلزم لانتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفن انتاجى معين ، فاذا نظرنا الى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فاننا نكون امام مقياس الاستهلاك • اما اذا نظرنا اليها من ناحية كمية الانتاج التى تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فاننا نكون أمام مقياس الاستغلال •

والمعاملات الفنية تعتبر الاســاس فى وضــع البرامج الانتاجية المختلفة اذ يمكن بواسطتها معرفة الكمية التى يمكن انتاجها من سلعة ما من امكانيات الانتاج التى تتضمنها موازين مختلف المــواد اللازمة لانتاج هذه السلعة •

ومن ناحية أخرى يمكن معرفة الكمية التى تدعو اليها الحاجة من سلعة ما من موازين مختلف المواد التى تستخدم هذه السلعة فى انتاجها • وهكذا يمكن الربط بين مختلف الموازين السلعية والتوصل الى مقدار الزيادة اللازمة من مختلف مستخدمات انتاج سلعة ما حتى يزداد انتاج هذه السلعة بالقــدر المطلوب لاقامة التــوازن بين جانبى الميزان • ويستخدم معيار المعامل الفنى فى التخطيط اذا كان متعلقا بمستوى الوحدة الانتاجية ، أما اذا تعلق العمل التخطيطى بمستوى من مستويات التصوير الجمعى فان اساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية وهى متوسطات لكل فرع انتاجى محسوبة على أساس المعاملات الفنية للوحدات التى تتمتع حاليا بانتاجية أعلى من المتوسط الحالى لانتاجية الوحدات الانتاجية •

فهى تحسب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التى تسمى فى البلدان الاكثر تجربة فى التخطيط الشامل ، بالوحدات القائدة من الدرجة الثانية (وذلك لان الوحــدات من الدرجة الاولى تمثل الوحدات التى نجحت فيها التجارب المتعلقة بادخال أحدث الوسائل الفنية ، ومن ثم

فان دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذى يتعين اتباعة فى الوحدات الاخرى) •

وتبين المعادلات الفنية للوحدات القائدة من الدرجة الثانية المستوى المتوسط الذى يلزم ويمكن الوصول اليه فى الفرع الانتاجى محل الاعتبار خلال الفترة التالية[١٢] هذا وقد وجهت الى الموازين السلعية بعض الانتقادات أهمها :

ان استخدام متوسطات المعاملات الفنية لايمكن الا من معرفة الكميات من مختلف الانواع للمنتجات اللازمة مباشرة لانتاج مقدار معين من سلعة معينة ، أما المستخدمات اللازمة بصفة غير مباشرة لانتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كثيرا فى الاعتبار رغم أهميتها • ويرجع السبب فى ذلك الى انه عند تغيير انتاج اية سلعة فان ذلك سوف يؤثر بالتالى على الامكانيات الانتاجية للسلع الاخرى •

وانه من الصعوبة بمكان متابعة آثار هذا التغيير فى نظام الموازين بأكمله ، بما يتضمن ذلك من وجوب اعادة تركيبها وتعديلها على ضوء التغيير المبدئى الذى وقع • لذلك فانه يكتفى عادة بحساب الآثار المباشرة للانتاج حسابا دقيقا مع عمل تقدير تقريبى فقط للاثار غير المباشرة المترتبة على انتاج بعض السلع الاساسية فقط دون غيرها • وعدم التمكن من نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الانتاج من المشروعات الى هيئة التخطيط الوطنى (أو مايناظرها) • فالمعاملات الفنية قد لا تتسم فى الكثير من الاحيان بالواقعية ، نتيجة تعذر اظهار ظروف اصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق • كما ان تغيير الفنون الانتاجية أو تغيير مواصفات السلع المنتجة ، أو وقوع أحداث غير متوقعة اثناء تنفيذ الخطط الاقتصادية ، أو تجاوز بعض المشروعات لاهدافها يؤدى الى اصابة الموازين السلعية بحالة عدم الاستقرار •

واخيرا فأن الموازين السلعية يقتصر استخدامها على التعرف على

شروط التناسب بتوازنات جزئية فى الاقتصاد الوطنى ، أى بتوازن فروع النشاط الوطنى وهذا يعنى توازن فروع النشاط الاقتصادى كلا على حدة • فهى لاتبين شروط التوازن العام بين الانتاج الكلى والاستخدامات المختلفة له ، وهى الشروط التى تضمن تناسق الخطة فى مجموعها[١٣] هذه الانتقادات مع وجاهة البعض منها وضرورة الاحتراز مما نبهت اليه من أوجه النقض فى هــذه الاداة التخطيطية التى نحن بصددها (الموازين السلعية) الا انها فى تقــديرنا لاتقلل من أهميتهــا فى العمل التخطيطى •

وهذه الموازين السلعية انما هى جزء من نظام الموازين وبوحدتها مع غيرها وبتحسينها المستمر يمكن ان نحصل على أداء أفضل باستخدامها فى التخطيط الشامل لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى •

موازين الفروع الانتاجية :

المحاسبة القومية تختزل الفــروع الانتاجية ضمن قطــاعات على مستوى عال من التجميع ، وبالتالى تحصر كل فروع الانتاج المــادى فى البلاد داخل القطاعات السلعية التى لايتجاوز عددها أصابع اليدين العشرة ، وكما هو معروف عمليا فانه كلما ازداد عدد القطاعات وفروع هذه القطاعات فى خارطة الاقتصاد الوطنى كلما كان التمثيل لخصائصها يظهر أمــام المخططين بشــكل أفضــل ، وصارت تعــكس لهم الواقع الموضوعى ، وتشابكاته المتعددة الجوانب •

فالقطاع الزراعى : من الممكن ان نميز داخله فروع الانتاج النباتى ، وفرع الانتاج الديوانى ، وفرع انتاج الغابات وفرع الصيد ، وقد نفرد للصيد السمكى فرعا مستقلا ••• الخ • وفى القطاع الصــناعى يوجد تقسيم دولى متعارف عليه لفروع الصناعات الهندسية والكيمائية والغذائية والغزل والنسيج ••• الخ ولغرض تســيير مجمل النشاط الاقتصادى فى البلاد تقوم دائرة الموازين لدى هيئة التخطيط الوطنى

باعداد موازين اقتصادية (تاريخية احصائية) عن مدخلات ومخرجات كل فرع اقتصادى هام ، ومع مرور الزمن يجرى تحسين لهذه الموازين •

غالبية البنود الواردة فى الميزان للفرع الانتاجى ينطبق عليها ماجاء فى الميزان السلعى ، وكما فى ذلك هنا أيضا يمكن القول بأنه ليس من الضرورى ان توجد جميع بنوده فى كل الفــروع الانتاجية • فبعض الفروع قد لاتقدم منتجات للاستعمال المعمر وبعضها قد لا يستورد أو لا يصدر شيئا ، وغيرها قد لا يتلقى اعانات انتاج ••• الى آخر ذلك من الاحتمــالات • ان دائرة المــوازين لدى هيئــة التخطيط الوطنى بامكانها تكييف بنود ميزان كل فرع انتــاجى طبقا لمعطيات الواقــع المحسوس ، على ان يتوفر التجانس فى تصنيف مفردات جميع هذه الموازين القطاعية (وفروع القطاعات الانتاجية) ، تسهيلا لاعداد جدول التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطنى •

وكما سبقت الاشارة بالنسبة للاندثارات ، أى مساهمة الاصول الثابتة المختلفة المستعملة فى المكونات الكلية للفرع الانتــاجى ، حيث توجد عدة طرق محاسبية لتقديرها ، أشهرها الطريقة المستقيمة أو طريقة القسط الثابت • والمهم فى النشاط الاقتصادى هو الاندثارات بقيمتها الدقيقية الواقعية ، وليس الاندثارات بقيمتها المحاسبية الدفترية(١٤) •

ميزان الاستهلاك النهائى :

هذا الميزان يمكن ان يعكس فى قسمه الاول الاتجاهات الرئيسية للتغيرات التركيبية فى داخل الاستهلاك النهائى وفى المصــادر المادية لتأمينه وفى قسمه الثانى يمــكنه ان يبين اشــكال تصريف الاستهلاك النهائى ، والتغيرات فى أسلوب اشباع الحاجات كما ان هذا الميزان يساعد على معرفة العلاقة بين وتيرة نمو الاستهلاك النهائى كمجموعة ، بنمو الانتاج ، وبنمو مســتوى الحياة وتطوير أبرز التناســبات فى التركيبات المــادية للاستهلاك النهائى ومنه وتيرة نمو اشباع المجموعات الرئيسية من الحاجات الاساسية ، كما انه يبين العلاقة المتبادلة بين

تركيب محتوى الاستهلاك النهائى وبين تطور التركيب المادى للمصادر التى تغطى الاستهلاك النهائى .

ويبين هذا الميزان أيضــا حصة الاســتيرادات فى تغطية جزء من الاستهلاك النهائى المــادى بأسره ، وفى كل فئة منه ويكشف لنا كذلك تطور التغيرات فى أسلوب تدقيق كل حقل من الاستهلاك النهائى والاهمية الاجتماعية لذلك . وهذا الميزان للاستهلاك النهائى يتيح للمخططين التعمق فى تحليل العلاقات بين توزيع الدخل الوطنى واعادة توزيعه بين الفئات الاجتماعية وكذلك يساعد هذا الميزان على ايجاد التوافق بين الجانب المــادى والجانب القيمى (النقــدى) لعملية تجــديد الانتاج الموسع .

وأخيرا فان هذا الميزان يسهل عملية البحث العلمى لمتابعة نمــو الاستهلاك النهائى للمواطنين من حيث الكم والكيف .

٣ ـ الموازين المالية ، معنى ميزان الدخل القومى :

الموازين المالية هى :

تعكس العلاقات الاقتصادية معبرا عنها بالنقود فى المجالات التى توضع لها وأهمها ميزان الدخل الوطنى وبالتالى فهى الجانب المقابل للجانب المــادى العينى الذى تغطيه بعض الموازين المــادية التى تحدثنا عنها بايجاز فى الصفحات السابقة .

وهذه الموازين المــالية تقوم الى جــانب ربط التدفقات المــالية بالتدفقات المادية العينية فى الاقتصاد الوطنى ، بدور الاداة التخطيطية للمقادير المالية كالائتمان والضرائب والارباح والاجور والحوافز .

ميزان الدخل القومى

الدخل القومى :

هو القيمة الجديدة التى يخلقها العمل المنتج لسكان بلد معين خلال فترة معينة (عادة سنة) وتمثل الفرق بين قيمة المنتوج الاجتماعى فى

هذه الفترة معبرا عنها بالنقود وقيمة المصروف لانتاجها من مواد أولية ووقود ومواد مساعدة فى اندثار مبانى الانتاج ومكائنه وآلاته ان الدخل الوطنى من حيث شكله الطبيعى المادى يمثل كل المواد المنتجه للاستهلاك الشخصى ، وذلك الجزء من وسائل الانتاج المخصصة للتوسع اللاحق ، ان طبيعة الدخل الوطنى وتوزيعه تحددهما طبيعة النظام الاجتماعى ويضاف لهذا التعريف بأن استهلاكه يجب ألا يقل من الثروة الوطنية . وهذا التعريف للدخل الوطنى يستند على تعريف للعمل المنتج باعتباره العمل الجارى فى نطاق الانتاج المـادى المعد بصورة مباشرة لانتاج الخيرات المادية ولهذا فهو أى شكل اجتماعى تاريخى معين يكون دائما أساس حياة المجتمع[١٥] .

وميزان الدخل الوطنى يعرفنا مستوى هذا الدخل ومكوناته ومعدلات نموه تبين للمحلل والمخطط الاقتصادى خصائص عملية تجديد الانتاج الموسع والمستوى المعاشى للسكان من المعدل الحسابى العام لمتوسط حصة الفرد من هذا المدخل ، كما نتعرف منه على طاقة البلاد وتركيب بنية الاقتصاد الوطنى بفروعه المختلفة ، ان مقدار حجم الدخل الوطنى وتشكيلته يرتبطان قبل كل شىء بالظروف الطبيعية السـائدة وبتقدم العلوم وبمدى الاسـتفادة منها ، وكذلك بانتـاجية العمل المجتمعى ، وبحجم السكان وعدد العاملين منهم فى نطاق الانتاج المـادى والبحث العلمى ، وبما يوفر لهم من تأهيل مستمر ومن وسـائل العمل المادية المتقدمة ، وأخيرا فالدخل الوطنى يرتبط بالتقسيم الاجتماعى للعمل الذى يجب أن يقوم على أسس رشيدة كما ان ميزان الدخل الوطنى بجانبه الذين يبين عائدية الملكية يشير الى اتجاه التطور ولمصلحة من من الطبقات والفئات الاجتماعية . وهذا الميزان يبين أيضا حركة الدخل الوطنى .

انتاج الدخل الوطنى ← توزيعه الاولى واعادة توزيعه ← استخدامه النهائى .

وانتاج أو توليد الدخل الوطنى يتحقق فى الفروع الانتاجية المادية

وفى فروع الخدمات الفعالة المكملة لها • وهى الزراعة والغابات والصيد والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة والبناء والتشييد ، والنقل والمواصلات اللذان يخدمان العمليات الانتاجية والتجارة بمقدار ما يحدث فيها من استمرارية لعملية الانتاج فى نطاق التداول السلع ، مثل اعداد السلع وتعبئتها وحفظها وايصالها للمستهلك (واستبعاد العمليات المتكررة غير الضرورية والمضاربة) •

وتحسب كذلك ضمن المنابع المكونة للدخل الوطنى ، التغذية العامة فى المطاعم وبعض الفروع الاخرى ، مضافا الى كل ما تقدم الصافى الايجابى للتعامل مع العالم الخارجى ، والحساب اما ان يكون بسعر السوق ، وهو يتضمن الضرائب غير المباشرة مستبعدا منه الاعانات الحكومية التى تقدم للمنتجين لانتاج بعض السلع ، أو ان يكون الحساب بسعر التكلفة •

عناصر الانتاج ، حيث تستبعد الضرائب غير المباشرة التى تفرضها الدولة على انتاج السلع ، الا انه تضاف له الاعانات الحكومية •

وهذا الميزان الدخل الوطنى يحسب الاسعار الجارية الفعلية لتوضيح العلاقات المتبادلة والتناسبات الفعلية فى الاقتصاد الوطنى بالاسعار الجارية خلال مراحل العملية الاقتصادية لتكوين الدخل الوطنى وتوزيعه واعادة توزيعه ويحسب ميزان الدخل أيضا بالاسعار الثابتة لقياس معدل نموه المادى ، وكذلك لقياس معدل نمو انتاجية العمل الاجتماعى ولمعرفة مستوى حياة السكان بصورة أدق عند المقارنة بين هذه المؤشرات خلال عدد من السنوات على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الممارسة العملية توجد مشاكل كثيرة فى حساب الدخل الوطنى وتوجد وجهات نظر متعددة للقطاعات التى تدخل فى حساب توليد الدخل الوطنى ، كادخال فروع الخدمات باعتبارها تخلق دخلا جديدا ، أو

باستبعادها باعتبارها تدصـل على دخلها من عمليـات اعادة التوزيع للدخل الوطنى[١٦] •

فيما يخص كل بند من بنوده توجـد اجتهادات بتصـنيف من هم منتجون أوليون ومن هم منتجون غير أولين كما اصطلحت عليهم الدائرة الاحصائية للامم المتحدة ، ولكل هذا وغيره ينبغى على المختص الرجوع الى المراجع المتخصصة بهذا الموضوع •

وبالنسبة للتوزيع الاولى للمداخيل الاساسـية ، فانه يتحقق فى القطاعات الانتاجية لمن ساهم فى انتاج هذا الدخل المادى ، على النحو التالى :

أ) **نصيب المجتمع :** ويشمل الاجور والمرتبات وجزء من الارباح فى هذه القطاعات المنتجة ، سواء أكانت دخولا عينية أو دخولا نقدية ، بما فيها دخول الحرفيين والتعـاونيين الزراعيين أو اصحاب المزارع الخاصة ، المشاريع المنتجة الخاصة الاخرى •

ب) **نصيب المجتمع :** الذى يتمثل فى الارباح المتكونة فى المؤسسات المنتجة العائدة للمجتمع ، وضريبة رقم الاعمال (وهى ضريبة التداول المفروضة على السلع المنتجـة وتدخل فى تكوين السـعر الذى يدفعه المستهلك للسلعة وهذه الضريبة تذهب الى ميزانية الدولة العامة وهى أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدى وعرض السلع والخدمات ، كما سبقت الاشارة الى ذلك) •

ويضاف الى ما تقدم من نصيب المجتمع ، صافى دخول التعاونيات الانتاجية التى لم توزع على الاعضاء ومدفوعات التأمينات الاجتماعية المخصومة من الاجور والمرتبات •

أما التوزيع الثانوى للمداخل : المشتقة الفرعية خلال عمليات اعادة التوزيع للدخل الوطنى ، فهو يتضمن مايلى :

) ما يحصل عليه الاهالى فى الانشطة المنتجة وغير المنتجة من اعادة توزيع الدخل ، مثل أجور ومرتبات المشتغلين فى القطاعات غير المنتجة ، والتأمينات والمساعدات الاجتماعية ، والمنح الدراسية وتحويلات الجهاز المصرفى ومؤسسة التأمين وما شابه ذلك اما مدفوعات الاهالى فى التوزيع الثانوى ، فتشمل ما يدفعونه لقاء خدمات الانشطة غير الانتاجية وضرائب الدخل للحكومة مدفوعاتهم للجهاز المصرفى ولمؤسسة التأمين والمجالات المماثلة •

والفرق بين ما يحصلون عليه وما يدفعونه فى هذا التوزيع الثانوى ، وفى الغالب يكون ايجابيا يزيد فى حجم الدخول الاساسية فى التوزيع الاولى ، وهذا المجموع يشكل الدخل النهائى للاهالى •

ب) **التدفقات المالية فى القطاعات المنتجة** ، خلال التوزيع الثانوى للدخل مثل التحويلات الداخلية من هذه القطاعات المنتجة الى القطاعات غير المنتجة فى شكل أجور ومرتبات لعمال غير منتجين لقاء خدمات معينة كمدفوعات اجتماعية أخرى لقاء خدمات غير منتجة • وتحويلات هذه القطاعات المنتجة الى ميزانية الدولة على شكل ضرائب ، وكتسديد قروض للجهاز المصرفى وكمؤسسة التأمين وما شابه ذلك •

ومن الناحية الاخرى فان القطاعات المنتجة تحصل فى التوزيع الثانوى على قروض من الجهاز المصرفى وتحويلات من ميزانية الدول ومن مصادر أخرى •

والفرق بين ما تدفعه وتحصل عليه هذه القطاعات المنتجة ، فى الغالب يمثل عجزا كنتيجة لزيادة المدفوعات على المقبوضات خلال اعادة التوزيع الثانوى للدخل وتسوية هذا العجز تتدفق من فائض التوزيع الاولى الموجودة فعلا فى هذه القطاعات الانتاجية •

ج) **التدفقات المالية فى القطاعات غير المنتجة** ، حيث لا تشترك هذه

القطاعات بصورة مباشرة فى انتاج الناتج المـادى الاجتماعى ، وبالتالى لاتشترك مباشرة فى تكوين أو خلق الدخل القومى ، بل تحصل على نصيبها منه عن طريق التوزيع الثانوى • فتحصل هذه القطاعات غير المنتجة ، وأغلبها ادارات حـكومية ، على معظم دخـولها من ميزانية الدولة ، كمخصصات لها • وذلك نظرا لانها لا تستهدف الربح أصلا ، بل ان كثيرا من الخدمات التى تقدمها قد تكون بدون مقابل (ادارة ، دفاع وأمن ، بحث علمى) ، وبالتالى لا يمكنها تمويل نشاطاتها ذاتيا مثل المؤسسات المنتجة • الا اذا كانت تحصل على دخول لقاء الخدمات التى تقدمها (تعليم ، صحة ، ثقافة ، اسـكان ، نقل ومواصـلات ••• الـخ) •

أما نفقات القطاعات غير المنتجة : فهى تنحصر فى مدفوعاتها لميزانية الدولة (اشتراكات وتأمينات) والى الاهالى على شكل أجور ومرتبات ومعونات اجتماعية وما شابه ذلك ان عملية اعادة توزيع الدخل الوطنى تتحقق بالدرجة الرئيسية من خلال ميزانية الدولة والموازنات التى تعدها الادارات المحلية •

والاستخدام النهائى عند الاهالى وفى القطاعات المنتجة وفى القطاعات غير المنتجة يجرى **تفريقه على أساس :**

أ) ما يستخدم نهائيا من هذا الدخل الوطنى لغرض الاستهلاك النهائى •

ب) ما يستخدم منه لغرض التراكم الموجه للاستثمارات الجديدة لتوسيع عملية تكرار الانتاج ، وبالتالى لتأمين المسـتلزمات الضرورية لخلق دخـل وطنى جديد أكثـر نموا وتنـوعا من الدخل الذى جرى استخدامه •

هذا ويمكن صياغة العلاقة التوازنية الاجمالية التى يتضمنها ميزان

الدخل القومى فى اطار ميزان الاقتصاد القومى باسره على النحو التالى :

الانتاج الاجتماعى الاجمالى + الواردات :

يساوى الاستهلاك الانتاجى الوسيط زائد (+) الاستهلاك النهائى (+) الادخار للتراكم الرأسمالى للاستثمارات زائدا (+) الصادرات •

استنادا لمفهوم الدخل القومى فى اطار نظام الموازين الاقتصادية ، الاحصائية منها والتخطيطية يمكن ان نتبين وجهين للدخل القومى •

أحدهما هو الوجه النقدى (المـــالى) كما أشرنا اليه فى الصفحات السابقة ، والاخر وجه عينى (مادى) يتضمن :

ـ ناتج سلع الاستثمار الرأسمالى لتجهيز وسائل الانتاج ويطلق عليه الفرع (أ) •

ـ ناتج سلع الاستهلاك النهائى ويطلق عليه الفرع (ب) •

وهذا التصنيف قائم استنادا الى طبيعة مستخدم الناتج وتوجد بين الفرعين ألف وباء علاقة ضرورية جدا ، وينبغى على المخططين ادراك هذه العلاقة والتعرف على النسب التى تحفظ التوازن فيما بينها وتؤدى الى تطورها معا وسوف نوضح هذه العـــلاقة الضرورية القائمة على أساس تقسيم عملية تجديد الانتاج الموسع الى فرعين ، أحدهما ينتج وسائل الانتاج (أدوات ومواد العمل) ، والآخر ينتج مواد الاستهلاك النهائى بمثال يستند الى أرقام افتراضية خلال سندات خطة خمسية لاعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ •

ان هذا الميزان لتوليد وتوزيع واعادة توزيع واســـتخدام الدخل القومى منظورا اليه بوجهيه النقدى (المـــالى) والعينى (المـــادى) يتيح للمخططين امكانيات تحليلية وتخطيطية هامة جـــدا • فهو يتيح على سبيل المثال امكانية الربط على المستوى الاجمالى ما بين الخطة العينية

والخطة المالية ، كما ان هذا الميزان يكشف للمخططين هيكل الاقتصاد الوطنى والوزن النسبى لقطاعاته المختلفة ، مما يتيح امكانية أفضل لتحديد اتجاهات التطور المستقبلية على ضوء اختيارات المجتمع للسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى • وذلك بالتأثير على التناسب لصالح الهيكل المنشود لمعالجة الهيكل المختل الموروث السابق وتسوية أزمته التركيبية من خلال التوزيع المتناسب للدخل بين الاجيال •

وهذا يرتبط بمعرفة العلاقة النسبية التى يوفرها هذا الميزان بين رصيد الاستهلاك النهائى ورصيد التراكم للاستثمارات ، والامكانيات المتاحة للتنمية الشاملة ، بتعبئة الفائض الاقتصادى المتاح والمحتمل لتوسيع القاعدة الانتاجية وتنمية الانسان المواطن الايجابى •

وفى مجال التوزيع يوفر الميزان امكانية لمعرفة العلاقة النسبية بين عوائد العمل وعوائد التملك وسبل التأثير عليها والعلاقة النسبية لتوزيع الدخل بين المجال المنتج والمجال غير المنتج (الخدمات) ، من أجل الوصول الى أفضل تناسب ممكن فيما بينهما ولصالح تطورهما المقبل •

ان تحليل نسب التوزيع للدخل بين الافراد والمجتمع ذو دلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، كما ان تحليل توزيع الدخل ضمن كل مجموعة هام عند صياغة سياسات الاستثمار والاجور والاسعار وغيرها من السياسات والاجراءات المؤثرة على مجرى التقدم الاقتصادى والاجتماعى •

الموازين المالية الاخرى :

اضافة الى ميزان الدخل القومى ، توجد موازين مالية مكملة نحاول هنا الاشارة اليها باختصار مع ذكر أهم ما تحتويه من بنود :

ميزان خزينة الدولة :

المـــوارد (+) :

— من حقول الانتاج أرباح وضرائب على رقم الاعمال •

ـ من حقول الخدمات (أرباح وضرائب) •

ـ موارد أخرى •

النفقــات (ـ) :

ـ نفقات استثمارية فى حقول الانتاج •

ـ نفقات استثمارية فى حقول الخدمات •

ـ مرتبات وتقاعد واعانات •

ـ نفقات أخرى •

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع العام :

(وبصورة مقاربة القطاعين المختلط والتعاونى) •

المــوارد (+) :

ـ ثمن مبيعات منتجات وتقديم خدمات •

ـ قروض واعانات من الدولة •

ـ موارد أخرى •

النفقــات (ـ) :

ـ نفقات استثمارية •

ـ نفقات للمواد الاولية ولبقية مستلزمات الانتاج •

ـ للاجور والمرتبات والمكافآت •

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع الخاص :

المــوارد (+) :

ـ ثمن المبيعات •

ـ قروض من الجهاز اصرفى وغيره •

ـ موارد أخرى •

النفقـــات (–) :

ـ نفقات استثمارية •

ـ نفقات لبقية مستلزمات الانتاج •

ـ للاجور والمرتبات والمكافآت •

ـ لتسديد الضرائب والرسوم •

ـ نفقات أخرى •

ميزان الموارد والنفقات للمؤساسات الاجتماعية الحكومية :

المـــوارد (+) :

ـ المبالغ المحولة من ميزانية الدولة •

ـ أقساط العضوية •

ـ موارد أخرى •

النفقـــات (–) :

ـ نفقات استثمارية •

ـ رواتب •

ـ نفقات أخرى •

ميزان الموارد والنفقات لمؤسسات التامين :

المـــوارد (+) :

ـ فوائد ودائع مالية لدى المصارف •

ـ تحويلات من الدولة •

- تسديد أقسام التأمين .

- موارد أخرى .

النفقـــات (-) :

- نفقات مكتبية ورواتب .

- تعويضات للمؤمن عليهم .

- نفقات أخرى .

ميزان الجهاز المصرفى :

المـــوارد (+) :

- رؤوس أموال المصارف .

- موجودات المؤسسات فى حسابات لدى المصارف .

- تسديد أقساط قروض للمصارف .

- فوائد رسوم معاملات مصرفية .

- موارد أخرى .

النفقـــات (-) :

- قروض قصيرة الاجل .

- قروض متوسطة وطويلة الآجل .

- تسديد فوائد على الموجودات الخاصة .

- تسديدات ومصاريف أخرى .

ميزان موارد واستخدامات القطاعات المنتجة بملايين وحدة •

عملة البلد المعنى ••••

للفترة فيما بين ••••

القطاعات	الموارد			الاستخدامات	
	قيمة اجمالى الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج (—)	(=) القيم المضافة الجديدة	نصيب الاهالى من التوزيع الاولى	نصيب المجتمع من التوزيع الاولى
١ ـ الصناعة الاستخراجية					
٢ ـ الصناعة التحويلية					
٣ ـ الزراعة والغابات والصيد •					
٤ ـ البناء والتشييد					
٥ ـ النقل والمواصلات					
٦ ـ التجارة والتخزين					
٧ ـ التغذية العامة					
٨ ـ القطاعات الاخرى المولدة للانتاج المادى •					
المجموع					

ميزان دخول ونفقات الاهالى

بملايين الوحدات النقديه للبلد المعنى ... للفترة مابين ...

دخـول (+)	نفقات (ـــ)
١ ـ دخول العاملين :	١ ـ مدفوعات لقاء خدمات :
ـ أجور ومرتبات العاملين فى القطاع العام الاقتصادى والإدارى .	ـ ايجارات
	ـ استهلاك ماء وكهرباء وغاز نقل مواصلات بما فيها الهاتف .
ـ دخول نقدية للتعاونيين	ـ أخرى
ـ دخول نقدية للمزارعين	
ـ من مبيع منتجاتهم الخاصة	٢ ـ مدفوعات ميزانية الدولة :
٢ ـ دخول اجتماعية :	ـ ضرائب دخل
ـ معاشات تقاعديه	ـ رسوم وضرائب أخرى
ـ منح دراسية	ـ مدفوعات اخرى
ـ أخرى	٣ ـ مدفوعات للجهاز المصرفى وللتامين :
٣ ـ دخول من الجهاز المصرفى والتامين :	ـ ايداعات .
ـ مسحوبات من ايداعات	ـ أقساط تأمين
ـ اقتراض	ـ سداد قروض وفوائدها
ـ أخرى	ـ أخرى .
٤ ـ دخول اخرى	٤ ـ للاستخدام النهائى :
ـ	ـ للاستهلاك من مواد الغذاء والكساء وما شابه ذلك من حاجات .
ـ	
مجموع الدخول (=)	مجموع الاستخدامات

ميزان المصفوفة المالية للاقتصاد الوطنى

يستخدم هذا الميزان للمصفوفة لمجمل تدفقات الاموال فى الاقتصاد الوطنى • وتكون القراءة معبرة عن الموارد النقدية للقطاع المذكور • فى حين ان القراءة العمودية فى هذه المصفوفة المالية تدلنا على الانفاق النقدى للقطاع المذكور على رأس العمود •

ومن الممكن أن تشمل هذه المصفوفة المالية القطاعات التالية :

١ ــ مؤسسات القطاع العام (ومعها المختلط والتعاونى) •

٢ ــ مؤسسات القطاع الخاص •

٣ ــ قطاع التجارة الخارجية :

ــ القراءة الافقية تدل على الاستيراد •

ــ والقراءة العمودية تدل على التصدير •

٤ ــ الوحدات الحكومية التى تقدم خدمات غير منتجة مما ليس مشمولا بميزانية الدولة •

٥ ــ الوحدات الخاصة التى تقدم خدمات غير منتجة •

٦ ــ السكان (القطاع العائلى) أو كما يسمى أحيانا بالقطاع الاهلى •

٧ ــ ميزانية الدولة •

٨ ــ صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات ولزيادة المخزون فى القطاع العام •

٩ ــ صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات ، والزيادة فى المخزون لدى القطاع الخاص •

١٠ ــ أفقيا : الزيادة فى الاحتياطيات النقدية •

١١ ــ عموديا : الزيادة فى التسليف الممنوح لأجل قصير •

١٢ ــ أفقيا : الزيادة فى الودائـــع المصرفيه عمـــوديا الزيادة فى التسليف الممنوح للاستثمارات (تسليف طويل الاجل) •

١٣ ــ كميات للتوازن :

وهذه القطاعات يجرى ترتيبها فى اطار المصفوفة المالية للاقتصاد الوطنى •

٤ ــ ميزان التشابك القطاعى :

تمتد جذور هذا الميزان الى الجدول الاقتصادى الذى وضعه كيناى وسبقت الاشارة اليه فى التمهيد لهذاا لقسم • الا أن الصورة الحالية لهذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخلات والمخرجات) تعود الى جهود الاقتصادى فاسيلى ليونتيف الذى ولد فى روسيا ومارس تجربته الاولى مع التجربة الوليدة للتخطيط الشامل بعد انبثاق النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى • ثم هاجر الى الصين وبعدها استقر به المقام فى الولايات المتحدة الامريكية حيث اكتسب جنسيتها ، ومازال يعمل على رأس فريق من مريديه مطورا هذه الاداة التحليلية التخطيطية الهامة[١٧] •

وهذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخلات/المخرجات) اما ان يكون على صعيد الاقتصاد الوطنى بمجمله ، أو ان يكون على الصعيد الاقليمى أو فيما بين الاقاليم ، وهو اما ان يكون بنموذجه المغلق أو المفتوح الذى يعنى وجود عدد من المتغيرات التى هى بالاساس مكونات الطلب التى يجرى تحديدها خارج هذا النموذج المفتوح • وهذا الميزان من الممكن ان يكون بنموذجه الساكن مصورا للنشاط الاقتصادى الجارى خلال عام من حيث انتاج واســـتخدام السلع ، وبـــدون التراكم الرأسمالى الاستثمارى عبر الزمن ضمن هذا النموذج الساكن المفتوح • وهو الذى وجد مجالات فى التطبيق العملى للسهولة النسبية لحساباته • ومن الممكن كذلك ان يكون هذا الميزان للتشابك القطـــاعى (المدخرات/المخرجات) بنموذجة الدينامى الذى يتضـــمن زيادة عن الاول (الســـاكن) النشاط الاستثمارى عبر الزمن •

وهو أيضا اما ان يكون ميزانا احصائيا معتمدا على البيانات الفعلية لفترة خاصة ماضية ، أو يكون تخطيطا مستندا الى البيانات التخطيطية التقديرية لفترة مستقبلية مستفيدا من تجربة تحليل الواقع وآفاق تطوره المقبل • كما ان هذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخلات/المخرجات) اما أن يوضع بوحدات نقدية أو بوحدات عينية ، عند تحديد خطط انتاج السلع الرئيسية لغرض المزيد من الدقة والتفصيل ومن أجل استبعاد عوامل تضخم الاسعار •

وأخيرا فان هذا الميزان اما ان يوضع بالارقام المطلقة أو بصورتها النسبية على اساس ان منتج كل قطاع يساوى واحد صحيحا وموزعا استخدامه بأجزاء الواحد على جميع القطاعات المستفيدة ، ليكون مجملها يساوى كذلك الواحد الصحيح ، وهذه النسب تسمى بالمعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الثانية) الفنية • وغالبا ماتحول أرقام هذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخلات) الى صيغة الرموز الرياضية لتسهيل مهمة القياس[١٨] • ان هذا الميزان للتشابك القطاعى يوضح للمخططين الجهات المتعددة التى يتدفق منها ناتج كل قطاع ، والتدفقات التى تنساب الى كل قطاع أى انه يعكس العلاقة الجارية بين الفروع الاقتصادية المختلفة وبين الناتج والاستخدام المباشر وغير المباشر للسلع ، مما يسهل عملية التخطيط للوصول الى تحقيق التوازن الكلى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى •

ان عدد القطاعات المنتجة فى ميزان التشابك القطاعى (المدخلات/المخرجات) يساوى عدد القطاعات المستخدمة ، حيث يمثل الخط الافقى لكل قطاع منتجات ذلك القطاع التى تذهب الى القطاعات الاخرى المستلمة ، فى حين يمثل الخط العمودى القطاعات المستخدمة أى المستفيدة •

وحسب تطور الامكانيات الفنية وتطور الموازين السلعية باعتبارها الاساس الاحصائى لقاعدة البيانات الاولية لميزان التشابك القطاعى ،

يجرى التوسع فى عدد القطاعات التى يتضمنها على كل خط • حيث يمكن ان تزيد على مائة قطاع ، أو باختزالها بتجميعها فى مجموعات ، وهذه الحالة الاخيرة المطبقة فى بعض الاقطار العربية ، كما تبين من هذه النموذج الاساسى لميزان التشابك القطاعى (المدخلات/المخرجات) بصورته المجمعة[19] • وخلال الممارسة العملية لاعداد ميزان التشابك القطاعى تظهر مشـــكل عديدة جزء منها يتعلق بالوضـــوح المطلوب فى تحديد القطاعات وتجميعها هو المشاكل الناتجة عن اختلاف جامع البيانات عن مستخدمها ، فالاول يسجلها تبعا للوحدات الاقتصادية ، فى حين ان الثانى يحتاجها بحسب السلعة المنتجة •

وهذا يفرز مشكلة معالجة المنتجات الفـــرعية والجانبية والمشتركة مما يجعلنا نؤكد من جـــديد على ضرورة توفر المقـــدمات الاحصائية والتنظيمية والمفاهيمية التى سبق الاشارة اليها فى القسم الاول من هذا الكتاب ليس من حيث الكم وحسب وانما من حيث نوعيتها الملائمة • واستكمالا لهذا الميزان للتشـــابك القطاعى توضع مصـــفوفة المعاملات (بضم الميم الاولى وفتح الثانية) الفنية عن طريق قسمة كل مكون فى المصفوفة على مجموع العمود الواقع فيه • وبالتالى فان الانتاج الذى قيمته جنيه واحد فى قطاع الزراعة مثـــلا يتوزع على النحو التالى :

٦٠٠ قرش للمستلزمات الوسيطة ، منها :

١٠٠ قرش من الزراعة نفسها •

٣٧٥ قرش من الصناعة •

١٢٥ قرش من الخدمات •

والباقى :

٤٠٠ قرش تمثل القيمة المضـــافة ، أى الاجـــور والمـــرتبات (عوائد العمل) والارباح والريع والفوائد (عوائد التملك) وهو ما يسمى بفائض التشغيل •

هذا ويمكن تفسير بقية أعمدة المصفوفة بالطريقة ذاتها[٢٠] ولزيادة الايضاح حول هذه الاداة الهامة التى يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، نتابع هذا الشكل العام لجدول التشابك الاقتصادى القائم على التقسيم الثلاثى ، على النحو التالى[٢١] .

وكل ربع من هذه الارباع الثلاثة يوزعها الى صفوف وأعمدة مرتبة ، بحيث يكون عدد الاعمدة فى الربع الاول مساويا لعدد الصفوف ويخصص صف واحد وعمود واحد منها بالترتيب لكل قطاع اقتصادى ، بشكل يبين مشتريات كل قطاع من القطاعات الاخرى فى العمود وفى الخانات المقابلة لباقى القطاعات ، وتعرض مبيعات القطاع فى الصف وفى الخانات المقابلة لباقى القطاعات .

الربع الاول :	الربع الثالث :
الاستعمال الوسيط	ــ الاستهلاك النهائى ــ التراكم ــ صافى التعامل مع العالم الخارجى ــ الفاقد (ان وجد)
الربع الثانى : ــ الاندثارات ــ عوائد الحكومة ــ عوامد القطاع الاهلى	

اما الربع الثانى :

فتخصص صفوفه للاندثارات ولعوائد الحكومة وعوائد القطاع الاهلى المختلفة ، وتبقى اعمدته استمرارا لاعمدة الربع الاول . أما

الربع الثـــالث فتسمى أعمدته حســب مفردات الاســتهلاك النهائى والاستعمال المعمر (وهو جـزء مكمل للاســتهلاك النهائى من السلع الاستهلاكية النهائية المعمرة كالثلاجة والسيارة الخاصة على ســبيل المثال) والتراكم ، وصافى التعامل مع العالم الخارجى (وهذا من الافضل ان يقسم مع بقية اجزاء الوطن العربى ، والعالم الاجنبى) ، وأخيرا الهدر (أن وجد) وتبقى صفوفه استمرار لصفوف الربع الاول •

يتجدر الاشـــارة هنا الى ان جـــدول التشابك الاقتصـــادى بين القطاعات الانتـاجية الذى نحن بصـــدده ينظم باســـتعمال الموازين الاقتصادية القطاعية التى تعكس الفعاليات الانتاجية فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى • وذلك وفقـــا للخطوات المبســـطة التالية لسهولة الايضاح[٢٢]

الخطوة الاولى :

تنظيم هيكل جدول التشابك الاقتصادى بين القطاعات مع وضع عنوانه والفترة التى ينظم لتغطيتهـــا ووحدة القيـــاس المستخدمة فى اعداده •

الخطوة الثانية :

يؤخذ طرف المـــدخلات من كل ميزان اقتصـــادى قطاعى وتترك موجودات أول المدة مؤقتا وتنزل باقى القيم فى العمود المخصص للقطاع الانتاجى فى جدول التشابك الاقتصادى وفى الخانات المناسبة وتجرى عمليات الجمع العمودية الجزئية فالكلية لكل عمود وصولا الى مجموع ~~المدخلات بهذه الصورة تكون خانات الربع الاول والثانى قد امتلأت~~ جميعا ما عدا خانات العمود الاخير من الربعين الاول والثانى المخصص للمجموع ثملأ خانات عمود المجمـــوع هذا بجمع خانات كل صف من صفوفها ووضع الناتج فى خانة العمود الواقعة على الصف ذاته •

الخطوة الثالثة :

يؤخذ طرف المخرجات من كل ميزان قطاعى وتهمل مبيعاته لباقى القطاعات ، لانه سبق ان سجلت عندما فرغت مشتريات القطاعات المختلفة من بعضها فى الخطوة الثانية •

تفرغ باقى مفردات طرف المخرجات أفقيا فى الصف المخصص للقطاع فى جدول التشابك الاقتصادى وفى الخانات المناسبة ، على ان تطرح موجودات أول المدة من موجودات آخر المدة • ويوضح الناتج فى خانة تغير المخزون للقطاع المعنى •

ثم تجرى عملية الجمع الافقية الجزئية فالكلية حتى نحصل على مجموع المخرجات لكل قطاع بعدها تجمع الاعمدة للحصول على خانات الصف الاخير من الربع الثالث المخصص للمجموع •

وستساعد العلاقات التى يجرى استنتاجها من صياغة الجدول فى انجاز عمليات الجمع فى الخطوتين الثانية والثالثة الاداة الهامة التى يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وفى العمل التخطيطى يستعان بهذه المصفوفة للمعاملات الفنية لجدول التشابك الاقتصادى فيما بين القطاعات الانتاجية ، فى التنبؤ الاقتصادى • وكما سبقت الاشارة عند الحديث عن المعاملات الفنية التى تستخدم فى الموازين السلعية التخطيطية ، هنا أيضا ينبغى الاحتراس من الاعتماد عليها لوحدها • والسبب هو فى كونها تفترض ثبات الاسعار لمختلف السلع والخدمات المنتجة المستعملة فى بنائها •

وكذلك بافتراضها ثبات نمط الانتاج وما يترتب عليه من ثبات نسب صرف مدخلات الانتاج الى بعضها ، فى مختلف القطاعات الانتاجية • وكلا لانجد لهما فى الحياة المتغيرة ما يؤيدهما ، فالاسعار تتحرك

باستمرار ، والتقـدم التكنولوجى يترك آثاره المستمرة على مواصفات المدخلات المختلفة بما فيها العمل البشرى ومستوى انتاجيته • ومن هنا لابد من حساب آثـار هذه العوامل المتغيرة عنـد الاستعانة بمصفوفة المعاملات الفنية فى التنبؤ الاقتصادى •

الهوامش والمراجع

(١) الامم المتحدة : « النظام الموحد للحسابات القومية » ، ترجمة الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، القاهرة ١٩٧٢ ·

(٢) منها على سبيل المثال : د· هاشم جواد « الحسابات القومية » المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ ·

(٣) د· وولف بيبلو : « مذكرة حول نظام الموازين المقدمة الى وزارة التخطيط في الجمهورية العربية السورية » ـ دمشق ١٩٦٦ ·

(٤) لقد كان فرانسوا كيناى (١٦٩٦ ـ ١٧٧٦) طبيبا للعائلة المالكة ثم اختص فيما بعد بالاقتصاد وتزعم الاتجاه الطبيعي · انظر : طارق العزاوى · الفكر والتاريخ الاقتصادي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٧١ ص ٨٩ ، ٩٩ ·

(٥) يبدو أن هذه التشبيهات كانت منتشرة في القرن الماضي لدى بعض علماء الاجتماع ، وكان رائد هذه المدرسة العضوية في فرنسا (اسبينو)· ومن أتباعه « نورمس » الذى شبه البوليس والسجون بالكليتين وغدد العرق ، حيث ادعى أن هذه وتلك تفرز من الجسم العناصر غير المرغوب فيها · ان لهذه الحجج مغزى طبقيا معينا رغم بساطتها : فمادامت الطبقات الاجتماعية تطابق أجهزة الجسم الحى ، فهذا يعنى أن انقسام المجتمع الى طبقات هو انقسام « طبيعى » ولايمكن ازالته وأما الصراع الطبقى فهو ظاهرة «غير طبيعية» في حين الوقائع التاريخية قد أثبتت العكس ·

(٦) د· فلاديمير موكرى : النماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطنى الشامل ، دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٠ ، ص ١١ ·

(٧) من المراجع الهامة والوافية المتاحة باللغة العربية في نظام الموازين ·

· د· سعد حافظ محمود « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية » المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨٠ ·

· الدائرة الاحصائية للامم المتحدة « المبادىء الاساسية لاتمام الاقتصاد القومى » تعريب أحمد مراد ـ المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٧٩ ·

(٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الميزان والمشاكل المنهجية التي

ترافق اعداده وعن الامكانيات التحليلية التى ينحيها يمكن الرجوع الى :
«مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » مصدر سبق ذكره ٠

(٩) د٠ محمد فتحى ياقوت عافية : « الموازين السلعية » مذكرة رقم ٨٣٧ ـ المعهد القومى للتخطيط ٠ القاهرة ١٩٦٩ ٠

(١٠) د٠ مجيد مسعود « نظام الموازين » المعهد العربى للتخطيط الكويت ، ١٩٧٦ ٠

(١١) لمزيد من التفصيل راجع : د٠ عبد القادر محمد بودقة « التخطيط الاقتصادى ـ أسلوب الادارة الاقتصاد الوطنى » ـ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ـ بغداد ١٩٨٠ ـ ص ٦٤ ـ ٩٨ ٠

(١٢) د٠ مدحت عبد الحميد صادق « الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المخطط » دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٧ ـ ص ١٨٣ ٠

(١٣) أنظر المرجع السابق ، ص ١٦٨ ٠

(١٤) د٠ عبد القادر « التخطيط الاقتصادى » ـ مصدر سبق ذكره ص ١١٧ ٠

(١٥) مجموعة من المؤلفين : « موجز القاموس الاقتصادى » تعريب د٠ مصطفى الكياس ـ دار الجماهير العربية ـ دمشق ١٩٧٢ ٠

(١٦) د٠ عز الدين جونى : «احصاء انتاج الدخل الوطنى وتطبيقاته منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ١٩٧٥ ٠

(١٧) لمزيد من الالمام بميزان التشابك القطاعى ٠ راجع :
ـ مجموعة أساتذة : « ابحاث حول التشابك الاقتصادى » المعهد القومى للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٨ ٠
ـ د٠ زكريا أحمد نصر « اقتصاديا المستخدم ـ المنتج » ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٩ ٠
ـ د٠ محمد محمود الامام « جداول المدخلات والمخرجات » المعهد القومى للتخطيط ٠ القاهرة ١٩٦٥ ٠

(١٨) د٠ جعفر عباس : الطرق قياس التشابك القطاعى «مطبوعات المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨١ ٠

(١٩) لمزيد من الالمام بهذا النموذج الاسامى المعزز بالارقام الفعلية بصوره المطلقة والنسبية وبالرموز الرياضية ، عن اقتصاد جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٦٧/٦٦ راجع :

د٠ سعد حافظ محمود « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ ، ٨٣ ٠

(٢٠) د٠ محمد سلطان أبو على : «التخطيط الاقتصادى وأساليبه» دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٠ ، ص ٥٣ ، ٦٤ ٠

(٢١) راجع : د٠ عبد القادر « التخطيط الاقتصاد ى» ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ ص ١٨٣ ٠

(٢٢) راجع : د٠ عبد القادر ١١ ـ التخطيط الاقتصادى ، مصدر سبق ذكره ص ١٨١ ٠

الباب الثانى

التنمية الاجتمـــاعية
بين المعوقات الاجتماعية والتجارب التخطيطية فى مصر

- الفصل الاول : المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر.
- الفصل الثانى : تجربة التخطيط فى مصر .

مقـــدمة :

يعتبر الانسان بمثابة الهدف الاساسى لأى خطة تنمية اجتماعية ولذلك ينبغى النظر الى المجتمع من الجانب البشرى الذى يعتبر المدرك الاساسى للانتاج ، وتحقيق التقدم • والدول النامية ومنها مصر تتسم بوجود معوقات اجتماعية ترسبت من أيام الاحتلال الاستعمارى للدول الاوربية ، ولذلك فان هذه الدول تحتاج الى دفعات قوية لكى تلحق بركب التقدم •

وقد قسمنا هذا الباب الى فصلين يتناول الاول منهما المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر وعرضنا فيه الى طبيعة التنمية بوجه عام وخصائص التخلف ثم لمفهوم التنمية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية ثم لمشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية فى مصر الى أن انتهينا من عرض لبعض الاولويات الواجب اتباعها فى برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية •

اما الفصل الثانى فقد عرض لتجربة التخطيط فى مصر من بداية فترة الخمسينات وحتى الخطة الخمسية المقبلة (١٩٨٨/٨٧ — ٩١/ ١٩٩٢) وقد أشرنا فى بعض هذه الخطط الى الجانب الاقتصادى فقط ، وفى بعضها الآخر أشرنا الى الجانب الاجتماعى فقط •

الفصل الأول

المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر

أولا : التنمية بوجه عام .

ثانيـا : خصائص التخلف .

ثالثـا : التنمية الاجتماعية .

رابعـا : السياسة الاجتماعية .

خامسا : مشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية فى مصر .

سادسا : الاولويات فى برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية .

ان ظهور بعض المعوقات الاجتماعية فى مختلف الدول كان بمثابة الباعث الاساسى لوضع الخطط الاجتماعية التى تسعى اساسا للقضاء على هذه المعوقات ، وفى المدى الطويل تسعى الخطط الاجتماعية الى بناء أنسان قوى يتمتع ببنيان صحى ونفسى قوى حتى ترتفع الكفاءة الانتاجية فى مختلف ميادين العمل ، ان هذا يعتبر أساس القضاء على التخلف والانتقال الى مجتمع الوفرة .

وسوف نستعرض فى هذا الفصل العناصر التالية[1] :

أولا : التنمية بوجه عام .

ثانيا : خصائص التخلف .

ثالثا : التنمية الاجتماعية .

رابعا : السياسة الاجتماعية .

خامسا : مشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية فى مصر

سادسا : الاولويات فى برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية .

ونعرض لهذه العناصر فيما يلى :

اولا ـ التنمية بوجه عام :

يحتل موضوع التنمية موقعا هاما منذ نهاية الحرب العالميه الثانية فى أولويات السياسات الحكومية والدراسات العلمية . فعلى المستوى الحكومى اصبحت التنمية ايديولوجية فى حد ذاتها كذلك اهتمت بها المنظمات الدولية وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات لبحثها بل واعلن عقد الستينات بمثابة عقد التنمية حسبما قررت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٦١ بحيث يتم خلال هذا العقد تضافر

جهود الدول الاعضاء لزيادة سرعة التقدم نحو النمو والرفاهية وعلى المستوى الاكاديمى حدثت ثورة فى الاهتمام بالدول المتخلفة وازدحمت صفحات المجلات العلمية بالدراسات والابحاث المتعلقة بالجوانب المختلفة لعملية التنمية ومشكلاتها وادخلت مواد جديدة فى الجامعات تحت مسميات شتى وتعددت النماذج التصورية والنظريات التى تسعى لتحليل ظاهرة التنمية ومقوماتها • ويندر ان يجد الباحث دورية علمية لا تحمل دراسة تتعلق ببلد جوانب التنمية حتى لقد تنبأ البعض بأنه ربما لا يبقى من القرن العشرين للتاريخ سوى انه قرن التنمية •

ان ظهور مجموعة الدول المتخلفة أو النامية كما تسمى احيانا كنمط له سمات اجتماعية معينة وذلك التحول فى العلاقات الدولية وفى موازين القوى العددية فى المنظمات الدولية وبروز محاولات لتطوير اشكال اقتصادية جديدة فى هذه البلدان وبعث ثقافات محلية أصيلة وبروز نماذج سياسية جديدة كل ذلك ساهم فى ايجاد وفرة هائلة من الخبرات الهامة حول تجربة التنمية ولم يعد السؤال هل نأخذ بالتنمية أم لا بقدر ماهو الاتجاه الذى يجب ان تسير فيه عملية التنمية ومداها واثرها •

لقد اصبحت التنمية مطلبا سياسيا واصبح الاعتراف بالحاجة اليها قيمة اجتماعية هى أقرب ما تكون الى الرابطة النفسية التى تشد البلدان المتخلفة الى بعضها البعض ومن ثم يمكن القول ان اغلب الايديولوجيات والافكار والمبادىء التى تطرحها هذه البلدان ماهى فى حقيقة الامر سوى استجابة للمشكلة الكبرى التى تواجهها وهى عملية التنمية أو العبور من التخلف الى التقدم •

ان الوضع الحضارى الراهن فى العالم ينفرد عن الخبرات التاريخية السابقة من حيث السمات التى يتميز بها ، ومن أهم هذه الخصائص : الثورة الجديدة فى العلم والصناعة والتى فتحت أمام الانسان آفاقا جديدة من القدرة على السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لاشباع حاجاته وثورة الاتصال والمطامح على المستويين النفسى والاجتماعى وسرعة التغير الاجتماعى بمعنى ان العالم وبالذات الشبه

المتقدم منه يشهد مرحلة تغيير اجتماعي مركز سـواء من حيث سرعة التغير أو حدته وعمقه والاثار التي يطرحها حتى ان البعض يتساءل عن مدى قدرة الانسان على التكيف نفسيا مع هذه التغيرات دون حدوث اختلال اساسي في توازنه وارتبط بذلك تضاؤل الحدود الطبيعية بين اجزاء العالم وتعقد المشاكل والروابط الانسانية .

هذا الوضع الحضاري بسماته السالفة الذكر أدى الى خلق ثلاثة اشكال من المفارقات أو التناقضات : بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ، وبين التطور العلمي والتكنولوجي وتطور الافـكار والقيم والنظـم الاجتماعية ، وبين مطامح الشعوب وامالها من ناحية وقدراتها الحقيقية من ناحية أخرى .

والذي يهمنا هنا هو التناقض الاول بين البلاد المتقدمة والبـلاد المتخلفة والذي ازداد وضوحا وحدة بعد الحرب العالمية الثانية باستقلال عدد كبير من الدول الاسيوية والافريقية مما جعل موضوع التنميـة يفرض نفسه كأحد القضايا المحلية في عالمنا المعاصر لازالة هذا التباين الكيفي بين شطريه .

ان قياس قدرة الامم والشعوب على التقدم هو بمدى قدرتها على تجديد اساليب حياتها وتطوير مفاهيمها والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والثقافية ـ والاستفادة بما يتـاح لها من التكنولوجيا الحـديثة في اساليب حياتها والايمان بضرورة وجـدوى التغير المستمر في انماط حياتها ونظمها .

ثانيا ـ خصائص التخلف :

ولكن ماهي سمات البلاد المتخلفة (او كما يسميها البعض بـلاد العالم الثـالث أو الدول النـامية أو الدول الحديثة) مع الاحتيـاط من ان النظرة الاولى للواقع المعاصر قـد يدفع الى الربط بين الفقر والتخلف وبين الغنى والتقدم فكم هناك من دول غنية نتيجة امتلاكها لبعض المواد الخام ـ كالبترول مثلا ـ دون ان يعنى ذلك بالضرورة ان عملية التنمية قد قطعت فيها شوطا طويلا .

فى الحقيقة لايوجد معيار واحد للتخلف فيجمع البعض بين مستوى الدخل ومستوى التقدم والمستوى الصحى ويرى البعض الآخر معيارا آخر قوامه غلبة الطابع الزراعى واستخدام اساليب بدائية فى الانتاج وجمود الاقتصاد وعدم انتشار التعامل النقدى وجمود البناء الاجتماعى وارتفاع معدل الوفيات وارتفاع نسبة الامية •

على انه يمكن تحديد سمات التخلف بشكل أكثر دقة بالاشارة الى :

أ) البنيان الاقتصادى : لما كانت دراسات التنمية بدأت بالاقتصاد فان الاساس الذى كان يستخدم لتحديد البلاد المتخلفة هو انخفاض مستوى الدخل ولكن يعيب هذا المعيار ان مستوى المعيشة لايتحدد فقط بالدخل الذى يعبر عن جانب واحد من جوانب الاقتصاد القومى ولكن بعوامل أخرى اقتصادية (كمستوى الاسعار ونمط الانتاج وادواته) وغير اقتصادية (نسق القيم والعادات السائد وعدالة توزيع الناتج القومى) بالاضافة الى معايير أخرى اجتماعية كمستويات الصحة والتعليم •

ب) البنيان الاجتماعى ويتضمن عدة ابنية :

١ ــ البناء الديموجرافى فتتميز البلاد المتخلفة بارتفاع معدل النمو السكانى ونسبة المواليد والوفيات واختلال التوزيع العمرى •

٢ ــ البناء الايكولوجى : اذ تتصف البلاد المتخلفة بانخفاض درجة العمرانية ووجود هوة بين الريف والمدن وسوء الاحوال الصحية وانتشار أمراض سوء التغذية الامر الذى يعكس نفسه فى انخفاض متوسط طول العمر •

٣ ــ البناء الطبقى : تتميز البلاد المتخلفة بوجود تفاوت كبير بين الطبقات ووجود الفواصل بينها بحيث يصعب عملية الانتقال من طبقة الى أخرى وعدم وجود طبقة وسطى عريضة وميل الطبقات الغنية الى الاستهلاك التفاخرى ونقل الانماط الاستهلاكية الخاصة بالدول المتقدمة•

٤ ــ البناء التعليمى : فيتم بارتفاع نسبة الامية والتفاوت بين النساء والرجال فى التعليم واستخدام أساليب تعليمية عتيقة وتسود القيم التى تدفع الى التواكل والقدرية والسلبية والجمود والميل الى التقليد ورفض الجديد وانخفاض المركز الاجتماعى للمرأة وخضوع السلوك الاجتماعى للعادات والتقاليد الموروثة •

جـ) البنيان السياسى : وتتميز الدول المتخلفة بالخصائص الثلاث التالية :

١ ــ عدم الاستقرار •

٢ ــ عدم التكامل السياسى والاجتماعى •

٣ ــ غياب العقلانية فى اتخاذ القرار السياسى •

وتتضمن هذه الخصائص عديدا من العناصر مثل الانفصال بين النخبة الحاكمة والمحكومين مما يؤدى الى قصور المشاركة السياسية ومحدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسى واختلاط العلاقات السياسية بدرجة كبيرة بالعلاقات الاجتماعية والشخصية ••• الخ •

ثالثا ــ التنمية الاجتماعية :

هى تلك العمليات التى يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة ورعاية ورفاهية ومشاركة واستقرار لكى ينمو الى أقصى ماتسمح به امكانياته وقدراته ولكى يتكيف مع المجتمع لاحداث المتغيرات المطلوبة •

ان جوهر مفهوم التنمية الاجتماعية هو العنصر الانسانى بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد فى التفكير والاعداد وتنفيذ البرامج الرامية الى النهوض به وبالاهتمام فى خلق فعالية برامج التنمية الاجتماعية التى تنحصر أساسا فى الخدمات الاساسية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والاسكان والضمان الاجتماعى والرعاية الاجتماعية

والترفيهية التى يمكن جمعها تحت عملية الاستثمار فى الموارد البشرية بهدف التغير •

والتغير الاجتماعى — هدف التنمية الاجتمــاعية البشرية ظاهرة مستمرة حتمية لها طبيعة دينامية تختلف مستوياتها من حيث اذا كان الهدف هو الفرد أو المجتمع المحلى أو القومى كما تختلف سرعتها بحيث اذا زادت كانت ثورة اجتماعية • والتغير قد يكون غير مقصــود أى تلقائى وهو مالا يمكن السيطرة عليه • اما التغيير المقصود فهو التغيير المخطط ويتم عن طريق عمل تعديلات وتحويلات فى علاقات ووظائف الافراد الاجتماعية • وهذا التغيير اذا ماتم فى ناحية من نواحى المجتمع فله أثره على بقية النواحى الاجتماعية الاخرى ولذلك فان هذا التغيير هو من أهم اسس علاج المشاكل الاجتماعية •

ان التغيير الاجتماعى شرط اساسى لاحداث التقدم فى المجتمع ، ولكن التغيير قد يؤدى فى بعض مراحله الى التخلف الذى يظهر فى صورة عمليات اجتماعية غير سوية تنم عنها مشكلات اجتماعية وعلاقات تنافر تؤدى الى تفكك المجتمع • ومن هنا كان التوجيه لازما لعمليات التغير الاجتماعى بتحقيق التكامل فى الحياة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى وأثر ذلك فى اتمام عمليات التكيف والانسجام مع المتغيرات الجديدة •

رابعا — السياسة الاجتماعية :

على أنه عند وضع خطط التنمية الاجتماعية فانه يتعين أن تستمد أهدافها من السياسة العامة للدولة •

والسياسة الاجتماعية هى ذلك الجزء الذى يشمل المجالات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية من السياسة العامة للدولة والذى يحدد الاتجاهات والمنهج التى يجب أن يسير فى نطاقها العمل الاجتماعى فى

مختلف البيئات المحلية الحضرية والريفية والصحراوية بما يكفل تحقيق الاهداف الاجتماعية •

وتنبع السياسة الاجتماعية من عقيدة المجتمع وتراثه الفكرى وخصائصه الروحية والاجتماعية وتقاليده وواقع حياته واحتياجاته المتطورة ، كما انها تعد اطارا للخطط الاجتماعية وبرامجها ودليلا للتخطيط الاجتماعى والمنفذ لهذه الخطط فى الحاضر والمستقبل •

والسياسة الاجتماعية ليست فى معزل عن السياسة الاقتصادية بل تكمل احداهما الاخرى فى سبيل تحقيق اهداف المجتمع وبقائه ونموه وتقدمه •

ولكى نصل الى تحديد واضح للسياسة الاجتماعية يجب ان نتناولها من جوانبها الوقائية والعلاجية والانمائية • فالسياسة الاجتماعية الوقائية يجب ان تشتمل على تحديد لواجبات الدولة والمجتمع ووضع البرامج الاجتماعية اللازمة لمنع حدوث المشكلات التى قد تعوق سير الفرد أو المجتمع نحو المشاركة الكاملة فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية •

اما الجانب العلاجى منها فيجب ان يشتمل على البرامج والمشروعات الاجتماعية التى تفى بسرعة علاج ما يعترض سير الفرد والمجتمع من معوقات أو صعوبات تحد من الانطلاق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أو المشاركة فيها •

هذا بالاضافة الى ان الجانب الانمائى يتضمن البرامج والمشروعات الاجتماعية التى تحقق التنمية البشرية والمجتمعية وتتضمن مشاركة أفراد المجتمع فى ايجاد حلول لما يصادفه من مشكلات •

خامسا ــ مشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية فى مصر :

وتعدد القضايا الاجتماعية التى قد تعوق خطط التنمية الاجتماعية فى مصر ويمكن ابرازهما فى الاتى :

١ ــ أوضاع اجتماعية ترسبت من خلال النظم السياسية والاقتصادية والظروف التى مرت بها البلاد قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى الفترة التالية الى حركة التصحيح •

٢ ــ قضايا اجتماعية جديدة وجدت طريقها من انطلاق الرغبات المكبوتة بعد زوال الضغوط المختلفة وذلك لتحقيق حياة كريمة لافراد المجتمع •

٣ ــ عوامل اقتصادية اذ ان السرعة التى تمت بها التنمية الاقتصادية لم تسايرها تنمية اجتماعية بنفس السرعة بما ادى الى تباين مابين التقدم الاقتصادى والتقدم الاجتماعى •

٤ ــ عوامل سكانية فالزيادة السكانية تمتص معظم الزيادة فى الدخل القومى ولايبقى مايحقق الارتفاع بمستوى الحياة •

وللتنمية فى كل مستوياتها ومراحلها مشاكلها وتحدياتها ولها معوقات ذات خصائص مختلفة وهذه المعوقات لاتعمل مستقلة عن بعضها البعض بل هى مترابطة متداخلة.لعمل بعضها من خلال البعض الاخر ــ ويمكن تصنيف هذه المعوقات وفقا لمجالاتها الى :

أ) المعوقات الاقتصادية :

وهى التى تتصل بالموارد الاقتصادية ومصادر الثروة الطبيعية ومدى ملاءمة الظروف البيئية ومستوى التقدم التكنولوجى وكفاءة وسائل الانتاج المتاحة وحجم السوق المحلية ومعوقات تكوين رأس المال وحجم المنافسات الخارجية وتوفر عنصر التمويل ومصادره ومدى صلاحية الجهاز المصرفى ومدى تطور السياسة الضريبية ومدى التنسيق بين معدلات الإستثمار فى قطاعات الاقتصاد القومى وقدرة المجتمع على القيام بكفاءة بعمليات التخزين والنقل والتسويق •

ب) معوقات ادارية :

١ ــ قصور الادارة فى تدقيق التوازن والتنسيق بين الاجهزة المشتركة فى التنمية حتى تتمكن من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة ويسبب فى هذا القصور ما يأتى :

أ) تداخل وتضارب وازدواج اختصاصات الاجهزة •

ب) الافتقار الى نظام جدى سليم للحوافز •

جـ) عدم تطوير وعدم مرونة التشريعات الخاصة بالعاملين •

٢ ــ عدم جدية المتابعة والتقويم لخطط وبرامج التنمية للتأكد من سلامة تحقيق الاهداف فى مراحل مبكرة ثم اعادة تقدير الموقف التنفيذى بصفة مستمرة للاعداد للمراحل التالية •

٣ ــ عدم توافر الكفاءات والخبرات الادارية اللازمة لتخطيط وتنفيذ خطط التنمية ومتابعتها ولقياس الجوانب المادية وغير المادية للتغير •

٤ ــ قيود البيروقراطية والاسراف فى النفقات والتسيب فى العمل•

جـ) معوقات تخطيطية :

١ ــ عدم وجود اطار ذهنى أو فكرى للمخططين والمتقدمين لخطط وبرامج التنمية •

٢ ــ اغفال نسق القيم أى قواعد السلوك والعرف والنظم السائدة فى المجتمع •

٣ ــ تطبيق بعض نماذج تنموية نشأت فى ثقافات مختلفة تماما عن الواقع الثقافى للمجتمعات المنقول اليها تلك النماذج دون تطويعها لكى تلائم واقع هذه المجتمعات •

٤ ــ عدم موافقة التخطيط بتحديد اهداف خيالية كبيرة فى أزمنة قصيرة •

٥ ــ عدم الاهتمام بالتخطيط للمشاركة الشعبية فى خطط التنمية فطالما انها تركز على الانسان باعتباره وسيلة وهدفا فى نفس الوقت فلابد من أخذ رأيه ومشاركته فيها ، ولضمان عملية المشاركة فى تخطيط التنمية هناك عدة وسائل أهمها :

أ) إن يكون لدى أفراد المجتمع الرغبة والمقدرة على خدمة مجتمعهم

ب) أن تتشكل المجالس المحلية بالصورة التى تؤدى للمجتمع نفعا حقيقيا •

جـ) ان تتحدد مسئوليات الافراد أو الهيئات فى تنفيذ خطط التنمية وذلك بعد اشتراكهم فى وضعها •

د) أن تكون المشاركة الشعبية متكاملة (من بدء الفكرة والتخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها) •

٦ ــ نقص البيانات والاحصاءات الدقيقة واللازمة للتخطيط السليم ولتحديد الاهداف والتنسيق بينها لتجنيب التعارض بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ثم التنسيق بين قطاعات الخطة عند وضعها موضع التنفيذ •

٧ ــ تعثر قياس كفاية أو فاعلية الموارد فى الانشطة التى تخدم الاغراض الاجتماعية مباشرة بالنسبة لقياس مثيله فى الاغراض الاقتصادية مما يؤدى الى الابتعاد عن الطريق السليم فى تخصيص الموارد لتحقيق الاهداف الاجتماعية •

د) معوقات سياسية:

وهى معوقات تتصل بنظام الحكم فى المجتمع ومدى تفويض السلطات

على المستويات المختلفة ونوع القيادة وأسلوبها ونوع الايدولوجية السائدة وشكل العلاقة بين السلطات العامة (التشريعية والقضائية والتنفيذية) واشكال التنظيمات الحزبية وانعكاس الصراعات والازمات الدولية على الاوضاع الداخلية والظروف الاستعمارية وانعكاس اثارها على جوانب المجتمع •

هـ) معوقات ديموجرافية :

١ -- عدم التوازن بين حجم السكان وبين الموارد والامكانات المتاحة •

٢ — سوء توزيع السكان على الامتداد الجغرافى للمجتمع سواء فى الريف أو الحضر •

٣ — عدم ملائمة توزيع السكان لمتطلبات التنمية •

٤ — اختلال التركيبات السكانية المختلفة عن المسار الطبيعى والذى قد يترتب عليه سوء توزيع السكان على الانشطة الاقتصادية المختلفة وتركيز اغلبهم فى الانشطة الاولية والخدمات وزيادة نسبة الاعالة (لصغار السن والشيوخ) •

٥ — ارتفاع نسبة الامية بين افراد المجتمع وقلة عدد المتعلمين وتدهور النواحى الصحية وارتفاع نسبة الاصابة بالامراض وخاصة المتوطنه •

٦ — سوء العمالة وارتفاع نسبة البطالة •

٧ — انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى •

و) معوقات اجتماعية :

وهى التى تتصل بالبنيان الاجتماعى القائم خاصة مايتصل منها

بالتركيب الاسرى والعلاقات السائدة بين افراد المجتمع ووجود الطبقات المتمايزة بالمجتمع ومدى التماسك والتفكك الاسرى وشكل ومضمون العلاقات الاجتماعية بين الافراد والاسس التى تحكم التعامل والادوار والمكانة الاجتماعية •

ز) معوقات ثقافية :

وهى تتعلق بمدى التوافق بين عناصر الثقافة القائمة ومدى الازدواج أو التجانس بين الثقافات المحلية للريف والحضر وحجم واتجاه الاحتكاك الثقافى بين المجتمع والمجتمعات المحلية ودرجة تعصب المجتمع لثقافته ومدى ملاءمة الاطار القيمى السائد ومرونته ومدى قابلية العادات والتقاليد السائدة للتغيير ومدى الافكار السائدة والامثال المنتشرة فى المجتمع مما يؤدى الى رفض أيه مبتكرات أو تعديلات بالنسبة للانشطة القائمة وعلى العموم فان تغير الجوانب المادية من الثقافة يواجه بدرجة أقل من مقاومة أعضاء المجتمع من تلك التى يواجه بها تغير الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالعقائد والقيم السائدة •

وفى مصر ظهر فى الفترة الاخيرة تحول خطير فى القيم فى حياتنا وذلك لان طرق الاختيار فى مجال السلوك الفعلى قد طرأ عليها تغيير حاد ملحوظ من شأنه ان يعوق الانتاج وان يعرقل خطوات التطور الاجتماعى بصفة عامة وحسبنا فى هذا الصدد ان نذكر :

العزوف عن العمل مادام الدخل مضمونا •

الاستخفاف بالاتقان حتى اذا ماعمل — طالما كان الكسب متساويا مع حالتى الاتقان والاهمال •

الغياب عن العمل ان أمكن ذلك •

فضلا عن الجوانب المدمرة من رشوة واختلاس وانحراف •

ـ ولو كانت هذه الظواهر (السلبيات) مغروزة فى ثقافتنا التقليدية التى امتدت عصورا طويلة لضعف الامل فى تغييرها تغييرا ملحوظا ولكن حقيقة الامر ان بعض مما ذكر هى ظواهر طارئة علينا الى جانب ظواهر أخرى لها فينا صفة الدوام النسبى • لذلك فانه يحسن ان نركز على أوجه النقص الطارئة •

سادسا ـ الاولويات فى برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية :

هناك بعض المقترحات التى يمكن اتباعها للتغلب على هذه المعوقات والمشكلات ، ونذكر منها مايلى :

١ ـ الاهتمام بوضع سياسة سكانية مناسبة :

ويصفة خاصة عن طريق البرامج التالية :

أ) برنامج لتحديد الحجم الامثل للسكان ، ولمعدلات النمو السكانى يستهدف ذلك تحقيق سياسة خفض معدلات النمو السكانى الحالية وتطوير برامج لتنظيم الاسرة فى اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة •

ب) برنامج لوضع خريطة سكانية جديدة لمصر عن طريق انشاء عدد من المجتمعات الجديدة فى الصحراء وبصفة خاصة فى الصحراء الغربية والمناطق الساحلية وفى سيناء • وترتبط بهذه الخريطة السكانية خريطة التنمية الاجتماعية والخدمات •

جـ) برنامج لاعادة بناء القرية ، يتضمن تحديد المفهوم من «اعادة البناء» وعدد القرى التى سينفذ البرنامج فيها •

د) برنامج لتخطيط القوى العاملة يتضمن :

اولا : وسائل رفع الكفاءه الانتاجية والمستوى التكنولوجى والانتاجى للقوى العاملة المصرية •

ثانيا : ربط التعليم والتدريب باحتياجات الانتاج والخدمات •

ثالثا : خلق فرص العمالة اللازمة لاستيعـــاب خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية •

٢ ـ اقامة المرافق الاساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وبصفة خاصة فى مجالات النقل والمواصلات والاسكان وذلك عن طريق البرامج التالية :

أ) اقامة شبكة للمواصـــلات البرية والنهـرية والبحرية والجوية والسلكية واللاسلكية والموانى والمطارات • وهذه الشبكة تخدم النشاط الاقتصادى والمجتمعات الجديدة فى الصحراء والمناطق الساحلية والمراكز الصـــناعية وتربط بين الداخـل والخارج لخـدمة التجارة الداخلية والخارجية والسياحية • كما تخدم ترشيد التوزيع الجغرافى للسكان بما يخفف من الضغط على الموارد الطبيعية فى مناطق الازدحام التقليدية ممثلة فى المدن الكبرى وفى المحافظات بعينها فى وادى النيل والدلتا •

ب) تعمير منطقـــة قناة السويس وســـيناء بما يتمشى مع التطور الحضارى المقرر للمنطقة •

جـ) برنامج للاسكان الشعبى والمتوسط يهتم بالاحياء الشعبية الى جانب استعياب الزيادة السكانية ، مع مـــراعاة ان يرتبط الاستيعاب بالخريطة السكانية الجديدة ، الأمر الذى لابد وان يساعد الجهود التى يجب بذلها لوقف تيار الهجرة الجارف الى العواصـــم الكبرى وعلى الاخص الى القاهرة •

٣ ـ التوسع الكمى والكيفى فى الخـدمات اللازمة للمواطنين فى حياتهم اليـــومية :

وفى نشاطهم الانتاجى : كالتعليم والثقافة ، والصحة ، والتأمينات الاجتماعية وخدمات الامن والعدالة ، بما يضمن الارتفاع المســـتمر

بقدرات المواطنين ومهارتهم وبما يتفق مع احتياجات التنمية ، ومع مراعاة ماتحقق فى العالم من قفزات علمية وتكنولوجية وذلك عن طريق البرامج والمشروعات ومن أهمها ما يأتى :

أ) برنامج لاصلاح النظام التعليمى يحقق تعميم الالزام وتصفية أمية القوى الشابة العاملة (حتى سن ٤٥) ، كما يضمن تلبية التعليم لمتطلبات المجتمع المصرى وكذا الدول العربية والافريقية فى الحاضر وفى المستقبل ويعطى الاهتمام الكافى للتعليم الحرفى والمهنى الى جانب التعليم الاكاديمى ، كما يضمن الارتقاء المستمر بمستويات التعليم فى النوعيات المختلفة وتحقيق عائد ايجابى لاستثمارات التعليم ، مع مراعاة ما تحقق من تقدم علمى وتكنولوجى على المستوى العالمى كما يحقق هذا البرنامج كذلك ان تكون السياسة التعليمية وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاهداف الاجتماعية بعيدة المدى لخفض معدلات النمو السكانى ولتنفيذ الخريطة السكانية الجديدة .

ب) برنامج لدعم البحث العلمى يتضمن نظاما لتوثيق ونشر نتائج البحوث العلمية ، وخطة للبحوث العلمية التى تتطلبها احتياجات التنمية تتعاون فى تنفيذها اكاديمية البحث العلمى ومراكز البحوث والجامعات بما يؤكد قدرتنا على تطويع التكنولوجيا الاجنبية وعلى اكتشاف حلول علمية أصيلة لمشكلاتنا .

جـ) برنامج للثقافة يضمن الارتفاع بالمستوى العام للمواطنين وبصفة خاصة فى مجالات نقل التكنولوجيا الى الجماهير العريضة عن طريق أجهزة الثقافة والاعلام .

د) برنامج صحى يكفل الترابط المفترض بين الناحيتين الوقائية والعلاجية والقضاء على الامراض المتوطنة ، والتوسع فى الخدمة الصحية الحكومية والتأمينية . والارتفاع بمستوى الاطباء ومعاونيهم

ويكفل مثل هذا البرنامج الصحى خدمة أهداف التنمية الشاملة الاخرى وبصفة خاصة ما يتعلق منها بزيادة الانتاج ، بخفض معدلات النمو السكانى ، وباعادة توزيع السكان على المناطق المختلفة ،

هـ) برنامج التوسع فى مظلة التأمينات وتحقيق أهداف التضامن الاجتماعى ،

و) برنامج لدعم وتطوير اجهزة الامن ولتحقيق اساليب الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة والانحراف وللربط بين مفهوم الامن والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ،

ز) برنامج لدعم القضاء بما يكفل سيادة وسرعة البت فى المنازعات وتعزيز الهيئة القضائية والارتفاع المستمر بمستوى ادائها ،

٤ ـ ترشيد المجتمع وتطوير ظروف الحياة فيه :

وذلك عن طريق تنمية العادات والقيم وتوطيد العدل الاجتماعى والسلوك الرشيد القائم على العلم والايمان وتطوير ظروف الحياة فى المجتمع المصرى وتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين بما يحقق الاستقرار ويوطد دعائم الوحدة الوطنية ،

ولتحقيق ذلك تشتمل الخطة على مجموعة متكاملة من البرامج من أهمها ما يأتى :

أ) برنامج لتنمية القيم الدينية والوطنية ،

ب) برنامج لرعاية الطفولة يتضمن بصفة خاصة التوسع فى دور الحضانة فى المناطق الصناعية والسكنية ، مع الاهتمام بثقافة الطفل ،

جـ) برنامج لرعاية الشباب ،

د) برنامج لدعم دور المرأة فى العمل الوطنى ،

هـ) برنامج لرعاية الشيخوخة •

و) برنامج لدعم الرياضة •

٥ ـ تحقيق الادارة العلمية فى مجالات التنمية الاجتماعية والخدمات :

ان التنمية ــ وفقــا لتجــارب الدول المتقدمة ــ لاتحقــق فقط بالاستثمارات واقامة المشروعات بل ان الادارة العلمية السليمة تعتبر عاملا رئيسيا فى نجاح التنمية ، وفى الاسراع بها •

ولذلك فانــه من الضرورى ان يصاحب وضــع الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والخدمات وضع خطة للارتفاع بمستوى ادارة هذه التنمية • فلقد عمت الشكوى من ادارة التنمية فى الماضى نتيجة لعدم وضع الاهداف والبرامج القومية والقطاعية ولعدم الالتزام بالخطة • ولتركيز السلطات ولطــول الاجراءات ولعــدم ملاءمة اللوائح المالية والادارية الموحدة التى قد يرى التخطيط استبدالها ، وكذلك ظهور بعض حالات الانحراف كالحصول على مقابل لاداء الخدمة ، والرشوة والعمولة •

ولاشك ان القضاء على هذه السلبيات سوف يتطلب جهدا مكثفا وفكرا علميا سليما • ولكنه أمر ضرورى • ويجب الاقدام عليه • وتوجيه العناية الكافية له على ضوء الخبرات المحلية والعالمية •

الهوامش والمراجع

(١) وزارة التخطيط ، الانسان المصرى ، المجلد الثانى ، الجـزء الاول ، القاهرة ، ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤ ، ص ٢١٦ ٠

الفصل الثانى

تجـربة التخطيط فى مصر

مقـــــــدمة

أولا : فترة الخمسينيات

ثانيا : فترة الستينيات (الخطة الخمسية الاولى وخطة الانجاز)

ثالثا : فترة السبعينيات والانفتاح الاقتصادى

رابعا : فترة الثمانينيات (الخطة الحالية والخطة المستقبلة)

مقـــــدمة :

تميزت الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ بركود فى النشاط الاقتصادى وانخفاض فى معدل النمو الاقتصادى ، وضياع الثروة القومية تمثل فى استخدام الارصدة الاسترلينية التى كانت قد تراكمت لصالح مصر لدى بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية فى تمويل الاستهلاك الترفى للفئات العليا فى المجتمع دون محاولة جديدة لاعادة تحديد رأس المال القومى الذى تقادم فى خلال فترة الحرب والفترة التالية لها • وهكذا وجهت الثورة منذ يومها الاول بضرورة اتخاذ خطوات عملية وسريعة من أجل تنمية الاقتصاد القومى ، والقضاء على المعوقات والمشكلات الاجتماعية فى مصر •

ويعرض هذا الفصل بايجاز لتجارب التخطيط فى مصر منذ أوائل الخمســينات وحتى الخطة الخمســية المستقبلة (١٩٨٨/٨٧ — ٩١/ ١٩٩٢) مع اشارة خاصة لوضع التخطيط الاجتماعى فى هذه الخطط ، وذلك على النحو التالى :

أولا : فترة الخمسينيات •

ثانيا : فترة الستينيات (الخطة الخمسية الاولى وخطة الانجاز) •

ثالثا : فترة السبعينيات والانفتاح الاقتصادى •

رابعا : فترة الثمانينيات (الخطة الحالية والخطة المستقبلة) •

ونعرض لهذه المراحل كما يلى :

اولا ــ فترة الخمسينيات :

من الجدير بالذكر ان فترة الخمسينات هى فترة التوجيه الحكومى

للاقتصاد المصرى • فقد بدأت مرحلة جديدة فى أسلوب ادارة الاقتصاد بقيام ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وذلك للاسباب الاتية :

— صدور قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ليس ليكون هدفا اجتماعيا وسياسيا فقط وانما هدفا اقتصاديا كمدخل ضرورى للتصنيع •

— انشاء المجلس الدائم للانتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، وانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة فى عام ١٩٥٣ وهذا مكن الحكومة من السيطرة على القطاعات الانتاجية والخدمة •

— صدور القانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بانشاء لجنة التخطيط القومى وحدد مسئولياتها •

عام ١٩٥٦ شهد بداية جديدة فى أسلوب الاقتصاد القومى (تأميم قناة السويس) •

— انشاء وزارة الصناعة — تأميم المصالح الانجليزية والفرنسية واليهودية المقيمين فى مصر ، عام ١٩٥٧ عاما حاسما بالنسبة لتعاظم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى •

— انشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع العام •

— تأميم الشركات البريطانية والفرنسية ورؤوس أموال بعض اليهود أتاح للدولة السيطرة على جزء كبير من النشاط المصرفى ونشاط عمليات التأمين •

— استكمال اجراءات التمصير فى يناير سنة ١٩٥٧ بصدور قوانين تدول جميع البنوك الاجنبية وشركات التأمين وفروع الشركات التجارية

الاجنبية على شركات مساهمة مصرية يمتلك مصريون أغلب اسهمها ، وتصبح الادارة مصرية كذلك .

— صدور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعروف بقانون البنوك والائتمان ، وفيه تأكدت للمرة الثانية بعد القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ صفة البنك الاهلى كبنك مركزى للدولة مسئول عن السياسة الائتمانية والمصرفية (وكان قد تم للحكومة الاستيلاء على نصيب البريطانيين فى البنك الاهلى بموجب قوانين التمصير المشار اليها سابقا) .

— فى عام ١٩٥٧ وضعت وزارة الصناعة (برنامج السنوات الخمس للتصنيع) وانشئت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة .

— صدور القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ الذى نص على ان يتولى رسم سياسة التخطيط القومى هيئتان هى المجلس الاعلى للتخطيط ولجنة التخطيط القومى بعد اعادة تشكيلها ، وحيث صدر بعد ذلك قرار يقضى بادماج مجلس الانتاج والخدمات فى لجنة التخطيط القومى .

— اعدت لأول مرة فى عام ١٩٥٧ ميزانية للنقد الاجنبى ، وكانت تعد على أساس ربع سنوى تحولت فيما بعد على أساس سنوى مع بداية الخطة الخمسية الأولى .

— فى أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ وحتى منتصف عام ١٩٦٠ قامت لجنة التخطيط القومى والتى تحولت فى هذه الفترة الى وزارة للتخطيط القومى باعداد الكثير من البيانات الاحصائية والدراسات الاقتصادية كدراسات تمهيدية لاعداد الخطة الخمسية الاولى . وفى هذه الفترة استفادت وزارة التخطيط من خبرة الكثير من اساتذة وخبراء التخطيط

فى للعالم سواء من البلاد الغربية أو البلاد الاشتراكية لتطوير أساليب اعداد الخطة •

ثانيا ـ فترة الستينيات :

تم تنفيذ خطتين خلال الستينيات الاولى هى الخطة الخمسية (٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥) ، والثانية هى خطة الانجاز (٦٧/١٩٦٨ ـ ٦٩/١٩٧٠) •

ونشير فى هذه الفترة الى الجوانب المتعلقة بالتخطيط الاجتماعى فقط •

الخطة الخمسية الاولى (٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥)

لقد بدأ اعداد هذه الخطة بتحديد الاهداف الرئيسية والاتفاق على الاطار العام • وتم التقسيم الى قطاعات بحيث يسير التقسيم مع الأهداف الأخرى وأجريت دراسات اقتصادية وفنية قامت بها لجنة التخطيط القومى ووضع المشروع الأول لاطار الخطة معبرا عن الهيكل الرئيسى للانتاج والاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف وتحقيق التوازنات المطلوبة بين الدخل والانفاق وبين الاستثمارات والموارد المالية وبين الانتاج والخدمات •

وهكذا أمكن رسم أهداف كل قطاع فى صورة عريضة عرضت على الفنيين لتساعدهم على وضع مشروعاتهم المحددة وتقويمها ثم ادماجها فى خطة متكاملة للقطاع الذى أصبح جزءا من الخطة القومية وكانت المشكلة هنا أن دراسة المشروعات تمت على أساس نظرة جزئية تتعلق بالقطاع نفسه دون النظر الى علاقاته بالقطاعات الأخرى •

ولقد قامت لجنة التخطيط القومى فى ضوء هذه الدراسات التفصيلية للمشروعات والافضليات الفنية بتنسيق وترتيب واعتماد القائمة النهائية للمشروعات التى أصبحت بعد كل الدراسات قائمة متوازنة متماسكة

تضمنت اطار الخطة ثم بحثت من جهة أخرى للتأكد من أن تنفيذها فى حدود الطاقة المـالية والبشرية للدولة سوف يؤدى الى تحقيق الأهداف المطلوبة واقتضى ذلك تقـدير الطاقة المـالية للدولة ورسـم سياسة استخدامها واقتضى ذلك أيضا دراسـة احتياجات الخطة من الأيدى العاملة فى مختلف مستويات التدريب ومدى توافر الخبرة الفنية وتنظيم تعبئة القوى الفكرية والخبرة العملية والمواهب الابتكارية والتنظيمية فى الدولة مع تشجيع البحث العلمى والدراسات الاجتماعية .

وبعد استكمال اعداد الخطة طبقا للهدف الأساسى وهو مضاعفة الدخل فى عشر سنوات قسمت هذه الى فترتين كل منها خمس سنوات واعتمدت مشروعات الخطة الأولى وقسمت الى مراحل سنوية ، ربط تمويل احتياجاتها بميزانية الدولة المـادية مما يساعد على تحقيق قدر من المرونة فى التخطيط ، ويساعد رجال التخطيط على أن يدرسوا أية صعوبات فى تحقيق الأهداف أو اخطاء فى التقديرات . وكذلك انشىء نظام لمتابعة تنفيذ الخطة على أساس ربع سنوى .

ولقد روعى فى أهداف الخطة الأولى أن تدقق ما يأتى[1] :

١ ــ تحقيق أقصى معدل لنمو الدخل .

٢ ــ رفع مستوى المعيشة للشعب سواء فى المستقبل القريب أو البعيد .

٣ ــ خلق نمو متوازن ومحاولة ادخال تغييرات اجتماعية واقتصادية تتمشى مع أحوال المجتمع وامكانياته .

٤ ــ زيادة فرص العمل .

٥ ــ تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية الانتاجية وزيادة معقولة فى الاستهلاك .

٦ ــ توفير الخـدمات (التعليم والصـحة والرعـاية الأسرية

والاجتمـاعية والتوسع فى الامـكانيات الثقافية والسـياحية ورعاية الشباب ... الخ) .

٧ ـ خلق الشعور بالمسئولية التوصية والتعاون .

وتطبيقا للمعايير التى اتفق عليها فى الأولويات فى الخطة القومية الشاملة بالنسبة للخدمات أمكن تحديد الأولويات بين المشروعات على الاسس التالية :

١ ـ الاهتمام بوسائل الوقاية فى جميع المجالات ـ الوقاية من الجهل ـ الوقاية من البطالة ـ الوقاية من المرض ... الخ .

٢ـ الاهتمام بالخدمات التى ينتفع بها مجموعات من السـكان أكثر من الخدمات الفردية مثل الخدمات التى تقدم لسكان الريف أو للعمال أو للأسرة باعتبارها الخلية الأولى فى المجتمع .

٣ ـ الاهتمام بالخدمات التى تعتبر من العوامل المساعدة للتنمية الاقتصادية مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتأهيل المهنى ... الـخ .

نصيب الخدمات فى استثمارات الخطة الخمسية الاولى :

انه فى ضوء هذا الاطار وعلى أساس هذه المبادىء قد قامت كل وزارة من وزارات الخدمات بدراسة المشروعات واعداد البرامج كما أوضحنا وتم التنسيق والدراسة والبحث واعتمد اطار الخطة الشاملة على الوجه الآتى :

توزيع الاستثمار فى الخطة الخمسية الأولى

٦٠/٦١ – ٦٤/١٩٦٥

القطاعات	الاستثمارات بالمليون جنيه	٪
زراعة	٢٢٥ر٣	١٣ر٣
رى وصرف	١١٩ر٤	٧ر٤
السد العالى	٤٧ر٣	٢ر٨
صناعة	٤٣٩ر٢	٢٥ر٥
كهرباء	١٣٩ر٥	٨ر٢
نقل – مواصلات – تخزين	٢٣٦ر٨	١٤
قنال السويس	٣٥ر٠٠	٢ر١
مبانى سكنية	١٧٤ر٦	١٠ر٣
المرافق العامة	٤٨ر٨	٢ر٩
الخدمات	١١١ر٠٠	٦ر٥
التغير فى المخزون	١٢٠ر٠٠	٧
الاجمالى	١٦٩٦ر٩	١٠٠

ويلاحظ أن نسبة ما خصص للخدمات من اجمالى الاستثمارات كان يقدر ٦ر٥٪ فقط ارتفعت أثناء التنفيذ الى ٧ر٣٪ وهى نسبة منخفضة ولو أنه قد ظهر أنها عالية بسبب الطمـــوح الذى عم جميــع قطاعات الخطة ثم ظهر أن التنفيذ فى الخدمات بالنسبة للمبالغ التى خصصت أصلا كانت مرتفعة حيث وصلت الى حوالى ٩ر٣٪ تقريبا ولقد كان توزيع هذه الاستثمارات على الوجه الآتى :

توزيع استثمارات الخدمات فى الخطة الخمسية الأولى

٦٠/٦١ – ٦٤/٦٥

النشاط	قيمة الاستثمارات بالمليون جنيه
خدمات تعليمية	٥ر٤٢
بحوث علمية	٤ر٦
خدمات صحية	٤ر١٠
خدمات أمن وعدالة	٥ر٨
خدمات اجتماعية ودينية	٢ر٥
خدمات ثقافية وترويحية	٨ر٨
خدمات سياحية	٦ر١٠
خدمات أخرى	٦ر١٨
اجمالى عام	٠ر١١١

ان العناية الكبرى التى وجهتها الخطة الخمسية الأولى لم تقتصر على دراسة المشروعات والبرامج التى تعمل على تدقيق الرعاية الصحية والطبية لكل مواطن علاجا ودواء والعمل على انتشار سبلها فى كل مكان من الوطن وضمان وسائل رعاية خاصة للامومة والطفولة ومحاربة الأمراض المتوطنة والمعدية وتحسين أساليب التغذية ثم اتاحة سبل العلم لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه مع تكافؤ الفرص وصياغة القيم الأخلاقية التى يجب ان تتوفر فى مجتمع الرفاهية ، بل أيضا أكدت توسع فى خدمات الشباب والخدمات الاجتماعية والثقافية والسياحية والترفيهية والدينية وتوفير خدمات الأمن والعدالة وتقوية المنظمات العمالية الثقافية وتوسع فى التأمينات الاجتماعية والصحية وتنمية المجتمعات المتخلفة فى الريف والمناطق

الصحراوية وزيادة فى فرص العمل كما عملت على رفع مستوى الخدمات عموما •

ولقد لوحظ على الخطة الخمسية الأولى للخدمات :

١ ــ الاهتمام بالمنشآت والتوسع فى عددها بشكل لم يراع فيه مستوى الخدمة رغم أن تلك المنشآت قد أدت الى زيادة ملحوظة فى نفقات الادارة أيضا •

٢ــ استوعبت الخدمات الكثير من السلع الاستهلاكية التى استخدمت فى أداء الخدمة نفسها كما أدت الى زيادة فى الأجور والدخل ورفعت من القوة الشرائية ومتطلبات الكثير من السلع الاستهلاكية رغم عدم امكان تحقيق ما كان مستهدفا بالنسبة لتنمية الانتاج السلعى مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع واختفائها خصوصا مواد البناء ووسائل النقل وكثير من السلع الأساسية •

٣ ــ نظرا للتوسع العددى فى عدد المنشآت الخاصة بالخدمات دون الاستعداد بتوفير الفنيين اللازمين لأداء الخدمة وادارة هذه المنشآت بالاعداد المناسبة من القوى البشرية على المستوى المطلوب فقد أدى ذلك الى عدم الاستفادة الكاملة من هذه المنشآت والى وجود طاقات معطلة أو غير مستقلة بالشكل الواجب من بشرية ومادية •

٤ ــ ان خطة الخدمات قامت ولم يكن هناك وعى تخطيطى على أى مستوى من المستويات ابتداء من القائمين على شئون التخطيط فى الوزارات أو المختصين باقتراح المشروعات الى جماهير الشعب الذين تقدم اليهم الخدمات مما أدى الى الكثير من الاسراف ــ اسراف فى اقامة المبانى الفخمة ؟ دون الاهتمام بالخدمة نفسها واسراف فى مطالب الشعب الذى أصبح يحس بكيان الدولة ممثلا فى واجباتها دون التقيد بواجبات الشعب قبل منشآت الخدمات وحسن استخدامها •

٥ ـ الكثير من مشروعات خطة الخدمات اقترحت واعتمدت من غير دراسات دقيقة عن الحاجة الحقيقية لها أو بتقدير الحجم المناسب للمشروع أو حساب التكلفة على أسس عالميـة من البحث والتجربة ، وكانت النتيجة أن حدثت عدة تقلبات وهزات أثناء التنفيذ بما كان يشعر القائمين على شـئون التخطيط أنهم دائما يخـرجون عن اطار الخطة المرسومة لا فى حدود المـرونة المقبولة فى التخطيط وانمـا الى درجة تغيير معالم الاطار تماما كما حدث فى السياحة مثلا .

خطة الانجاز الثلاثية (٦٧ ـ ١٩٦٨ ـ ٦٩ ـ ١٩٧٠) :

قامت خطة الانجاز على اعتبارين اسسيين هما :

الاول : ضرورة تعبئة المـوارد المتاحة للتنمية فى هـذه السنوات الثلاث وتوجيهها لتحقيق أهداف الانتاج التى تساعد على سد العجز فى ميزان المدفوعات وتحقيق الدخل بأعلى معدل ممكن .

الثانى : قصر خطة الخدمات على المشروعات الضرورية التى تؤثر تأثيرا مباشرا على عملية الانتاج والتنمية الاقتصادية ، ثم المشروعات التى تهتم بالوقاية والعلاج الصحى ، ثم المشروعات التى ترفع من كفاءة القوة البشرية من تدريب وتعليم وأخيرا المشروعات التى تعتبر موردا للنقد الاجنبى مثل السياحة .

ولقد رؤى تخصيص مبلغ ٥٨٫٨ مليون جنيه للخدمات موزعة على الوجه التالى على أن تلتزم جهات التنفيذ بهذه الخطة وأن يرتبط توزيعها على السنوات الثلاثة بالميزانية ولايجوز التجاوز أو تنفيذ مشروع غير وارد بالخطة .

ويلاحظ ان ظروف حـرب ١٩٦٧ كانت المحـور الاساسى لخفض نصيب الانفاق على الخدمات الاجتماعية فى خطة الانجاز السابقة .

بيـــان	الاستثمار بالمليون جنيه
خدمات تعليم	٢٧ر٦
خدمات علمية	٢ر٢
خدمات صحية	٩ر٩
خدمات دينية واجتماعية	ر٧
خدمات أمن وعدالة	٢ر٣
خدمات ثقافية وسياحة وشباب	١١ر٨
خدمات تنظيمية	٢ر٩
مشروعات الادارة المحلية	١ر٤
الاجمالى	٥٨ر٨

ثالثا ـ فترة السبعينيات والانفتاح الاقتصادى :

لقد استمر التفكير فى أوائل السبعينات كما كان الحال فى أواخر الستينيات من حيث الاقتصار على التخطيط السنوى • وقد كانت هناك محاولة فى أواخر عام ١٩٧١ لاعداد خطة عشرية تغطى الفترة ١٩٧٣ — ١٩٨٢ وأعدت بيانات ودراسات على المستوى القومى والقطاعى ، ولكن لم تصدر هذه الخطة فى شكل نهائى[٢] •

وفى عام ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة ومتابعة تنفيذها ولقد حل هذا القانون محل القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط والمتابعة • ولقد تناول القانون رقم ٧٠ أقسام الخطة ومكوناتها واجراءات وضعها ومتابعتها •

وفى عام ١٩٧٤ فكر المسئولون فى اعداد خطة خمسية تغطى السنوات ٧٦ — ٨٠ على ان يسبقها خطة انتقالية تغطى الفترة يوليو ١٩٧٤ — ديسمبر ١٩٧٥ — ولقد اعدت بالفعل هذه الخطة الانتقالية «اما الخطة ٧٦ — ١٩٨٠» فلم تصدر فى شكل نهائى •

وفى عام ١٩٧٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية الى ثمـانية اقاليم اقتصــادية كأساس للتخطيط الاقليمى • وتشمل هذه الاقاليم : اقليم القاهرة ، اقليم الاسكندرية ، اقليم الدلتا ، اقليم قناة السويس ، اقليم مطروح ، اقليم شمال الصعيد ، اقليم أسيوط ، اقليم جنوب الصعيد •

وفى عام ١٩٧٧ قامت وزارة التخطيط باعداد خطة تغطى السنوات ٧٨ — ١٩٨٢ وكان التفكير فى الخطة ان تكون على اساس متحرك •

وأخيرا فى عام ١٩٨٢ أصدرت وزارة التخطيط الخطة الخمســية الحالية ١٩٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦ ، وبدىء فى تنفيذها فى يوليو ١٩٨٢ •

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا انه خلال السبعينات لم تصدر خطة متوسطة الاجل فى شكل نهائى ، وانما اقتصر الامر على الخطط السنوية ، وربما يكون السبب فى ذلك حدوث تغيير فى أسلوب ادارة الاقتصاد القومى تمثل فى اعلان الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى السياسة الرسمية لها ، ومحاولة تسيير النشاط الاقتصادى من خلال آليات السوق • ولقد تجســد ذلك فى مجمــوعة القوانين والاجراءات الاقتصادية التى صدرت خلال السبعينات • وسوف نحاول فيما يلى ان نستعرض سريعا أهم تلك القوانين •

١ ـ القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بانشاء السوق الموازية للنقـد الاجنبى :

فكرت السلطات النقدية فى قيام سوق موازية للنقد الاجنبى بجانب السوق الرسمية تشرف عليها هذه السلطات بحيث تجمع السوق الموازية فى اطار موحد الاجراءات النقدية التشجيعية التى سبق صدورها فى مجال جذب مـدخرات المصريين وتشجيع الســياحة والصادرات غير التقليدية وبحيث تحدد السلطات موارد السوق واستخداماتها ، على ان يتحدد السعر فى هذه السوق طبعا للعرض والطلب •

وبذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٣ بانشاء السوق الموازية للنقد الاجنبى على ان يسرى اعتبارا من ١٩٧٣/٦/١ •

وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٢ يقضى بتوحيد سعر الصرف فى السوقين الرسمية والموازية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ بحيث يسرى اعتبارا من هذا التاريخ سعر الصرف المعمول به فى السوق الموازية ، باستثناء ما يتعلق باتفاقات الدفع الثنائية مع الدول غير الاعضاء فى الصندوق • ويعتبر هذا القرار توسيعا لنطاق السوق الموازية تحت اسم مجمع النقد الاجنبى لدى كل من البنك المركزى المصرى ، والمصارف المعتمدة ، وذلك على النحو التالى :

ـ تصبح السوق الرسمية لاسعار الصرف مجمعا للنقد الاجنبى لدى البنك المركزى حيث يتم التعامل خلاله بالسعر الموحد على ان يشمل فى نطاقه كل من المتحصلات من رسوم المرور فى قناة السويس وعائد تشغيل خط أنابيب السويس وصادرات القطن الخام والارز والبترول الخام ومنتجاته والمتحصلات الخاصة بالالتزامات العامة للدولة ، المدفوعات من واردات السلع التموينية الاساسية (كالقمح والدقيق والسكر) والاسمدة ، والمبيدات الكيماوية والبترول الخام ومنتجاته ، والمسدد من الالتزامات العامة للدولة •

ـ تصبح السوق الموازية للنقد الاجنبى لدى المصارف المعتمدة مجمعا للنقد الاجنبى على ان يتم من خلال هذا المجمع كافة المتحصلات والمدفوعات عن العمليات الاخرى المتطورة وغير المتطورة ، الغير منوط بالبنك المركزى بتنفيذها •

٢ ـ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشان الاستثمار المالى العربى والاجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ :

ـ يقضى هذا القانون بفتح الاقتصاد القومى أبوابه لرأس المال

العربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبا (فى مختلف مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الاراضى ... الخ) .

— تقرر بموجب هذا القانون السماح بانشاء البنوك التجارية وبنوك الاعمال التى يكون عملها الرئيسى التمـويل بالعملات الدرة فى مجال التجارة والاستثمار متى كانت فروعا لمؤسسات مـركزها الرئيسى فى الخارج كما يسمح القانون أيضا بتأسيس بنوك مشـتركة مع بنوك القطاع العام شريطة الا تقل نسبة رأس المـال المصرى عن النصف .

— يكون للمشروع المنشأ بمقتضى هذا القانون حق فتح حساب أو حسابات النقـد الاجنبى فى البنوك المسـجلة لدى البنك المركزى . وللمشروع الحق فى استخدام الحساب المذكور فى تحويل المبالغ المصرح بها دون اذن أو ترخيص خاص وذلك لسداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشـغيل المشروع وفى مـواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد فى سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعتمدة بالنقد الاجنبى وفوائدها .

— تعفى اربـاح المشروعات من الضريبة على الاربـاح التجارية والصناعية .. وتعفى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة (فى الضريبة العامة على الايراد) وذلك كله لمدة ٥ سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط .

ويمكن ان تكون مدة الاعفاء ٨ سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية.

— يسمح للخبراء والعاملين الاجانب بالعمل فى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا الى الخارج حصة من الاجور والمرتبات والمكافآت التى يحصـلون عليها على الا تتجـاوز ٥٠٪ من مجموع ما يتقاضونه .

ــ للمشروع ان يطلب اعادة تصدير المـــال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بشرط ان يكون قد مضى على ورود المـــال خمس سنوات •

يسمح للمشروع الذى يدقق اكتفاءا ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الاجنبى وتغطى حصيلة صادراته جميع احتياجاته من الخارج وسداد القروض وفوائدها ، بتحويل صافى الارباح السنوية للمـــال المستثمر بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى •

ــ نص القانون على ضمان عدم التأميم للمشروعات المنشأة بمقتضى هذا القانون •

ــ اعتبر القانون هذه المشروعات من شركات القطاع الخاص حتى اذا كان الشريك من القطاع العام ، وترتب على ذلك ابعاد المشروعات المشتركة من دائرة القوانين والتنظيمات المحددة للقطاع العام •

٣ ــ قرارات تحرير التجارة الخارجية :

ــ صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ الذى رخص للاشخاص الطبيعين والاعتباريين من المصريين ممارسة حق تمثيل الشركات الاجنبية فى مصر ــ وهذا القانون يلغى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الذى قصر أعمال الوكالة التجارية على القطاع العام •

ــ صدر القانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذى اجاز للقطاع الخاص ان يستورد عبر السوق الموازية أو بدون تدويل عملة •

ــ صدر قرار سبتمبر ١٩٧٤ باعادة تشكيل لجان البت بحيث تصبح تحت اشراف الوزراء المختصين طبقا للتخصص السلعى • والهدف من هذا القرار هو تحقيق اللامركزية وسرعة البت فى احتياجات القطاعات ، لانهاء احتكار وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية اصـــدار قرارات الاستيراد •

ـ صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، ويعتبر أهم القوانين التى صدرت فى مجال تحرير التجارة الخارجية ، حيث الغيت بموجب هذا القانون القيود السابقة على عمليات الاستيراد بدون تحويل عمله سواء كانت متعلقة بقوائم السلع أو بالشروط الواجب توافرها فى الاشخاص الذين يسمح لهم بالاستيراد وبموجب هذا النظام وبصدد هذا القانون انطلقت عمليات الاستيراد وبدون تحويل عملة ، باستثناء بقاء بعض القيود الى تتعلق بعدم جواز استيراد بعض السلع التى تعتبر استراتيجية حيث لا يسمح باستيرادها الا للقطاع العام ، كذلك مستلزمات الانتاج الحربى •

وفى أول يناير ١٩٧٩ الغيت المؤسسة العامة للتجارة بموجب القانون ١١٦ لسنة ١٩٧٥ الذى صفيت بمقتضاه المؤسسات العامة ، كما سنشير الى ذلك حالا •

٤ ـ الغاء المؤسسات العامة :

ظهر الاتجاه نحو بيع جزء من القطاع العام لاول مرة فى تقدير لجنة الخطة والموازنة لمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٧٣ ، حيث ذكر التقرير انه من الممكن فتح باب للاستثمار الخاص (العربى والاجنبى) فى ٤٩٪ من اسهم شركات القطاع العام ، على أساس ان هذا سيمكن من توفير النقد الاجنبى للشركات •

ـ كذلك كانت هناك اتجاهات للحد من انشاء القطاع العام لمشروعات جديدة لاتساع المجال للقطاع الخاص •

ـ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والذى بمقتضاه صفيت المؤسسات العامة •

وقضى القانون بتشكيل مجلس أعلى لكل قطاع يتكون من مجموعة متشابهة ومتكاملة من شركات القطاع الخاص •

ـ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٦٢ الصادر فى مايو ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام حيث اضاف مادة جديدة الى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام نصت على •• يجوز ان يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة نصيب كل من القطاعين العام والخاص فى الاسهم الجديدة •• وفى هذه الحالة تكون الاولوية فى الاكتتاب فى الاسهم المخصصة للقطاع الخاص للعاملين فى الشركة فاذا لم تتم تغطيتها خلال شهر طرح ماتبقى منها للاكتتاب العام •

٥ ـ القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ لتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى :

ـ منح الحرية لكل شخص طبيعى أو معنوى ـ من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام ـ للاحتفاظ بما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلعى والسياحة ، مع حقه فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا شريطة ان يكون ذلك عن طريق المصارف •

ـ اجازة قيام المصارف المعتمدة بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتدويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية لما تحوزه من أرصدة بالنقد الاجنبى •

ـ اجازة الاحتفاظ بالنقد الاجنبى فى كافة الاشكال لدى المصارف أو كحيازة شخصية •

ـ أجازة فتح حسابات حرة بالعملات الاجنبية لجميع المواطنين بالداخل والخارج مع الحرية الكاملة فى التصرف فى تلك العملات •

رابعا : فترة الثمانينيات :

وتنقسم الخطط خلال تلك الفترة الى مرحلتين ، الاولى تتعلق بالخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ والتى أوشكت على الانتهاء •

والثانية تتعلق بالخطة الخمسية المقبلة (١٩٨٨/٨٧ ــ ٩١/ ١٩٩٢) • ونتناول ذلك فيما يلى :

المرحلة الاولى :

الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦[٣] •

نوضح فيما يلى استعراض للملامح الاساسية لهذه الخطة ، مع اجراء بعض المقارنات بينها وبين بعض الخطط السابقة •

أ) الناتج القومى :

معدلات النمو : تستهدف الخطة زيادة الدخل المحلى الاجمالى من ١٩٫٦ مليار جنيه الى ٢٨٫٩ مليار جنيه أى بمعدل سنوى ٨٫١٪ فى المتوسط •

ــ أعلى معدل نمو للبترول ١٢٫٢٪ سنويا فى المتوسط •

ــ يليه معدل نمو الصناعة ١٠٫٣٪ سنويا فى المتوسط •

ــ أقل معدلنمو للزراعة ٣٫٧٪ سنويا فى المتوسط •

الهيــــكل :

تستهدف الخطة الوصــول بناتج القطاعات الســلعية الى حوالى ٥٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى •

ــ وناتج القطاعات الخدمية الى حوالى ٤٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى •

ــ وتمثل الصناعة بكل فروعها فى نهاية الخطة حوالى ثلث الناتج المحلى •

ــ وهذا يعنى ان نصيب الصناعة يبلغ ضعف نصيب الزراعة فى الناتج المحلى حوالى (١٦٪) •

ــ ولكن يلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع البترول الى حوالى ١٨٪ من الناتج المحلى أى ان ناتج البترول يزيد عن ناتج كل من الصناعة والزراعة .

ــ هذا ويلاحظ ان الزيادة المستهدفة فى البترول تمثل بمفردها حوالى ٤٢٪ من الزيادة فى ناتج القطاعات السلعية .

ــ من أهم القطاعات الخدمية قطاع الحكومة ويمثل حوالى ١٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وقطاع التجارة ويمثل حوالى ١٢٪ .

المقارنة مع الفترات السابقة :

١ ــ تستهدف الخطة الحالية تحقيق معدل نمو سنوى للدخل يتقارب مع معدل النمو السنوى الذى تحقق خلال الفترة الخمسية الماضية ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢/٨١ ــ (حوالى ٨ر٥٪) .

ولكنه يزيد كثيرا عما تحقق خلال الفترة ٥٩/٦٠ ــ ١٩٧٦ حيث بلغ معدل النمو السنوى حوالى ٥٣ فى المتوسط كذلك يزيد عما تحقق فى الخطة الخمسية الاولى والتى بلغ معدل النمو السنوى فيها حوالى ٦ر٥٪ فى المتوسط .

٢ ــ بالمقارنة بهيكل الناتج فى أوائل الستينات يلاحظ :

ــ انخفاض نصيب الزراعة ٨٦/٨٧ الى حوالى نصف نصيبها فى أوائل الستينات (١٦٪ مقابل ٣١٪) .

ــ ارتفاع نصيب الصناعة من حوالى خمس الناتج المحلى فى ٥٩/٦٠ الى حوالى ثلث الناتج المحلى فى ١٩٨٧/٨٦ .

ب) الاستثمار :

حجم الاستثمار :

ــ تستهدف الخطة تنفيذ حجم استثمار ثابت يبلغ حوالى ٣٥ مليار جنيه .

- تحصل الصناعة على أكبر نصيب فى الاستثمارات ، حوالى ٣٥٪

- يلى الصناعة فى الاهمية قطاع النقل والمواصلات والذى يخصص له ١٧٫٥٪ .

- اما الزراعة فقد خصص لها حوالى ١١٪ .

- يلغ نصيب المرافق العامة حوالى ٨٪ .

- يبلغ المكون الاجنبى فى الاستثمار الثابت حوالى ٣٦٪ .

توزيع الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص :

- تخصص الخطة للقطاع العام حوالى ¾ الاستثمارات ، ويخصص للقطاع الخاص الباقى .

- يخصص للقطاع العام الجزء الاكبر من الاستثمارات الموجهة للصناعة والبترول والكهرباء والنقل والمواصلات والمرافق العامة والتعليم والصحة .

- اما القطاع الخاص فيبرز نصيبه فى الاسكان والزراعة والتشييد والمال والسياحة .

المكونات العينية للاستثمار :

تمثل الآلات ووسائل النقل أكبر جزء من المكون العينى للاستثمار حيث تصل نسبتهما معا الى حوالى ٤٤٪ من اجمالى الاستثمار الثابت .

الاستخدامات الاستثمارية :

يخصص الجزء الاكبر من الاستخدامات الاستثمارية للاحلال والتجديد واعادة التأهيل والاستكمال والتوسعات ، ويبلغ ٨٣٪ فى اجمالى الاستثمار . ويعكس هذا السياسة الاستثمارية الخاطئة فى الفترة السابقة على الخطة الخمسية الحالية من حيث اهمالها للاحلال والتجديد ، ومن حيث البدء فى كثير من المشروعات دون تنسيق بينهما

الامر الذى اضطر معه المسئولون حاليا الى التركيز قدر الامكان على استكمال المشروعات التى لم تستكمل بعد .

استثمارات القطاع الخاص :

بالرغم من مختلف الاجــراءات التشجيعية التى اتخذتها الدولة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مختلف الانشطة ، الا ان الجزء الاكبر من اســتثمارات هذا القطــاع حوالى ٥٤٪ يتجه الى الاســكان .

ثم يأتى بعد ذلك فى الاهمية الثانية الصناعة حيث يخصص لهــا حوالى ٢٢٪من اســتثمارات القطاع الخــاص ، ثم يأتى فى الاهمية الثالثة الزراعة حيث يخصص لها حوالى ١٠٪ .

المقارنة مع الفترات السابقة :

ـ نلاحظ أنه بينما تســتهدف الخطة الخمســية الحالية تحقيق استثمارات سنوية تبلغ حوالى ٧٠٠٠ مليون جنيه فى المتوسط ، فان ما تحقق من استثمارات فى الفترة الخمسية السابقة بلغ فى المتوســط حوالى ٣٥٠٠ مليون جنيه ســنويا كذلك يلاحظ أن حجــم الاستثمار السنوى فى الفترة ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٦ بلغ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى المتوسط . ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند مقارنة تلك الارقام أثر ارتفاع الاسعار والاتجاهات التضخمية .

ـ لقد نالت الصناعة باستمرار أكبر نســبة من الاستثمارات اذ بلغت فى المتوسط حوالى ٣٠٪ سواء فى الفترة ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٦ أو الفترة ١٩٧٧ ـ ٨١/٨٢ .

ـ يلاحظ ارتفاع النسبة لنصيب الزراعة فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ ويرجع ذلك الى مشروع السد العالى .

ـ يلاحظ ارتفاع نصيب استثمار قطــاع النقل والمواصلات فى

الفترة ١٩٧٧ — ٨١/٨٢ وذلك بعد اعادة فتح قناة السويس حيث أجريت مشروعات التطهير والتوسيع والتعميق •

ج) العمالة :

— تستهدف الخطة الخمسية خلق حوالى ١ر٢ مليون فرصة عمل ، بمتوسط حوالى ٢٤٠ ألف فرصة عمل سنوية ، أى بمعدل زيادة سنوية يبلغ حوالى ٤ر٣٪ فى المتوسط ويزيد هذا المعدل عن معدل الزيادة السكانية بحوالى ١٪ تقريبا •

— توجد أعلى زيادة تستهدفها الخطة فى قطاع التشييد والبناء ، ويليه قطاع الصناعة •

— أقل معدل زيادة يوجد فى الزراعة •

بالنسبة لهيكل العمالة :

— لاتزال الزراعة تمثل القطاع الذى يستوعب الحجم الاكبر من العمالة حوالى ثلث القوة العاملة •

— يلى الزراعة قطاع الخدمات الحكومية اذ يستوعب حوالى خمس حجم العمالة (تجدر ملاحظة أن جزء ليس بالصغير من حجم العمالة فى هذا القطاع يعد بطالة مقنعة) •

— تأتى الصناعة فى المرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة ، حوالى ١٤٪ •

— ويأتى قطاع التجارة فى المرتبة الرابعة ، ويستوعب حوالى ١٠٪ من حجم العمالة الكلية •

ويلاحظ على العمالة ما يلى :

١ — بينما حجم العمالة فى الصناعة أقل من نصف حجم العمالة فى الزراعة ، الا أن ناتج الصناعة يبلغ حوالى ضعف ناتج الزراعة •

٢ — تستهدف الخطة زيادة انتاجية المشتغل فى المتوسط بحوالى ٥٪ سنويا بالنسبة للاقتصاد القومى ككل ، وتستـــتهدف زيادة أنتاجية المشتغل فى الصناعة بحوالى نفس هذا المعدل ٥٪ سنويا فى المتوسط ، أما فى الزراعة فالزيادة المستهدفة فى انتاجية المشتغل تبلغ فى المتوسط حوالى ٥ر١ سنويا فقط •

المقارنة بالفترات السابقة :

١ — يلاحظ أن حجم العمالة حاليا فى الخطة الخمسية تبلغ حوالى ضعف حجم العمالة فى أوائل الستينيات •

٢ — أهم تغير جذرى فى هيكل العمالة تمثل فى أنخفاض الاهمية النسبية لحجم العمالة فى الزراعة ، من أكثر من نصف حجم العمالة فى أوائل الستينيات الى حوالى ثلث حجم العمالة كما هو مستهدف فى نهاية الخطة الخمسية الحالية •

٣ — أهم تغير جذرى فى هيكل العمالة تمثل فى انخفاض الاهمية النسبية لحجم العمالة فى أوائل الستينيات الى حوالى ثلث حجم العمالة كما هو مستهدف فهى نهاية الخطة الخمسية الحالية •

د) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

١ — تستهدف الخطــة تخفيض العجز فى الميــزان التجارى من حوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه فى سنة الاساس الى حوالى ٢٢٠٠ مليون جنيه فى السنة الاخيرة كذلك تســتهدف تخفيض العجــز فى الميزان للعمليات الجارية من حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه الى حوالى ٥٠٠ مليون جنيه • ويرجع ذلك التحسن المستهدف فى ميزان العمليات الجارية الى الزيادة المتوقعة فى ايرادات ثلاث بنود رئيسية هى : رسوم المرور فى قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج • وكذلك الى ما تستهدفه الخطة من زيادة الصـــادرات بمعدل ٥ر١٠٪ سنويا فى المتوسط ، بينما تستهدف فى زيادة الواردات بمعدل ٣ر٤٪ سنويا فى المتوسط •

٢ ـ تعتمد الخطة الى حد كبير على البترول :

ـ فبالنسبة للصادرات السلعية يتوقع أن تمثل الصادرات البترولية أكثر من ٣/٤ اجمالى الصادرات السلعية •

ـ وبالنسبة للمتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات يتوقع أن تمثل الصادرات البترولية حوالى ٤٢٪ من اجمالى هذه المتحصلات فى ٨٦/٨٧ ، بينما لاتمثل الصادرات الزراعية والصناعية كلها سوى ١٠٪ من اجمالى هذه المتحصلات •

فاذا تذكرنا أن ناتج قطاع البترول يمثل حوالى ١٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ١٦٪ للزراعة ، ١٥٪ للصناعة (بدون البترول) ، لتبين لنا مدى الاعتماد الكبير على البترول •

ـ من بنود الموارد الهامة التى تعتمد عليها الخطة بند تحويلات المصريين العاملين فى الخارج اذ يتوقع ان تبلغ فى عام ٨٦/٨٧ حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه • أى مايزيد بحوالى ٨٠٪ عن قيمة الصادرات الزراعية والصناعية (باستثناء البترول) ويلاحظ أن قيمة صادرات البترول بالاضافة الى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج يمثلا معا فى نهاية الخطة الخمسية الحالية حوالى ٦٠٪ من اجمالى المتحصلات الخارجية فى ميزان المدفوعات •

٤ ـ من المؤشرات الهامة فى مجال التجارة الخارجية نسبة تغطية الصادرات السلعية لقيمة الواردات الجارية ، الواردات الاستهلاكية والواردات الوسيطة • وتستهدف الخطة الخمسية أن تزيد قيمة الصادرات السلعية عن قيمة الواردات الجارية فى العام ٨٦/٨٧ بحوالى ٦٪ بينما قيمة هذه الصادرات لاتمثل الا ٧٨٪ من الواردات الجارية فى عام ٨١/١٩٨٢ •

هـ) المديونية الخارجية :

١ ـ تقدر الخطة زيادة المديونية الخارجية من ١٣ مليار جنيه فى سنة الاساس الى حوالى ١٦ مليار جنيه فى عام ٨٦/٨٧ • ويعنى هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من حجم الدين الخارجى من حوالى ٢٨٨ جنيه فى سنة الاساس (١٣ مليار ، ٤٥ مليون نسمة) الى حوالى ٣٢٤ جنيه فى ٨٦/٨٧ (٢ر٦ مليار جنيه ، ٥٠ مليون نسمة) •

٢ ـ بالرغم من أن الخطة تستهدف تحقيق معدل نمو للناتج المحلى حوالى ٨٪ سنويا فى المتوسط الا أنه فى نهاية الخطة فان حجم الديون الخارجية سوف يمثل نسبة تزيد عن نصف الناتج المحلى حوالى (٥٦٪ على أساس مليار جنيه دين خارجى ، ٩ر٢٨ مليار جنيه الناتج المحلى) ، ولكن على أى فهذه النسبة تعد أفضل بالمقارنة لسنة الاساس حيث تبلغ ٦٦٪ وعلى أساس ١٣ مليار جنيه دين خارجى ، ٦ر١٩ مليار جنيه الناتج المحلى) •

(يجب الاخذ فى الاعتبار أن مشكلة المديونية الخارجية مشكلة اختلال هيكلى لاتحسم الا فى الاجل الطويل) •

٣ ـ وبخصوص عبء خدمة الدين تقدر الخطة أنه سيرتفع من حوالى ٦ر١ مليار جنيه فى سنة الاساس الى حوالى ٢ مليار فى ٨٦/٨٧ أى أن حجم خدمة الدين يمثل فى نهاية الخطة حوالى خمس حصيلة الموارد الجارية المتوقعة (٢ مليار جنيه خدمة دين خارجى ٧ر١٠ مليار جنيه اجمالى الموارد الجارية المتوقعة) •

٤ ـ للتعرف على العبء الناجم عن حجم خدمة الدين يلاحظ أن هذا الحجم فى العام ٨٦/٨٧ يكاد يبلغ ضعف قيمة الصادرات الزراعية والصناعية بدون البترول (١١٠٠ مليون جنيه) •

المقارنة بالفترات السابقة :

١ ـ لم يتجاوز حجم الدين الخارجى حتى نهاية الستينيات ٢ مليار دولار •

٢ — زاد حجم الدين الخارجى خلال السبعينيات زيادة كبيرة اذ وصل فى نهاية السبعينيات خمسة أضعاف حجمه فى أواخر الستينيات •

٣ — منذ منتصف السبعينيات أصبح الدين الخارجى يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى ففى عام ١٩٧٥ بلغت نسبة الدين الخارجى أكثر من ٨٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى • ولقد تفاقم الامر فى عام ١٩٨١ حيث زاد حجم الدين الخارجى عن حجم الناتج المحلى بحوالى ٣٪ •

٤ — وبالنسبة لعبء خدمة الدين الخارجى فقد بدأ منذ منتصف السبعينيات يمثل أكثر من ٥٠٪ من حصيلة الصادرات السلعية •

المرحلة الثانية ـ الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ :

هذه هى الخطة المقبلة ، وهى تهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفع مستوى معيشة الانسان المصرى[٢] •

فالموارد الطبيعية فى مصر محدودة ، والموارد البشرية وفيرة ، ومن ثم أصبح من اللازم أن يكون التركيز على تنميتها وحسن استخدامها وذلك باكسابها القدر المناسب من المهارات والمعارف والسلوكيات وهو ما تحتاجه التكنولوجيا الحديثة •

ونكتفى بأن نعرض جانبا واحدا من هذه الخطة وهو ما يتعلق بالانسان المصرى وذلك فى مجالات محو الامية ، التعليم ، والتدريب ، الصحة ، العمل والتوظيف ، الهجرة الخارجية ، دور المرأة فى الخطة الخمسية وذلك كما يلى :

١ ـ محو الامية :

تمثل قضية الامية فى مصر أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة •

الاهداف قصيرة المدى : للخطة أهداف قصيرة المدى تتمثل فى أن تصل نسبة الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الاولى (التعليم الاساسى)

الى ٩٢٫٢٪ للذكور ، ٨١٫٣٪ للاناث (بافتراض ان نسبة الزيــادة السنوية ١٫٨٪ للذكور ، ٢٫٧٪ للاناث) خلال الخطة الخمسية القادمة •

وكذلك تخفض نسبة الأمية لتصل الى ٤٠٪ بعد أن كانت ٥٦٫٥٪ عام ١٩٧٦ •

الاهداف طويلة المدى :

— أن نصل بنسب الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الأولى (مرحلة التعليم الاساسى) الى ١٠٠٪للذكور والاناث فى عام ٢٠٠٢ •

— أن تتلاشى الأمية تماما عام ٢٠٠٢ •

ويوجد تصور لمحو الامية فى مصر على مدى عشر سنوات ، على أن يبدأ تنفيذها مع أول سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) ثم الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ — ١٩٩٧/٩٦) • وتقوم الخطة على الأسس التالية :

أ) تشير البيانات الاولية التى قدمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصــاء فى عام ١٩٨٤ الى أن عــدد الأميين فى مصر يبلغ حوالى ٩٤٩٤٩٢٦ ما بين سن ١٥ الى ٤٥ سنة • وقد ارتفع هذا العدد فى عام ١٩٨٧/٨٦ (آخر ســنوات الخطة الخمســية الحالية) الى نحو ٩٦٧٠٠٠٠ من الذكور والاناث •

ب) وزعت الاعداد المطلوب مدو أميتها على ســنوات الخطة على مستوى الجمهورية بمحو أمية ٩٦٧٠٠٠ كل عام على مدى عشر سنوات بتكاليف اجمالية سنوية قدرت بحــوالى ١٩٣٤٠٠٠٠ جنيه فى العام الواحد ، ثم تصفى الجيوب الباقية من المتخلفين والراسبين فيما بعد نهاية السنوات العشر •

جـ) يقترح انشاء صندوق مركزى وصناديق محلية لتمويل الخطة تعتمد على ما توفره اللدولة وما قد يفرض من رسوم لهذا الغرض ،

ولكن الأعتماد الاساسى ينبغى أن يكون على تبرعات المواطنين والهيئات والنقابات وعلى المعونات الخارجية •

د) الخطة القومية بمعنى أن يحدد فيها دور الوزارات والهيئات والمؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ••• الخ •

وتبدأ بحملة قومية شاملة تقوم فيها أجهزة الاعـلام والصحافة والدعوة الدينية بدور فعال ، بحيث تقود وزارة التربية والتعليم هذا العمل مستخدمة المواقع التالية :

١ ـ **القوات المسلحة :** بحيث تدخل مدة التجنيد كحافز ايجابى أو سلبى لمحو أمية المجندين •

٢ ـ **السجـون :** تتم محو أمية النزلاء مع اعطاء ميزة تخفيف مدة السجن من يجتاز الاختبارات •

٣ ـ **دور الرعاية :** يمـكن اسـتخدام هذه الدور فى محـو أمية نزلائها مع وضع الحوافز الأيجابية •

٤ ـ **الخـدمة العامة :** على كل ملتحق بمشروع الخدمة العامة أن يقوم بمحو أمية عدد محدد من الافراد ، وأن تقتصر الخدمة العامة على هذا العمل الوطنى •

٥ ـ **المساجد والكنائس :** بحيث تستغل هذه المـواقع الدينية فى محو أمية المترددين عليها بمعرفة القائمين على الشعائر فيها ، مع وضع نظام للحوافز المـادية والمعنوية •

٦ ـ **أجهزة الحكومة والقطاع العام :** لا يتم تعيين الافراد الاميين بهذه الاجهزة الا بعد تقديم مايفيد محو أميتهم ، وبالنسـبة للعمالة الحالية التى تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة ، فيمكن منحهم فرصة سنتين لمحو أميتهم ، وبعدها يمكن النظر فى علاوات أو حوافز من لم تمح

أميتهم خلال هذه المهلة • وبالنسبة للقطاع الخاص ، فيمكن وضع خطة لمحو أمية العاملين فيه مرحليا ، بحيث يبدأ التنفيذ بالقطاع المنظم أسوة بما هو متبع فى القطاع العام •

مستقبل التعليم والتدريب :

ان التقدم الاقتصادى فى أى دولة يعتمد على عاملين أساسيين ، الموارد المادية والموارد البشرية ، ولما كانت مصر من الدول النامية التى من سماتها محدودية مواردها المادية مع كثرة مواردها البشرية ، فان الطريق لتطويرها يعتمد بالدرجة الاولى على الارتفاع باستخدام الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب الموجه الى امداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باحتياجاتها الكمية والنوعية من قوة العمل حتى تتمكن من مواجهة التغيرات التكنولوجية السريعة التى تجتاح العالم فى هذه الآونة • لذلك أصبح من الضرورى :

— تعديل المناهج الدراسية فى جميع مراحل التعليم بحيث تنبع من واقع مجتمعنا ولخدمة أهداف تنميته ، مع العودة الى نظام اليوم المدرسى الكامل ، وتقديم الغذاء الصحى للتلاميذ •

— الاهتمام بتضمين المناهج التعليمية فى جميع المراحل مقررات التربية الوطنية وما تتضمنه من فهم متكامل لتاريخ المجتمع المصرى ، وما شهده المجتمع من صراعات وما خاضه من معارك مما يعمق انتماء الطالب وحبه لوطنه •

— أن تعمل المناهج الدراسية لبث روح البحث العلمى الجاد على أسس سليمة ، بحيث يكون البحث العلمى ظاهرة شبابية ، يتنافس الشباب فيه ويتسابقون الى تقديم الجديد •

— تحديث طرق ووسائل التدريس بما يؤدى الى تدعيم التعليم الذاتى والمشاركة الايجابية للدارس فى العملية التعليمية ، مع التوسع فى برامج التدريب الحقلى والميدانى •

ـ العمل على ألا يقتصر دور المعلم على التدريس ، بل يمتد الى الاشراف والتوجيه والرعاية والارشاد ، لذا فهناك دور تدريس ودور ارشادى ودور تثقيفى ودور اجتماعى ودور سياسى ودور تقويمى للمعلم •

ـ أن تتضمن خطط وبرامج التعليم العامة على كافة المستويات تدريس قدر من المواد الفنية ومبادىء التكنولوجيا ومنجزاتها ، وذلك بقصد خلق وعى يدرك أهمية التعليم الفنى وقيمته فى المستقبل ويحد من الاندفاع الى التعليم النظرى الاكاديمى •

٢ ـ التعـــليم :

قد يكون من المناسب الآن وفى ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية فى جمهورية مصر العربية اعادة النظر فى سياسة مجانية التعليم دون قيد أو شرط فى مرحلة التعليم الجامعى ، وايجاد الصيغة المناسبة بقصرها على المتفوقين ، وعلى محدودى الدخل ، وأن يتحمل القادرون من غير المتفوقين تكاليف التعليم فى هذه المرحلة ، بما يؤدى الى المساهمة فى تدعيم الامكانيات التعليمية وبصفة خاصـــة فى الكليات العملية ، وزيادة الحوافز للقائمين على العملية التعليمية فى هذه الكليات ، الأمر الذى يمكن أن ينعكس أثره بالايجاب على تخـــريج الكوادر القادرة بالكفاءة المطلوبة •

وأنه قد حان الوقت للربط الفعلى ــ وبأسلوب علمى ــ بين أهداف وأساليب ومخرجات الأجهـــزة التعليمية وبين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصـــيرة الأجل ، ومتوسطة الأجل وطويلـــة الأجل مما يكفل لهذه الخطط النجاح على أيدى الكوادر القادرة ويتم أعدادها للقيام بمتطلبات التخصصات والمهن التى يقوم عليها تنفيذ هذه الخطط وبما يساعد على تقليل فائض العمـــالة القائمة فى بعض المهن والتخصصات ، وأيضا تقليل العجز الواضح فى مهن وتخصصات أخرى • ويقتضى ذلك ضرورة العمل على القيـــام بحصر علمى دقيق لاحتياجات سوق العمالة من الكوادر المتخصصة على مدى زمنى معقول،

من حيث الكم والـكيف حتى يتسنى للمخططين فى مجـالى التعليم والتدريب تدقيق هذا الربط •

التعليم العــام :

تطور التعليم العام خلال فترة الخطة الخمسية الحالية بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان ، فقد نمى اجمالى عدد المقبولين بمختلف مستويات التعليم العام بمتوسط سنوى بلغ نحو ٤٫٩٪ • وتزايد عدد المقبولين فى التعليم الاساسى ، المرحلة الابتدائية (متضمنة المقبولين بالأزهر والمدارس الخاصة) بمتوسط نمو سنوى ٥٫٥٪ •

وقد أخذ التحـول الى التعليم الفنـى اتجاها صـعوديا فى حين انخفضت تلك النسبة للمقبولين فى التعليم الثانوى •

وقد أخذ انشاء الفصـول فى خلال السـنوات الاربع الاولى من الخطة الخمسية الحالية نفس الاتجاه تقريبا •

ويوجد اتجاه بأن تتضمن الخطط المستقبلية أهداف قصيرة المدى تشـمل :

ـ أن تصل بنسب الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الاولى (مرحلة التعليم الاساسى) الى ٩٢٫٢٪ للذكور ، ٨١٫٣٪ للاناث (بافتراض نسبة الزيادة السنوية ١٫٨٪ للذكور ، ٢٫٧٪ للاناس) خلال الخطة الخمسية القادمة •

أما بالنسبة للأهداف بعيدة المدى :

ـ أن تصل بنسب الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الاولى (مرحلة التعليم الاساسى) الى ١٠٠٪ للذكور والاناث فى عام ٢٠٠٢ •

التعـــليم الفنى :

تتضمن السياسة التعليمية المقترحة فى مجال التعليم الفنى مايلى :

أ) لمـا كان أساس قبول الطـلاب فى التعليم الفنى فى الوقت

الحالى هو المجاميع التى يحصل عليها الطلاب وهي عادة أدنى المجاميع ، فقد يكون من الانسب اجتذاب العناصر الافضل وتشجيعها على الالتحاق بالتعليم الصناعى بصفة خاصة بزيادة الدوافز للمتخرجين فى المهن التى تحتاج اليها خطط التنمية ، ومن ذلك زيادة أجورهم الى مستوى يقرب من مستوى أجور الجامعيين •

ب) أن يتم توجيه المقبولين فى التعليم الفنى الى اختيار المهن الأكثر ملاءمة لاستعداداتهم وقدراتهم العقلية والبدنية والنفسية والاكثر اتساقا مع ميولهم من بين المهن التى تحتاج اليها سوق العمل وذلك باستخدام أساليب التوجيه المهنى المختلفة •

جـ) التركيز على الجانب العملى فى التعليم الفنى وبصفة خاصة التعليم الصناعى مما يؤدى الى تخريج عمالة ماهرة حقا يقبل عليها مسئولو المؤسسات والمنشآت سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص •

د) تزويد المدارس الصناعية باحتياجاتها من الآلات والمعدات بالقدر الذى يكفل توفير العدد اللازم من ساعات التدريب العملى لكل طالب حتى يتخرج بالمستوى المطلوب •

هـ) التوسع فى انشاء المدارس الفنية المشتركة بين وزارات التربية والتعليم وبين قطاعات الانتاج ، وهى المدارس التى تنشأ داخل المصانع والمؤسسات مثل مدرسة الطباعة بالهيئة العامة للمطابع الاميرية •

و) الاهتمام بالتوسع فى انشاء معاهد اعداد الفنيين لتخريج العدد المناسب من فئة الفنيين وهى الفئة الهامة التى توجد بين العامل الماهر والمهندس والتى تمثل ركيزة من ركائز الصناعة •

ز) تشجيع الاقبال على التعليم الصناعى والفنى فى التخصصات المطلوبة باتاحة الفرصة لهم بالالتحاق بالتعليم الجامعى المناسب لهم •

التعليم الجامعى :

ينبغى أن تقوم سياسة القبول بالجامعات على أسس منها :

أ) احتياجات خطط التنمية •

ب) طاقة الكليات الجامعية ذاتها على الاستيعاب •

جـ) قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم •

د) ادخال التخصصات الجديدة التى يمكن أن تسهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مخططات التنمية والتأكيد على زيادة الاهتمام ببعض التخصصات الاخرى مثل الحاسبات الالية •

هـ) الاهتمام بالكيف لا بالكم •

ز) الاهتمام بانشاء الجامعات البيئية وتهجير الجامعات الى الصحراء ما أمكن •

البحث العلمى :

تستهدف الخطة الخمسية للبحث العلمى (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) التركيز عند تنفيذها للدراسات والبحوث العلمية على الاهتمام بمشاكل التنمية ، وبلورة ذلك فى عدد من المشروعات التى تهتم بتنمية القوى البشرية وقوة العمل والمجالات الصحية والاجتماعية والبيئة والاسكان •

كما سوف تستهدف الخطة الى تحقيق مزيد من المشاركة فى العمل بين البحث العلمى وقطاعات الانتاج والخدمات بحيث يصبح البحث العلمى خطة مبرمجة للبحوث التطبيقية لتتلاقى واحتياجات الاجهزة المستفيدة وتعبر عن احتياجاتها • على أن يتم التركيز على تخطيط المجتمعات الصناعية كنواة للمدن الجديدة لتخفيف الضغط السكانى على جانبى الوادى ودلتا النيل بوجه عام ، وعلى القاهرة بوجه خاص •

٣ ـ التدريب :

باعتباره أحد الدعامتين الرئيسيتين نحو توفير الاحتياجات المطلوبة

لخطة تنمية القوى العاملة بتخصصاتها المختلفة ، ويفرض ذلك أن تسير سيانسة التدريب جنبا الى جنب مع سياسة التعليم ، حيث لا يمثل التعليم والتدريب معا هدفا اجتماعيا فحسب ، وانما يمثلان هدفا اقتصاديا أيضا ، يتمثل فى خلق المواطن القادر على الانتاج وعلى التطوير والابداع من أجل زيادة رفاهية الدولة • كل ذلك يقتضى أن تستهدف الخطة الخمسية المقبلة الى :

أ) التأكيد على أهمية التدريب المهنى فى معالجة الخلل الظاهر فى هيكل قوة العمل والمتمثل فى وجود فائض فى بعض التخصصات والمهن وعجز فى بعض التخصصات والمهن الاخرى وخاصة فى الاجل القصير ، ويؤدى التدريب التحويلى دورا بارزا فى هذا الضوء ، وذلك بتدريب فائض قوة العمل على المهن التى بها عجز وخاصة داخل العائلة المهنية الواحدة •

ب) التأكيد على أهمية دور التدريب المهنى فى سد العجز الواضح فى بعض التخصصات والمهن • نتيجة لاقامة المشروعات الجديدة والتوسع فى المشروعات القائمة وعمليات الاحلال بالمؤسسات والمنشآت نتيجة للوفاه والعجز والمرض وهجرة العمالة التخصصية والفنية المدربة الى الدول العربية والدول الاجنبية الاخرى •

جـ) مراعاة لظروف الاقتصاد القومى ، وترشيدا للانفاق ، ينبغى أن يتم استخدام فائض الامكانيات التدريبية القادمة فى تدريب الاعداد المطلوب تدريبها • لخدمة الاقتصاد القومى على نحو ما أوضحناه عن كيفية اعداد مطالب الدولة من قوة العمل الماهرة الفنية •

د) ألا يتم انشاء مراكز تدريب جديدة الا بعد اجراء دراسات جدوى تتضمن عدم وجود امكانيات غير مستغلة فى البيئة التى يراد انشاء مراكز تدريب جديدة بها ، وتتضمن وجود احتياجات تدريبية ، وتتضمن وجود مندوبين قادرين على التدريب وراغبين فيه •

هـ) التأكيد على أهمية التدريب الادارى فى خلق القيادات القادرة على اتخاذ القرارات الملائمة فى الوقت المناسب ، وعلى انجاز الأعمال من خلال المرؤسين فى أقل وقت وبأقل تكلفة ٠

و) التأكيد على أهمية ربط التدريب بالاستخدام أى ربط أهداف التدريب باحتياجات خطط التنمية ــ الاقتصادية والاجتماعية للدولة ٠

ز) التأكيد على أهمية التنسيق بين التعليم والتدريب واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهة مركزية ٠

ح) حان الوقت لاتخاذ قرار باشراف جهة مركزية على مجالوأنشطة التدريب للتخطيط لها على المستوى القومى وذلك لأسباب عديدة ذكرت سابقا ٠

ط) الاهتمام بالشق التربوى والا يركز التدريب على المعارف والمهارات فقط وانما على السلوك المهنى أيضا لينعكس ذلك على الانتاج متمثلا فى الآداء الجيد الأمين الذى يرعى الصفات الجمالية فى العمل ، واحترام أصول المهنة ومتطلبات الصيانة للحفاظ على الآلات والمعدات بما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع مستوى الانتاجية ٠

ى) الاهتمام باعداد المدربين فنيا واداريا باعتبارهم عصب العملية التدريبية ٠

٤ ـ الصحـــة :

ان الرعاية الصحية هى احدى المجالات الرئيسية للاستثمار فى الموارد البشرية ، وأن التركيز على اعداد المواطن لتوفير أسباب الانطلاق الذاتى له ليساهم فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يقتضى ذلك رعاية هذا المواطن صحيا واجتماعيا ، وصولا الى أعلى مستوى ممكن من حسن الأداء للمهام المطلوبة ، وهو هدف التنمية ووسيلتها ، وانطلاقا نحو الأهداف فى مجال الخدمات الصحية ، فانه يجب التركيز على عدة محاور أساسية ترتكز عليها الرعاية الصحية ،

ويتطلب ذلك دراسة الامكانيات الصحية المتاحة ، ونقاط الضعف والقوة ، بالاضافة الى الأخذ فى الاعتبار ، ما قد تتعرض له الدولة من أضرار صحية نتيجة التفجيرات الذرية وتلوث البيئة .

ان الزيادة السكانية فى مصر وهى سريعة ومتصاعدة ، تضع المزيد من العراقيل ، وتؤثر على الامكانيات فى مجال الخدمات الصحية ، اذ تحتاج مصر فى عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٣ مليار جنيه لتقديم الرعاية الصحية فى حدود ٢ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن ، وهذه أقل النسب الممكنة، ومن هذا المنطلق ، نجد أن واجبنا لدعم واعداد المواطن السليم المعافى الذى يشارك بفاعلية فى تنفيذ مخططات التنمية ، أن تلتزم ونبدأ فى اعداد الدراسات اللازمة لاعداد البرامج والسياسات المناسبة لتحقيق هذا الهدف .

ومن أهم المقترحات اللازمة لعلاج الفجوة فى الخدمة الصحية :

أ) بالنسبة لخدمات الطب الوقائى :

١ ــ الاهتمام بتغذية التلاميذ فى المدارس الابتدائية والاعدادية كوسيلة لسد العجز فى سوء التغذية ، والذى هو أحد الاسباب الرئيسية لمعظم الامراض فى سن النمو .

٢ ــ العناية بالصحة النفسية فى مراحل التعليم المختلفة ، لخلق جيل بعيد عن المشاكل والعقد النفسية .

٣ ــ تدعيم الخدمات الصحية الاساسية للمواطنين بالوحدات الصحية المختلفة (ريفية وحضرية ومدرسية) بتوفير الادوية والطعوم والفحوص الدورية مع متابعة أداء هذه الخدمة أولا بأول لسرعة مواجهة أى طارىء قبل استفحاله .

٤ ــ ايجاد التنسيق الكامل والتعاون المستمر بين الجهات المسئولة عن تلوث البيئة (الصرف الصحى ــ جهاز شئون البيئة ــ مؤسسات وزارة الصحة ... الخ) لمنع انتشار الاوبئة والامراض .

٥ ـ تركيز أجهزة الاعلام ووسائل الارشاد على رفع مستوى الوعى والثقافة الطبية فى مجالات الغذاء والرياضة وخاصة بين الشباب والصغار •

٦ ـ تصعيد عمليات مكافحة الامراض المتوطنة وخاصة البلهارسيا •

٧ ـ تدعيم معامل أبحاث وانتاج الامصال والطعوم الواقية من الامراض •

ب) بالنسبة لخدمات الطب العلاجى :

١ ـ استكمال وتطوير المستشفيات بما يضمن تأدية الخدمة الصحية المطلوبة ، وذلك عن طريق استكمال تجهيزات المستشفيات واعداد وتطوير مراكز الاسعاف والعناية المركزة •

٢ ـ يتطلب اسعاف المصابين ورعاية المرضى فى الحالات الخطيرة نقلهم الى المستشفيات بأسرع وقت ، ولذا يرى استحداث نظام الاسعاف الطائر ، وتمد مهابط للطائرات الهليوكبتر بالمستشفيات الهامة بالجمهورية •

٣ ـ اعطاء أولوية لاستكمال المستشفيات التى أوشكت على الانتهاء ثم المنفذ فيها بنسبة كبيرة وهكذا حتى يتم تنفيذ جميع المستشفيات التى تحت الاستكمال ، ولا يدرج بالخطة القادمة مستشفيات جديدة الا بالمناطق المحرومة أو دون المعدل السائد بالبلاد •

٤ ـ تنشيط دور جمعيات رعاية المرضى وأصدقائهم بالمستشفيات للعمل التطوعى بالجهود المادية والذاتية لسد العجز فى مجال التمريض وفى الخدمات الصحية •

٥ ـ الاستفادة من خريجى الجامعات فى الخدمة العامة ، وتدريبهم وتطويعهم للعمل بالمستشفيات لسد العجز فى مجال التمريض •

٦ ـ تشجيع المواطنين على الالتحاق بمعاهد التمريض ، وتغيير مفاهيم المجتمع بالنسبة لها •

٧ ــ تشجيع المواطنين على الاعتماد على الذات فى بناء واستكمال وتجديد المستشفيات ، ولا يتم ادراج أى مستشفى الا بعد تقديم نسبة معينة من الكلفة ما أمكن ذلك ، ويؤدى هذا الى اهتمام الجمهور بالمحافظة على المستشفيات وصيانتها ومراقبتها وتوفير الاستثمارات للدولة .

٨ ــ العمل على زيادة نظام العلاج بمقابل مناسب (الاقتصادى) بالمستشفيات العامة والمركزية والتعليمية والقروية لعلاج متوسطى الدخل ، على أن يتم استخدام حصيلة العلاج فى تحسين مستوى الخدمة كتمويل ذاتى .

٩ ــ التوسع فى نظام التأمين الصحى والمؤسسات العلاجية واتباع نظام تكامل الخدمة وتسلسلها بالمستشفيات الحكومية .

١٠ ــ وضع نظام للاشراف على الخدمة العلاجية بالقطاع الخاص من حيث الاجور ومستويات العلاج .

جـ) بالنسبة للدواء :

تهدف الخطة الخمسية المقبلة (٨٧/١٩٨٨ ــ ٩١/١٩٩٢) الى دعم صناعة الدواء فى مصر ، وسوف تعمل الاجهزة المسئولة على زيادة الانتاج فى هذا القطاع لسد احتياجات المواطنين الى أقصى درجة ممكنة لتوفير العملة الاجنبية اللازمة لشراء الدواء من الخارج ، لذلك سوف يزيد الانتاج المحلى من الدواء بحيث يغطى ٨٦٪ من الاستهلاك المحلى ، بل سوف يتوسع أيضا فى حجم الصادرات لتصل الى نحو ٥٪ من اجمالى الانتاج بهدف توفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد مستلزمات الانتاج والاجهزة والمعدات الطبية المتقدمة .

وسيتم تحقيق ذلك من خلال السياسات التى تؤدى الى التوسع فى انتاج الكيماويات والخامات الدوائية محليا وكذلك تصنيع مستلزمات الدواء ومواد التعبئة والتغليف والعناية بالتدريب فى مجال صناعة الدواء .

٥ ـ العمل والتوظيف :

ان تنمية الموارد البشرية وحسن اسـتخدامها ليس أحد المداور الرئيسية التى ترتـكز عليها الخطة الخمسـية القادمة (١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١) وانما هى فى الواقع الركيزة الاساسية التى تستند اليها كافة المداور الاخرى والتى بدونها يصعب ، بل يستحيل تحقيق بقية الأهداف •

وما من خطة أعدتها مصر الا وأوردت «تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها » ضمن أهدافها المعلنة ، ولكن هذا الهـدف يأخذ أبعادا جديدة فى الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١) • فبادىء ذى بدء ينظر الى تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها فى هذه الخطة على أنها المخرج العملى لتطبيق فلسفة الخطة الخمسية القادمة فى مجال الموارد البشرية والقائلة بامكانية تحويل الزيادة السكانية الى مورد للدولة لاعبء عليها •

وتقدر الزيادة فى قوة العمل خلال الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١) بحوالى ٢ر١٨٧ مليون فرد منهم ١ر٧٣١ مليون من الذكور وحوالى ٤٥٦ ألف من الاناث ، وذلك فى فئات السن (١٢ – ٦٤) • وينتظر أن تبلغ متوسط الزيادة السنوية فى خلال فترة الخطة حوالى ٤٣٨ ألف فرد • ويتوقع أن تنمو قوة العمل بمعدل يقترب من ٣٪ سنويا ، وبالنسبة لقوة العمل الذكور فيتوقع أن تنمو بحوالى ٧ر٢٪ سنويا خلال فترة الخطة الخمسية القادمة ، وهذا المعدل يماثل معدل نمو السكان تقريبا ، أما بالنسبة للاناث فيتوقع أن يبلغ معدل نموهن السنوى المتوسط حوالى ٦ر١٪ خلال الفترة ، وهو أكثر من ضعف معدل نمو قوة العمل الذكور •

وتجدر الاشارة الى أن الاهمية النسبية لقوة العمل الذكور تبلغ حوالى ٨٨٫٥٤٪ فى أول الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧) وسوف تنخفض فى نهاية الخطة الخمسـية المقبلة (١٩٩٢/٩١) الى حوالى ٨٧٫٢٥٪

بنقص قدره ٢٩ر١٪ خلال الفترة ، وفى المقابل تزيد الاهمية النسبية لقوة العمل الاناث من ٤٦ر١١٪ الى ٧٥ر١٢٪ خلال نفس الفترة •

وبالنسبة للهيكل العمرى لقوة العمل نجد أن حوالى ٩ر٦١٪ من الذكور ونحـو ٨ر٨٣٪ من الاناث تتركز فى فئـات العمر الوسطى (٢٠ ــ ٤٠) فى بداية الخطة الخمسية المقبلة ثم ترتفع هذه النسبة فى نهاية الخطة الخمسية (٩١/١٩٩٢) الى حوالى ٤ر٦٢٪ للذكور ونحو ٢ر٨٥٪ للاناث ، وهذا التقدير الهيكلى فى صالح الاقتصاد المصرى ، وفى المقابل تنخفض نسبة القوى العاملة فى صغار وكبار السن •

ومن حيث الهيكل الاقتصادي والمهنى ورفع مستوى المهارة والكفاءة والانتاجية لقـوة العمل المصرية فتستهدف الخطة الخمسـية القادمة (٨٧/١٩٨٨ – ٩١/١٩٩٢) الى علاج الخلل فى الهيكل القطاعى لقوة العمل بصورة تضمن التوازن القطاعى الكامل ، مع التركيز على تنمية المشتغلين فى القطاعات الانتاجية وبخطوات تضمن عدم الحد من خلق فرص العمل المنتجة من ناحية ، وتؤكد الارتفاع المسـتمر لمستويات الانتاج والانتاجية من ناحية أخرى •

كما تستهدف الخطة الخمسية القادمة تحديد نوعية المهن المطلوبة بما يمكن أجهزة التعليم والتدريب من ترشيد سياسات القبول والاداء بها ، ويحقق كلا من التوازن العددى والنوعى بين العرض من قوة العمل والطلب عليها دون اختناقات أو فوائض غير مرغوب فيها •

ومن أهداف الخطة الخمسـية القادمة تنمية الموارد البشرية كما وكيفا ، وبصورة مستمرة ، لرفع مستويات الانتاجية والاداء عن طريق رفع مستويات المهـارة فى صورة متـكاملة مع باقى العناصر الأخرى لتنمية الموارد البشرية ، مثل الرعاية الصحية والاجتماعية وسياسات الاجور ، فأحد المعايير الاساسية التى يقاس بها تقدم الامم هو مستوى ومعدل نمو انتاجية العمل بها ، فهو الحل الوحيد الممكن والمتاح أمام

الدول عموما والدول النامية مثل بلادنا على وجه الخصوص وذلك حتى نتمكن من :

ـ خفض تكاليف الانتاج والخدمات ، وبالتالى الحد من ارتفاع الاسعار ان لم يكن من الممكن خفضها فى بعض المراحل •

ـ امكانية رفع مستويات الاجور الحقيقية لمختلف فئات العاملين •

ـ امكانية المنافسة فى الاسواق العالمية •

فرخاء الامة وأفرادها يتوقف بدرجة كبيرة على ارتفاع مستويات ومعدلات نمو انتاجية العمل •

وتشير التنبؤات الخاصة بالنمو السكانى وتقديرات النمو لمعدل النشاط الخام والتطورات المتوقعة لأهم العوامل المؤثرة على هذا المعدل فى المستقبل ، وكلها تشير الى أن الوفرة العددية فى المعروض من قوة العمل ، سواء فى المدى البعيد أو خلال الخطة الخمسية القادمة يمكن أن تقابل باجمالى الطلب على قوة العمل خلال نفس الفترة ، والمثل محصلة كل من العمالة اللازمة لعمليات الاحلال بالخروج من العمل بسبب الوفاة والتقاعد والهجرة ولاسباب أخرى ، مضافا اليها فرص العمل الجديدة المتوقعة •

وتستهدف الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) ضمن ما تستهدف عديدا من السياسات التى من شأنها تشجيع القطاع الخاص لكى يقف على قدم المساواة مع القطاع العام ويلعب دوره الرئيسى فى خلق فرص العمل المنتجه للأعداد المتزايدة من طالبى العمل والتى قام بها القطاعان الحكومى والعام فى السنوات الماضية •

ومن المسلم به أن تحديد النمط الأنسب لتنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها ، لايتحقق الا عن طريق التخطيط العلمى السليم للقوى العاملة ـ كجزء من التخطيط العام ، مرتبط وملتحم به ، الذى

يهدف فى النهـاية الى منع الفاقد والاختلالات ، وتحقيق التوازنات العددية والنوعية والمكانية والزمنية • ويستلزم هذا التخطيط العلمى التعرف على العوامل الحاكمة والمؤثرة فى كل من جانبى الميزان ، أى جانب العرض من قوة العمل وجانب الطلب عليها ، والتطورات التى لحقت بتلك العوامل فى المـاضى ، وما يتوقع حدوثه لها فى المستقبل ، حيث يمكن تقرير ما يتخذ من سياسات واجراءات فى ضوء تلك التطورات لتحقيق أعظم وأفضـل استخدام للمـوارد البشرية وللوصـول الى التوازنات المستهدفة لها •

٦ ـ الهجرة الخارجية ووضع سياسات لها :

ظهرت فى مصر الهجـرة الخارجية كعـامل مؤثر على التطورات الديموجرافية والاقتصادية منذ الستينات ، ثم حققت خلال السبعينات معدلات وظواهر غير عادية ، بسبب الطلب المتزايد على قوة العمل المصرية بكافة مستوياتها من الدول العربية والافريقية البترولية • ولقد قدر التعداد العام الاخير فى ١٩٧٦ عدد المصريين بالخارج بنحو ٤ر١ مليون نسمة ، ثم تزايد هذا العدد خلال السنوات التالية حيث يقدر حاليا بحوالى من ٧٥ر١ الى ٢ مليون نسمة ، وهناك تقديرات أعلى من ذلك بكثير ، غير أنه لايمـكن الجزم بالعـدد الحقيقى للمهاجرين المصريين بالخارج ـ سواء هجرة مؤقتة وهى تمثل معظم العدد ، حيث أن الهجرة الدائمة تمثل عنصرا هامشـيا ـ الى أن يجرى لهم حصر شامل •

وتشكل العمالة المصرية فى الدول العربية النفطية النسبة العظمى من العمالة المصرية فى الخارج ـ لذلك فان دراسة مستقبل الطلب عليها فى هذه الدول يجب أن نوليه العناية الواجبة ، نظرا للتطورات التى تسببت فى انخفاض أسعار البترول ثم معـاودته الى الارتفاع التدريجى بعد حادث انفجار المفاعل الذرى فى الاتحاد السوفيتى ، وحرب الخليج ، واحتمالات ما سوف تقوم به هذه الدول من سياسات خاصة بالعمالة

الأجنبية • هذه التطورات تعطى مؤشرا بأن هناك احتمالا لتخفيض أعداد العمالة الاجنبية — ومنها المصرية — التى تستعين بها هذه الدول، هذا الأمر يقتضى دراسة مستقبل العمالة المصرية فى الدول العربية ، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة كافة الاحتمالات ، وبحث امكانية وجود أسواق جديدة للهجرة الخارجية وخاصة فى أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية •

لقد آن الأوان أن نضع استراتيجية بعيدة المدى وسياسة واضحة ومحددة ثابتة ومفصلة ثم خطط تنفيذية لموضوع الهجرة الخارجية • بجميع جوانبه •

كما يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن الهجرة الى البلاد العربية والافريقية مسألة واجب ومسئولية يتعين أن نلتزم بها بحكم انتمائنا العربى الافريقى • وكما نص دستورنا فى مادته الاولى فان مصر جزء لا يتجزأ من الوطن العربى — وقد أسهمت وعليها أن تسهم بالقدر الاكبر فى تنفيذ خطط التنمية فى البلاد العربية الشقيقة • ومصر كذلك بحكم موقعها الجغرافى ومكانتها ودورها التاريخى لها رسالتها بالنسبة لدول القارة الافريقية — أضف الى ذلك أن اسهام أبناء مصر المهاجرين فى مهام البناء والتنمية والتقدم فى شتى البلاد العربية الشقيقة ودول أفريقيا ، له عائده الاقتصادى متمثلا فى مدخرات واستثمارات المصريين التى تؤدى دورها فى مشروعات التنمية فى مصر •

ان الهجرة الى الخارج لها آثار ايجابية حيث تشكل عائدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تسهم فى حل كثير من المشاكل الاقتصادية والبطالة والتضخم السكانى • كما أن لها بعض الآثار السلبية من حيث التأثير على حجم العمالة المطلوبة لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واحداث خلل فى هيكل وتركيب العمالة المصرية • وقد أكد هذا الوضع الى ضرورة الأخذ بالأسلوب العلمى لتخطيط القوى العاملة مبنية على دراسات علمية دقيقة لأسواق العمالة داخليا وخارجيا

وتخطيط التعليم والتدريب لسد الاحتياجات من قوة العمل فى الداخل والخارج •

ووضع سياسة ثابتة واضحة ومحددة لموضوع هجرة العمالة المصرية الى الخارج •

كما أن هناك حاجة الى أن تعمل المكاتب العمالية فى الخارج بالتنسيق مع الجهات المعنية على حصر العمالة المصرية فى تلك الدول من حيث الكم والنوع مع اعطاء عناية خاصة للتعرف على الكفاءات والخبرات المتميزة فى كافة المجالات والتعرف على احتياجات وظروف أسواق العمل فى الخارج •

ويجب أن يستهدف فى الخطة الخمسية القادمة بذل الجهود داخليا وخارجيا لدعم حسن العلاقات بين الدولة والمواطنين بالخارج ، وازكاء روح وتوفير دوافع تحويل عائدات العاملين بالخارج عن طريق القنوات الشرعية والاستفادة منها فى مشروعات انتاجية فى اطار الخطة الخمسية •

كما يجب استهداف العمل على حصر التخصصات والكوادر عالية الكفاءة وتقديم تسهيلات لهم لاستمرار صلتهم بالوطن الأم للاستفادة من خبرتهم وأبحاثهم فى دعم التنمية فى كافة المجالات ودعوتهم لحضور المؤتمرات والندوات العلمية حسب تخصصهم ، وتقديم تسهيلات لهم للتعرف على أوجه التقدم فى وطنهم وتعريفهم بالمشاكل الرئيسية وتكليفهم بالاسهام فى حلها •

٧ ـ دور المرأة فى الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) :

فى ظل عالم اليوم ، وما وصلت اليه الدول المتقدمة من مستويات اقتصادية وحضارية ، أصبحنا نحن فى الدول النامية نشعر بفوارق شاسعة بين مجتمعاتنا ومجتمعاتهم ، ونشعر بأن ما يقرب من نصف مجتمعاتنا (ممثلا فى المرأة) يعوق مسيرة التنمية ويشكل ثقلا وعبئا يزيد

من بطء ادارة عجلة التنمية بالسرعة اللازمة حتى للحفاظ على استمرارية حجم هذه الفوارق ، وذلك لأن من أحد أسبابها الرئيسية المرأة (نصف مجتمعاتنا) ما زالت تعيش فى ظل أوضاع غير عادية ، ومن ثم يتطلب معالجة موضوعها فى اطار تخطيط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية ، معالجة خاصة حتى تصبح فى وضع يساعد عملية التنمية ولا يشـكل عائقا وعبئا عليها .

وهناك حاجة ماسة الى ترشيد استخدام المرأة فى مصر ، والمقصود هنا بترشيد الاستخدام ، رفع كفاءة استخدامها ، بمعنى استخدامها الاستخدام الأمثل ، وتنمية ذاتها ، وذلك بعد اجراء الدراسات العلمية التفصيلية لكيفية تحقيق ذلك فى ظل الظروف السائدة فى مجتمعاتنا .

ان المرأة (وهى نصف المجتمع تقريبا) تمثل فى مصر موردا متجددا ومتزايدا يحتاج لعمليات تنمية مستمرة ومتصاعدة ، بحيث أن عمليات التنمية لا تتركز على الكم فقط وانما تتناول الكم والكيف معا حتى لايصبح الكم عبئا على عملية التنمية .

كما أن من شأن الزيادة الكمية للمرأة فى مجتمعاتنا اذا لم يواكبها ارتفاع فى مستوى كفايتها وزيادة فى انتاجيتها ، سـوف يضاعف من آثارها السلبية على عملية التنمية ومستوى المعيشة بوجه عام ، وأن جانبا كبيرا من هذه الزيادة سوف يتحول الى مستهلكين بدلا من أن يكونوا منتجين ، أى بدلا من أن ـ يكونوا موردا للتنمية الى عبء على التنمية يشكل ضغوطا استهلاكية ، وهنا يتضح ضرورة الافادة من كل جهد بشرى متاح فى المجتمع ، وفى هذا المقام يعتبر تطوير اسهام المرأه فى عمليات التنمية ــ عن طريق رفع كفاءتها العلمية والعملية ، وتوجيه جهودها الى هذه العملية ، التوجيه الأمثل ــ من أهم عناصر تنمية الموارد البشرية فى المجتمع ، وهذا ما يجب أن تستهدفه الخطة الخمسية المقبلة (١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١) .

ودور المرأه فى مجال الوعى الاقتصادى له تأثير كبير على تطوير

حجم ونمط الاســتهلاك العائلى الذى يســتهدف فى الخطة الخمسية القادمة والخطط التالية ، وكذلك نمط الانفاق فى ميزانية الأسرة يمثل مؤشرا يدل على درجة تطور الوعى الاقتصادى للمرأه ، الذى يجب أن نهتم به ، فالمرأة هى محرك الأسرة ، وهنا يأتى فى المقام الاول ترشيد الاستهلاك وخاصة العائلى •

كذلك فان للمرأة دور بالغ التأثير فى تنمية الوعى الاجتماعى سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ، وصــدق شاعر النيل حافظ ابراهيم حيث قال :

الأم مدرســة اذا أعــددتها أعددت شــعبا طيب الاعراق

الهوامش والمراجع

(١) د. محمد شلبى ، التخطيط الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم ٧٦٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٦ .

(٢) د. أنور العدل ، محاضرات فى التخطيط الاجتماعى ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٩ ـ ٦٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٨ ـ ٧٥ .

(٤) د. سامى أحمد الكاشف ، الوضع الحالى وسياسات الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) فى مجال الموارد البشرية ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦ وما بعدها .

الباب الثالث

التخطيط للتقدم الاجتماعى

مقـــــدمة

١ ـ التخطيط الاجتماعى وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى.

٢ ـ التخطيط القومى الشامل .

٣ ـ مجالات التخطيط الاجتماعى .

٤ ـ أهمية التخطيط الاجتماعى .

٥ ـ التخطيط الاجتماعى واشباع الحاجات .

٦ ـ القواعد التى يرتكز عليها التخطيط الاجتماعى .

٧ ـ البيانات اللازمة لوضع الخطة الاجتماعية .

٨ ـ مراحل التخطيط الاجتماعى .

٩ ـ المسئولية الاجتماعية للمخطط الاجتماعى .

١٠ ـ نموذج للتجربة المصرية فى التخطيط الاجتماعى .

١١ ـ امثلة لبعض قطاعات التخطيط الاجتماعى فى مصر .

١٢ ـ الاهتمام بالتخطيط فى مجال الصحة .

مقـــــدمة :

« اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، وأعمل لآخرتك كأنك تموت غدا »

علی بن أبی طالب

لقد طرأت تغيرات أساسية على الهيكل السياسى والاقتصـادى والاجتماعى بجمهورية مصر العربية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهذه التغيرات سعت الى دفع عجلة النمو الاقتصادى والاجتماعى •

ولم يعد خافيا أن التخطيط قد أصـبح جزءا أساسيا من حياتنا الحديثة • فنحن نسمع الآن أكثر من أى وقت مضى عبارات مثل الخطة الخمسية أو خطة التنمية ، أو وزارة التخطيط أو هيئة التخطيط العليا وهكذا • ولم يعد الانسان الحديث يسير فى حياته على أساس المحاولة والخطأ ، بل أصبح يخطط ، أى يرسم لنفســه مقدما خط السير ثم يسير على هديه •

ولقد كانت البداية فى التخطيط هى التركيز على التخطيط الاقتصادى باعتبار أنه هو الذى يســهم مباشرة فى تحقيق الانتاج • فالتخطيط الاقتصادى يسعى مباشرة لمواجهة المشكلة الاقتصادية والتى تتركز فى وجود فجوة بين حاجات السكان ، وبين الموارد المتاحة • والمتعمق فى ذلك يرى أن حل المشكلة الاقتصادية له جوانب أخرى غير اقتصادية •

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجــد أن تحقيق المســتوى التعليمى والصحى والثقافى لافراد المجتمع يؤثر على زيادة الانتاج ، وارتفاع الكفاءة الانتاجية للافراد ، ومهما قيل من زيادة نفقات تنفيذ الخطط الاجتماعية الا أنها تمثل ركن هام وأساسى فى أى خطة قومية شاملة •

واذا استعرضنا الاهداف العامة للخطط القومية لتأكد لنا الارتباط الوثيق بين ماهو اقتصادى وما هو اجتماعى ، ولوجدنا صعوبة فى وضع

خطوط فاصلة بين ما يعتبر تنمية اجتماعية وما يعتبر تنمية اقتصادية حيث نجد اعتمادا كبيرا على التنمية الاجتماعية اذا أردنا أن نصل الى تنمية اقتصادية ناجحة • فالزراعة والصناعة تعتمد علي التوسع العمرانى وعلى خدمات التعليم والبحث العلمى • وفى نفس الوقت نجد أنه بدون تحقيق أهداف الانتاج لايمكن الانفاق على الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمال • أى أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هما وجهين لعملة واحدة •

والتخطيط الاجتماعى هو عملية تجمع بين العلم والفن ، فهو يسعى لفهم النظام الاجتماعى ومقوماته وتشخيص فنى لمشاكله وعيوبه واقتراح الحلول المناسبة لها ، مع تطوير للنظيم الاجتماعية الموجودة ، واستدداث نظم اجتماعية جديدة • وغيبة التخطيط الاجتماعى فيما مضى كانت من أكبر عوامل القصور فى التنمية الاقتصادية •

وليست التنمية الاجتماعية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فقط ، بل أنها ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية • فمن المعروف أن التنمية السريعة التى تحدث فى المدينة تؤدى الى وجود انفصام حضارى بين القرية والمدينة ، كما أنها تزيد من هجرة الافراد من الريف الى الحضر ، وهذا من شأنه أن يرفع نسبة البطالة ، ثم أن المهاجرين غالبا يعيشون فى أحياء متخلفة ، وينقلون عاداتهم وأساليب سلوكهم الى المدينة ، ويرى البعض أن هذه الاساليب يشوبها التخلف ، ولذلك فان جهود التنمية الاجتماعية تصبح ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية •

ومن هذا المنطلق فقد خصصنا هذا الباب لمعالجة الجوانب المختلفة للتخطيط الاجتماعى من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى •

ففى البداية تم تحديد مفهوم التخطيط الاجتماعى وكذلك بعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى كالتغير والتقدم والنمو الاجتماعى ، والتنمية الاجتماعية • وفى العنصر الثانى تم التعريف بالتخطيط القومى

الشامل لمعرفة موقف التخطيط الاجتماعى من التخطيط القومى فأوضحنا مفهوم وأهداف وأنواع الخطط القـومية • أما العنصر الثـالث فتم تخصيصه لتوضيح المجالات المختلفة للتخطيط الاجتماعى ، وقد بدأناه بالتعرض للتنمية والتخطيط الاقتصادى لتوضيح العلاقة القوية التى تربط بين ماهو اجتماعى وما هو اقتصادى • أما العنصر الرابع والخامس والسادس فقد تم تخصيصهم لتوضيح أهمية التخطيط الاجتماعى ، وعلاقته باشبـاع الحاجات ، والقواعد التى يرتـكز عليها التخطيط الاجتماعى على التوالى • ثم يأتى العنصر السابع لبيان ماهية البيانات المطلوبة لاعداد الخطط الاجتماعية • والثامن لتوضيح المراحل المختلفة الاساسية التى تتبع لوضع أى خطة اجتماعية • ولقد تناولنا فى العنصر التاسـع الواجبات والمسئوليات الاجتماعية لمن يقوم بعملية التخطيط الاجتماعى •

وفى نهاية هذا الباب عرضنا نموذج للتجربة المصرية فى التخطيط الاجتماعى وركزناه على الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ — ٦٤/ ١٩٦٥ ، ثم عرضنا للتسـاؤلات التى تدور فى بال المخطط الاجتماعى مسترشدين بالخطة الخمسية ٧٦ — ١٩٨٠ •

(١) التخطيط الاجتماعى

وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى

التخطيط بصفة عامة هو تصور ذهنى يتعلق بأشياء يفكر فيها المرء فى حاضره لكى يواجه بها ظروف مستقبله فى سبيل هدف ينبغى الوصول اليه • أى أنه عمل يهدف الى تطويع المستقبل المجهول لارادة الانسان بقدر الامكان مقللا بذلك من أثر عوامل الصدفة والحظ فى محاولة لتشكيل الحياة بالصورة التى توافق آماله وتطلعاته •

والتخطيط يسبق أى عمل تنفيذى • فهو يرسم الاطار الذى يحدد نوع العمل الذى ينبغى القيام به ، والاسلوب الذى يفضل اتباعه فى انجاز هذا العمل ، والوقت الذى سوف يستغرقه •

ويقتضى النجاح فى التخطيط أن يقوم به اشخاص متخصصون فيه ، مدربون عليه ، ولديهم خبرة فى المجال الذى يخططون له ، وأن يكونوا قادرين على نقل أفكارهم الى غيرهم ممن سوف يقومون على التنفيذ • كما ينبغى أن يتصف المخطط بالعقل العلمى الرشيد الذى يستند الى المنطق فى التفكير ويتحلى بالخيال العلمى الذى يعينه على تصور ماسوف يكون عليه الحال فى المستقبل متى وضعت الخطة موضع التطبيق ، ويتنبأ بما سوف يحدث من ردود فعل عند المنفذين الذين يعهد اليهم بانجاز الخطة •

ولا يقتصر التخطيط على معالجة مشكلات المجتمع بعد حدوثها ، وانما يعتمد على التنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث ، كما يقوم على تقدير حاجات المجتمع خلال فترة مقبلة ثم وضع خطة لتحقيق تلك الحاجات • فالتخطيط اذن يهتم بالجانب الوقائى أكثر مما يهتم بالجانب العلاجى •

والتخطيط فى نهاية الامر يهدف الى رفع مستوى الحياة بأسلوب علمى فى شتى المجالات • وهو عندما يتعلق بالنواحى الاجتماعية يسمى تخطيطا اجتماعيا أو بالنواحى الاقتصادية أو السياسية سمى تخطيطا اقتصاديا أو سياسيا •••

والتخطيط الاجتماعى : له أسلوب متميز يختلف عن أنواع التخطيط الأخرى ، فهو يبدأ بفهم وتحليل مكونات المجتمع والتعرف على المشاكل الاجتماعية الموجودة أو المحتملة ثم يصل الى وضع خطط وبرامج للتغلب على تلك المشاكل •

والتخطيط الاجتماعى يركز على نوعية الانسان فى المجتمع والعمل على تطوير تلك النوعية وذلك بتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة لذلك مثل ــ التعليم ، والصحة ، والأمن ، والعدالة ، والاسكان ، والمرافق الاخرى وغيرها •

ويعتبر التخطيط الاجتماعى من سمات العصر الحديث فى كل دولة باعتباره الطريق الذى يقود الافراد والجماعات نحو الرفاهية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى • فالهدف من التخطيط الاجتماعى واحو وهو رفع نوعية المواطن وتطوير شخصيته ليكون مواطن صالح منتج ، لديه انتماء لمجتمعه ، وعامل من عوامل تقدمه •

وثمة عدد من المفاهيم لابد من التعرف عليها ونحن بصدد دراستنا لموضوع التخطيط الاجتماعى وهى التغير الاجتماعى ، والتقدم الاجتماعى ، والنمو الاجتماعى ، والتنمية الاجتماعية •

أ) التغير الاجتماعى :

التغير هو سمة أساسية لكل المجتمعات الانسانية ولم يعد هناك مجتمع ساكن دون تغيير •

فعندنا فى مصر مثلا نجد ان النظرة للعمل قد تغيرت • فمنذ عدة سنوات مثلا كان العمل فى وظيفة ثابتة بالحكومة كان يكتسب كل

الاحترام الاجتماعى والمادى اذا ما قورن بالعمل اليدوى أو الاعمال الحرة ، أما الآن فقد حدثت تغيرات جذرية فقد أصبح العمل الحر أكثر جاذبية احتماعيا واقتصاديا من الاعمال المرتبطة بالحكومة • واذا أخذنا مثال آخر عن الاتجاه نحو تنظيم الاسرة ، فمنذ سنوات سابقة — وخاصة فى الريف — فان كثرة الاولاد كانت تسبغ هيبة ومكانة على رب الاسرة ، أما الآن فأصبح الحد من عدد الاولاد هو الاتجاه السائد وذلك بفضل بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية •

ونخلص مما سبق الى مايلى :

— ان التغير يعنى التدول والتبدل • فتغير الشىء يعنى تحوله وابدال غيره به •

— أن التغير الاجتماعى يرتبط أساسا بالبناء الاجتماعى حيث يحدث تغيرات فى : السلوك والقيم والعادات والتقاليد والثقافة والاتجاهات والرأى العام ونظم القرابة والسلطة ، وفى ذلك تمييز للتغير الاجتماعى عن المتغيرات الاخرى الاقتصادية والسياسية والعلمية ••• الـخ •

— ان التغير الاجتماعى عملية نسبية فقد يكون نحو الارتقاء والتقدم أو ندو التراجع والنكوص •

— ان التغير الاجتماعى عملية مستمرة ، وهو قد يحدث تلقائى وهو مايسمى بالتغير غير المقصود مثل قضية العمل اليدوى أو العمل بالحكومة • وقد يحدث تغير مقصود لتحقيق أهداف معينة مثل قضية الاتجاه نحو تنظيم الاسرة •

ب) التقدم الاجتماعى :

يرى «أوجيست كونت» ان التقدم الاجتماعى هو سير للامام

نحو هدف معين تقطعه الانسانية فى أدوار تطورية ارتقائية ، وهذا السـير يخضع لقوانين ضرورية هى التى تددد بالضبط مداه وسرعته .

أى أن التقدم الاجتماعى هو كل فكرة أو عمل ناجح يساعد الانسان على التحـرر من عامل الزمان وعامل المـكان بالنسـبة لمظاهر الحياة الاجتماعية ويترتب عليه اطلاق النشاط الانسـانى وحفزه للعمل فى حرية وتعاون من أجل تدقيق هدف معين .

ويختلف التقدم الاجتمـاعى عن التغير الاجتمـاعى . فالتقدم الاجتماعى لابد أن يترتب عليه تغير اجتماعى ، بينما التغير الاجتماعى لايؤدى حتما الى تحقيق تقدم ، فقد يكون التغير نحو الاضمحلال والتخلف . ولذلك يمكن القول أن «كل تقدم تغـير ، وليس كل تغير تقـدم» .

ج) النمو الاجتماعى :

النمو الاجتماعى هو الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب أو أكثر من جوانب الدياة الاجتماعية . فالزيادة الثابتة فى النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات الى مجموع السكان هى من مؤشرات النمو الاجتماعى ، والزيادة المستمرة لعدد الاطباء المخصصين لكل ألف نسمة هى أيضا من مؤشرات النمو الاجتماعى .

ويحدث النمو الاجتمـاعى فى الغالب عن طريق التطور البطىء والتحول التدريجى . كما أن النمو يحدث بطريقة أقرب الى التلقائية منها الى التخطيط المقصود .

د) التنمية الاجتماعية :

اذا كان النمو قد يحدث بصور تلقائية فان التنمية تشير الى النمو المتعمد عن طريق الجهود المنظمة التى يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة . والفرق بين النمـو والتنمية كالفرق بين التطور والتطوير ،

والتغير والتغيير • أى أن الفرق يتمثل فى مدى تدخل الانسان فى احداث التنمية أو التطوير أو التغيير •

والنمو والتنمية يسيران فى اتجاه واحد ولكن النمو يسير ببطء ، بينما التنمية تحتاج الى دفعة قوية لكى يخرج المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم • واذا كان النمو والتنمية يتفقان من حيث الاتجاه فهما يختلفان عن التغير الذى يشير الى حدوث تغيرات دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح • فالتغير كما سبق القول قد يكون تقدم وارتقاء ، وقد يكون تخلف ونكوص •

وتوجد جوانب مختلفة فى تعريف التنمية الاجتماعية • فهى تعنى ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة عند رجال السياسة والاقتصاد • بينما يرى المصلحين الاجتماعيين ان التنمية الاجتماعية عبارة عن توفير التعليم والصحة والمسكن والعمل المناسب ، والدخل الكافى ، والامن واشباع الذات • أما رجال الدين فيرون أنها الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله فى أرضه •

وتوجد اتجاهات ثلاثة رئيسية للتعريف بالتنمية الاجتماعية[١] :

الاتجاه الاول : يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية هى توفير الرعاية الاجتماعية • ويشوب هذا التعريف أنه ضيق حيث أن الرعاية الاجتماعية هى جزء واحد فقط من الخدمات الاجتماعية التى تقدم عن طريق التنمية الاجتماعية •

الاتجاه الثانى : ويرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية هى الخدمات الاجتماعية التى تقدم للمواطن فى مجالات التعليم والصحة والاسكان والتدريب المهنى وتنمية المجتمعات المحلية •

وهذا المفهوم يعتبر أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا وتسير عليه كثير من دول العالم عند قيامها بعمليات التخطيط للتقدم الاجتماعى •

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه لايشير الى ضرورة ادخال التغييرات اللازمة فى البناء الاجتماعى ـ فالتنمية كما سبق القول هى احداث نمو متعمد •

الاتجاه الثالث : ويرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية ، للافراد • ومن ثم فان التنمية الاجتماعية تنصب على كل مشكلات التغير الاجتماعى مثل الفجوة الموجودة بين مستوى معيشة الفقراء والاغنياء ، والمشكلات العمالية ، ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر ، والمشكلات الاجتماعية الاخرى التى تنجم عن التغير الاجتماعى السريع •

وهذا الاتجاه الاخير فى تعريف التنمية الاجتماعية يعتبر أفضلها • فهو يشير الى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات وانما تشتمل على عنصرين أساسيين • الاول : هو التدخل لتغيير الاوضاع الاجتماعية التى لم تعد تساير روح العصر • والاخر : هو اقامة بناء اجتماعى تنبثق منه علاقات جديدة ، وتوفير أكبر قدر من الاشباع لحاجات الافراد •

(٢) التخطيط القومى الشامل

ما من دولة فى هذا العصر الا وتأخذ بأسـلوب التخطيط القومى الشامل أو الجزئى • ذلك لأن سكان العالم فى زيادة مطردة ، والموارد الطبيعية محدودة ولا تتزايد بنفس درجة النمو السكانى • والسبيل الوحيد لمواجهـة الزيادة فى السـكان وما يترتب عليها من زيادة فى استهلاك مختلف السلع والخدمات هو العمل على تنمية الموارد عن طريق الجهد البشرى المنظم — أى عن طريق التخطيط • فالتخطيط يحقق أسرع وأفضل معدل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة •

والتخطيط القومى هو عمل مسـتمر لانهاية له ، فحياة المجتمع لا تتوقف ، ولابد من تتابع الخطط ، فتبنى الواحدة على ضوء ما أسفرت عنه الخطة السابقة دون توقف • واذا كان التخطيط القومى شامل ، فان التخطيط الاجتماعى يعتبر جزء من التخطيط القـومى ، ومن ثم سوف نعرض فيما يلى لمفهوم الخطط القومية ثم أهداف الخطط القومية ثم نتتبعها بأنواع الخطط القومية وذلك للتعرف على وضـع التخطيط الاجتماعى فى عمليات التخطيط الشامل •

أ) مفهوم الخطط القومية :

الخطط القومية هى التى تضعها أجهزة الدولة ، وتتجمع فى هيئة تخطيط مركزية أو وزارة تختص بذلك ، ويقرها مجلس الشعب وتصدر على هيئة قانون • وتستهدف هذه الخطط المصلحة العامة للمجتمـع وتقديم أكبر قدر من الخدمات له فى حدود الطاقات المتاحة من امكانيات قائمة وأخرى يمكن تدبيرها •

وتتضمن هذه الخطط مايتعلق **بالنفقات** على المسـتوى القومى كالأجور التى يتقاضاها العاملون بالجهاز الادارى للدولة ، وتكاليف

الخدمات والمشروعات الاستثمارية والخدمية اللازمة لتنميــة المجتمع والنهوض بمستواه الاجتماعى والاقتصادى • كما تتضمن الايرادات التى يحتمل تحصــيلها من نواحى النشـــاط ذات الايراد كالضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية وحصيلة الاحكام القضائية وايرادات السكك الحديدية والنقل العام والمتحصل من بيع أملاك الدولة وايرادات البريد والبرق والهاتف والفائض الذى تحققــه الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والهيئات العامة ، بالاضافة الى الموارد المــالية الاخرى مثل فائض المــدخرات لدى هيئات التأمين والادخار وصـــناديق توفير البريد والقروض المحلية ، والقروض الخارجية ، والاعانات ، وايرادات البترول والموارد المعدنية الاخرى ، ودخل قناة السويس •

كذلك تتضمن الخطة القومية كافة الاستثمارات الجديدة فى الدولة ، وتكلفة كل منها ، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية وما اليها ، بالاضافة الى مقدار الالتزامات التى تقع على عاتق الدولة أثناء مدة الخطة وكيفية الوفاء بها •

وفى العادة تقسم الخطة القومية الى خطط فرعية ورئيسية ، بعضها يتعلق بالانتاج والآخر بالخدمات ، كما أن كلا من هذه الخطط يقسم وفقا للقطاعات الانتــاجية والخدمية حيث توضــع لكل قطاع خطته الخاصة • فمثــلا تجزأ الخطة القومية لجمهــوريتنا وفقا لقطاعات : الصناعة والبترول والثروة المعدنية ، والمواصلات ، والكهرباء والسد العالى ، والتجارة والتموين ، وخدمات السياحة ، والاسكان والمرافق ، وكهربة الريف ، والتعــليم والبحوث والشــباب والثقافة ، والخدمات الاجتماعية والصحية والدينية ، ومشروعات الادارة المحلية ، وخدمات الدفاع ، والامن ، والعدالة ، والشئون الخارجية ، كل ذلك مع بيان المشروعات التفصيلية التى ينبغى القيام بها وتكلفة كل منها مع تعيين مصادر التمويل اللازمة لها •

والخطط القومية قد تكون سنوية تفصيلية تنصرف الى سنة مقبلة ،

وقد تكون لفترة أطول ثلاث أو خمس أو سبع أو عشر سنوات مقبلة ، وحينئذ تتصف الخطة العمومية دون تفصيل ، وتسمى باسم المدة التى تعد عنها ، فيقال خطة خمسية أو سبعية أو عشرية مثلا .

ب) الاهداف الرئيسية للخطة القومية :

للخطة القومية هدفان رئيسيان احدهما اجتماعى والثانى اقتصادى .

١ — فالهدف الاجتماعى هو النهوض بالدولة من الناحية الاجتماعية ، بتوفير مصادر التقدم الحضارى لها عن طريق التوسع فى التعليم ، والخدمات الصحية وتوفير الطمأنينة والأمن والعدالة للمواطنين ، وتهيئة المأوى ووسائل العيش الرغيدة لهم من مسكن مريح وغذاء كاف وكساء ملائم ومياه صالحة للشرب وعمليات الصرف (المجارى) ، ومد الطرق ورصفها وتدبير وسائل النقل والمواصلات الكافية وتوصيل الكهرباء ومد خطوط التليفون واقامة أماكن العبادة ... وما الى ذلك مما يرفع من شأن البلاد من الوجهة الاجتماعية ويؤدى الى التقدم الحضارى فى الدولة .

٢ — أما الهدف الاقتصادى فيتمثل فى زيادة الدخل القومى للبلاد بما يفوق الزيادة المرتقبة للسكان خلال مدة الخطة ، حتى يرتفع مستوى المعيشة للمواطنين فى مجموعهم . والدخل القومى فى عبارة بسيطة هو مجموع دخول الافراد مما يملكون التصرف فيها . ومعنى زيادة هذا الدخل أن دخول الافراد مجتمعين تزداد ، وبالتالى يرتفع نصيب المواطن الواحد منه ، الامر الذى يؤدى الى زيادة فى القدرة على الانفاق ، فيرتفع مستوى المعيشة ويحيا المواطنون فى رغد من العيش .

ولكى يرتفع الدخل القومى — وبالتالى يزداد متوسط الدخل الفردى — ينبغى أن تزيد الاجور عن معدلها ، وتتزايد الارباح فى مقدارها . والزيادة فى الاجور تقتضى تنمية الانتاج ورفع مستوى الكفاءة عند العاملين حتى يصير عملهم أكثر انتاجا ، وبالتالى يتاح لهم

أن يحصلوا على أجور أعلى تتناسب مع ناتج عملهم • أما الزيادة فى الارباح على المستوى القومى ، فالسبيل اليها هو اقامة المصانع الحديثة واستصلاح الأراضى الجديدة ، واقامة المشروعات العمرانية المختلفة ، وتنشيط التجارة ، وتوفير رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار ، وتحسين أساليب العمل والادارة •

وعلى ذلك فان الخطة القومية لابد وأن تشمل هذين الهدفين بقدر متوازن ليتحقق التقدم الاجتماعى فى خط متواز مع التقدم الاقتصادى ، اذ ليس من المعقول أن تسعى الخطة نحو اشباع الحاجات المادية للمواطنين بغير أن يقترن ذلك بتوفير العدالة الاجتماعية لهم ، وتقديم الخدمات التى تشبع حاجاتهم النفسية والروحية •

جـ) أنواع الخطط القومية :

يمكن تقسيم الخطط القومية الى عدة أنواع على أساس من أربعة معايير تفرق بين معالمها ، هى الظروف التى يجرى فيها التخطيط القومى ، مدى شمول الخطة ونطاقها ، ووفقا لطريقة وضعها ، وطبقا للزمن الذى يستغرقه تطبيق الخطة •

اولا ـ أنواع الخطط وفقا للظروف التى يجرى فيها التخطيط :

هناك نوعان من التخطيط القومى ، يتمايزان عن بعضهما فيما يتصل بالحالة التى يكون عليها المجتمع ، هما التخطيط الهيكلى والتخطيط الوظيفى

١ ـ التخطيط الهيكلى : وهو ينطوى على برامج تستهدف تعديلا جذريا فى الهيكل الاجتماعى بالبلاد وابداله بآخر على أساس أوضاع جديدة • ومثل هذا النوع من التخطيط الهيكلى القرارات الاشتراكية التى صدرت عندنا فى عام ١٩٦١ وما تضمنته من اصلاح زراعى وتأميم المنشآت الحيوية واقامة قطاع صناعى قوى لم يكن موجودا بذات

الشكل من قبل ، واذابة الفوارق بين الطبقات ••• وما الى ذلك من الامور التى تعمل على تغيير أساسى فى بناء المجتمع •

٢ ـ **التخطيط الوظيفى :** وهو الذى يوضع ضمن الاطار القائم للمجتمع دون محاولة التعديل أو التبديل فى هيكله ، اكتفاء باحداث التغيير فى وظائفه فقط ، مثل التوسع الزراعى والصناعى وشق الطرق وانشاء المستشفيات ••• الخ •

ويبدو التمييز بين هـذين النوعين من التخطيط أكثر وضوحا فى مجتمع لم يكن يأخذ بأسلوب التخطيط القومى من قبل ثم قرر الأخذ به • ففى بداية العهد بالتخطيط ، تكون الحاجة ملحة للأخذ بالتخطيط الهيكلى ، وتصدر قرارات من أعلى المستويات لاحداث تغيير أساسى فى شكل المجتمع وتكوينه وفى المؤسسات القائمة فيه • ومتى تم ارساء الدعامات الاساسية الفكرية والقانونية والهيكلية للمجتمع ، صار من اللازم أن توضع الخطط التى تكفل للمجتمع تدقيق وظائفه الاجتماعية والاقتصادية فى وضعه الجديد ، وبذلك ينتقل التخطيط من هيكلى الى وظيفى • وكذلك الحال فى المجتمعات التى تتحول من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى ، أو تلك التى تتحرر من الاستعمار وتعمل على تغيير هيـكل المجتمع ليتـلائم مع الظروف الجـديدة التى تصاحب الاستقلال •

وعلى ذلك فان التخطيط الهيكل يحدد المعالم الجديدة للمجتمع ، فى حين أن التخطيط الوظيفى يطور من حال ذلك المجتمع الى ما هو أفضل • ويترتب على ذلك أن التخطيط الوظيفى قد يؤدى هو الآخر الى احداث تغييرات هيكلية محدودة وبطيئة على المدى البعيد •

ثانيا ـ انواع الخطط القومية من حيث شمولها ونطاق تطبيقها :

من الخطط القومية مايكون شاملا لكافة نواحى الحياة فى المجتمع كله بمختلف قطاعاته النوعية والجغرافية ، ومنها ما يقتصر على منطقة

جغرافية أو تقـوم به هيئة محلية معينـة فى الدولة ، كمـا أن منها ما يوضع لقطاع معين من قطاعات النشاط •

١ ـ الخطة القومية الشاملة : وهى الخطة التى تـرمى الى تحقيق أغراض التنمية فى مختلف القطاعات القومية ، ما كان منها اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو حضـاريا ، والهـدف الرئيسى لهذه الخطة هو الارتفاع بمستوى المعيشة العام بشكل مطرد ، وتكوين نهضة شاملة تعم كافة نواحى الحياة •

٢ ـ الخطة الاقليمية او المحلية : وهى التى ترسـم من أجل تنمية منطقة معينة أو مجتمع محلى محدود له خصائصه المميزة ، فتعنى تلك الخطة بمشكلات المنطقة (كالمحافظة أو المـدينة أو المركز أو القرية) وتعمل على تطويرها وتحسين أحوالها على ضـوء الامكانات المحلية ، كالقوى العاملة المتوفرة فيها ، ومصادر الثـروة الزراعية والحيوانية والتعدينية والمـائية ، ومصادر القوى المحركة ، وما يتوفر للمنطقة من أماكن سياحية أو أثرية أو مصايف أو ملتقى طرق • ثم النظر بعد ذلك فى تطوير أحوالها وتعديل مابها من امكانات ليتقدم حالها ، أو استغلال ما هو عاطل من تلك الامكانات بما يعـود بالخير على مجتمع الاقليم أو المنطقة • ودن أمثلة هذه الخطط ما يضعه الحكم المحلى فى منطقة معينة من مشروعات مثل انشاء المـدارس والمستشفيات وشق الطرق واقامة الكبارى ، وانشاء الاندية ودور الحضانة ••• وما الى ذلك •

٣ ـ خطة القطاع : وهى ترسم لتدقيق أهداف قطاع نوعى من قطاعات الانتاج أو الخدمات ، بحيث يحدث فيه تطوير أسرع من باقى القطاعات متى كانت له أهمية خاصـة عند المجتمـع ، مثل التخطيط للصناعة أو للزراعة أو السـياحة أو الأمن أو الدفاع أو الصحة أو التعليم ••• الخ • وقد تكون خطة القطاع أكثر تعمقا من ذلك اذا وضعت لقطاع متخصص من بين القطاعات العامة للنشاط ، مثل تطوير التجارة الخارجية أو تدعيم الصناعات الثقيله ، أو القضاء على بعض

الامراض المتوطنة . وفى العادة يقوم القطاع المختص بوضع الخطط اللازمة له فى نطاق الخطة الشاملة أو الخطة الاقليمية .

ثالثا ـ انواع الخطط وفقا لطريقة وضع الخطة :

هناك ثلاثة أنــواع من الخطط تختلف عن بعضــها فى أســلوب وضعها ، وهى الخطط المفتوحة ، والخطط التى تخصص مبالغها سلفا ، والخطط البديلة .

١ ـ الخطط المفتوحة : هى التى بمقتضــاها يسمح لكل جهــاز حكومى أن يتقدم بالمشروعات التى يحتاج اليها طالبا تخصيص مبالغ تكفى لتنفيذ الخطة دون التقيد بالحد الاقصى للمبلغ المطلوب ، وذلك مثلما يحدث فى بعض الدول كالكويت والســعودية وليبيا وغيرها من الدول التى لاتقــاسى من النقص فى المــوارد المالية وبخاصة النقد الاجنبى ، وعلى نطاق ضيق فى بعض الدول الاخرى ولمشروعات محددة. وتعرض جميع مشروعات الخطط المفتوحة على جهاز مركزى للتخطيط أو سلطة عليا فى الدولة ، تقوم بتبويب المشروعات تنازليا وفقا لمعايير محددة يستهدى بها فى وضع أولويات للمشروعات ، وبناء على ذلك تقر الدولة تلك المشروعات أو بعضا منها أو تؤجل البعض الآخر أو تصرف النظر عنها نهائيا . ومما يعاب على اتباع هذا الاسلوب التخطيطى ، أنه لايحقق الانسجام والتكامل بين المشروعات المقترحة ، كما أن بعض المشروعات قد يحظى بنصيب كبير من الاموال على حساب المشروعات الاخرى ، فضلا عن أن هذا الاسلوب لا يصلح للكثير من الدول النامية التى تقل فيها الموارد المالية اللازمة .

٢ ـ الخطط التى تخصص مبالغها سلفا : وهى الخطط التى توضــع فى مرحلة تعقب توزيع الموارد الاســتثمارية على قطاعات النشاط فى الدولة وفقا للاهمية النســبية لكل قطاع . وفى حــدود ما يخصص للقطاع من موارد يتم وضع خطه ، كما يتم تعيين المشروعات التى يمكن انجازها فى حدود المبالغ المقررة . ومما يمتاز به هذا النوع من

التخطيط أن الاجهزة المختصة فى الدولة تكون مدكومة بالامكانات المتاحة فتضغط مشروعاتها الاستثمارية ، كما أن ادارة كل مشروع تتقيد بتكاليفه فلا يتاح لها التوسع فى مطالبها المالية ، وهو الامر الذى يساعد على تحقيق الاهداف بأقل تضحية ممكنة • بيد أنه مما يعاب على هذا الاسلوب أنه لو كان توزيع الاعتمادات الاستثمارية أقل أو أكثر مما ينبغى بسبب خطأ فى التقدير من جانب الجهاز الذى يتولى ذلك التوزيع ، فانه قد يترتب على ذلك اسراف لاداعى له فى بعض القطاعات وتقتير على قطاعات أخرى ، مما يضر بصالح الاقتصاد القومى العام • وفضلا عن ذلك فان المبالغ التى تخصص لقطاع ما ، ولا تكفى لما يرجى أن يقوم به من مشروعات ، سوف تكون سببا فى اعاقته عن تحقيق أهدافه كاملة فى الوقت الملائم •

٣ ـ **الخطط البديلة :** وهى الخطط التى تعالج عيوب النوعين السابقين من التخطيط • وعلى هدى من الاسلوب يطلب الى كل من أجهزة الانتاج والخدمات بالدولة أن يتقدموا بعدة خطط بديلة تتفاوت فى التكاليف ، وتسعى كل منها نحو تحقيق حجم محدد من الانتاج أو الخدمات أو الدخل أو العمالة مثلا ، ثم يقوم الجهاز المركزى للتخطيط باختيار ما يراه ملائما من تلك البدائل وفقا للأهداف العامة والاهمية النسبية لكل قطاع وفى نطاق الامكانات المتاحة • ولهذا يمكن وضع الخطة القومية بغير حاجة الى الرجوع للاجهزة المختصة ـ وفى هذا وفر فى الوقت والجهد ـ كما يتحقق التناسق بين الخطط الفرعية المختارة وتتكامل المشروعات •

رابعا ـ انواع الخطط القومية من حيث مداها الزمنى :

يمكن تقسيم الخطط القومية وفقا للمدى الزمنى الذى تستغرقه الى ثلاثة أنواع ، وهى الخطط الطويلة فى الاجل ، والمتوسطة فى المدى ، والقصيرة فى الأمد •

١ ـ **الخطة طويلة الاجل :** وهى الخطط التى توضع لفترة زمنية

مستقبلة طويلة نسبيا لاتقل عن خمس سنوات ، وقد تزيد عن عشر سنين . وهذا النـوع من الخطط يعتبر أسـلوبا متقدما من أساليب التخطيط ، وهو يستهدف النمو الاقتصادى ، والتطور الاجتماعى فى المدى البعيد . وعلى ذلك فان الخطة الطويلة تستلزم نظرة فاحصة بعيدة وقائمـة على أسس فنية وسـياسية واقتصـادية واجتماعية . فالاسس الفنية تتمثل فى مقدار التقـدم الحاضر فى فنـون الانتاج واتجـاهات ذلك التقـدم وما يقتضـيه مسـتقبلا من نفقـات وما يدققه هذا الانتاج من موارد لو سارت فى ذات الاتجاه . أما الاسس السياسية فتتمثل فى الصـورة التى توضح معالم هيـكل المجتمع فى المستقبل ، وما يتطلع اليه من رفاهة . ومتى وضعت تلك الصورة أمام الجماهير فانها تصير بمثابة هدف ترنو اليه أبصار الجميع ، فتجند نحوه كافة الامكانات المـادية ، وتتكتل الجهود البشرية وأصـحابها راضون حتى لو أدى الامر الى تضييق الخناق على المواطنين فى الامد القصير مادام الهدف المرجو ينير أمامهم الطـريق ويبعث التفاؤل فى نفوسهم . وأما الاسس الاقتصادية فتقوم على ما يبتغيه المجتمع من انتاج يؤدى الى رفع مستوى المعيشة ويسهم فى تدقيق الرفاهة . وقد يكون ذلك الاساس هو التخصص الدقيق فى انتاج أنواع معينة من السلع ، وما يترتب عليه من اتقان ووفر فى النفقات . كذلك قد يكون الانتاج شاملا لكافة مايحتاج اليه المجتمع لاشباع حاجاته المتعددة لتقترب الدولة من مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وتكون فى بر الامان فيما لو حدثت ظروف سياسية أو دولية أو حروب وما اليها .

٢ ـ **الخطة المتوسطة المدى :** وهى تغطى فى فتـرة تتراوح مابين سنتين الى خمس سنوات . وتقوم على تحديد معدل النمو فى السكان والدخل واتجاه التطور فيهما ، ثم تعيين الاستثمارات اللازمة والموارد التى لابد من توفيرها خلال مدة الخطة . والخطة المتوسطة تـكون أيسر فى الاعداد من الخطة الطويلة ، حيث التنبؤ بالمستقبل القريب يكون أقرب الى الرؤية ، كما أن الاهداف تكون أكثر وضوحا . والخطة

المتوسطة في حد ذاتها تعد مرحلة من مراحل الخطة الطويلة ، وعلى هدى من النتائج التى تسفر عنها تعدل الاساليب فى الخطة البعيدة •

٣ ـ **الخطط القصيرة الامد :** هى تلك التى توضــع لفترة زمنيــة محدودة هى فى الغالب سنة • ومهمة هذا النوع من الخطط هى تحقيق الاهداف القريبة التى تعود الى أهداف الخطة المتوسطة ، عن طريق تجنيد كافة الموارد والطاقات خــلال عام الخطة واســتخدامها أحسن الاستخدام بواسطة أفضل توزيع ممكن للمــوارد على النواحى التى يستحسن أن تســتخدم فيها • والخطة القومية القصــيرة هى همزة الوصل بين خطط المشروعات فى الدولة والخطة المتوسطة المقررة •

ـ **ترابط الخطة وتكاملها :** سواء كانت الخطة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الاجل ، فان الامر يستلزم ترابط الخطة وتكاملها فى المجالين الرأسى والافقى ، فتكون الخطة متكاملة فى النشاط الواحد ، كما تكون خطط الانشطة المختلفة مترابطة •

فخطة النشاط الواحد يجب أن تكون متكاملة ، فلا معنى لأن توضع خطة للتعليم دون مراعاة حاجات المجتمــع من المتعلمين على اختلاف تخصصاتهم وتدريباتهم • فالمدارس والمعاهد والجامعات هى مؤسسات اجتماعية تقوم بتربية أفراد المجتمع ، واعدادهم للدور الوظيفى الذى ينتظرهم داخل الانساق المختلفة للبناء الاجتماعى • وهذه المدارس والجامعات تعمل متضامنة فى تحقيق الاهداف الخاصة بالتعليم وكذا الاهداف العامة للمجتمع ، ويجب ربط التعليم بعجلة الانتاج القومى ومشروعات المســتقبل ، حتى لانرى خريجى الجامعــات مكدسين فى المصالح الحكومية ، وفى المــكاتب دون أى انتاج أو أداء يذكر وهذا ما يسمى بالبطالة الوظيفية المقنعة • وقد يكون هذا هو السبب الاساسى الذى دفع وزير التعليم العالى هذا العام لرفع مجموع الدرجات المطلوبة للقبول فى أحد الكليات الجامعية بهدف تقليل الاعداد المقبولة بــكل كلية ، كتمهيد لتحقيق تناسب بين خريجى الجامعات ومجالات العمل

المتاحة لهم ، الا أن هذه الخطوة اذا أريد لها الاستمرار فانها يجب أن تبدأ من بداية مرحلة التعليم الثانوى ، حيث تحدد الاعداد المقبولة بالثانوى العام ، والثانوى الفنى .

وحيث يكون الترابط داخل النشاط الواحد ، فان هذا الامر يلزم تحقيقه بالنسبة لمختلف الانشطة فى علاقتها بعضها بالبعض الآخر ، فلا توضع خطة للتعليم مثلا بعيدة عن خطة الصحة أو الثقافة أو الاسكان أو المواصلات أو الزراعة أو الصناعة وما الى ذلك من نواحى الانتاج والخدمات ، بل يجب أن تجمع الخطة بين كل هذه النواحى حتى تكون الخطة قومية وشاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة .

(٣) مجالات التخطيط الاجتماعى

قبل التعرض لمجالات التخطيط الاجتماعى ، ينبغى التعرف على نقطة هامة وهى طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية ، فالتخطيط الاجتماعى لايتم بمعزل عن التخطيط الإقتصادى ، وهما سويا يطلق عليهما التخطيط الشامل •

أ) طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :

توجد علاقات قوية بين كل من التنمية ج والتنمية ق وتؤثر كل منهما فى الأخرى ، فلا يمكن نجاح التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية ، كما لايمكن نجاح التنمية الاجتماعية بمعزل عن التنمية الاقتصادية ، وان اختلفت الآراء بشأن أسبقية أحدهما على الاخرى •

ـ فمثلا يرى رجال الصحة أن الرعاية الطبية يجب أن يكون لها الاولوية فى التنفيذ ، لأن رفع المستوى الصحى يزيد من قدرة الافراد على الانتاج ، وأن العقل السليم فى الجسم السليم •

ـ بينما يرى المختصون فى شئون التربية أن الجهل أصل كل داء فى أى مجتمع • وأن انتشار الجهل بين الافراد يؤدى الى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية لهم ، ويؤدى الى السلبية والتفكك والتدهور الخلقى والانحراف وانتشار الخرافات •

ـ أما علماء الاقتصاد فيؤكدون على أولوية التنمية الاقتصادية حيث أنها تؤدى الى زيادة الدخل القومى الذى يجعل الدولة أقدر على تقديم خدمات التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة وغيرها من الخدمات الاجتماعية •

ـ والرأى الاخير لعلماء الاجتماع الذى ينادون بضرورة أسبقية

التنمية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية • فتحسين مستوى التعليم والتدريب ، ومستوى الصحة ، والتغذية ، وتوفير المسكن الصحى كل ذلك يعتبر الاساس فى رفع الكفاءة الانتاجية للافراد ومن ثم الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة ناجحة • ويقدم علماء الاجتماع أمثلة لبعض الدول :

البرازيل مثـــلا مجتمع غنى بموارده الطبيعيـــة ، ولكن تخلفها فى التعليم وفى بعض النظم الاجتماعية جعلها فى تعداد الدول النامية • وهذا يدل على أن التنمية الاجتماعية هى رأس المال للتنمية الاقتصادية •

المـــانيا مثلا التى دمرتها الحرب العالمة الثانية تطورت وتقدمت بفضل العقل البشرى الجبار ، وبفضل النظام والتنظيم الذى ســـارت عليه •

واليابان التى حطمتها الحرب العالمية الثانية وبدأت بعد الحرب من الصفر ، علما بأنهـــا لا تملك الا القدر الضـــئيل من الموارد الطبيعية أصبحت منتجاتها تغزو وتنافس فى كل بـــلاد العالم وذلك بالتنظيم والطموح والعمل المتواصل واحترام قدسية العمل ، أى بالتركيز على جانبين أساسين هما : التنظيم ، والافراد • وبالتالى يمكن القول أن مشكلة التنمية تكمن بالدرجة الاولى فى الجانب الاجتماعى •

وفى مصر لايرجع الســـبب فى التخلف الى الجـــانب الاقتصادى فالامـــكانات الاقتصـــادية متوفرة بشكل معقـــول ، كما أن الخدمات الاجتماعية معظمها ميسر ، ولكن السبب الاساسى يكمن فى شقين ، الاول وهو الانسان الفرد حيث تنتشر الرشوة والمحسوبية ، وعدم احترام مواعيد العمل ، وعدم احترام قدســـية العمل ، والتهرب الوظيفى ، وانخفاض المقـــدرة والرغبة فى العمل • الثانى وهو ســـوء التنظيم ، فيوجد تكدس وظيفى وبطالة مقنعة خاصـــة فى الوظائف الحكومية ، وغالبا لايوضع الفرد فى المكان المناسب له والسير فى مجال الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى واستهلاك الكثير من الثروة القومية فى عمليات

الترف والعمليات غير الانتاجية ، وضعف العلاقات بين العمال والادارة فى الكثير من المنشآت • فيرى علماء الادارة أن ٩٩٪ من فشل المشروعات يرجع الى سوء الادارة •

وجملة القول : أن التنمية الشاملة لابد وأن تتضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا ، وفى وقت واحد ، وبطريقة متوازنة بينهما ، ولايوجد حد فاصل فى التخطيط للتنمية الاقتصادية والتخطيط للتنمية الاجتماعية •

فالتنمية الاجتماعية يجب ان تعمل على خدمة الانتاج من ناحية وخدمات الانسان أيضا • كما يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على رفع مستوى الدخل من ناحية وتوفير الرعاية الاجتماعية للشعب أيضا •

والتنمية الاقتصادية التى لاتصاحبها تنمية اجتماعية يترتب عليها مشكلات كثيرة يصعب التغلب عليها مثل حدوث تفكك اجتماعى ، كثرة الجرائم ، زيادة ادمان الخمور وتعاطى المخدرات ، زيادة الخلافات الاسرية ، ارتفاع نسبة الطلاق ، ظهور أحياء متخلفة ، عدم كفاية الخدمات خاصة ما يتعلق بالاسكان والمواصلات والتعليم والصحة •

والتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية ، فهى ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية • فالنمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة الآن يعتمد على المهارات الانسانية وعلى الكفاءة الانتاجية للفرد الذى ينال قسط كاف من التعليم ويستمتع بصحة جيدة ويعيش فى مسكن مريح ، وتتوفر له الضمانات الكافية التى تكفل له الحياة الآمنة فى حاضره ومستقبله •

ويضاف على ذلك أن الخطط الاقتصادية تتطلب من خطة التعليم أن توفر لها العمال المدربين والمديرين المؤهلين • وتتطلب من خطة الاسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين فى مواقع العمل ، وكذلك الحال بالنسبة لخطة المواصلات ورعاية الشباب والشئون الاجتماعية •

وارتفاع مستوى الخدمات العامة أيضا يؤثر فى برامج التنمية الاقتصادية • فارتفاع المستوى الثقافى والصحى للعامل وعدم تعرضه للاجهاد يزيد من طاقته وقدرته على العمل ، كما يؤدى التعليم الى اتقان العمل خاصة فى الوقت الحاضر الذى يعتمد على العقل أكثر من اعتماده على القوة العضلية •

ومما سبق يتضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بالعنصر البشرى ، وتسعى الى احداث تغييرات اجتماعية شاملة فى بناء المجتمع ، وهذه التغييرات تنصب على التركيب السكانى ، والنظم الاجتماعية، كما تتناول المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعى كالفوارق الكبيرة بين مستويات المعيشة بين الاغنياء والفقراء ، والمشكلات العمالية ، ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر ، والمشكلات الناجمة عن التغير التكنولوجى السريع •

كما أن التنمية الاقتصادية تستهدف رفع المستوى المعيشى للافراد ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان ، وتكوين الانسان الحر وتعزيز مكانته فى المجتمع ، والارتقاء بكيانه الانسانى •

ولذلك فمن الضرورى ايجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادى والاجتماعى ، بحيث تخرج الخطط متكاملة فى وظيفتها ، متوازنة فى أهدافها ، ساعية نحو تحقيق هدف مشترك وهو تحقيق التنمية الشاملة •

ب) التخطيط الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى :

يلتقى التخطيط الاقتصادى والتخطيط الاجتماعى فى الهدف النهائى لكل منهما وهو أن أى خطة اقتصادية أو اجتماعية انما ترسم خصيصا لرفع مستوى المعيشة للمواطنين •

اما التخطيط الاقتصادى : فهو يهدف الى رفع مستوى المعيشة ، وزيادة الانتاج والارتفاع بجودته ، وتوفير الاحتياجات الضرورية لافراد

المجتمع ، وتوفير الاستقرار الدائم للعمال ، وضمان دخل ثابت للفرد ، وتوزيع الدخل القومى توزيعا تراعى فيه قواعد المساواة والعدالة •

وأى خطة اقتصادية لن يكتب لها النجاح ما لم تتعرض للامور التالية : الاول — توزيع الناتج القومى بين الاستهلاك والاستثمار • الثانى — توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى • الثالث — التنسيق بين أوجه النشاط الاقتصادى بحيث يتحقق توازن بين الجانب النقدى والعينى للخطة ولاسيما تحقيق توافق بين الدخول الشخصية وبين السلع والخدمات المعروضة • الرابع — استمرارية التخطيط ، فالخطة الاقتصادية لا تنتهى بوضعها ، وانما لابد وأن يتبعها التنفيذ ، والمتابعة ، والتقييم •

بينما التخطيط الاجتماعى يتعامل مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية • وهو يسعى لتغيير الحياة الاجتماعية فى المجتمع ، والانتقال بها من وضع معين الى وضع آخر أفضل • وهو يركز على نوعية الفرد وتنشئته تنشئة اجتماعية صالحة من خلال تركيزه على الاهداف التالية :

١ — العناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائى والعلاجى والعمل على خفض وفيات الطفولة المبكرة ، وذلك باقامة البرامج والمشروعات الصحية •

٢ — توفير وتحسين المساكن لافراد المجتمع ، واجراء عمليات النظافة العامة لتحسين البيئة •

٣ — نشر التعليم وجعله يتمشى مع أهداف التنمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتنمية التفكير العلمى والابتكارى لدى المتعلمين •

٤ — توفير وسائل جيدة لضمان تحقيق الامن والعدالة ، والقضاء على الانحراف ومحاربة الجرائم التى تخل بأمن الافراد •

٥ — توفير فرص الرياضة والترويح ، والاهتمام بمشاكل الشباب ووضع الحلول لها •

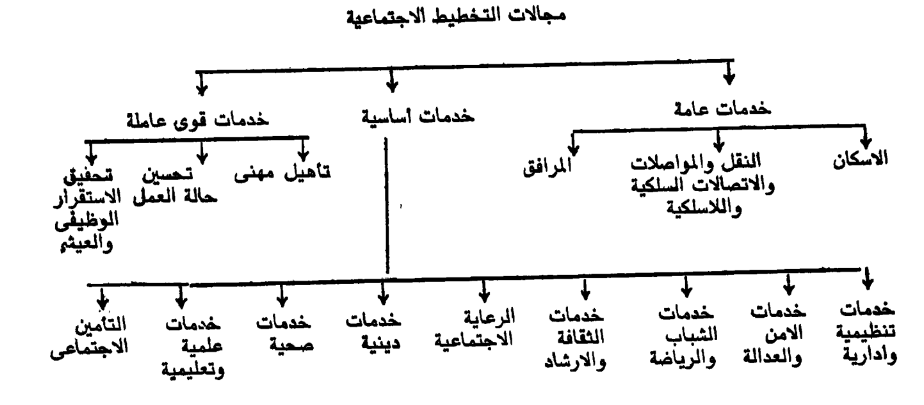
ج) مجالات التخطيط الاجتماعى :

على ضوء المناقشات السابقة نلاحظ أن ثمة ارتباط وثيق بين التنمية والتخطيط فى الجانبين الاجتماعى والاقتصادى • وأن الخطة الاجتماعية يترتب عليها نتائج اقتصادية ، كما ان الخطة الاقتصادية يترتب عليها أيضا نتائج اجماعية • فالخطط الاقتصادية الناجحة تعتمد على مستوى التعليم والتدريب والصحة العامة والمسكن الصحى ، وغير ذلك من المجالات التى يغطيها التخطيط الاجتماعى والتى تظهر فى الشكل التوضيحى بالصفحة التالية •

ويلاحظ أن معظم هذه المجالات قد انشأ له وزارة مستقلة • فهناك وزير للاسكان ، وزير للمواصلات ، وزير للتنمية الادارية ، وزير للداخلية وآخر للعدل ، وزير للشباب ، وزير للثقافة ، وزير للاوقاف ، وزير للصحة ، وزير للتربية والتعليم ، وآخر للتعليم العالى ، وزير للشئون الاجتماعية ، وهذا مبرر قوى لاهمية التخطيط الاجتماعى •

ووفقا للتقسيم التالى فان التخطيط الاجتماعى يتعامل مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية ويختص التخطيط الاجتماعى بقطاع عريض يعرف بقطاع الخدمات • وقد جرى العرف على تقسيم هذا القطاع الى قطاعات جزئية • فالامم المتحدة مثلا تقوم بتجزئته الى أربع قطاعات هى : التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الضمان الاجتماعى • أما الهند فتقوم بتجزئته الى ثمانية قطاعات وهى : التعليم ، الصحة ، الاسكان ، رعاية العمال ، النهوض بالطبقات الفقيرة ، الرعاية الاجتماعية ، منع المشروبات الكحولية والمخدرات ، تأهيل الاشخاص المعوقين • وقد يختلف هذا التقسيم من دولة لأخرى فى العالم على حسب الوضع الاجتماعى الحالى والوضع الاجتماعى المرغوب •

فمثلا تقوم الحكومات فى بعض الدول بتقديم اعانات خاصة للاسر وللافراد الذين يعيشون فى مستوى معيشة منخفض • كما تقوم حكومات


مجالات التخطيط الاجتماعية
خدمات عامة
خدمات اساسية
خدمات قوى عاملة
الاسكان
النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية
المرافق
تاهيل مهنى
تحسين حالة العمل
تحقيق الاستقرار الوظيفى والعيشة
خدمات تنظيمية وادارية
خدمات الامن والعدالة
خدمات الشباب والرياضة
خدمات الثقافة والارشاد
الرعاية الاجتماعية
خدمات دينية
خدمات صحية
خدمات علمية وتعليمية
التامين الاجتماعى

أخرى ببعض الخدمات العاملة التى لايقوى الافراد عليها مثل التعليم بجميع مراحله فى مصر ، وكذلك معظم الخدمات الصحية • بينما فى دول أخرى قد يتم تأدية تلك الخدمات الاجتماعية بمقابل تحمل الافراد لكل التكاليف أو تحمل نسبة معينة منه حسب الحالة الاقتصادية للاسرة •

وتجدر الاشارة الى أن قوانين الضمان الاجتماعى بكل أشكاله من تأمين ضد المرض والعجز والبطالة قد أصبح من البرامج ذات الاولويات فى كافة الدول وخاصة الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا •

(٤) أهميه التخطيط الاجتماعى

التخطيط فى المجال الاجتماعى له أهمية خاصة • فاذا تركت الامور الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها تسير كيفما اتفق ، ولم يتم التفكير مسبقا فيما ينبغى عمله ، فقد تهمل بعض الخدمات وقد يحدث تناقض بين التصرفات فتتفرق بها السبل • فبدون الخطط تتم الاعمال اعتباطا وتتخبط الجهود وتنحرف عن مسارها وتعم الفوضى ولا يكون هناك ضابط للاعمال •

أما عن أهمية التخطيط الاجتماعى فانها تتلخص فيما يلى :

١ ـ **تركيز الضوء على الاهداف :** فالهـدف هو نقطة البداية لأية خطة وهو أيضا الغاية التى تنتهى اليها • فلابد من تحديد الهدف بحيث يكون ممكن التطبيق وواضح كل الوضوح أمام كافة المخططين الاجتماعيين والمنفذين • ولكى يكون الهدف جيد فانه يجب أن يتوافر فيه ما يلى :

أ) أن يضاع بطريقة عملية • فحينما نقول أن الهدف هو تحقيق أقصى ما يمكن من الرعاية الاجتماعية لافراد المجتمع • فان ذلك ليس هدف عملى أما الاهداف العملية فانها تأخذ الشكل التالى :

ـ أن يكون الحد الادنى للاعانة التى يتقاضاها أى فرد وصل الى سن المعاش هو ٣٠ جنيه مثلا •

ـ زيادة مقدار المنفق على الخدمات الصحية ٢٥٪ عن العام السابق •

ـ زيادة عدد المدرسين بحيث يخصص مدرس لكل ٢٠ تلميذا مثلا • وكلما كانت الاهداف موضوعة بطريقة عملية كلما كانت أفضـل

لأنها تكون واضحة أمام المخطط الاجتماعى وعلى مرأى من المنفذين فيسلكون السبل الصحيحة الى تحقيقها .

ب) أن يكون الهدف ممكن التحقيق . فيجب ان يكون واقعيا وبعيدا عن الاحلام ، وأن يكون واضح وممكن شرحه وتوصيله الى المنفذين .

جـ) أن يحدد لتحقيق هذا الهدف مدة زمنية معينة ، وأموال ممددة ، وأفراد محددين ، بحيث يتم التنفيذ فى ضوء هذا التحديد . وأحيانا قد يتم تنفيذ أكثر من هدف فى نفس الوقت ، فاذا حدث تعارض بين تلك الاهداف ، فان الحل هو وضع أولويات لتلك الاهداف المتعارضة .

٢ ـ **تحقيق التناسق بين الاعمال :** مادام للتخطيط هـدف نهـائى فانه لابد أن يكون هناك أهداف جزئية تقود الى الهدف النهائى . وفى هذا العدد يعمل التخطيط على تحقيق التناسق بين تلك الاهداف بحيث تتكامل وتنسجم سويا فى سبيل الغاية النهائية فيتحرك العمل كله فى اتجاه واحد بدلا من تشتت الجهود .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه ينسق بين كل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية سـواء من قبل الافراد أو الجـامعات أو الهيئات الاهلية أو الحـكومية تلافيا للتكرار والازدواج ، وتحقيقـا للتوازن والتكامل .

٣ ـ **ضبط النفقات والقصد فيها :** تعنى الخطة الاجتمـاعية برسـم الصورة التى سوف تكون عليها الاعمال مستقبلا . وهذه الاعمال تترجم من الوجهة المـالية الى نفقات . والتخطيط الشديد هو الذى يرمى الى الاستخدام الامثل للمبالغ التى يتم انفاقها ، وبحيث يتم التنفيذ بأقل قدر من التكاليف .

والتخطيط يتفادى الاسراف الذى قد ينجم عن الارتجال وتعرض التنفيذ للتجربة والخطأ . فالمخطط الاجتماعى عليه أن يحدد مسبقا مايجب القيام به ، ثم يحدد المبالغ المطلوبة لذلك ، ومن ثم يخصص فى ميزانية الدولة المبلغ اللازم ، أما بدون التخطيط فقد يربط بالموازنة مبلغ أقل أو اكثر من المطلوب فيتعطل العمل الاجتماعى اذا كان المبلغ

أقل ، ويحدث اسراف اذا كان المبلغ أكبر ، ويترتب على كلا الحالتين خسائر للدولة ، ومن ثم فان التخطيط السديد يعمل على ضبط النفقات والقصد فيها ٠

٤ ـ تحقيق التوازن الاجتماعى بين اقاليم الدولة : فالقيام بالتخطيط يلفت النظر الى أماكن متخلفة داخل الدولة تحتاج الى تنمية اجتماعية ، ومن أمثلة ذلك بعض الخطط الاجتماعية الاخيرة التى تناولت صعيد مصر ، بعد أن ظل فى حالة تخلف اجتماعى حقبة كبيرة من الزمن فالتخطيط الاجتماعى يعمل على احداث تكامل بين كافة الوحدات الجغرافية التى يتكون منها المجتمع بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الامكان ، وبحيث يمكن القضاء على الثنائية الاقليمية التى تتميز بها الدول النامية ٠

كما يسعى التخطيط الى احداث توازن تنموى بين مختلف مجالات خدمات المجتمع من اقتصادية وثقافية وصحية وترويحية وسياسية حتى لايختل التوازن العام فى نمو المجتمع ٠

٥ ـ يعتبر التخطيط الاجتماعى أداة فعالة لتعبئة كل الطاقات والامكانات للاستفادة بها فى تنمية المجتمع ٠ كما أنه يعتمد على الاسلوب العلمى فى دراسة مشكلات المجتمع ، وجمع وتصنيف البيانات ، واستخراج النتائج ووضع الحلول المناسبة ٠

٦ ـ تيسير الرقابة : لايمكن أن نتصور أن يتم عمل بطريقة محكمة دون قيام رقابة ما على من يقومون بتنفيذه ٠ وعلى المخطط الاجتماعى أن يوضح مايجب انجازه ، والطرق الواجب اتباعها فى الانجاز ، والوقت الذى لاينبغى أن يتجاوزه ذلك الانجاز ٠ وهنا يأتى دور الرقابة والتى تعمل على التأكد من أن التنفيذ يسير وفقا لما كان مخطط له ٠ فالمخطط الاجتماعى هنا مثل ربان السفينة ، لايستطيع مراقبة مجريها الا اذا عرف خط سيرها ومكان مرساها والوقت الذى تستغرقه مراحل رحلتها مسبقا قبل بداية الرحلة،حتى يتاح له أن يدبر شئونها، ويقوم اعوجاج سيرها فتصل الى مقصدها فى الموعد المقرر لها ٠

(٥) التخطيط الاجتماعى واشباع الحاجات

يتم القيام بعمليات التخطيط الاجتماعى فى ضوء الحاجات الاجتماعية التى يحتاجها الافـــراد • وأن الاحتياجات التى تلزم أى فرد يمكن تقسيمها الى :

أ) حاجات بيولوجية : مثل الغذاء والكساء والمسكن والعلاج وهى مطلوبة لتكوين الجسم والمحافظة عليه ونموه •

ب) حاجات اقتصادية : كالعمل والانتاج والاستهلاك •

جـ) حاجات نفسية : وهى تلزم الفرد ليعيش فى أمان مع نفسه ومع الآخـــرين ، وهى تتضمن الشـــعور بالامن والطمأنينة والراحة النفسية ، واحترام وتقدير الآخرين •

د) حاجات اجتماعية : كالتعليم والترويح والامتثال للمعايير والقيم الدينية والخلقية •

وعند تحديد الحاجات السابقة يتم الرجوع الى النظم الاجتماعية الموجودة بالمجتمع • فكل نظام يشبع جانب من الحاجات الاجتماعية الاساسية للفرد • وهذه النظم هى[٢] •

١ ـ **النظام الاسرى :** ويشـــبع حاجة الانسان الى المحافظة على النوع واستمرار العلاقات التى تقوم على المحبة والتعاون •

٢ ـ **النظام الدينى :** ويشبع حاجة الانسان الى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون ، وهذا الاعتقاد يمنح الانسان الطمأنينة ويساعده على أن يعيش فى أمان مع نفسه ومع الآخرين •

٣ ـ **النظام السياسى :** يشـــبع حاجة الانسان الى الامن والحماية

الاجتماعية وضمان حقوقه الاساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه فى حرية •

٤ ـ النظام التعليمى : يشبع حاجة الانسان الى التعليم والاندماج فى الجماعات التى يحيا فيها متفهما لأساليبها وأنظمتها ، ومتكيفا مع ما تحدده من معايير •

٥ ـ النظام الترويحى : يشبع حاجة الانسان الى الاستمتاع بوقت فراغه وتجديد حيويته ، والتنفيس عن الضغوط التى يقابلها فى حياته •

٦ ـ النظام الاخلاقى : يشبع حاجة الانسان الى الامتثال للمعايير المرغوب فيها فى ظل اطار قيمى يرتضيه المجتمع •

٧ ـ النظام الجمالى : يشبع حاجة الانسان الى الخلق والابداع والابتكار •

٨ ـ نظام الرعاية الاجتماعية : ويشبع حاجة الانسان الى العيش متكيفا مع غيره من الافراد ، ورغبته فى أن يكون له دور ايجابى فى الجماعات التى ينتمى اليها ، والمجتمعات التى يعيش فى وسطها • كما أنه يشبع حاجة الاشخاص الشواذ وغير الاسوياء الى الرعاية الخاصة حتى يعيشوا متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم • وتوفير الرعاية الصحية للجميع على السواء •

ومن خلال النظم السابقة تتحدد الحاجات المطلوبة للافراد وهى التى ينطوى عليها رسم أى خطة اجتماعية قومية •

(٦) القواعد التى يرتكز عليها التخطيط الاجتماعى

يجمع رجال الفكر والتخطيط الاجتماعى على أن هناك عددا من العوامل تميز التخطيط الاجتماعى الجيد • فلو ترك أمر الحكم على التخطيط الى مابعد انتهاء تطبيق وتنفيذ الخطة ، فان الخطط السيئة تكون قد أنتجت آثارا سيئة بالفعل ، وصار الحكم عليها أمر لا يفيد ، وهذا لايتفق مع الحكمة فى شيىء • وعلى ذلك فهناك عدد من العوامل يمكن الاسترشاد بها عند وضع الخطط الاجتماعى وهذه العوامل تجعل الخطط أقرب الى الرشاد ، وأقدر على تحقيق الاهداف ، وهذه العوامل تعتبر بمثابة قواعد أساسية يرتكز عليها التخطيط الاجتماعى ، وهى المرونة فى التخطيط ، الواقعية المشاركة ، الشمول ، التكامل ، اعلان الخطة وشرحها ، التوقيت ، وأخيرا التنسيق • وتقدم فيما يلى شرحا لهذه العوامل بشيء من التفصيل •

اولا ــ المرونة فى التخطيط :

التخطيط يعتمد على التنبؤ ، ولايمكن التنبؤ بكافة أحداث المستقبل ، ولذا يسعى المخطط لجعل خطته مرنة قابلة لاستيعاب كافة الاحتمالات أو بجعل خط سيرها قابل للتغيير ليؤمن بذلك حاجات المستقبل التى لم تكن فى تقديره •

وتعنى مرونة الخطة ، القدرة على احــداث بعض التغيــير فيها لمواجهة الظروف المتجــددة بغير تكبد نفقات اضــافية أو التعرض للتضارب الذى يحتمل أن يحدث فيما بين الاجزاء التى سوف تعدل وتلك التى ستبقى على حالها دون تعديل • فالمرونة تقتضى اتخاذ الاحتياطيات الواجبة التى من شأنها أن تجعل الخطة ملائمة لأى ظرف يستجد فى المستقبل • ويجب أن يزداد مقدار المرونة فى الخطة كلما طال أمدها ، حيث يكون التنبؤ بأحداث المستقبل أقل دقة عمــا هو عليه الحال فى

الخطط ذات المدى القصير • وعلى ذلك فالخطط القصيرة جدا فى مداها قد لاتحتاج الى شيىء من المرونة عند وضعها حيث يمكن التنبؤ فى معظم الاحوال بالمستقبل القريب ، على عكس التنبؤ المتعلق بالمستقبل البعيد •

ومما يقف أمام المـرونة من عقبات أنها تستلزم تـكاليف لوضع الخطط البديلة ، كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية قد تقف حائلا دون تحقيق المرونة فى الخطة الاجتماعية وبخاصة اذا ارتبطت الخطط الإجتماعية بغيرها من الخطط الاقتصادية أو السياسية للدولة ، كما هو الحال فى عملية انشاء المسـاكن والمرافق والمـدارس والمستشفيات فى المجتمعات الجديدة فى مصر مثل مدينة ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان وغيرها • فالخطط الاقتصـادية للدولة فى هذه المناطق رهن بالخطط الاجتماعية فيها • وبالاضافة الى ذلك فكثيرا ما تقف عقلية المديرين والمنفذين عقبة أمام المرونة فى التخطيط اذا كانت تلك العقلية تتصف بالجمود •

ويشترط لتطبيق المرونة فى التخطيط ــ حتى يؤتى أكبر قدر من الفعالية ــ شرطان : أولهما أن تدرس تفاصيل العمل المطلوب القيام به دراسة وافية قبل الانتهاء من وضع الخطة وليس بعد وضعها • ومعنى هذا أنه ينبغى أن تحدد المعالم العريضة للخطة مسبقا ، ثم ترسـم تفصيلاتها بعد ذلك بحيث تتحمل شـيئا من الحركة وتسمح بالتعديل داخل الاطار العام كلما اقتضى الحال • أما الشرط الثانى فهو دراسة التكاليف المترتبة على توفير المرونة فى الخطة بالمقارنة مع النتائج التى تنجم عنها ، سواء كانت تلك النتائج فوائد يمكن تحقيقها أو اضرارا من المحتمل تلافيها • فان وجدت الفوائد أكبر من النفقات كان للمرونة فى التخطيط ما يبررها • فمثلا اذا وجد عند انشاء مدرسة فى مكان ما أن احتمال أن يتضاعف عدد تلاميذ تلك المدرسة بعد ثلاث سنوات ، فانه يمكن عند وضع الخطة توفير أرض فضاء بجانب المدرسة لاجراء التوسع

فيها • وبالمثل عند انشـاء مبنى حكومى كبـير يجب مراعاة امكانية استخدامه لأغراض متعددة غير الغرض المخصص له أصلا •

وتقتضى مرونة الخطة أيضا امكانية تغيير خط سير الخطة ــ أثناء التنفيذ ــ اذا اقتضى الامر ، ولو عن طريق آخر غير الذى سـبق للمخطط أن قرره • وعلى ذلك اذا وجد المخطط أى انحراف لم يكن فى الحسبان فان عليه أن يعدل مسار الخطة ويصوب اتجاهها بلوغا الى ذلك الهدف ، وذلك مثل ربان السفينة اذا وجد ما يحول دون السير فى طريقه المرسوم بسبب قيام حرب أو عاصفة مثلا فانه يعدل خطة السير فورا •

ثانيا ــ الواقعية فى التخطيط :

التخطيط الاجتماعى السليم هو الذى يقوم على أساس واقعى يقدر امكانات المجتمع ، وحاجات الافراد ، ثم يعمل على تحقيق أفضل تطابق ممكن بين الامكانات المتوفرة ، والحاجات المطلوبة •

والتخطيط الواقعى يتنافى بالطبع مع التخطيط المثالى ، وذلك لأن التخطيط المثالى قد يتعلق بأمنيات وأفكار تدور فى خلد المهتمين بالاصلاح الاجتماعى دون التعرف على الحاجات الملحة •

وتستلزم الواقعية فى التخطيط التعرف على الوضع القائم فى المجتمع من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافى وتركيبهم من حيث السن والجنس والمواليد والوفيـات والهجرة الداخلية ، وأماكن النشـاط الزراعى والصـناعى والخدمى ، ومعـدلات الانتـاج والاسـتهلاك والادخار والاستثمار ، والعمالة والبطالة ، والخدمات الاجتماعية المختلفة المتاحة كالتعليم والصحة والترويح والثقافة والامن والعدالة والاسكان وما الى ذلك •

وبدراسة كافة العوامل السابقة ودراسة التفاعل والترابط بين تلك العوامل يمكن الوقوف على الموارد المتاحة المتوفرة فى المجتمع ، والحاجات الحقيقية المطلوبة للافراد •

واذا كانت الحاجات الانســـانية متعددة ومتنوعة ولا يمكن اشباعها دفعة واحدة ، فان التخطيط الواقعى يدخل هذه الحقيقة فى الاعتبـــار عند تعميم الخطة ، وذلك بتمييز أشد الحاجات فى المجتمع ثم التدرج فى اشباع الحاجات الاخرى تباعا حتى الوصول الى نهاية الخط وذلك فى حدود الامكانات المتاحة •

ثالثا ــ المشاركة فى التخطيط :

التخطيط عمل يقــوم به كافة المــديرين من أعلى المستويات الى أدنـــاها ، ولا يستطيع فــرد واحد ــ مهما أوتى من قــدرة وكفاءة شخصية ــ أن ينفرد وحده بوضع خطة مكتملة الجوانب • فالفرد معلوماته محدودة ، وآراؤه قد تكون متعصبة لاسند لها ، وأفكاره كثيرا ما تكون ناقصة أو غير ناضجة • لهذا فانه لا يستطيع أن يضع خطة ما وهو بمعزل عن زملائه أو معاونيه أو من سوف يقومون على تنفيذها ، بل يجدر أن يشركهم فيها ، فيتلقى منهم من الآراء والافكار والمعلومات ، ويشرح لهم وجهات نظره ويناقشهم فيها الى أن يصل الى رأى جماعى أقرب الى الصواب يرضى عنه الجميع ويقتنعون به •

ويجب أن يحــدث ذلك فى كل مســتوى ادارى تمــر به الخطة الاجتماعية • فيجب ان تحدث المشاركة فى المجالس المحلية ، والوزارات المختصة ، وفى مجلس الوزراء وفى مجلس الشعب وفى الهيئة المركزية للتخطيط • ان مثل هذه المشاركة يمكن أن تحفظ الخطة من الانهيار •

ومما ينجم عن المشاركة فى التخطيط من مزايا ، أن أولئك الذين يشتركون فى وضع الخطة يتحمسون لها لأنها تنبع من ذاتهم ، ويتحرون الدقة فى تنفيذها لفهمهم العميق لها ، ويتحقق التعاون بين الجميع • فكل فرد يعرف واجباته ، بالاضافة الى أن اشتراكه فى وضع الخطة يجعله مسئول جزئيا عنها ، وفى هذا ما يحفزه على الاخلاص فى عمله ويدفعه الى بذل أقصى جهده ليجعل منها عملا ناجحا •

ومما يبرر المشاركة فى التخطيط أن العاملين فى المستويات الدنيا

(الوحدات المحلية مثلا) يكونون على علم أوسع بظروف العمل الموكل اليهم ، ويحسون بمتاعبه ومشاكله ، وهم أقدر على التنبؤ بالظروف التى تؤثر فى ذلك العمل مستقبلا ، فضلا عن توفر المعلومات الكاملة والدقيقة عن كل ما يحيط بعملهم •

رابعا ـ الشمول :

يقصد بالشمول أن تكون الخطة شاملة ، وتتناول مختلف القطاعات فى المجتمع (توازن وظيفى) ، دون الاخلال بالتوازن الجغرافى بحيث يضع المخطط فى اعتباره أن المجتمع الواحد جزء لايتجزأ فلا يقتصر التخطيط على بعض الانشطة دون الاخرى ، أو فى بعض المناطق دون الاخرى أيضا •

فالمخطط الاجتماعى ينبغى أن يضع فى اعتباره ضرورة شمول الخطة على الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والاسرية والدينية والترويحية ، وما الى ذلك من جوانب الحياة الاجتماعية نظرا لما يوجد من ترابط بين هذه الجوانب •

وفى الجانب الآخر يجب وضع المشروعات على مستوى جميع المناطق الجغرافية حتى يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافى فى النمو • ويقصد باختلال التوازن الجغرافى وجود مناطق جغرافية فى المجتمع أقل تقدما من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية عن غيرها من المناطق ، وهذا ما يطلق عليه الثنائية الاقليمية •

ولا يقتصر الخلل الجغرافى فى النمو على البلاد النامية فقط بل يوجد له أمثلة فى الدول المتقدمة • ففى الولايات المتحدة الامريكية نجد أن المناطق الجنوبية أكثر تخلفا ، وفى ايطاليا نلاحظ أن الشمال أكثر تقدما من الجنوب • وهذه الدول وغيرها تبذل محاولات كثيرة فى الوقت الحالى لتصحيح هذا الوضع والنهوض بالمناطق المتخلفة ، وقد كان من الاجدر التفكير فى هذا الامر من البداية •

ويترتب على الخلل فى التوازن الجغرافى العديد من المساوىء على المجتمع ، فمثلا المناطق الاقل تقدما تعتبر مناطق طاردة للسكان ، على حين نجد أن المناطق المتقدمة جاذبة للسكان ، وهذا يعنى حدوث هجرة داخلية باعداد كبيرة وبطريقة غير مخططة الى المناطق المتقدمة ، ويتضح ذلك عندنا فى مصر حيث تزدحم المدن ، ويتركز السكان فى مساحات قليلة من الدولة أغلبها مركز فى الدلتا والوادى ، فالقاهرة الكبرى تضم ٢٤٪ من سكان الجمهورية أى حوالى ربع عدد سكان مصر (حسب احصائية مايو ١٩٨٤م) • ان هذه الظاهرة يصحبها حدوث مشكلات اجتماعية كثيرة كمشكلة الاسكان والمواصلات وتلوث البيئة ، وسوء التكيف الاجتماعى ، وارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والامن والعدالة ، وضياع الكثير من وقت العمل فى تلك المناطق المزدحمة •

وقد أدركت حكومتنا ذلك فى السنوات الاخيرة ، فبدأت فى انشاء المدن الجديدة فى المناطق الصحراوية ، وتزويدها بالمرافق والمنشآت الاقتصادية لكى تجذب السكان اليها حتى تخفف الضغط عن المدن المزدحمة السكان ، كما يجرى التفكير حاليا فى نقل الكثير من المصالح الحكومية والوزارات الى خارج مدينة القاهرة ، والنظر للمجتمع الكبير نظرة شمولية عند التفكير فى اقامة المنشآت الاقتصادية أو الوحدات الخدمية •

خامسا ـ التكامل :

يجب أن يحدث ترابط وانسجام وتكامل بين مشروعات الخطة الاجتماعية • فاذا قرر المخطط انشاء مصنع مثلا فى منطقة ما ، فيجب ألا ينظر الى المصنع باعتباره مجرد وحدة انتاجية ، بل من الضرورى أن يدخل فى الاعتبار أهمية الترابط بين هذا المصنع وباقى المنشآت الموجودة سواء صناعية أو تجارية أو خدمية مثل وحدات الصحة والاسكان والتعليم والترفيه المتاحة فى تلك المنطقة حتى يمكن تهيئة جو

ملائم لنجاح العمل وضمان الراحة لعمال المصنع ، فهذا الاستقرار المعيشى يتبعه استقرار وظيفى وتقدم انتاجى ٠

فمثلا عندما اقيمت محطة كهرباء طلخا ، ومن بعدها مصنع السماد بطلخا الذى يعمل به آلاف العاملين ٠ أن ذلك يتطلب نقل أعداد كبيرة من العاملين وأسرهم الى العمل فى هذا المكان ٠ فلو حدث هذا فقط لنتج عن ذلك مشكلات متعددة تتعلق بالاسكان والتعليم والصحة والمواصلات وما الى ذلك ٠ الا أن التكامل فى التخطيط يجعل المخطط ينظر نظرة متكاملة بحيث يخطط لما يحتاجه هؤلاء العاملين حتى يضمن لهم الاستقرار ويزيد من كفائتهم الانتاجية ، فيراعى أن تشمل الخطة المتكاملة المساكن والمدارس والمستشفيات ودور العبادة وتوفير المواد الغذائية ، والمواصلات والاندية الى غير ذلك من الخدمات ٠ وهذا التكامل فى التخطيط هو الذى يؤدى الى نجاح الخطط وتحقيق الاهداف المرجوة منها ٠

سادسا ـ اعلان الخطة وشرحها :

يتوقف النجاح فى التخطيط على ما يلتزم به المنفذون نحو الخطط المبلغة اليهم ٠ فلا يكفى أن تكون الخطة محكمة حتى تؤتى أثرها ، مالم يحط بها من سوف يقومون بتنفيذها ويفهمونها فهما واضحا ٠ لهذا ينبغى على المخطط أن يشرح خطته لهؤلاء المختصين لكى يدركوا ما يتعين عليهم القيام به ، وحتى لاينحرف التنفيذ بسبب اللبس فى فهمها أو عدم الاقتناع بها ٠

ويحسن عند اعلان الخطة ألا تبلغ الا الى أولئك الذين سوف يعنون بأمرها ٠ وهناك اتجاهان فى هذا السبيل : أن تعلن الخطة جميعها الى هؤلاء المعنيين ، أو تبلغ مجزأة بحيث يحاط كل منهم علما بالجزء الذى يخصه منها دون باقى أجزائها ٠ ويفيد الاسلوب الاول فى تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة جميعا عندما توضع موضع التنفيذ ، حيث يكون كل مختص بجزء منها عالما بما هو معهود به من أجزاء الى

غيره ، فيدرك الخطة فى مجملها بالاضافة الى تفصيلاتها ، ويجعل عمله ملائما مع ما يقتضيه الموقف لبلوغ الهدف المشـــترك • أما الاسلوب الثانى فهو يتبع فى حالة تركيب الخطة العامة فى مجموعة من الخطط الفرعية التى تكاد تكون كل منها منفصلة عن الاخرى • مثلما الحال فى الخطة العامة للدولة ، فمثلا ليس من المهم أن تعرف وزارة النقل شيئا كثيرا عن خطة وزارة الصحة • أو تحاط وزارة الشـــئون الاجتماعية بتفصيلات الخطة التى تخص وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية • بيد أنه ينبغى أن تحاط كافة الوزارات جميعها بالاطار العام لخطة الدولة دون تفصيلات كثيرة الا فيما يتصل بعمل الواحدة منها ، مع احاطة الوزارات ذات العلاقة ببعضها بتفاصيل الخطة التى يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على نشاط الوزارة وما تقدمه من خدمات •

سابعا ـ التوقيت المحكم :

يعتبر التوقيت أحد العوامل الهامة فى التخطيط الفعال • فنظرا لأن الهدف موقوت بزمن محدد يأمل المخطط أن يصل اليه اثناءه ، وأن الخطة الرئيسية تشتمل فى معظم الاحوال على خطط فرعية ينبغى أن تترابط ســـويا من حيث الزمن الذى تنجز كل منهـــا خلاله ، فان من الضرورى أن يراعى عامل التوقيت بدقة متناهية ، حتى تسير الاعمال بشكل آلى اذا توافرت لها عوامل النجاح الاخرى •

فالتخطيط المثمر يقوم على التوقيت الدقيق من الناحيتين الرأسية والافقية • والمقصود بالتوقيت الرأسى أنه الذى يتعلق بعمل واحد يجب أن يبدأ فى وقت معين وينتهى فى تاريخ مقرر • أما التوقيت الافقى فهو الذى يربط بين الاعمال المختلفة بعضها والبعض بحيث ينجز كل منها فى وقته المحدد دون تعطيل يسببه التأخر فى انجاز أعمال أخرى • فمثلا عند وضع خطة لمعاشات العاملين عندما يبلغون سن التقاعد ، يجب أن تقوم الخطة على توقيت رأسى يؤدى الى الاحتفاظ بمبالغ احتياطية كافية لمواجهة صرف مرتبلت التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة مباشرة دون تأخـــير • كذلك يجب أن يراعى فى تلك الخطة التوقيت

الأفقى أيضا بحيث تكون خطة المعاشات متمشية تماما مع الخطط المالية وقواعد ترك الخدمة والغياب عن العمل أثناء الخدمة وما الى ذلك ، بحيث تكون الخطة العامة بمثابة وحدة متكاملة •

ان التوقيت المحكم هو عصب التخطيط الجيد ، ولا ينبغى التهاون فيه بحال • ومن شأن الخطة التى يوضع لها توقيت محكم ، أن تتلافى الاسراف الذى لا لزوم له فى النفقات • والامثلة على ذلك كثيرة • ومن أبرز هذه الامثلة وضـوحا عندنا أنه كثـيرا ما يتوقف العمل فى بناء مستشفى أو مدرسة مثلا نتيجة الافتقار الى بعض معدات البناء البسيطة التى لا تتوفر فى الوقت الملائم • وقد تستورد بعض الاجهزة والمعدات من الخارج ، وتظل معطلة أو مخزنة فى العراء ويصيبها الصدأ وتتلف ولا تعود صالحة لشيىء بسبب عدم الضبط فى توقيت انشاء المبانى التى سوف تركب فيها تلك الاجهزة أو تستخدم فيها تلك المعدات • كما أنه كثيرا ما يتم بناء المستشفى وتظل هكذا عدة سنوات بسبب عدم توفر العاملين ، أو يتم تعيينهم بالفعل دون الانتهاء من انشاء المبنى وتجهيزاته ، وفى كل هذه الاحوال يحدث اضطراب وتأخر فى العمل واسراف لا لزوم له ، ونفقات لا طائل منها • ولاشك أنه لو روعى التوقيت الدقيق لمـا حدث ذلك •

ثامنا ـ التنسيق :

التنسيق هو مهمة توقيت الاعمـال وتوحيد تصرفات جماعة من الناس • والتنسيق يدخل فى جميع مراحل وضع الخطة ، ولذلك يتم وضع الخطط مقدما ومراجعة تفصيلاتها حتى يمكن مراجعتها مع بعضها للتأكد من أنها جميعا تدخل فى وحدة متجانسة متوازنة • ان وظيفة المنسق تشبه تماما وظيفة قائد الفرقة الموسـيقية ، حيث أنه ينسق الجهود الفردية فيعطى اشارة لهذا أو ذاك لكى يبدأ أو يتوقف ، ويشير الى هذا لكى يرفع من صوت آلته أو يخفضه ، فهو الذى يضبط ايقاع العمل فى الفرقة لكى يخرج اللحن مميزا دون تضارب أو تداخل • ويتم التنسيق رأسيا وأفقيا • فالتنسيق الرأسى يتم من أعلى الى أسفل أو

من أسفل الى أعلى ، ومثال ذلك الربط بين أعمال المدير ومساعد المدير والملاحظ ومساعده والعمال التنفيذين داخل نشاط واحد • أما التنسيق الافقى فانه يتم بين المستويات التنظيمية الاخرى • كما أنه ينطوى على تنسيق ما بين الخطط الاجتماعية فى مختلف الوزارات • فهو يعمل على تحقيق الانسجام والتوافق والتكامل بين الخطط الصحية والتعليمية والثقافية والترويحية وخطط الاسـكان والامن والعدالة وغيرها من الخطط الاجتماعية •

(٧) البيانات اللازمة لوضع الخطة الاجتماعية

تختلف الخطة الاجتماعية من بلد رأسمالى الى بلد اشتراكى . ومن مجتمع متقدم الى آخر نامى • ولكن البيانات المطلوبة لوضع الخطة تمثل شيء ثابت ، لايختلف من مكان لآخر • ولابد لأجهزة التخطيط من أن يتوفر لديها قدر كاف من البيانات عن ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال الاحصاءات التى تتم داخل الدولة ، أو من خلال الابحاث والمسوح الاجتماعى التى يتم اجرائها • ويمكن تحديد البيانات اللازمة لرسم الخطة الاجتماعية فيما يلى :

١ - **بيانات ديموجرافية :** وتتضمن بيانات عن عدد السكان مصنفا حسب ما يلى :

- تصنيف السكان حسب النوع (ذكور — اناث) •
- تصنيف السكان حسب الاعمار (عدد السكان فى مرحلة الطفولة ، وفى مرحلة الشباب وهكذا حتى من هم فى مرحلة الشيخوخة) •
- حسب الديانة (مسلم — مسيحى — أخرى) •
- حسب محل الاقامة (ريف — حضر) •
- حسب حالة العمل (عامل — عاطل) •
- حسب التعليم (أمى ، يقرأ ويكتب ، شهادة متوسطة ، شهادة عالية ، دراسات عليا) •
- حسب المهنة (موظف مدنى لدى الحكومة ، موظف عسكرى لدى الحكومة ، من ذوى الاملاك ، يزاول أعمال حرة) •

- حسب فئات الدخل ، ومدى كفاية الدخل فى كل فئة لمقابلة نفقات مستوى المعيشة .

- معدلات الزواج ، وسن الزوج والزوجة وقت الزواج ، ومعدلات الطلاق .

٢ - بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية ، وتصنيف فئات المهاجرين من حيث السن والجنس .

٣ - بيانات عن المواليد والوفيات ومعدل النمو السكانى أو الزيادة السنوية للسكان :

٤ - بيانات عن القوى العاملة : وهى قسمين ، الاول يعمل وهم يتمتعون بصحة جسمانية وعقلية ويعملون فى قطاع الانتاج والخدمات . والثانى خارج قوة العملوهم أفراد قادرون على العمل ولكنهملايبحثون عنه ، أو أنهم فى مرحلة الطفولة أو التعليم أو كبار السن ، أو من ربات البيوت أو الاناث المتفرغات للاعمال المنزلية ، والزاهدين فى العمل ونزلاء السجون أو من ينتظرون العمل كخريجى الدبلومات والجامعات الجدد ، أو الافراد المجندون .

٥ - بيانات عن التعليم : عدد المدارس ، والفصول ، والطلبة فى كل مرحلة تعليمية ، وعدد المعلمين ومؤهلاتهم ، وعدد الكليات والمعاهد والتخصصات فى كل منها .

٦ - بيانات عن الصحة : عدد المستشفيات وعدد الاسرة فيها ، وعدد المرضى حسب السن والنوع ، وعدد الاطباء ، والممرضين والممرضات ، والاجهزة الطبية المتوافرة .

٧ - بيانات عن الاسكان : الوحدات السكنية ، وتوزيعها الجغرافى بين ريف وحضر ، وبين مناطق شعبية ومناطق متقدمة ، وبين أسكان اقتصادى أو متوسط أو فاخر .

٨ - بيانات الخدمات الاجتماعية : مراكز الطفولة وتنظيم الاسرة ،

والملاجىء ومراكز التكوين المهنى والنوادى ، ومعدل شغل أو التردد على هذه الاماكن ، والمؤسسات الاخرى كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية الزراعية وبنوك القرى •

٩ ـ **بيانات عن الاعلام والسياحة :** وهى تشمل بيانات عن الاذاعة والتليفزيون والصحافة والمسرح والسينما ، وعدد السياح وجنسياتهم ومدة بقائهم والاماكن التى يزورنها ، وعدد الفنادق ومستوياتها وعدد الاسرة بكل منها •

هذه البيانات وغيرها يجب توفرها تحت يد المخطط الاجتماعى قبل رسم أى خطة • فعلى ضوء عدد الاحداث يتم انشاء الملاجىء • وفى ضوء عدد السكان فى منطقة معينة يتم انشاء المدارس والمستشفيات بحجم معين • ويقام الفندق فى مكان معين بناء على ارتياد السائحين لتلك المنطقة • وهكذا فالبيانات السابقة تمثل حجر الاساس عند وضع الخطة الاجتماعية وتحديد أهدافها •

ولكى تؤتى هذه البيانات ثمارها وتزيد فاعليتها ، فان ثمة عدد من الشروط الواجب توافرها فيها مثل :

١ ـ **الشمول :** بمعنى أن تكون تلك البيانات شاملة لكافة قطاعات الحياة الاجتماعية فى الدولة •

٢ ـ **الكفاية :** أى تكون كافية وكاملة ولا تنطوى على أى ثغرات •

٣ ـ **البساطة والوضوح :** فتكون البيانات واضحة ومرتبة ومنظمة بطريقة تسمح بايجاد علاقات بينها واستنباط معلومات جديدة منها ، وحساب المعدلات المطلوبة من خلالها •

٤ ـ **الدقـة :** فالبيانات يجب أن تكون واقعية ، وتعبر عن أشياء ووقائع لها وجود حقيقى •

وهناك بيانات أخرى يصعب التوصل اليها بطريقة مباشرة مثل

التعرف على اتجاهات الرأى العام تجاه مشاكل مجتمعية معينة ، أو التعرف على دوافع وميول الافراد ، وتحديد المشاكل الاجتماعية واقتراح أنسب الحلول لها ، ومدى تأثيرها على المجتمع • ومثل هذه البيانات يتم جمعها عن طريق البحوث الاجتماعية التى يتم اجرائها فى الميادين الاجتماعية المختلفة ، وتعتبر جزء من عمل نفر غير قليل من خريجى أقسام الاجتماع ، ومن خريجى معاهد الخدمة الاجتماعية المختلفة ، والباحثين الاجتماعيين فى مختلف القطاعات •

(٨) مراحل التخطيط الاجتماعى

يتوقف أسلوب التخطيط الاجتماعى الملائم لمجتمع ما على درجة التطور التى يمر بها وعلى الاوضاع السياسية والفكرية والاقتصادية التى تؤثر فى حياته ، وعلى مستوى الخبرة التى يتمتع بها المخططون له • وعلى ذلك يختلف أسلوب التخطيط من زمن لآخر ومن بيئة اجتماعية لأخرى •

ومع ذلك فان الخطوات التى تمر بها الخطة الاجتماعية لاتخرج فى مضمونها عن تلك التى على أساسها توضع أية خطة بصفة عامة • من تحديد للاهداف النهائية والاخرى التفصيلية ، وجمع البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات التخطيطية ، وتحديد الوسائل البديلة التى عن طريقها يمكن تحقيق ما تم تعيينه من أهداف ، وتقييم جميع الوسائل البديلة لاختيار الوسيلة المثلى من بينها ، والتأكد من أن الوسيلة المثلى هى فعلا أحسن الوسائل ، وترجمة هذا الاختيار الى مجموعة من الاقتراحات التى تعين على اتخاذ القرارات بالسياسات الواجبة الاتباع والبرامج المناسبة والاجراءات الملائمة وتقرير القوى المادية والبشرية التى لابد من توافرها كأدوات للخطة •

بيد أن الخطة الاجتماعية تمر بأربع مراحل مميزة وهى :

١ ــ مرحلة اعداد ووضع الخطة •

٢ ــ مرحلة تنفيذ الخطة •

٣ ــ مرحلة المتابعة •

٤ ــ مرحلة التقييم •

ونوضح تلك الخطوات فيما يلى :

١ ـ مرحلة اعداد ووضع الخطة : تمر مرحلة اعداد أو وضع الخطة الاجتماعية بثلاث خطوات متتابعة ، فى الاولى منها يوضع الاطار الاجمالى للخطة • ويتم ذلك بتقرير الاهداف العامة للخطة ثم الاهداف الرئيسية الاخرى • ولما كانت التنمية الاجتماعية تشمل التغير والنمو الاجتماعى ، فان أهداف الخطة الاجتماعية ينبغى أن تتناول جانبين :

أولهما : احداث تغييرات اجتماعية فى البناء الاجتماعى بمكوناته الديموجرافية والايكولوجية والطبقية والسياسية والاسرية والتعليمية والصحية ، بالاضافة الى تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التى تتصف بالجمود وتدعو للتواكل والسلبية والتبعية •

ثانيهما : العمل على اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية وذلك عن طريق تعليم الافراد ، وتوفير فرص العمل لهم ، والقضاء على البطالة والنهوض بالمستوى الصحى ، والظروف السكنية ، والقضاء على مسببات الجرائم وانحراف الاحداث ، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، ومساعدة الافراد على مواجهة حاجاتهم المختلفة حتى نخلق منهم عناصر صالحة وقادرة على المشاركة الايجابية فى الخطط والبرامج الاجتماعية وغيرها •

ومن أمثلة تلك الاهداف ماتم تقريره فى الخطة الخمسية الاولى فى جمهورية مصر العربية ، فمثلا استهدفت تلك الخطة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية التى تعتبر عوامل مساعدة للتنمية الاقتصادية كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والتأهيل المهنى ، والاهتمام بالخدمات التى تقدم لسكان الريف • وكذلك الاهتمام بالجانب الوقائى كالوقاية من الجهل والمرض والبطالة • وبقدر الامكان يجب الابتعاد عن الاهداف البعيدة عن القياس والتقييم مثل أهداف تكوين المواطن الصالح ، والنهوض بالمجتمع ، فهذه ليست بأهداف واقعية أو سديدة •

أما الخطوة الثانية فيهم فيها وضع الاطار المبدئى للخطة وذلك بأن

يقوم المكتب المركزى للتخطيط (أو وزارة التخطيط كما هو الحال عندنا) بتصميم الاطار المبدئى للخطة ، فتحدد المشروعات التى يمكن القيام بها ومقدار الحاجة اليها ، وامكانية تنفيذها ثم توضع أولويات للمشروعت حسب الاهمية ، وذلك فى ضوء الاطار العام للخطة • وبعد أن تنتهى وزارة التخطيط من وضع الاطار الاولى للخطة يتم تجزئتها الى قطاعات وترسل الى وزارات الخدمات المختصة لابداء الرأى فيها ، ثم تبدأ كل وزارة فى ارسال الخطة الى وحدات الخدمات التابعة لها والمنتشرة جغرافيا فى المحافظات لابداء الرأى بشأنها ، واضافة أو حذف أو تعديل ما تراه وبعد أن تنتهى الوحدات من وضع مقترحاتها ترسل الخطة مرة أخرى الى الوزارات المعنية التى ترفعها بدورها الى وزارة التخطيط ، ثم تقوم الاخيرة بعرض الخطط على لجان فنية متخصصة كل فى مجله وبها كفاءات متعددة وذلك لابداء الرأى فيها ، والتنسيق بينها ، تمهيدا لوضع الاطار النهائى للخطة •

ويلاحظ هنا أن الاطار المبدئى للخطة لم يوضع فى المستويات التخطيطية العليا ثم يتم فرضه على وحدات الخدمات بالمحافظات أو العكس ، ولكن هناك درجة من الديمقراطية والمشاركة الشعبية المستنيرة فى وضع هذا الاطار ، والواقع أن هذه المشاركة تؤدى الى تضافر كل الجهود ، وأن ذلك يعتبر من الدعامات الاساسية لنجاح أى خطة •

واما الخطوة الثالثة : ففيها يتم وضع الاطار التفصيلى النهائى للخطة ، وفى هذه الخطوة يتم الاستقرار على المشروعات المزمع انشائها وذلك باختيار المشروع الذى يحقق عائد اجتماعى أكبر ، كما يتم تقرير حجم المشروع ومكان اقامته ، والاماكن الذى سيخدمها وطبيعة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية التى سيقدمها •

فبالنسبة لنوعية المشروعات قد تكون مصادر التمويل المتوفرة غير كافية ، ومن ثم يتم اختيار بعض المشروعات ، ويراعى فى ذلك اختيار المشروع الذى يحقق عائد اجتماعى أكبر • وكذلك المشروع الذى يسهم فى حل مشكلات المجتمع ، أو الذى يؤثر فى حياة الكثير من الافراد •

فانشاء المستشفيات والمدارس مثلا يجب أن يسبق الفنادق والنوادى •

أما بالنسبة للاماكن التى سوف يتم انشاء المشروعات الاجتماعية لها فانه يجب اعطاء الاولوية للامــاكن الصناعية ، ثم الامــاكن المزدحمة السكان ، فالاقل ، ثم الاقل — مع اعطاء أهمية متساوية للريف والحضر •

وبالنسبة للاحياء التى ستقام المشروعات بها ، فانه يجب العمل على تذويب الفوارق الطبقية بين السكان ، ومن ثم يجب التركيز على الاحياء المتخلفة لأنها أشد حاجة الى الخدمة من الاحياء المترفة والتى يسكنها فئة مترفة أيضا •

أما طبيعة المســتفيدين أو المنتفعين من الخــدمات التى سيقدمها المشروع ، فالاصل هو عدم وجود أى نوع من التمييز أو المفاضلة بين السكان •• ولكن ندرة الموارد المــالية للدولة قد تفرض نوع ما من الاولوية • فبالنسبة للسن قد يعطى اهتمام لمشروعات الطفولة والشباب على أساس أن الطفولة أمل المستقبل ، والشباب هم العمود الفقرى فى بناء المجتمع ومن ثم تعطى عناية كافية لخدمات الامومة والطفولة والصحة والتربية والتعليم •

وينبغى تفضيل المشروعات التى تعنى بالاصــحاء والاسوياء أكثر من المنحرفين وذوى العاهات ، فالاهتمام بالاصحاء يدعم الاسرة والمجتمع ويقلل من فرص الانحراف ، والاصابة بالعاهات • أما المنحرفون وذوى العاهات فان نسبتهم قليلة فى المجتمع ، وعلاجهم يكلف الكثير ، علما بأن الدولة مهما اهتمت بهم فانهم لا يصلون فى العادة الى مستوى الاصحاء من ناحية الانتاج • وليس معنى ذلك أننا ننادى باخراج المنحرفين وذوى العاهات من مجال الانفاق الاجتماعى ولكننا نحدد أولويات ، وعلى أساس أنه فى مرحلة تالية يتم بذل محاولات لتحويل هؤلاء الى طاقات منتجة •

ومن المهم فى هذه المرحلة أن تشترك الاجهزة التى سوف تقوم على تنفيذ الخطة فى عملية اعدادها ، ذلك حتى يثار اهتمام العاملين فيها بالمشروعات التى يتقرر اقامتها فيبذلون قصارى جهدهم فى تنفيذها •

وطبيعى أن الاطار النهائى للخطة يحدث به اختلافا عما كان مقدرا فى المراحل السابقة ، ولكن هذا الاختلاف يجب ألا يؤثر على الاهداف الرئيسية للخطة • وحتى هذه الخطوة فان الخطة تعرض على مجلس الشعب ، وعلى اللجان المختصة للحصول على القوة التنفيذية للخطة • وبهذا يتحقق الاسلوب الديمقراطى فى التخطيط الاجتماعى ، ثم ترسل الخطة إلى الجهات المختصة لتعمل على تنفيذها •

٢ـ مرحلة تنفيذ الخطة : متى تم اقـرار الخطـة ، فان جهاز التخطيط يشترك مع الاجهزة المعنية (مثل وزارة المالية عندنا) فى اعداد الموازنة الرقمية التفصيلية المعبرة عن الخطة • وتلتزم الجهات المختصة بالتنفيذ بما جاء فى الموازنة •

وفى تنفيذ الخطة يجب أن يسود مبدأ عام وهو تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف الاجهزة المختصة من ناحية التمويل ، أو تقديم الخبرات الفنية ، أو تهيئة ظروف مناسبة للعمل • كذلك من الضرورى تدعيم تنفيذ الخطة بجداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ والوقت المحدد لتنفيذ كل مرحلة •

وفى هذه المرحلة يتم تصميم الدفاتر المحاسبية والسجلات الاحصائية اللازمة لقيد مشروعات الخطة وأهدافها ، والاعتمادات المقررة لها ، وتسجيل ما يتم صرفه من تلك الاعتمادات وما يتحقق من أهداف ، ذلك اذا لم تكن هذه الدفاتر موجودة من قبل • أما اذا كانت موجودة من قبل وجارى استخدامها ، فانه ينظر فى تعديلها بما يتفق مع الخطة الجديدة اذا لزم الامر • كذلك تقوم أجهزة الادارة التنفيذية باتخاذ القرارات واصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ الخطة على الوجه المرضى ، وتعمل على التنسيق بين العمليات وفقا للاولويات التى تحددت ، وتتخذ ما يلزم نحو تنظيم الاجهزة المنفذة ومدها بالعاملين الفنيين وغير الفنيين الملائمين •

٣ـ مرحلة المتابعة : أثناء عملية التنفيذ تقوم الاجهزة الادارية

المختصة بمتابعة سير العمليات أولا فأول لتتعرف على مدى التقدم فى التنفيذ وفقا للبرامج الزمنية المقررة وللتكلفة الموضوعية ، والكشف عن مواطن الضعف فى تنفيذ المشروعات • وهناك نوعين من المتابعة هما متابعة مالية ، ومتابعة نوعية •

أما المتابعة المـــالية فهى تهتم بمتابعة نفقات المشروع الذى يجرى تنفيذه من أول نفقات التأسيس ، والخامات ، والمعـــدات ، والاجور والمرتبات وغيرها من بنود النفقات وذلك لضمان أن يتم التنفيذ وفقا للتقديرات المالية التى سبق تحديدها فى اطار الخطة للعمل على تجنب الاسراف فى الانفاق •

بينما المتابعة النوعية تهتم بحصر وحدات الخدمات التى تم انشاؤها كالمدارس والمستشفيات والاندية وغيرها ، وتقدير عدد المترددين على كل وحدة • وتفيد المتابعة النوعية فى التصرف على ماتم انجازه من مشروعات ، وأوجه القصور للعمل على تدارك أى نقص أو خطأ ، ثم القيام بعلاجه أو اعادة تخطيطه بصورة توفر الوقت والجهد والمـــال •

ولنجاح عملية المتابعة ينبغى أن تكون موضوعية وبعيدة عن التحيز والاهواء الشخصية ، وأن ينظر اليها على أنها مجرد وسيلة للتأكد من أن ما تم مطابق لمـــا يان مخطط من قبل ، مع تصحيح أى انحراف يحدث ، أى أن هدفها ليس تصـــيد الاخطاء • كذلك ينبغى اشراك المنفذين أنفسهم فى خطة المتابعة ومن ثم نضمن تعاونهم فى تحقيقها • ان هذا الجو الاجتماعى الديمقراطى الذى يتسم بالمشاركة الفعالة من جميع الاطراف من مخططين ، ومشرفين ، ومنفذين ، وأهالى هو أساس للتعاون ولنجاح الخطط الاجتماعية •

٤ ـ مرحلة التقييم : التقييم هو وسيلة لتحليل كل مشروع من مشروعات الخطة لمعرفة عوامل النجاح أو الفشل فيه • فالتقييم يكشف عن التغير الذى حدث فى البنيان الاجتماعى ، وعن التغير فى العلاقات

الاجتماعية ، وفى الاتجاهات الاجتماعية والنفسية نتيجة تنفيذ برامج اجتماعية معينة .

والتقييم فى المجال الاجتماعى ليس بالعمل اليسير ، ولكنه يحتاج الى مجهود كبير . فمن السهل أن نقيس العائد فى مصنع وذلك بمعرفة الفرق بين ايرادات المصنع ، وهى اجمالى المبالغ المحصلة بين بيع وحدات السلعة المنتجة (عدد الوحدات المباعة × سعر بيع الوحده) وبين التكاليف الاجمالية التى تحملها المصنع فى سبيل تحقيق هذه المبيعات مثل المواد الخام والاجور والايجار والاهلاكات والمصروفات الاخرى . وفى المتجر يسهل أيضا قياس العائد ، وذلك بضرب الفرق بين سعر بيع وسعر شراء الوحدة × عدد الوحدات . أما فى المجال الاجتماعى ، انشاء مدرسة ، أو مستشفى ، أو نادى رياضى أو اجتماعى .. فكيف نحول عائد تلك المشروعات الى تقدير قيمى لكى يمكننا الحكم عليه . لقد بذلت محاولات كثيرة فى هذا المجال ولكن لم يتم الوصول الى معايير ثابتة تقبل التعميم بعد ، وهذا مجال جيد للبحث نأمل أن يتجه اليه نفر من الباحثين فى المجالات الاجتماعية .

أما القائمين بالتقييم فانهم فى البداية وقبل مباشرة عملهم يقومون بمراجعة أهداف المشروعات التى سيتم تقييمها ، ثم يبدأون فى معرفة ما حققته هذه المشروعات من الاهداف لكى يتسنى المقارنة بين الاهداف المخططة والاخرى المنفذة . ويستخدم القائمون بالتقييم عدة مناهج لذلك ، منها المسح الاجتماعى ، ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبى . ويفيد المسح الاجتماعى فى جمع البيانات عن المجتمع قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروعات . وقد يكون هذا المسح عاما يعالج عدة أوجه من الحياة الاجتماعية كالجوانب التعليمية والصحية والدينية ، أو خاصا بناحية واحدة كمشروعات التعليم ، أو الصحة ، أو الاسكان .

أما منهج دراسة الحالة فانه يستخدم حينما يريد الباحث أن

يتعمق فى دراسة وحدة معينة كقرية مثلا أو جمعية تعاونية أو مستشفى أو مدرسة دون الاكتفاء بالوصف الخارجى للمشروع فقط •

بينما يستخدم المنهج التجريبى عندما يريد الباحث ان يتعرف على تأثير أحد المشروعات فى المجتمع ، فيختار مجتمعين وينفذ المشروع فى الاول ويترك الآخر ، وبعد مرور فترة معينة يقوم بجمع البيانات عن المجتمعين قبل تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه ثم مقارنة ما حصل عليه من نتائج لتحديد تأثير المشروع فى المجتمع •

وهنك أساليب متعددة لجمع البيانات كالملاحظة والاستقصاء ، والمقابلات الشخصية المتعمقة وغيرها ويختار الباحث من بينها الوسيلة المناسبة لاداء عملية التقييم بالوجه الاكمل •

(٩) المسئولية الاجتماعية للمخطط الاجتماعى

فضلا عن الصفات التى ينبغى أن يتحلى بها رجال التخطيط على أى مستوى وفى أى مجال ، هناك واجبات سلوكية يجدر بكل مخطط على المستوى الاجتماعى أن يلتزم بها ٠ ومسئولية اجتماعية يجب أن يتحملها ٠ ويتمثل ذلك فيما يلى :

١ ــ رعاية المصلحة العامة قبل كل شىء ٠ فلا ينبغى لرجل التخطيط المختص وبقطاع معين أو منطقة جغرافية أو وحدة اقتصادية أن يكون أنانيا فى نظرته للخطة مستهدفا صالح النشاط الذى يخصه فحسب ، بل عليه أن ينظر الى المصلحة التى يختص بها من خلال نظرته الى المصلحة العامة للمجتمع ٠

٢ ــ ضرورة البحث عن الاساليب والطرق والوسائل التى تحقق للمجتمع مستقبلا أفضل ، بحيث يضع من الخطط ما يؤدى الى الهدف بأقل النفقات والتضحيات ٠

٣ ــ الالتزام فى الخطة بما هو ممكن ، وليس بما هو مأمول فحسب ٠

٤ ــ الحصول على المعلومات الدقيقة والكاملة قبل البدء فى تصميم الخطة مهما تكبد المخطط فى ذلك من جهد ووقت ومال ٠ فالخطة التى تقوم على معلومات متقادمة أو مشكوك فى صحتها ، تؤدى الى نتائج خاطئة وتنحرف بالمجتمع عن تحقيق أهدافه ٠ لهذا لابد للمخطط من أن يكون على صلة وثيقة ومستمرة بمراكز المعلومات والبحوث والاحصاءات وما اليها من مصادر المعلومات ٠

٥ ــ أن يتقبل المخطط كل رأى يقدم اليه باهتمام وبنفس

راضية . فلعل فكرة تنبت فى أدنى المستويات الادارية يكون لها أثر طيب فى الخطة الاجتماعية . وعلى ذلك لا ينبغى للمخطط الاجتماعى أن يكون متعصبا لرأيه — مهما كانت خبرته بأعمال التخطيط — أو يقلل من شأن ما يقدم له من أراء ، بل يتقبل كل ما يوجه له من نقد أو مقترحات قبولا حسنا ، ويزنه بميزان المنطق . فالطريق الى الكمال سبيله الاحساس بالنقص ، كما أن الغرور أو الاعتداد بالنفس الزائد عن الحد يبعد الانسان عن طريق الصواب .

(١٠) نموذج للتجربة المصرية فى التخطيط الاجتماعى

ونعرض فى ذلك النموذج الخطة الخمسية الاولى فى جمهورية مصر العربية . ولقد بدأ اعداد هذه الخطة بتحديد الاهداف الرئيسية والاتفاق على الاطار العام . وتم التقسيم الى قطاعات بحيث يسير التقسيم مع الاهداف الاخرى وأجريت دراسات اقتصادية وفنية قامت بها لجنة التخطيط القومى ووضع المشروع الاول لاطار الخطة معبرا عن الهيكل الرئيسى للانتاج والاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف وتحقيق التوازنات المطلوبة بين الدخل والانفاق وبين الاستثمارات والموارد المالية وبين الانتاج والخدمات .

وهكذا أمكن رسم أهداف كل قطاع فى صورة عريضة عرضت على الفنيين لتساعدهم على وضع مشروعاتهم المحددة وتقويمها ثم ادماجها فى خطة متكاملة للقطاع الذى أصبح جزءا من الخطة القومية وكانت المشكلة هنا أن دراسة المشروعات تمت على أساس نظرة جزئية تتعلق بالقطاع نفسه دون النظر الى علاقاته بالقطاعات الأخرى .

ولقد قامت لجنة التخطيط القومى فى ضوء هذه الدراسات التفصيلية للمشروعات والافضليات الفنية بتنسيق وترتيب واعتماد القائمة النهائية للمشروعات التى أصبحت بعد كل الدراسات قائمة متوازنة متماسكة تضمنت اطار الخطة ثم بحثت من جهة أخرى للتأكد من أن تنفيذها فى حدود الطاقة المالية والبشرية للدولة سوف يؤدى الى تحقيق الاهداف المطلوبة واقتضى ذلك تقدير الطاقة المالية للدولة ورسم سياسة استخدامها واقتضى ذلك أيضا دراسة احتياجات الخطة من الأيدى العاملة فى مختلف مستويات التدريب ومدى توافر الخبرة الفنية وتنظيم تعبئة القوى الفكرية والخبرة العملية والمواهب

الابتكارية والتنظيمية فى الدولة مع تشجيع البحث العلمى والدراسات الاجتماعية •

وبعد استكمال أعداد الخطة طبقا للهدف الاساسى وهو مضاعفة الدخل فى عشر سنوات قسمت هذه الى فترتين كل منها خمس سنوات واعتمدت مشروعات الخطة الاولى وقسمت الى مراحل سنوية ، ربط تمويل احتياجاتها بميزانية الدولة المادية مما يساعد على تحقيق قدر من المرونة فى التخطيط ، ويساعد رجال التخطيط على أن يدرسوا أية صعوبات فى تحقيق الاهداف أو اخطاء فى التقديرات • وكذلك انشىء نظام لمتابعة تنفيذ الخطة على أساس ربع سنوى •

لقد روعى فى أهداف الخطة الاولى أن تحقق ما يأتى[٣] :

١ — تحقيق أقصى معدل لنمو الدخل •

٢ — رفع مستوى المعيشة للشعب سواء فى المستقبل القريب أو البعيد •

٣ — خلق نمو متوازن ومحاولة ادخال تغييرات اجتماعية واقتصادية تتمشى مع أحوال المجتمع وامكانياته •

٤ — زيادة فرص العمل •

٥ — تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية الانتاجية وزيادة معقولة فى الاستهلاك •

٦ — توفير الخدمات (التعليم والصحة والرعاية الأسرية والاجتماعية والتوسع فى الامكانيات الثقافية والسياحية ورعاية الشباب ••• الخ) •

٧ — خلق الشعور بالمسئولية القومية والتعاون •

وتطبيقا للمعايير التى اتفق عليها فى الأولويات فى الخطة القومية

الشاملة بالنسبة للخدمات أمكن تحديد الاولويات بين المشروعات على الاسس التالية :

اولا : الاهتمـام بوسائل الوقاية فى جميع المجالات ــ الوقاية من الجهل ــ الوقاية من البطالة ــ الوقاية من المرض ••• الخ •

ثانيا: الاهتمام بالخدمات التى ينتفع بها مجموعات من السكان أكثر من الخدمات الفردية مثل الخدمات التى تقدم لسكان الريف أو للعمال أو للاسرة باعتبارها الخلية الاولى فى المجتمع •

ثالثا : الاهتمام بالخـدمات التى تعتبر من العـوامل المساعدة للتنمية الاقتصادية مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتأهيل المهنى ••• الخ •

نصيب الخدمات فى استثمارات الخطة الخمسية الاولى :

انه فى ضوء هذا الاطار وعلى أساس هذه المبادىء قد قامت كل وزارة من وزارات الخدمات بدراسة المشروعات واعداد البرامج كما أوضحنا وتم التنسيق والدراسة والبحث واعتمد اطار الخطة الشاملة على الوجه الآتى :

توزيع الاستثمارات فى الخطة الخمسية الاولى

١٩٦٠/٦١ — ١٩٦٤/٦٥

القطاعات	الاستثمارات بالمليون جنيه	٪
زراعة	٢٢٥ر٣	١٣ر٣
رى وصرف	١١٩ر٤	٧ر٤
السد العالى	٤٧ر٣	٢ر٨
صناعة	٤٣٩ر٢	٢٥ر٥
كهرباء	١٣٩ر٥	٨ر٢
نقل — مواصلات — تخزين	٢٣٦ر٨	١٤
قنال السويس	٣٥ر٠٠	٢ر١
مبانى سكنية	١٧٤ر٦	١٠ر٣
المرافق العامة	٤٨ر٨	٢ر٩
الخدمات	١١١ر٠٠	٦ر٥
التغير فى المخزون	١٢٠ر٠٠	٧
الاجمالى	١٦٩٦ر٩	١٠٠

ويلاحظ أن نسبة ما خصص للخدمات من اجمالى الاستثمارات كان يقدر ٦ر٥٪ فقط ارتفعت أثنـاء التنفيذ الى ٧ر٣٪ وهى نسبة منخفضة ولو أنه قد ظهر أنها عالية بسبب الطموح الذى عم جميع قطاعات الخطة ثم ظهر أن التنفيذ فى الخدمات بالنسـبة للمبالغ التى

خصصت أصلا كانت مرتفعة حيث وصلت الى حوالى ٩٫٣٪ تقريبا ولقد كان توزيع هذه الاستثمارات على الوجه الآتى :

توزيع استثمارات الخدمات فى الخطة الخمسية الاولى

٦٠/٦١ ــ ٦٤/٦٥

النشـــاط	قيمة الاستثمارات بالمليون جنيه
خدمات تعليميه	٤٢٫٥
بحوث علمية	٦٫٤
خدمات صحية	١٠٫٤
خدمات أمن وعدالة	٨٫٥
خدمات اجتماعية ودينية	٥٫٢
خدمات ثقافية وترويحية	٨٫٨
خدمات سياحية	١٠٫٦
خدمات أخرى	١٨٫٦
اجمالى عام	١١١٫٠

ان العناية الكبرى التى وجهتها الخطة الخمسية الاولى لم تقتصر على دراســة المشروعات والبرامــج التى تعمل على تحقيــق الرعاية الصحية والطبية لكل مواطن علاجا ودواء والعمل على انتشار سبلها فى كل مكان من الوطن وضمان وسائل رعاية خاصة للامومة والطفولة ومداربة الامراض المتوطنة والمعدية وتحسين أساليب التغذية ثم اتاحة سبل العلم لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه مع تكافؤ الفرص وصياغة القيم الاخــلاقية التى يجب أن تتــوفر فى مجتمع الرفاهية ، بل أيضــا أكدت توســع فى خدمات الشباب والخــدمات الاجتماعية والثقافية والســياحية والترفيهية والدينية وتوفير خدمات الأمن والعدالة وتقوية المنظمات العمالية الثقافية وتوسع فى التأمينات الاجتماعية والصحية وتنمية المجتمعــات المتخلفة فى الريف والمناطق

الصحراوية وزيادة فى فرص العمل كما عملت على رفع مستوى الخدمات عمومـــا .

ولقد لوحظ على الخطة الخمسية الاولى للخدمات :

اولا : الاهتمام بالمنشآت والتوسع فى عددها بشكل لم يراع فيه مستوى الخدمة رغم أن تلك المنشآت قد أدت الى زيادة ملحوظة فى نفقات الادارة أيضا .

ثانيا: استوعبت الخدمات الكثير من السلع الاستهلاكية استخدمت فى أداء الخدمة نفسها كما أدت الى زيادة فى الأجور والدخل رفعت من القوة الشرائية وتطلبت الكثير من السلع الاستهلاكية رغم عدم امكان تحقيق ما كان مستهدفا بالنسبة لتنمية الانتاج السلعى مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع واختفائها خصوصا مواد البناء ووسائل النقل وكثير من السلع الاساسية .

ثالثا : نظرا للتوسع العددى فى عدد المنشآت الخاصة بالخدمات دون الاستعداد بتوفـــير الفنيين اللازمين لاداء الخـــدمة وادارة هذه المنشآت بالاعداد المناسبة من القوى البشرية على المستوى المطلوب فقد أدى ذلك الى عدم الاستفادة الكاملة من هذه المنشآت والى وجود طاقات معطلة أو غير مستقلة بالشكل الواجب من بشرية ومادية .

رابعا: ان خطة الخدمات قاست ولم يكن هناك وعى تخطيطى على اى مستوى من المستويات ابتداء من القائمين على شئون التخطيط فى الوزارات أو المختصين باقتراح المشروعات الى جماهير الشعب الذين تقدم اليهم الخدمات مما أدى الى الكثير من الاسراف — اسراف فى اقامة المبانى الضخمة دون الاهتمام بالخدمة نفسها واسراف فى مطالب الشعب الذى أصبح يحس بكيان الدولة ممثلا فى واجباتها دون التقيد بواجبات الشعب قبل منشآت الخدمات وحسن استخدامها .

خامسا : الكثير من مشروعات خطة الخدمات اقترحت واعتمدت من غير دراسات دقيقة عن الحاجة الحقيقية لها أو بتقدير الحجم المناسب للمشروع أو حساب التكلفة على أسس علمية من البحث والتجربة ، وكانت النتيجة أن حدثت عدة تقلبات وهزات أثناء التنفيذ مما كان يشعر القائمين على شئون التخطيط أنهم دائما يخرجون عن اطار الخطة المرسومة لا فى حدود المرونة المقبـولة فى التخطيط وانما الى درجة تغيير معالم الاطار تماما كما حدث فى السياحة مثلا .

وحتى تحقق الخطة أهدافها ويـكون لها الفعالية المطلوبـة فانها يجب ان تعتمد على التخطيط والتنفيذ بطريقة علمية ، وأن تكون مترابطة وعادلة فى توزيعها على الاقاليم والمناطق المختلفة وأن تحقق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيرا يمكن القـول ، بأنه لكل خطة مجمـوعة من الاهـداف الاساسية التى تسعى الى تحقيقها ، ويستلزم الامر تدقيق التنسيق من القطاعات المختلفة بما يكفل امكان تحقيق الاهداف القومية ، وأيضا معرفة السياسات والاجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ الاهداف القومية والقطاعية .

والسبيل الى تحقيق هذه الاهداف هو اعداد مجموعة موحـدة من التساؤلات بالنسبة لكل نشاط من الانشطة الانتاجية أو الخدمة حتى يمكن أن تتحـول الاجابات عليها الى سياسة محددة المعـالم للتنمية .

وفيما يلى جانب من التسـاؤلات التى دارت عند اعداد الخطة الخمسية ٧٦ — ١٩٨٠ فى مجال تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية :

١ — ما هى أسس السياسة السـكانية الواجب اتباعها لتفادى مشاكل النمو السريع ؟

٢ — كيف يمكن وضع برنامج متكامل للتنمية الاجتماعية بالتوافق مع التنمية الاقتصادية ؟

٣ — ما مدى التنسيق والتكامل بين سياسة التعليم والتدريب والبحث العلمى من جهة وأولويات وأهداف التنمية فى المدى الطويل والمتوسط من جهة أخرى ؟

٤ — الى أى حد يمكن استخدام الانواع المختلفة للتعليم والتدريب كوسيلة لتحقيق توزيع جغرافى للسكان أفضل ، وكأداة لتوزيع الانشطة الاقتصادية التى تحددها الخطة ؟ .

٥ — ما هى السياسات والاجراءات اللازمة لاعداد الجيل الجديد للتدرك نحو المناطق الجديدة وبناء الصناعات التصديرية المتقدمة التى يرجى أن توجه النمو الاقتصادى فى المستقبل القريب .

٦ — ما هى متطلبات اعداد الشباب للتكيف المهنى فى ظروف الهجرة ، وللعودة للتوطين فى الهجرة المعاكسة ؟

٧ — يكثر الحديث عن ربط الاجور بالانتاجية ، فما هى الخطوات التى تحقق هذا الهدف ، وما هى الدراسات اللازمة لذلك ؟

٨ — ما هى الاوزان النسبية التى تعطى لكل من الصحة الوقائية والعلاجية ؟ والى أى حد يتوافق كلا من النوعين مع المستوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى للفئات السكانية المختلفة ؟ وما هو أثر انتشار أو تركز السكان فى هذا المجال ؟

٩ — الى أى حد يمكن أن تختلف الظروف الصحية فى المواطن الجديدة فى الصحراء عنها فى الوادى ؟ وكيف تؤخذ هذه الظروف فى الاعتبار عند تصميم المواطن الجديدة ؟

١٠ — من المعلوم أن التكدس السكانى فى المراكز الحضرية الكبرى يزيد من أعباء حفظ الامن ، فالى أى حد يمكن اعتبار الانفاق

علي حل المشكلات المترتبة على التكدس (فى الاسكان والنقل والتموين ...) علاجا حاسما لمشكلة الامن ؟ وهل يمكن اعتبار الحد من النمو السكانى أو اعادة التوطين حلا أنسب ؟

١١ — هل يعتبر انشاء الجامعات الاقليمية أسلوب مناسب لتخفيف الضغط على الجامعات الحضرية ؟ أم ينظر اليه على أنه أسلوب للحد من الهجرة ؟

١٢ — كيف يمكن جعل الخدمات الدينية أداة لانشاء جيل قوى متماسك ؟ وهل يتم ذلك بانشاء دور مخصصة لهذا الغرض (دور العبادة) أم بتطوير أساليب التربية فى البيت والمدرسة ؟

١٣ — هل تكفى الخدمات الزراعية والتعاونية التى تركز على الجانب الانتاجى للنهوض بالريف ، أم يجب وضع برنامج شامل للتنمية ؟ وما هى أبعاده ؟

١٤ — ما هى مساهمة أجهزة الحكم المحلى فى التخطيط والتنفيذ ؟ وكيف تنظم العلاقة بينها وبين الاجهزة المركزية القطاعية والقومية ؟

هذه أمثلة لبعض التساؤلات التى تدور فى ذهن المخطط ، ويأخذها فى الاعتبار قبل وضع الخطط الاجتماعية ، فهى بلا شك تساعد على ترشيد تلك الخطط فى بلوغ أهدافها .

(١١) أمثلة لبعض قطاعات التخطيط الاجتماعى فى مصر[٤]

مقـــــدمة :

ان التخطيط الاجتماعى يتعامل مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية • وقد عرضنا فيما سبق مجالات التخطيط الاجتماعي • ولعل أهم هذه المجالات هو ما يتعلق بالتنمية التعليمية والصحية للانسان ، ولذلك سنتناول فيما يلى التخطيط فى قطاعى التعليم والصحة •

الاهتمام بالتخطيط فى مجال التعليم :

التعليم هو المدخل الاساسى لبناء الانسان المصرى ليظل مسلحا بالعلم والتكنولوجيا فى مجتمع السلام •

ولقد أصبح التعليم حاليا مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع واحتياجاته المباشرة أكثر من أى وقت مضى ولم يبق هنال مجال للمناقشة التقليدية والمفاضلة بين النظرة المجردة عن العلم للعلم أو العلم للمجتمع • فقد أصبح هناك توافق بين الانجاز العلمى والتطبيق العملى ، كمـــا أصبح النمو الاقتصـــادى والاجتماعى لاى مجتمع خاضعا للمقاييس العلمية •

ويعتبر التعليم فى مقدمة الحاجات الاساسية التى يجب أن توفرها الدولة لابنائها كالتعليم من تأثير فعال فى اعداد الفرد وتوجيه الجماعة ، وهو الوسيلة الاساسية للتقدم وتحقيق الرخاء للمجتمع •

ونتناول فى هذا المجال العناصر التالية :

أولا : تطور مفهوم التعليم ووظائفه •

ثانيا: الوضع الراهن للتعليم فى مصر •

ثالثا : المشكلات العامة المشتركة فى قطاعات التعليم فى مصر •

رابعا : أهمية تطوير سياسة وخطط التعليم •

خامسا : الاتجاهات الرئيسية لتطوير التعليم •

سادسا : التعليم والعمل المنتج •

ونتناول عرض هذه العناصر فيما يلى :

اولا ـ تطور مفهوم التعليم ووظائفه :

مر التعليم فى مراحل تطوره خلال القرن الحالى بأربعة مفاهيم رئيسية ، سادت الفكر والتخطيط التربوى ويمكن اجمال هذه المفاهيم فيما يلى :

١ ـ نظام التعليم التقليدى المغلق على نفسه والمنعزل عن المحيط الاجتماعى :

وهذا النمط من التعليم هو أحد مواريث الأمس ، عندما كان التعليم مقصورا على القلة أو الصفوة ، وعندما كان امتيازا للبعض وطريقا لهم الى وظائف الدولة • ووفق هذا المنظور كانت المدارس — على قلتها ـ أشبه بجزر صغيرة أو شموع ضعيفة فى بحر كبير من ظلمات الجهل والتخلف والفقر ، وكان من يلتحق بمؤسسات التعليم — وهى المحاطة دائما بالأسوار ـ يجد مجتمعات أخرى تتكلم لغة أخرى غير التى يتكلمها عامة الناس ، وينقل من ينهى تعليمه فيها الى وظائف وأوضاع اجتماعية متميزة ـ وباختصار كانت المدرسة منعزلة عن المجتمع لا تتفاعل معه ، والقلة التى تدخلها تتحسن أوضاعها ، أما المجتمع نفسه فتبقى غالبيته على ماهى عليه من تخلف •

٢ ـ التعليم من وجهة النظر الاجتماعية :

شهد العالم خلال القرن العشرين تغيرات اجتماعية لم يسبق لها

مثيل ، سواء من حيث فلسفتها أو اتجاهاتها أو أحجامها ، حتى أصبحت هذه التغيرات سمة من سمات العصر • وكان طبيعيا أن تفرض هذه التغيرات نفسها على التعليم ، لما هنالك من علاقة عضوية بين التعليم والمجتمع ، ومن ثم أصبح التعليم جزء لا يتجزأ من المجتمع ، لا ينفصل عنه ولا ينعزل ، وانما يتأثر به ويؤثر فيه •

وفى اطار هذا الوضع ظهر مفهوم « ديمقراطية التعليم » ، على أساس أن التعليم حق لكل مواطن بقدر ما تتحمله قدراته واستعداداته ، وأن ديمقراطية التعليم لا تقتصر على مجرد الحاق الاطفال بالصفوف الاولى من التعليم ، وانما تشمل توفير الفرص المتكافئة خلال العملية التعليمية ذاتها ، لمواجهة الفوارق الاجتماعية بين المتعلمين ، وتحقيق التوازن بين التعليم فى الريف والتعليم فى الحضر ، بالاضافة الى اشراك الأجهزة التى تطبق النظام التعليمى أو تستفيد منه فى رسم سياسة التعليم ، حتى تتسع حركة التعليم لكى تصبح حركة شعبية حقيقية •

٣ ـ المفهوم الاقتصادى للتعليم :

مع ظهور البعد الاجتماعى للتعليم ، ظهر بعد آخر منافس ، الا وهو المفهوم الاقتصادى للتعليم ، الذى ركز على البنية الاقتصادية للمجتمع وما يتصـــل بها من هياكل وعمـــل وكفاية انتاجية ، وظهر من رجال التخطيط من ينظر الى التعليم من خلال المنظور الاقتصادى وحده ، بحيث أصبحت معاهد التعليم ــ من وجهة نظرهم ــ مجرد أدوات لتغذية الاقتصاد القومى بالقوى العاملة على مختلف مستوياتها •

٤ ـ التربية المستمرة :

فى الوقت الذى اشتد فيه التنافس بين الاتجاه الاجتماعى للتعليم من جانب ، والاتجاه الاقتصادى من جانب آخر ، بدت ظواهر «الازمة العالمية فى التعليم » ، تلك الأزمة التى عبـــرت عنها معظم الاجهزة العاملة فى مجال التعليم أو التى تتأثر به • وقد شمل ذلك الاجهزة الشعبية التى عبرت عن عدم اســـتجابة التعليم لمطالب الجمـــاهير

ورجال الاقتصاد من حيث اقتصاديات التعليم وعائده والفقد والاصدار الاستثماري — ورجال الاجتماع من حيث عدم تحقيق الاهداف الصحيحة لديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وازالة الفوارق بين الطبقات — ورجال التعليم أنفسهم من حيث مواجهتهم الفجائية لملايين المتعلمين بامكانات قاصرة — وأخيرا الطلاب لشعورهم بعدم الارتباط بين ما يدرسونه من مناهج ومقررات وبين البيئة — من ناحية ، وبينها وبين متطلبات العمل والعصر من ناحية أخرى •

ويمكن القول بصفة عامة أن أزمة التعليم تمثلت فى عدم الملاءمة التى وصلت الى حد القصور — بل التضارب والانفصام — بين حركة التعليم وبين البيئة وحركة المجتمعات وتطور العصر •

وفى ظل هذه الاوضاع ظهر مفهوم « التربية المستمرة » فلم تعد وظيفة المدرسة مقصورة على تحصيل المعلومات واكتساب المهارات فحسب ، بل امتدت لتشمل وسائل تعليم التلميذ نفسه بنفسه ، حتى يمكنه أن يواجه تفجر المعرفة الذى لا يرتبط بمكان أو عمر معين ، وذلك عن طريق صور أخرى من التعليم غير التقليدى ، كالتعليم الموازى ، والتعليم المكمل ، وتعليم الكبار — مع الاستعانة بكافة وسائل الاعلام وامكانات قطاعات الانتاج والخدمات ، ومراكز الخدمة بالجامعات ، وبصورة عامة تحويل المجتمع كله الى مجتمع يتعلم ويعلم •

وفى ضوء هذا المفهوم يمكن القول أن التعليم لا يمثل خيرا حقيقيا ما لم يقصد أهدافا يتطلع اليها المجتمع ، ذلك لان القيمة الحقيقية للتعليم — بالاضافة الى هدفه التقليدى فى نشر المعرفة وتأصيلها — تكمن فى تحقيقه لوظائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية بالنسبة للمجتمع الذى يعايشه •

ثانيا — الوضع الراهن للتعليم فى مصر :

لا شك ان مصر تعتبر من الدول الرائدة فى العالم فى مجال التعليم وتطويره سواء فى القديم حيث كانت جامعة الاسكندرية قبل

الميلاد بأربعة قرون أو حديثا حين بدأت فى مصر الحديثة منذ قرن ونصف نهضة تعليمية معروفة ولقد سعت مصر منذ عام١٩٢٥الى تحقيق الزامية التعليم ووسعت جامعتها الاهلية التى انشئت عام ١٩٠٨ الى أن أصبحت حكومية عام ١٩٢٥ كمظهر ودعامة من دعائم الاستقلال ثم ظهر فى الثلاثينات مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم وتنادى به الناس وسعت البلاد الى تحقيق نظريته وفى الثلاثينات أخذ بمد مجانية التعليم الابتدائى بعد ان كان مقصورا على المرحلة الالزامية — التى ذابت فيه بالتدريج — وصار التعليم الثانوى الحكومى بالمجان فى مطلع الخمسينات .

وعندما جاءت الثورة عام ١٩٥٢ بدأ الاصلاح فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا كمدخل أصيل لكل اصلاح ونهضة وظهر أسلوب تناول التعليم فى نواحى الكم والكيف معا نبرز منها المبادىء الاتية :

١ — تطبيق مجانية التعليم على جميع مراحله بما فى ذلك المرحلة الجامعية وما بعدها .

٢ — تأكيد الاخذ بمبدأ تكافؤ الفرص نظريا وتطبيقيا فى سائر مراحل التعليم .

٣ — التوسع الضخم فى مراحل التعليم المختلفة حيث ارتفع عدد الطلاب فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات من حوالى ٢ر٥ مليون عام ١٩٥٢ الى حوالى ٩ مليون فى العلم الدراسى ١٩٧٨/٧٧ .

٤ — التزام الدولة بتوفير فرص العمل لجميع خريجى الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب والتعليم الفنى المتوسط .

٥ — وضع التنظيمات والخطط لتكون أساسا صالحا لارساء قواعد البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر .

وقد نص دستور مصر عام ١٩٧١ على عدة مبادىء عن التعليم أهمها :

— أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى •

— أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى جميع مراحله •

— ان الدولة تشرف على التعليم كله ، وانها تكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحقق الربط بين حاجات المجتمع والانتاج •

— ان التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم •

— وان محو الامية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه •

هذا وقد حققت مصر على ضوء هذه المبادىء والنصوص الكثير من الانجازات والمتطلبات التعليمية التى ساهمت فى تنفيذ خطط البحث الاقتصادية بهدف تحقيق الرفاهية للشعب المصرى •

بعض سلبيات التعليم فى مصر :

وبالرغم مما سبق فانه تبرز بعض السلبيات فى مجال التعليم تتمثل فى الآتى :

١ — تزايد اعداد الاميين بنحو ١٠٠ ألف كل عام بالرغم من أن نسبتهم الى مجموع السكان تتناقص بمعدل ٢٪ فبعد ان كان ١١ مليونا لمن هم فوق ١٥ سنة فى عام ١٩٦٠ فانه أصبح ١٣ مليونا عام ١٩٧٦ بالرغم من ان نسبة الامية قد انخفضت الى نحو ٥ر٦٥٪ عام ١٩٧٦ • أى أن نحو الثلثين من بين الراشدين من ابناء مصر أميون • كما ان حوالى ربع من يقرأون لا يجدون الوسيلة الى ان يمارسوا ما تعلموا

فى توسيع قاعدة ثقافتهم او توكيدها فى الوقت الذى تقرر فيه ان أمور التشريع وسياسة الحياة العامة ينبغى ان يكون نصف الرأى فيها ونصف التوجيه على الاقل للفلاحين والعمال ابناء الشعب وهم الذين تقع اغلبيتهم الكبرى مع الاسف فى نطاق الثلثين •

٢ ــ تزايد عدد غير المسجلين فى التعليم الابتدائى (أقل من ٦ وأكثر من ١٢) حيث بلغت عام ١٩٧٦ أكثر من المليونين ويقدرون بحوالى ٢٥٪ ممن هم فى سن الالزام ثلثهم من الذكور والثلثين من الاناث وتستوعب المدارس الابتدائية (من ٦ ــ ١٢ سنة) أكثر من أربعة ملايين تلميذ •

كما تبلغ جملة عدد المقيدين حاليا فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية حوالى ٥ر٥ مليون تلميذ من جملة عدد الاطفال سن المرحلتين ويقدرون بنحو ٢٥ر٩ أى انه يوجد نحو أكثر من ثلاثة ملايين ونصف خارج مدارس هاتين المرحلتين •

٣ ــ ان من بين كل ١٠٠ تلميذ يدخلون المرحلة الابتدائية لا ينجح منهم فى الوصول الى المرحلة الاعدادية سوى ٣٦ تلميذ فقط ولا يصل منهم الى المرحلة الثانوية سوى ٩ طلاب • كما ان نسبة الرسوب فى التعليم الثانوى العام والتعليم الجامعى والعالى مرتفعة بدرجة لا نظير لها فى البلدان الاخرى •

٤ ــ ان حوالى ٢٠٪ من سكان مصر هم الذين يتلقون العلم والمعرفة فى المدارس والمعاهد بجميع مراحلها وانواعها وتلك نسبة تقع فى الحد الادنى من القائمة بالنسبة لبعض الشعوب التى يقع بعضها فى مثل مرحلتنا من التقدم والتنمية •

٥ ــ ان مستوى التعليم عامة ــ وخاصة فى المرحلة الابتدائية ــ ليس على الصورة التى تنشدها المناهج الموضوعة ولا يحقق الاهداف التى رسمتها الهيئات المسئولة عن صياغة المناهج وتأليف الكتب فكثير

من تلاميذ المدارس الابتدائية ممن يصلون الى السنة الخامسة أو السادسة لا يجيدون القراءة أو الكتابة أو الحساب بالصورة المتوقعة وكثير ممن يتخرجون من المدارس الابتدائية قبل اتمام المرحلة أو بعدها يرتدون الى الامية .

٦ — عدم قدرة النظام التعليمى الحاضر على مواجهة النقص فى العمال المهرة والفنيين الذين يمثلون عصب الحياة الاقتصادية المتطورة .

٧ — ضعف مستويات التربية من صحية ودينية وسلوكية ورياضية ، وغيرها .

٨ — العجز الواضح فى اعداد المعلمين وخاصة فى بعض التخصصات (اللغات الاجنبية والمواد الفنية واللغة العربية) فضلا عن عجز المدرسين التربويين فى المرحلة الابتدائية والذين يبلغ عددهم ١٤٠٫٠٠٠ — ويبلغ جملة المؤهلات المتوسطة التربوية منهم ٧٨٪ والمؤهلات المتوسطة غير التربوية حوالى ٢٠٪ وذلك حتى عام ١٩٧٨ .

ثالثا — المشكلات العامة المشتركة فى قطاعات التعليم فى مصر :

١ — أدى التوسع الكلى فى التعليم — تطبيقا للحق الانسانى — مع الزيادة المضطردة فى عدد السكان الى توسيع المسافة بين الطلبات والرغبات التعليمية وبين طاقات التعليم وامكانياته وكان من بين اثاره تكدس الطلاب فى جميع مراحل التعليم وارتفاع الكثافات وازدحام المرافق التعليمية الى درجة أصبحت تعوق تأدية الخدمة التعليمية على الوجه الاكمل .

(ومن أمثلة الالتجاء الى الفترات المسائية واختصار اليوم الدراسى مع عدم توافر فرص ممارسة الانشطة الحرة الرياضية والاجتماعية والفنية) .

٢ — القصور فى المبانى التعليمية على مختلف المستويات وكذا

التجهيزات والمعدات والمراجع ووسائل التعليم مما يقلل بشكل ملحوظ من تحصيل الطلاب وقد بلغ نسبة النقص فى المبانى التعليمية فى مرحلة التعليم الابتدائى الى ٥٠٪ ٠

٣ — ارتفاع نسبة الفاقد فى التعليم بسبب زيادة نسبة التسرب والتخلف وعدم النجاح فى التعليم العام وما يمثله من ضياع فى الانفاق والجهد المبذول فى العملية التعليمية ٠

٤ — ضعف مستوى الخريجين سواء فى مجالات التخصص أو مجالات الثقافة العامة وضعف القدرة فى غالبيتهم على الابتكار ٠

٥ — عدم التوازن فى توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر مما ادى الى تخلف القطاع الريفى عن مواجهة التقدم ٠

٦ — انعزال المؤسسة التعليمية بصفة عامة عن البيئة وعدم امتداد اثرها للتفاعل مع البيئة اخذا وعطاء من أجل محاولة الارتقاء بهذه البيئة ٠

٧ — افتقار بعض البرامج والاساليب الى النظرة العلمية والتطبيقية وطغيان النواحى النظرية واللفظية مما أدى الى ضعف التكوين المتكامل للطلاب والى اغفال أهمية العمل اليدوى ٠

٨ — تسعيرة الشهادات التى تقلل من شأن العمل اليدوى والعامل الماهر والفنى المتوسط بالقياس الى ما يوفره التعليم العالى للمتخرجين مما يؤدى الى الانصراف عن العمالة اليدوية الماهرة والفنية المتوسطة مع شدة الحاجة اليها وبالتالى التزاحم على التعليم العالى ٠

٩ — ان الامتحانات أصبحت غاية فى ذاتها وليست وسيلة حولت كل عمليات التربية والتعليم الى عملية امتحانية فضلا عن انتشار ظاهرة الحفظ والتلقن واثرها على أنظمة الامتحانات والتدريس ٠

١٠ — عدم الترابط بين عدد ما تقبله الجامعات وبين الاحتياجات

الفعلية أى عدم الربط بين سياسة التعليم وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

١١ — غياب النظرة الشاملة المتكاملة للعملية التعليمية مع عدم التنسيق بين نوعيات التعليم المختلفة بل وفى النوع الواحد كان من بين اثاره ظهور الفجوات بين المراحل التعليمية وانفصالها •

وهناك بعض الحلول المقترحة فى هذا الشأن ، منها :

١ — ضرورة ربط سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا ومدارس التعليم الفنى والمهنى باحتياجات البلاد من القوى العاملة بما يكفل تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى التخصصات المختلفة لتوفير القوى البشرية اللازمة لمختلف القطاعات وهذا يستتبع ما يلى :

أ) جعل المرحلة الثانوية العامة مرحلة نهائية تؤهل الحاصلين عليها للانخراط فى الحياة اذا لم تتح له فرص الالتحاق بالجامعات أو التعليم العالى مما يستلزم تطوير البرامج لمواجهة هذا الوضع •

ب) العمل على استمرار زيادة نسبة القبول فى التعليم الفنى مع الاهتمام بنوعية الخريجين •

جـ) الاهتمام بمراكز التدريب وزيادة عددها ودعم القائم منها لتستوعب الذين لم تسمح ظروفهم بالالتحاق بالمدارس الاعدادية •

٢ — التوسع فى دور المعلمين والمعلمات وفى المعاهد الفنية المتخصصة وفى برامج التأهيل التربوى (للمؤهلات العليا) لسد العجز فى معلمى المرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية •

٣ — التوسع فى المعاهد العليا الفنية والنوعية وفى معاهد ومدارس اعداد الفنيين لتخفيف الضغط على الكليات الجامعية •

رابعا : اهمية تطوير سياسة وخطط التعليم :

ولما كانت عملية تخطيط التعليم لا يمكن ان تستمر على نمط واحد

على مر العصور والاجيال بل يجب ان تتخذ اشكالا مختلفة وان تتعدل اتجاهاتها طبقا لتطور ظروف الحياة فى المجتمع •

ولما كان تخطيط التنمية فى الموارد البشرية هو نقطة البدء فى كل تخطيط للتنمية الشاملة ونظرا لان التعليم يؤثر تأثيرا مباشرا فى بناء الانسان فى اعداده لاحداث التنمية والتغير — وفى التغلب على مشاكلها •• كما ان تقدم المجتمعات وتطورها — لم يعد يعتمد على حجم ما تدلكه الدول من ثروات طبيعية أو مادية بل على ما يتوافر لها من ثروات بشرية تتمثل فى العقول القادرة المبدعة والمهارات الفنية اللازمة •

لذلك أصبحت مصر فى أشد الحاجة فى وقتنا الحاضر الى تطوير انظمتها التعليمية مع الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة فى مجال الخدمات التعليمية بهدف :

— ملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى السريع وتفجر المعرفة فى العلم •

— ايقاف معدلات النمو السكانى •

— مواجهة انخفاض الانتاج والسيل الشديد للاستهلاك وانخفاض مستوى المعيشة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات •

— التغلب على مشكلات التعليم التى برزت خلال السنوات السابقة — والسابق ذكرها — وأهمها قضية الارتفاع بالكيف دون اغفال الكم •

— مواجهة سياسة الانفتاح التى عمت البلاد فى كل الميادين وتحقيق الاهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية الشاملة مع عدم اغفال احتياجات الدول العربية والصديقة من تعليم لابنائها ومن طلبها لخريجى جامعاتنا ومعاهدنا ومدارسنا •

هذا ، ولقد اجمع المسئولون والمهتمون بالتعليم على أهمية اعادة النظر فى الاهــداف التعليمية وبالتالى الســياسة التعليميــة لتدقيق اعتبارات وأهداف معينة •

وعلى وجه العموم فان أى تطور للسياسة التعليمية يتعين ان يتجه الى تحقيق الوظيفتين الاساسيتين للتعليم ـ بالاضافة الى الوظائف الاخرى المعروفة وهما :

١ ـ وظيفة الثقافة العامة اللازمة والضرورية لكل مواطن والتى تعتبر حق له والتى تختلف فى مستواها وفى مضمونها حسب المرحلة التعليمية وتتوقف على استعداد المتعلم نفســه وهذا الهدف ضرورى بصفة عامة للمواطنين لتحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى فضلا عن انه مستمر لمدى الحياة •

٢ ـ وظيفة اجتماعية استثمارية منتجة لها عائد •

وفى الواقع فان هاتين الوظيفتين اللتــين يتطلع اليهما المجتمع لم يتدققا ـ كما ينبغى ـ عند تطبيق خططنا التعليمية السابقة كما لم نحصل على العائد المرجو من الانفاق على التعليم فى جميع مراحله •

خامسا ـ الاتجاهات الرئيسية لتطوير التعليم وهى كما يلى :

١ ـ تجويد انظمة التعليم لاصلاحه وتصحيح أوضاعه والارتفاع بمســتوى ادائه والتغلب على الاختناقات والمشــكلات التى تواجه المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها من ناحية البرامج والكتب والوســائل العلمية ونظم الامتحانات والمبانى واجهــزتها وصيانتها ••• الخ • ومن ناحية أعداد المعلمين وهيئات التدريس •

٢ ـ تحديث التعليم لمواكبة الاتجاهات المعاصرة فى سياسة التعليم وفى خطة البحث العلمى على ضوء من الدراسات المقارنة لمــا يجرى فى بلاد العالم المتقدمة والنامية •

٣ — تحقيق الشمول والتكامل فى الخطط التعليمية النظامية وغير النظامية وفى كل مراحل التعليم والتنسيق بينها جميعا فى اطار السياسة التعليمية وفى ارتباطها بخطط التنمية للدولة وبالمستوى العلمى والثقافى للانسان المعاصر ٠

مع التركيز على أهمية ربط الخطط التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق بينها ٠

٤ — الموازنة بين التوســع فى اعداد المتعلمين وبين مســتوى ونوعية هؤلاء المتعلمين ٠

٥ — تحقيق الشخصية على أساس تربوى سليم وبناء الديمقراطية وممارستها فى المستويات المختلفة بالتركيز على الاهتمام بالقيم الروحية والدينية ٠

٦ — توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفســية والترفيهية والرياضية للطلاب ٠

٧ — عدم اقتصار العملية التعليمية على مجرد تخريج شخص انهى تعليمه عند مرحلة معينة فى اطار أنظمة التعليم القائمة وانما ينبغى ان يرمى الى تخريج شخص لديه القابلية للتعليم والتحصيل المستمر وأن يكيف نفسه وحياته طبقا للظروف المتغيرة من حوله ٠

٨ — وضع أولويات بين الفئات مفتقرة فى التعليم أو البعيدة عنه كمحو أمية الكبار وهــؤلاء الذين يعيشــون فى المجتمعــات الفقيرة والصحراوية على انه من المتعين الا يخضع تطوير انظمة التعليم الى هزات مفاجئة تحصل على نتائجها فى وقت قصير بل ان تطوير التعليم يجب ان يأتى هادئــا متأنيا فهو فضــلا عن تأثيره على كل المجتمع وما يكتنفه من عقبات سواء من ناحية القائمين على شئون التعليم أو من ناحية حساسية التجريب العلمى واحتياجاته الى فترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائجه فان الخطط التعليمية تتطلب اعتمادات مالية كبيرة

قد تنؤ عن تحمله الكثير من الدول فى الفترة القصيرة ، وهناك بعض العقبات فى مواجهة تطوير التعليم منها :

١ ــ عدم توفر الاحصاءات الدقيقة لاحتياجات مختلف القطاعات من القوى البشرية فى مدة زمنية معينة .

٢ ــ تزايد تكلفة التعليم سواء بالنسبة للفصل أو التلميذ كنتيجة للزيادة المضطردة الكبرى فى اعداد الملتحقين بالتعليم فى مختلف المراحل بالفصل الواحد مما يجعل التلميذ فى حاجة الى عوامل مساعدة تزيد من تكلفة التعليم .

٣ ــ صعوبة توفير وسـائل التعليم والتدريب الحديثة بالمقارنة باحتياجات القطاعات الانتاجية فى مرحلة التصنيع السريع .

٤ ــ قلة الاعتمادات المـالية فى المرحلة السابقة .

سادسا ــ التعليم والعمل المنتج :

ان الظروف التى تمـر بها المجتمعات النامية [٥] ــ وخاصة تلك المجتمعات التى عانت من الاستعمار والظلم والقهر الاجتماعى ــ تؤدى بها ــ فى المراحل الأولى لاستقلالها ــ الى مواجهة عجز كبير فى الاطر الفنية اللازمة لتحقيق معـدلات التنمية اللازمة . وفى هذه المرحلة يتضافر عاملان أساسيان لزيادة التنمية فى التعليم :

الاول : ان الشعوب تندفع بعد الاستقلال لكى تنعم بحقها فى التعليم على أوسع نطاق ، ومن ثم يزداد حجم التعليم زيادة فجائية فى الغالب ، وتترتب عليها بالضرورة بانعكاسات على مستوى الاداء وعلى كم العائد ونوعه .

الثانى : ان أجهزة التخطيط القومى تنظر الى التعليم من منظور اقتصادى ، باعتباره العامل الاساسى فى اعداد الاطر اللازمة لخطط التنمية ، ومن ثم تستحثه على الاسراع فى معدلات نموه .

وبديهى أن تستجيب أجهزة التعليم لهذين العاملين ، وقد يأتى وقت تفوق فيه معدلات النمو فى التعليم معدلات النمو الاقتصادى ، ومن ثم يزيد عدد الخريجين على العدد المتاح من فرص العمل ، فتنشأ ظاهرة « المتعلمين المتعطلين » • ولا يجوز أن نتصور أن مواجهة هذا الموقف تقتضى الحد من نمو التعليم ، فهذا أمر مرفوض — وانما يتمثل الحل الصحيح فى أمرين أساسيين :

الاول : زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم توفير مزيد من فرص العمل •

الثانى : ترشيد التعليم نفسه ورفع كفائته ، حتى يتحقق التوازن بين التخصصات والعمل المنتج اللازم لخطط التنمية الشاملة •

وحول العلاقة بين التعليم والعمل ، تصور البعض أنه يمكن التوصل الى معادلة حسابية يتساوى فيها مجموع الخريجين كطرف ، مع مجموع فرص العمل المتاحة كطرف آخر — ولكن المعادلة ليست بهذه البساطة ، ولا يمكن تحقيقها بحلول سهلة ، مثلما نتعامل مع المنتجات الصناعية وموادها الاولية وخطوط الانتاج •

وكما سبق بيانه ، جاء وقت غلب فيه المنظور الاجتماعى على التعليم ، وقيم البعض التعليم على ضوء ما حققه بالنسبة لهذا المنظور ، وهذا المدخل يعتبر مدخلا قاصرا لانه يعالج التعليم من زاوية واحدة هى الزاوية الاجتماعية •

ثم جاء وقت لاحق قيم فيه التعليم من المنظور الاقتصادى البحت ، وهذا المدخل هو الآخر مدخل قاصر ، لو أخذنا به وحده ، دون النظر الى الجوانب الاجتماعية والانسانية والثقافية والسياسية •

وقد حاول البعض الربط بين التعليم والعمل على مستوى التعليم الجامعى والعالى ، ولم يلق هذا المدخل النجاح المنشود ، لان

التدفقات على التعليم الجامعى والعالى من المراحل السابقة عليه كانت أكبر من أن تحددها الجامعات ، مما اضطرها الى قبول اعداد تفوق طاقتها ، بل تزيد على احتياجات خطط التنمية فى كثير من التخصصات•

ورجع البعض الى مرحلة أسبق من التعليم الجامعى والعالى ، فعادوا الى بدء المرحلة الثانوية (سن الخامسة عشرة تقريبا) للربط بين التعليم والعمل ، ومن هنا نشأ التفريع الى التعليم الثانوى العام الذى يؤدى الى الجامعات من جانب ، والتعليم الثانوى الفنى الذى يؤدى الى العمل الفنى المتوسط من جانب آخر •

وفى كل هذه المحاولات يبدو وكأننا نتعامل مع شيئين منفصلين ، التعليم من جانب ، والعمل من جانب آخر ، محاولين أن نصل الى صيغ أو معادلات التوفيق بينهما •

والرأى فى الأمر — بعد هذه المحاولات المتتالية — يقتضى مدخلا جديدا حول العلاقة بين التعليم والعمل ، على أساس معالجتهما كعاملين متكاملين ، يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به • وعلى أساس هذا المفهوم لابد من معالجة الامر منذ المراحل الاولى للتعليم ، وليس عند مرحلة التعليم الثانوى أو التعليم الجامعى •

وفى ضوء ذلك يمكن الاخذ بالاساليب التالية :

١ — التعليم الاساسى :

ويمثل التعليم الاساسى فكرا تربويا جديدا فى مجال اعداد الاطفال للمواطنة الواعية المنتجة خلال المراحل الاولى للتعليم ، وعلى مدى عدد من السنوات يتراوح بين ٦ ، ١٠ سنوات ، وتسليحهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات والخبرات المهنية التى تتفق وظروف مختلف البيئات ، الزراعية منها أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية ، بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة التعليم الاساسى أن يواجه الحياة ، أو يواصل تعليمه فى المراحل الاعلى •

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم فى تجريب هذا النظام فى ١٢٠ مدرسة بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية (تسع سنوات) بادخال بعض الدراسات المهنية ، بدءا من الصف الخامس الابتدائى ، بقصد ربط التعليم بالبيئة وبالعمل المنتج ، وذلك بما يتفق وظروف مختلف البيئات التى تقع فيها هذه المدارس ٠

وامتدادا لمرحلة التعليم الأساسى — بالنسبة لمن يواصلون التعليم — يتجه تفكيرنا الى المدرسة الثانوية الشاملة ٠

والتعليم فى هذه المدرسة يجمع بين الدراسات الانسانية والعلمية من ناحية ، والفنية والمهنية من ناحية أخرى ، ومن ثم فهو يقرب المسافة بين العلم والعمل ، ويربط التعليم باحتياجات البيئة المحلية ، كما أنه يتيح مجالات للاختيار أمام التلاميذ ٠

هذا وقد بدأنا بانشاء بعض المدارس الشاملة على سبيل التجريب ٠

٢ — التنمية الريفية :

تعتبر التنمية الريفية بمفهومها الواسع أحد الميادين الرئيسية التى يجب أن تكون موضع العناية ، خصوصا بعد الاهمال الذى تعرضت له المناطق الريفية لفترات طويلة فى معظم الدول النامية ، نظرا لما أولت من عناية وما خصصت من استثمارات للقطاع الحديث فى مجال الصناعة ، فجاء ذلك على حساب القطاع الاكبر وهو القطاع الريفى ، وما وصل اليه من تخلف نسبى ٠

وللتعليم دور حاكم فى التنمية الريفية ، والتعليم الاساسى بالذات يمكنه ان يسهم اسهاما ايجابيا فى هذا الشأن ٠ ويزداد الاهتمام بدور التعليم فى التنمية مع ظهور اصطلاح «تربيف التعليم» الى جانب اصطلاح «تمهين التعليم» أى أدخال الدراسة المهنية عليه ٠

٣ — التعليم الفنى :

يستهدف التعليم الفنى اعداد فئتين من فئات العمال :

الاولى : فئة العمال المهرة : فى المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث •

الثانية : فئة الفنيين : فى المدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، أو المعاهد الفنية نظام السنتين بعد الثانوية العامة •

وتقوم سياسة الوزارة على التوسع فى التعليم الفنى بمختلف نوعياته والتى تضم حاليا (٧٣) تخصصا بقصد الوصول بنسبته فى مرحلة التعليم الثانوى الى ٦٠٪ فى عام ١٩٨٠ مقابل ٤٠٪ للثانوى العام (تبلغ هذه النسبة فى عام ١٩٧٧ حوالى ٥٧٪ بما فيها دور المعلمين والمعلمات مقابل ٤٣٪ للثانوى العام) • ولاتقوم هذه السياسة على مجرد التوسع الكمى وانما تعنى الربط بين تخصصاته وحاجة سوق العمل الفعلى ورفع كفاءته وتحديثه • وتتعاون مصر فى ذلك مع البنك الدولى الذى قدم لمصر قرضا فى حدود ٢٥ مليون دولار •

٤ ـ التعليم والعمل المنتج :

هناك من ينادى بقيام المدرسة وأعمال انتاجية الى جانب نواحى التعليم التقليدية ، وهناك من يعارض هذا الاتجاه خشية تغليب النواحى الانتاجية على النواحى التعليمية ، وهناك من أقدم على هذه التجربة فعلا مثل « المدارس الانتاجية فى بنما » و « المدارس الريفية فى كوبا » و « التجريبية الصينية » •

وتقوم مدارسنا الزراعية كلها (٥٥ مدرسة) وبعض مدارسنا الصناعية بأعمال انتاجية تحت « مشروع رأس المال » وقد بلغت ارباح هذه المشروعات فى العام الماضى نحو ٥٢٠ر٠٠٠ جنيه خصص منها ٢٠٪ لاصلاح وتجهيز المدارس القائمة بالمشروع ، و ٣٠٪ كضميمة لتنمية رأس المال ، ٥٠٪ وزعت كأرباح على الطلاب وهيئات التدريس والعمال (بالاضافة الى أجور التشغيل) •

كذلك توجد على مستوى الجامعات وحدات ذات طابع خاص مثل مركز الحساب العلمى ، والمزارع ، والورش ، ووحدات العلاج

بالاجـــر فى المستشفيات الجامعية ــ وكلها وحدات تقوم بدورها فى خدمة المجتمع والعمل المنتج ٠

٥ ــ التعاون مع قطاعات الانتاج والخدمات :

ايمانا بأهمية الربط المبــاشر بين مؤسسات التعليم من جانب ، ومؤسسات الانتاج والخدمات من جــانب آخر ، تم عقـــد عدد من الاتفاقات مع بعض الوزارات والهيئات على انشاء مدارس مشتركة ، مثل مدارس التمريض ، والبريد ، والمعاملات التجارية ، والفندقة ، والتأمين ، والمخازن ، والنقل ، والعمارة ، وغيرها من أنماط التعليم التى تتسم بطابع الانفتاح على البيئة والمجتمع ٠

كذلك يوجد عدد من المعاهد الفنية الصناعية المرتبطة بالهيئـــات والمصـــانع وملحقة بها ، مثل معـــاهد التليفونات ، والرى والصرف والمســـاحة ، وغزل ونسج الصـــوف ، والالكتـــرونات والتليفزيون ، والسيارات ٠

وفى هذا الصدد نذكر كذلك ان المجلس الاعلى للجامعات ــ وهو جهاز التخطيط للتعليم الجامعى قد شـــكل من أجل تحقيق أغراضه ١٦ لجنة قطاع متخصصة (تعليم طبى ــ تعليم هندسى ــ تعليم زراعى ــ تعليم تجارى ــ تعليم قانـــونى ٠٠٠ الخ) ، وهى تضم عمداء الكليات المناظرة وممثلين عن قطاعات الانتاج والخدمات ونقباء المهن المعنية ٠ ولا شك أن ممارسة هذه اللجان لاعمالها ، واجتماعها مع الوزراء المسئولين ، يساعد على رسم سياسات القبول ، وتوفير التخصصات المطلوبة ، وابداء الرأى فى مستوى الخريجين ، واشراك الجامعات فى وضع الحلول العلمية للمشـــكلات التى تواجه قطاعات الانتاج والخدمات ٠

٦ ــ التدريب والعمالة :

بالاضافة الى أهمية التدريب كوسيلة لرفع الكفاية الانتاجية للعامل وتجويد ادائه ، فان التدريب ــ اذا قام على اساس تخطيط علمى

سليم للقوى العاملة – يمكن ان يكون وسيلة ناجعة لمعالجة المواقف المترتبة على وجود تناقضات أو عدم موائمة بين تخصصات الخريجين وحاجة العمل الفعلية وذلك بقصد تحقيق قدر من التوازن بين حدى المعادلة التى أشرنا اليها آنفا •• أى بين القوى البشرية التى يعدها التعليم ، والوظائف والاعمال المتاحة فى خطط التنمية •

وعملية التدريب – طبقا لهذا المفهوم – تصبح بالضرورة عملية مستمرة ، بما أنها تتم فى اطار التطور العلمى والتكنولوجى المستمر فهى – اذن – ضرب من التعليم ورفع الكفاءة المستمرة •

وفوق هذا فان للتدريب على العمالة المنتجة فى مجتمعنا ضرورة أخرى تقتضيها ظروفنا الراهنة ، ذلك ان عددا غير قليل ممن ينهون مرحلة تعليمية معينة ، لا تتاح لهم فرصة مواصلة التعليم فى مراحل أعلى وهؤلاء لا يستطيعون ان يخرجوا الى سوق العمالة دون تدريب يختلف فى مدتواه وفى مداه الزمنى من عمل الى آخر •

وفى هذا الشأن يبرز دور المدارس الفنية فى التدريب واعادة التدريب ، سواء داخل المدارس نفسها ، أو عن طريق المساهمة مع قطاعات الانتاج فى تنفيذ برامج للتدريب فى المراكز التابعة لهذه القطاعات • وقد تمثل هذا الدور فيما يلى :

أ) تدريب العمال الحرفيين تدريبا سريعا فى المدارس الفنية لوزارة التربية والتعليم ولصالح العديد من الوزارات والهيئات مثلما حدث من تعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاسكان والتعمير حيث تم خلال العامين الاخيرين تدريب أكثر من عشرة آلاف عامل درفى على المجالات المعمارية فى المدارس الفنية •

ب) التعاون مع وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى فى وضع البرامج التدريبية ، لاعداد عمال حرفيين فى مختلف التخصصات •

٧ ـ التخطيط للقوى العاملة :

ان معالجة أمور التنمية والتعليم والتدريب والعمل لم تعد تقبل

ان تتم على أساس انها جزئيات منفصلة ، وانما على أساس انها كل متكامل يؤثر ويتفاعل كل منها مع الآخر • ومن أجل ذلك تم تشكيل « المجلس الاعلى للقوى العاملة » الذى يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم وزراء التخطيط والقوى العاملة والتعليم ، ومختلف قطاعات الانتاج والخدمات ، بغرض رسم السياسة العامة للقوى العاملة اللازمة لخطط التنمية القومية •

خـــاتمة :

اذا كان العالم قد تنبه الى أن الاساليب التى أتبعها لاحــداث التنمية ، والتى ركزت فى المرحلة السابقة على التنمية الاقتصادية لم تعد تتناسب ومواجهة المواقف التى ترتبت على اتباع تلك الاستراتيجية من حيث زيادة عدد الفقراء ، واتســاع الهوة بين الاغنياء والفقراء واختلال التوازن الاجتماعى فى عديد من المجتمعات — فان « النظام الاقتصادى الجديد » يدعو الى ضرورة توجيه التنمية أصلا الى توفير الحاجات الاساســية للجماهير ، وفى مقــدمتها الغــذاء الضرورى ، والمسكن الملائم ، وخدمات التعليم ، والرعاية الصــحية ، والتأمين الاجتماعى ، والمواصلات واتاحة فرص العمل المنتج للجميع ، وأن يكون عائد التنمية لصالح السواد الاعظم من الشعب ، كل ذلك بقصد توفير الحد الادنى الضرورى من الحياة الانسانية الكريمة لكل فرد •

ان التعليم يشكل عنصرا أساسيا فى استراتيجيات التنمية بمفهومها الجديد ، وآثار ذلك تنعكس بالضرورة على كل جوانب التعليم ، من حيث استراتيجيته ، وبنيته ، وخططه ، ومناهجه ، وعلاقته ، والتعليم هنا لا يعمل وحده ، فهو واحد من الاسلحة التى تعمل بالتعاون مع الاجهزة الشعبية والاقتصادية ، والسياسية ، من أجل مكافحة الفقر وتوفير اسباب الحياة الحرة الكريمة للانسان •

ومع كل هذه الاجتهادات فى مجالات العلاقة بين التعليم والتدريب والعمل فاننا لاننسى وظيفة التعليم الاساسية فى مجال اعداد الانسان ،

من النواحى السلوكية والروحية والتربوية والقومية وتسليحه بالمقومات الاساسية للمعرفة والمنهج العلمى فى التفكير .

ان مستقبل الانسان المصرى الذى يعتبر هدفا ووسيلة للتنمية ، وتوفير أسباب الحرية والامن والرخاء له ، ولعلاقة بين التنمية والتعليم والعمل المنتج ، تعتبر من الموضوعات الحاكمة التى تتطلب مواجهة على المستوى القومى ، وذلك فى اطار المفهوم الذى يقضى بأن التعليم لا يمثل خيرا حقيقيا ما لم يحقق أهداف المجتمع من النواحى الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية .

(١٢) الاهتمام بالتخطيط فى مجال الصحة

الرعاية الصحية للانسان المصرى هدف ، ووسـيلة التنمية ، هو الاحتفاظ بصحته أقرب ما يكون الى الكمال والصحة الجيدة ، وهى فى أحسن أشكالها ، وأن يتحقق لغالبية الناس فى جميع أنحاء البلاد فى جميع مراحل حياتهم وعلى مدى العمر اكتمال الصحة والتوازن الجسمى والذهنى والنفسى ، وان تتـوفر لهم على الدوام الظـروف الملائمة والوسائل الفعالة لتحقيق هذا الاكتمال •

والرعاية الصحية هى أحد سبل انتشار الموارد البشرية ، ويقوم القطـاع الصحى بوضع خطط — وتوفير — خدمات هـذه الرعاية لتتناسق مع خطط قطاعات الانتاج والخدمات الاخرى فى اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقصد الاستفادة المثلى والرشيدة من الموارد الصحية الموجودة لتوفير البيئة المعيشية المتكاملة للانسان •

ونتناول فى هذا المجال العناصر التالية :

أولا : أهمية قطاع الخدمات الصحية •

ثانيا : أنظمة الخدمات الصحية فى مصر •

ثالثا : مستقبل الخدمة الصحية فى مصر حتى نهاية القرن الحالى •

رابعا : مبادىء التخطيط فى قطاع الصحة •

خامسا : معوقات الرعاية الصحية فى مصر •

سادسا : الاهداف الاستراتيجية للرعاية الصحية فى مصر •

وفيما يلى شرح لهذه العناصر •

اولا ــ اهمية قطاع الخدمات الصحية :

تتبع أهمية قطاع الخدمات الصحية(٦) فى مصر مما يلى :

١ ــ ظروف الدولة الاقتصادية :

فالظروف التى يمر بها مجتمعنا فى مصر ــ فى محاولة لمواجهة ركب التقدم ــ فرضت عليه أن يأخذ بأسلوب التنمية الشاملة المخططة • وكان من الطبيعى أن يعطى أولوية أولى لتوجيه الاستثمارات الى الانتاج مما جعل الموارد المتاحة للخدمات ــ ومنها الخدمات الصحية ــ وكذلك الموارد المتاحة للانفاق الجارى قاصرة عن تلبية مطالب الجماهير المتزايدة ، وتوفير المستويات المعقولة من الخدمة التى اضطر الى خوضها •

٢ ــ الارتباط الوثيق بين العلاج والتنمية :

ان العلاج وان كان فى ظاهره حق من حقوق الجماهير ومطلب من مطالبها كنوع من الاستهلاك لرفاهيتها ، الا انه فى الحقيقة عامل من العوامل الاساسية فى الاستثمار وزيادة الانتاج لما يتضح من الابعاد التالية :

أ) ان هدف العلاج فى الاساس هدف للتنمية ، لان العلاج يحول الشخص المريض والغير منتج (بسبب مرضه) الى شخص سليم معافى منتج ، فيضيف بجهده مؤثرات تزيد من الانتاج ، وبالتالى تزيد من الدخل القومى •

ب) ان بعض قطاعات الانتاج مثل الزراعة والصناعة والنقل تؤدى الى مشاكل مرضية ، كالامراض المهنية واصابة العمل ، مما يضيف أعباء الى قطاع الخدمات الصحية وتزيد من أهمية الارتفاع بمخصصاته من الامكانيات المختلفة والا أثر على الانتاج •

جـ) ان العنصر البشرى ليس فقط احد عناصر الانتاج بل يعتبر أهم عناصره ، فنتائج التنمية تعود بالدرجة الاولى الى الجهود البشرية التى تدفع الدخل القومى للزيادة •

٣ ـ تفاوت مستويات الخدمة الصحية :

على الرغم من انشاء العديد من المستشفيات والارتفاع بميزانية وزارة الصحة ، فان القصور وعدم الكفاءة لا يزالا موجودين فى استخدام الامكانيات المتاحة ، حتى أصبح ذلك يمثل صفة من صفات بعض تلك الاجهزة ، هذا فضلا عن تفتيت الجهود نتيجة تعدد الجهات التى تشرف على تأدية هذه الخدمات وضعف الارتباط والتنسيق بينها •

٤ ـ الحساسية الخاصة للخدمة الصحية للجمهور فى فترة المرض :

فالشخص المريض وما يحيط بـه من الاهل والاصدقاء تزيد حساسيتهم وانفعالاتهم فى فترة المرض عنه فى الظروف العادية الغير مرضية، وهذه الحساسية والانفعالات تفسر الاسباب التى جعلت قطاع الخدمات الصحية من أكثر قطاعات الدولة معدلا لشكاوى الجمهور •

٥ ـ التصاق المستشفيات بالجماهير :

تعتبر المستشفيات أكثر الوحدات الخدمية التصاقا حقيقيا بالجمهور ، فالفرد العادى قلما يزور مركز للبوليس أو وحدة أحداث اجتماعية ، ولكنه يزور حتما احدى المستشفيات فى فترة ما من عمره ويطلع على مايحدث فيها ويحس بنوعية تنظيمها ومدى تحقيقها لاهدافها ، وهذا الاتصال الدائم والمباشر بين المواطنين والمستشفيات يعكس جانبا هاما لاحساس المواطنين بمنجزات نظامهم السياسى والاجتماعى •

هذا بجانب أن اعدادا هائلة من المواطنين يتصل بالمستشفيات سنويا اتصالا مباشرا وغير مباشر ، وتؤثر فيهم ادارة المستشفى تأثيرا بدنيا أو عاطفيا أو ماليا فبجانب ما تستقبله المستشفيات من المرضى

بمعدل مريض كل ١٥ ثانية ، وبجانب أن مواطنا من كل ١٥ مواطن فى مصر يقضى بعضا من وقته سنويا داخل احدى المستشفيات نجد أن كثير من المواطنين يتصلون بالمستشفيات كزوار لهؤلاء المرضى أو مرافقين لهم أو من خلال توريد اغذية ومهمات أو لقيامهم ببعض الاصلاحيات داخل المستشفيات هذا بالاضافة الى الالاف من العاملين فى المستشفيات من مهن مختلفة يقضون الجزء الاكبر من حياتهم ووقتهم بها •

كما أن اتجاه الدولة حاليا الى القاء العديد من الخدمات الصحية ، والتوجيه على المستشفيات قد أدى الى زيادة عدد زوارها ، فمثلا الخدمات المرتبطة بتنظيم الاسرة ، وتلك المرتبطة بتطعيم الاطفال على فترات دورية قد أدت الى ارتباط المواطنين بالمستشفيات التى تقع فى دائرتهم ، وزيارتهم المتكررة لها ، طمعا فى الحصول على المشورة أو الخدمة المجانية التى تضطلع الدولة بتقديمها لهم فى هذه المجالات •

٦ ـ التشابه بين ادارة الوحدات الصحية ووحدات الانتاج :

بحيث تستخدم بعض الاساليب المتماثلة للتخطيط والتنظيم والتقييم لكل من وحدات الانتاج والعلاج مع بعض الاختلاف فى الاهداف ، فنجد أن أهداف المستشفى (وحدة العلاج) الاساسية هو رفع مستوى الخدمة الصحية ، بينما أهداف الوحدة الانتاجية الربح المادى أولا •

ثانيا ـ انظمة تقديم الخدمات الصحية فى مصر :

ان اهم سمات تنظيم تقديم الخدمة هى قدرتها على تفسر قدر ومستوى مقبول من الخدمة الصحية مع تغطيتها للقطاع الاعظم من الجماهير •

وفى مصر تتعايش أنظمة متكاملة لتقديم الخدمات الصحية للجماهير •

١ ـ خدمات صحية مجانية : تقدمها وزارة الصحة فى مختلف وحداتها ومستوياتها وهى الخلفية الاساسية لنظام الخدمة الصحية فى مصر علاجية ووقائية كما تقدمها كذلك المستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالى •

٢ ـ خدمات مدعمة فى :

ـ العلاج الاقتصادى فى بعض مستشفيات وزارة الصحة (لايزيد عن ٢٠٪ من عدد الاسرة بأى مستشفى) •

ـ العلاج التعاقدى فى مستشفيات المؤسسة العلاجية بالقاهرة والاسكندرية •

ـ الخدمات الصحية التى تقدمها وحدات القطاع العام أو فى المستشفيات التابعة لبعض الهيئات والوزارات والنقابات •

٣ ـ التأمين الصحى :

وتدرج التدعيم الحالى فى هذه المنشآت وفقا لمستويات متباينة من الخدمات الصحية فمساهمة الفرد فى الخدمة المدعمة لا يزيد عن ١٪ من المرتب فى قطاع التأمين الصحى والقطاع العام وقد يصل الى $\frac{1}{2}$ الى $\frac{2}{3}$ تكلفة الخدمة الصحية فى المؤسسة العلاجية وهى ذات حجم صغير غير مؤثر ومساهمة الفرد فى مجموعة خدمات المنشآت التى تسلك هذا النمط قليلة •

بقى أن مستوى الخدمات الفردى يؤدى فى التأمين الصحى والقطاع العام أكثر ارتفاعا مهنيا واجتماعيا منه فى المنشآت الاخرى المجانية والتى تمارس العلاج الاقتصادى والتدعيم الحكومى فى التأمين الصحى والقطاع العام ايضا أكثر ارتفاعا •

وان تطور الانفاق على الخدمات الصحية التى تقدمها الاجهزة التابعة لوزارة الصحة دون هيئاتها تشير الى الحاجة الى تدعيم هذه الخدمات •

وتحليل اجمالى المنصرف الحقيقى على أبواب الميزانية يبدو ان كل من الباب الاول ، والثانى قد زاد بمتوسـط قدره ٧٪ كما زاد الباب الثالث بمقدار سنوى قدره ١٨٪ وتعتبر هذه الزيادات أعلى من معدلات الزيادة السكانية •

٤ ـ خدمات القطاع الخاص وتتمثل :

ــ العيادات الخاصة (غير محصورة) •

ــ المستشفيات الخاصة (لا يحصر منها سوى من زادت أسرتها عن خمسة) •

ولا شك ان القطاع الخاص من أهم القطاعات التى تقدم الخدمات الصحية فى مصر ومن الاسـف ان الاحصـاءات العامة تستبعد منه العيادات الخاصة وهى مركز الثقل فى عمل هذا القطاع •

والجدير بالذكر ان العاملين فى هذا القطاع هم فى غالبيتهم العاملون فى الاجهزة الحكومية المجانية أو غيرها بحيث أن شبكة انتشار القطاع الخاص الصحى تكاد توازى شبكة الخدمات الحكومية المدعمة •

ان نظام الترخيص بمـزاولة المهنة قاصر عن حصر نشـاط هذا القطـاع اذ أنه أكثر ارتباطا بالتخـرج من كليات الطب عنـه بفتح العيادات الخاصة •

ثالثا ـ مستقبل الخدمة الصحية فى مصر حتى نهاية القرن الحالى :

١ ــ عند مناقشة القوى البشرية اللازمة للقطاع الصحى يتضح أن عدد الاطباء العاملين فى جمهورية مصر العربية يبلغ ١٧٠٠٠ طبيب ، أى حوالى خمسة أطباء لكل عشرة آلاف مواطن ، والمفروض الا يقل المعدل عن ضعف هذا الرقم كما أن هناك أقل من أربعة أشخاص فى هيئة التمريض لكل ١٠٠٠٠ مواطن ، والمفروض أن يتضاعف هـذا العدد ثلاث مرات•ولذلك يلزم أن يكون لدينا سنة ٢٠٠٠ مالا يقل عن

٦٠٠٠٠ طبيب ومن يقرب من ١٠٠٠٠٠ ممرضة مؤهلة ، بالاضافة الى الاعضاء الاخرين من المهن الطبية الاصلية والمساعدة ، بحيث لا يقل عن المعدلات العالمية المعقولة ، مثلا لكل ١٠٠٠٠ مواطن ٣ أطباء أسنان اثنين من الصيادلة ، وخمسة مساعدين فنيين •

لذلك يلزم وضع خطة طويلة الاجل لاعداد هذه التخصصات كما يجب الا ننسى واجب مصر نحو الدول العربية والافريقية الشقيقة ، فخلال الربع قرن القادم سوف تستمر بعض الدول العربية وخاصة السعودية وليبيا والسودان تعتمد على الكفاءات المصرية فى المجال الصحي ، كما سيتزايد اعتماد الكثير من الدول الافريقية على بلادنا ، لذلك يجب أن يوضع فى الاعتبار زيادة عدد الافراد بنسبة ٢٠٪ لمواجهة طلبات تلك الدول •

٢ — أن هناك ٢٢ سريرا حاليا لكل ١٠٠٠٠ مواطن وذلك فى الوحدات العلاجية المنتشرة فى أنحاء الجمهورية سواء فى المستشفيات أو غيرها ، فاذا علمنا أن المتوسط بالنسبة للبلدان الاوروبية يصل الى ٥٠ سريرا تبين الفجوة الكبيرة التى يجب مواجهتها • ولتثبيت نسبة عدد الاسرة لمقابلة الزيادة السنوية فى السكان يلزم اضافة ٢٠٠٠ سريرا سنويا أى ما يوازى أربعة ملايين جنيه استثمارات فى بناء المستشفيات على الاقل •

وعند وضع خطط لبناء المستشفيات وتوفير الاسرة التى يجب الا تقل عام ٢٠٠٠ عن ٢٠٠٠٠٠ سرير فانه يلزم تحديد أماكن اقامة المستشفيات حسب خريطة تربط بين تكامل الخدمات الصحية فى المناطق المجاورة سواء بالنسبة للوحدات الصغيرة التابعة أو المستشفيات الكبيرة المتخصصة • والمستشفيات التى تبنى اليوم أو فى الاعوام القليلة القادمة يجب أن تعد لامكان التوسع فيها وزيادة طاقتها على استيعاب عدد مضاعف من الاسرة والخدمات التشخيصية والعلاجية على أن يتم ذلك حسب معدلات وانماط بما يقلل من التكاليف •

ويجب على الاجهزة الحكومية المتخصصة أن تعد خريطة وخطة كاملة تفصيلية تنفذ على فترات كل فترة خمس سنوات ، وتنتهى بسنة ٢٠٠٠ ، وتحدد هذه الخطة على أساس الخريطة السكانية وامكانيات الزيادة فى المدن والمراكز والقرى ، على أن يتم ربط ذلك كله بعواصم المحافظات ثم بالمستشفيات عالية التخصص كالمستشفيات الجامعية وغيرها .

٣ ــ الاهتمام بوحدات العلاج الريفى وعيادات الاطباء حيث تعد وحدات العلاج الريفى وعيادات الاطباء بمثابة العمود الفقرى لاى نظام للرعاية الصحية ، لذلك يلزم التوسع فى بناء هذه الوحدات بحيث تغطى كل المناطق فى البلاد لييسر العلاج لكافة المواطنين على أن تخدم الوحدة الريفية ما يقرب من ٥٠٠٠ مواطن أما عيادات الاطباء فتخدم من ٥٠٠٠٠ مواطن الى ١٠٠٠٠٠ مواطن فى المدن الكبرى ، ونصف هذا العدد فى المدن المتوسطة وربع هذا العدد فى المدن الصغيرة وبذلك فانه يلزم بناء ما يقرب من ٨٠٠٠ وحدة علاج ريفى حتى سنة ٢٠٠٠ وعدد مناسب من عيادات الاطباء .

ويقتضى مستقبل الخدمة الصحية حتى عام ٢٠٠٠ ، ضرورة العناية بتوافر عدد من الامكانيات البشرية والمادية تتمثل فى الاتى :

ــ الفريق الطبى : وذلك بتوفير العدد اللازم من الاطباء والمرضات وباقى أفراد الفريق الطبى فالطبيب فى عصرنا الحاضر غير قادر بمفرده على تقديم الخدمات الطبية اللازمة ، بل لابد له من فريق شامل متكامل من هيئة تمريض ومساعدى معمل وأفراد اداريين يعملون معه جنبا الى جنب ، كما يجب أن يكون مقدموا الخدمات الصحية من أطباء وغيرهم على مستوى عال من الكفاءة وحسن التدريب .

ــ وحدات الرعاية الصحية : بتوفير المنشآت العلاجية المناسبة للرعاية الصحية سواء أماكن للاسعاف وعيادات أو صيدليات أو مستشفيات مع كفاية تجهيزها بالمهمات والمعدات والادوية .

أما الحالة الصحية فى مصر فى متوسطها لا بأس بها • من حيث مدى الحياة فمتوسط الوفيات العامة ومدى الحياة يقل عن معدلات البلاد المتقدمة بأقل من فارق قدرات هذه البلاد الاقتصادية والاجتماعية عن قدرات بلادنا ، الا ان المؤشرات تشير الى ان هناك تفاوتا كبيرا فى هذه المعدلات من قطاعات عريضة من الشعب المصرى •

اما من ناحية انتشار الامراض فالحالة بالتأكيد سيئة لارتفاع معدلات انتشار الامراض البيئية ذات الارتباط الوثيق بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى والسلوكى للافراد وقلة فعالية الاداء الصحى أمام تكرار العدوى المستمر • الا ان الاداء الصحى العلاجى كان فعالا فى خفض الوفيات فى الاعمار من ٥ الى ٤٠ سنة •

اما من ناحية توفير وتنظيم الخدمات الصحية فالخلل الاقتصادى فيها ملموس وانعكاساته على سلوكيات العاملين واضح الاثر فى الفاقد الكبير الذى يؤثر على مستوى الخدمة وكثرة الشكوى منها •

رابعا ـ مبادىء التخطيط فى قطاع الصحة :

التخطيط فى قطاع الصحة هو عملية جمع البيانات لوضع الاهداف والسياسات ، وكذلك وضع مستويات الاداء والانجاز لتوفير الخدمات العلاجية للمواطنين فى شكل برامج ومشروعات تستهدف بلوغ مستوى صحى معين له خصائص معينة للفرد والمجتمع •

مفاهيم التخطيط بقطاع الصحة :

١ ـ تجميع الحقائق والمعلومات الخاصة بالعلاج ، والمعالم الاساسية للنظم العلاجية التى تساعد على تحقيق نتائج وأهداف منشودة •

٢ ـ يمثل الوظيفة الادارية التى تضمن اختيار الاهداف والسياسات والاجراءات فى قطاع الخدمات الصحية من بين بدائل متعددة لها تؤثر على المشروعات الصحية •

٣ ـ يمثل العملية المرنة القابلة للتعديل كلما توافرت معلومات جديدة ، لان التخطيط عملية تتعلق بالمستقبل وتقوم على اساس الحقائق والمعلومات ، فكلما تغيرت هذه المعلومات تغير أسلوب الخطط وأهدافها •

٤ ـ التخطيط يعتمد على توافر البيانات الدقيقة •

٥ ـ يوفر الامكانيات الضرورية المطلوبة لكل الجهود التى تبذلها القوى العاملة فى قطاع الخدمات الصحية •

٦ ـ التخطيط فى قطاع الخدمات الصحية يختلف باختلاف المستوى الادارى •

٧ ـ التخطيط والرقابة على أداء العاملين مرتبطان معا ارتباطا وثيقا ، اذ لا يكون للادارة أن تباشر الرقابة على أى عمل غير مخطط من قبل •

٨ ـ توحيد المسميات والمفاهيم المستعملة فى الخدمات الصحية •

ومن المبادىء الاساسية للتخطيط فى قطاع الصحة ما يلى :

١ ـ يجب أن يكون التخطيط لعلاج الافراد حسب خطة علاجية •

٢ ـ يجب أن تشترك مجموعة من الافراد فى وضع الخطة العلاجية •

٣ ـ يجب أن يكون وضع الخطة العلاجية على أساس معلومات صحيحة •

٤ ـ يجب أن تشمل خطط العلاج على عدد من الاساليب المتعددة بدلا من أسلوب واحد •

٥ ـ يتوقف نجاح التخطيط كذلك على القدرة على التصرف على ضوء الحقائق لا على أساس التخمين .

٦ ـ يجب أن يشمل التخطيط على مستويات الاداء للخدمة العلاجية وعلى المستويات اللازمة لانجاز المشروعات العلاجية .

٧ ـ يجب أن يبدأ معه متابعة تنفيذ الخطط العلاجية وتقويمها .

٨ ـ يجب أن تنقسم مراحل التخطيط الى ثلاث مراحل أساسية :

ـ مرحلة الاعداد .

ـ مرحلة التنظيم .

ـ مرحلة المتابعة .

ومن مزايا التخطيط فى قطاع الصحة ما يلى :

١ ـ يفيد فى تنسيق الجهود بما يمكن من تحقيق الاهداف المطلوبة .

٢ ـ يمكن من توفير جزء كبير من الوقت الضائع بدون انتاج .

٣ ـ يؤدى الى اختصار الوقت اللازم لتحقيق الاهداف العلاجية .

٤ ـ يساعد فى استغلال الامكانيات المادية والبشرية لخدمة العلاج .

٥ ـ يقلل من تكاليف العمل وجهود الاداء .

٦ ـ يحدد الاعمال اللازمة للعلاج على أى صورة والاسباب التى تدعو اليه .

٧ ـ يحدد الاقسام والادارات التى يجب أن تقوم بالاعمال .

٨ ـ يحدد وقت الابتداء والانتهاء حسب خطة انجاز المشروعات العلاجية .

٩ — يحدد الاشخاص المسئولين عن الاداء فى الخدمات العلاجية حسب تخصصهم .

١٠ — يحدد مدى الحاجة الى المشروعات العلاجية ودرجة الاسبقية فى هذه الحاجة .

خامسا ـ معوقات الرعاية الصحية فى مصر :

١ — قصور الوعى الصحى بين جزء كبير من افراد الشعب ويساعد على ذلك انتشار الامية وقصور وسائل الثقافة الصحية .

٢ — هبوط مستوى خريجى كليات الطب بسبب سياسة الاعداد الكبيرة واحجامهم عن العمل بالريف لقصور الحوافز وهجرة كبار الاطباء الاخصائيين للخارج .

٣ — الحاجة الى رفع مستوى اداء الطاقات البشرية العاملة فى القطاع الصحى وخاصة الخدمات المساعدة من معاونى الصحة والمرضين ومساعدين المعامل والاشعة والطب الطبيعى والاسعاف والحاجة الى برامج لتدريبهم مع عمل نظم للحوافز .

٤ — الحاجة الى تطوير مفهوم الادارة الصحية وخاصة فى الاقاليم واجراء الابحاث الخاصة بما يتناسب مع ظروفنا ومجتمعنا فى مجال الادارة الصحية وخاصة على مستوى اداء الوحدات المختلفة وما يلزم لها من سلطات ادارية ومالية وعلمية .

٥ — الحاجة الى الاهتمام بالهندسة الصحية بالمستشفيات الصحية لضمان هبوط التكلفة مع رفع مستوى الخدمة .

٦ — وجود فاقد مادى لضعف الاشراف الجدى بالمستشفيات الصحية مع ضعف صيانة التجهيزات والاجهزة والمعدات الموجودة .

٧ — قلة الاهتمام باقتصاديات الصحة والتخطيط الصحى والحاجة الى ترغيب المتخصصين فى هذه الحالات وتوفير الحوافز المناسبة لهم .

٨ ـ احتياج قطاع الرعاية الصحية الى الاستفادة من الجهود الذاتية الشعبية الجادة والمؤثرة لتدعيم الخدمات الصحية .

٩ ـ الاحتياج الى توفير سبل الاطلاع للاطباء لاستمرار التحصيل ومتابعة كل تطور والتعرف على كل جديد عن طريق المجلات العلمية والدوريات ونتائج المؤتمرات .

١٠ ـ عدم العناية الكافية بتيسير لوازم البحث العلمى والتكنولوجى فى ميادين الرعاية الصحية واللازمة لزيادة العائد منها .

١١ ـ الاحتياج الى مزيد من برامج تقييم الخدمات الصحية الحالية لمعرفة مدى الاستفادة منها ومدى ملاءمتها للمواطنين .

١٢ ـ الانفجار السكانى وأثره على نواحى ومعدلات الخدمة الصحية .

١٣ ـ استمرار المعادلة الصعبة التى تؤدى الى زيادة التكلفة الاستثمارية بزيادة سنوات التنفيذ فى ظل الاعتمادات الاستثمارية المتاحة .

١٤ ـ ضعف التنسيق والتكامل فى الخدمات الصحية العلاجية بانواعها المختلفة والتى تقدمها مختلف الهيئات والجهات لتكون محصلة ذات مضمون اقتصادى .

١٥ ـ الحاجة الى تطوير النظرة الى الخدمات الصحية باعتبارها قطاعا مؤثرا على الانتاج ورفاهية الانسان المصرى بدلا من النظر اليها كقطاع له جوانبه الاستهلاكية الخدمية .

أسس الاستراتيجية الصحية :

على انه عند وضع أية استراتيجية أو سياسة صحية للدولة فانه يتعين أخذ العناصر التالية فى الاعتبار :

١ ـ الخدمة الصحية خدمة اساسية يجب توفير حد ادنى منها

لجميع المواطنين بأسلوب يضمن التكامل الاجتماعى وسلامة اقتصاديات الصحة •

٢ ــ الحالة الصحية للمواطنين والمشاكل الصحية السائدة والاولويات التى تفرض نفسها عند دراسة الحلول لهذه المشاكل •

٣ ــ حجم ونوعية الامكانيات البشرية والمادية المتاحة وامكانية تطويرها لزيادة الانتفاع بها •

٤ ــ نظم تقديم الخدمات الصحية فى البلاد وفاعليتها واقتصادياتها لتيسير توفير الخدمات للمواطنين ولتفادى الخلل الاقتصادى فى العمل المهنى •

٥ ــ توقعات النمو الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد بما فى ذلك النمو السكانى •

سادسا ــ الاهداف الاستراتيجية للرعاية الصحية فى مصر :

وفى اطار ما تقدم يمكن تحديد استراتيجية السياسة الصحية فى مصر كما يلى :

١ ــ تأكيد الاهتمام بأولوية الخدمات الوقائية التى تمثل معادلة استثمارية ناجحة اذا نظر اليها من واقع التكلفة والعائد أو التكلفة والفعالية حيث انها أبعد اثرا فى رفع المستوى الصحى العام لتغطيتها القطاع الاكبر من الشعب باقل تكلفة نسبيا مع مافى ذلك من منع حدوث الامراض المعدية واكتشافها المبكر مع حماية البلاد من الامراض الوافدة واكتشافها مع الاهتمام بتنمية الوعى الصحى بين المواطنين •

٢ ــ تدعيم وضع وامكانيات خدمات الطوارىء الصحية والرعاية الطبية العاجلة لحساسيتها البالغة وبما طرأ على مفهومها من تغييرات جذرية نتيجة للاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا الطبية تستوجب الاخذ بها انقاذا لارواح المواطنين فى الاوقات الصحية الحرجة وبما يتبع

تواجد الاسعاف والرعاية الطبية العاجلة فى الوقت المناسب — والمكان المناسب والشخص المناسب •

٣ — زيادة تأكيد أهمية شبكة الرعاية الصحية الاولية باعتبارها العمود الفقرى للخدمة الصحية الاساسية للمواطنين مع توفير امكانياتها فى الريف والحضر وهو الدور الذى اعترفت به المؤتمرات الصحية العالمية والذى يتعلق بكل النشاطات الصحية الاساسية التى تمس صحة المواطنين من رعاية الامومة والطفولة وتنظيم ورعاية الاسرة والصحة المدرسية واصلاح البيئة والتثقيف والتوعية الصحية والرعاية العلاجية الاولية مع الرعاية الصحية للانسان •

٤ — حتمية المعالجة الجادة للمشكلة السكانية من خلال المدخل الصحى لها باعتبارها مشكلة صحية فى المقام الاول علاوة على تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية والتى يمكن أن تشمل كل من الام والاطفال والاسرة والبيئة ونتائجها على معدلات الوفيات وتوقعات العمر وانتشار الامراض للوصول الى توازن بين النمو السكانى والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتاحة فى المستوى الاسرى القومى •

٥ — استمرار التوسع فى نشر مظلة التأمين الصحى تدريجيا لنقل قطاعات جديدة من العاملين والمواطنين مع دراسة تغطية أسر المنتفعين بالعلاج التأمينى استهدافا الى ان يكون العلاج التأمينى هو النظام السائد فى مصر بما يحققه من ارتفاع فى الخدمة العلاجية المقدمة وامكانيات حساباتها اقتصاديا •

٦ — التوسع فى مكافحة الامراض المتوطنة استهدافا لخفض معدلات انتشارها والاصابة بها مع التركيز على مكافحة البلهارسيا وامتداد هذه المكافحة جغرافيا فى مصر الوسطى والعليا والدلتا وتدعيم مكافحة الملاريا والفيلاريا وتوفير امكانياتهما ووحداتهما والقضاء على بؤر انتشارها اتقاء لاى اندلاع وبائى للملاريا فى وجود وسائل نقلها •

٧ ـ تدعيم مركز مصر العالمى بمنطقة الشرق الاوسط فى مكافحة الامراض المعدية والاوبئة بانتاج المصل والطعون ضد الامراض المختلفة ولتوفير مخزون استراتيجى منها لمواجهة أى احتمالات وذلك بتدعيم الدور البحثى والانتاجى لهيئة المستحضرات الحيوية واللقاحات ورفع مستوى انتاجها من حيث الكم والكيف منافسا المستويات العالمية المقررة مع انتاج اللقاحات الفيروسية الجديدة محلها والتى كانت تستورد من الخارج •

٨ ـ رفع كفاءة الخدمات العلاجية بصفتها واجهة الجهاز الصحى أمام المواطنين والتوصل الى معادلة متوازنة بالنسبة لاقتصادياتها وكفايتها وكما يشمل ذلك الخدمات العلاجية المجانية يشمل ايضا الخدمات التعاقدية أو مدفوعة الاجر فى مستشفيات المؤسسات العلاجية وكذلك نشاط القطاع الخاص بما يحقق التكامل الاجتماعى فى ميدان الخدمات الطبية تبعا لامكانيات المواطنين •

٩ ـ التكامل بين المستويات المختلفة للخدمة الصحية بدءا بالمستوى الاول وهو وحدات الرعاية الصحية الاساسية مع خدمات المستوى الثانى المتمثل فى خدمة الاخصائى فى العيادات الخارجية والاقسام الداخلية ثم المستويات الاعلى المتمثلة فى المعاهد التخصصية والبحثية والجامعية مع ما يستلزمه ذلك من استكمالشبكة وحدات الخدمة بالنسبة لكل مستوى وربطها بالمستويات التالية لها •

١٠ ـ تدعيم امكانيات قطاع الدواء ليظل الركيزة الاساسية لتوفير الدواء محليا مع تقليل حجم الفجوة الدوائية بين مصر والدول المتقدمة وزيادة القدرة التنافسية الخارجية والداخلية ويستلزم ذلك زيادة الاكتفاء الذاتى من الخامات الدوائية ومستلزمات الانتاج مع تدعيم انشطة الابحاث والتسويق وترشيد انمطة الاستهلاك الدوائى ليقترب من النمط العالمى وتوقعات زيادة متوسط تكلفة نصيب الفرد من الدواء الى الضعف فى نهاية الخطة الخمسية •

١١ — توفير الامكانيات الضرورية لتيسير الوسائل التعليمية والتدريبية بتطوير مستشفيات هيئة المستشفيات التعليمية ووضعها فى خدمة التعليم الطبى المختلفة مع تدعيم الامكانيات البحثية والتدريبية والعلمية لمعاهد الهيئة .

١٢ — استكمال تطوير جهاز الرقابة على الادوية المستورد منها والمحلى حماية لصحة المواطنين خصوصا تحت ظروف الانفتاح الدوائى مع تدعيم الامكانيات البحثية والتطبيقية فى هذا المجال .

١٣ — الاستفادة من المشروعات والمستويات أو القروض الاجنبية التى تتقدم لمختلف ميادين الخدمات الصحية أو الرعاية الصحية الحضرية ، السكان والخدمات الصحية الاولية — البحوث والخريطة الصحية — مكافحة الامراض المتوطنة — تدعيم الخدمات الصحية فى الريف — انتاج الامصال والطعون والمستحضرات الحيوية ... الخ .

١٤ — مركزية التخطيط والمتابعة والتقييم — كعامل ضرورى لتنسيق وتكامل خطة صحية شاملة مع لامركزية فى التنفيذ — مع مداولات لتنشيط معدلات الاداء .

١٥ — تنمية القوى العاملة فى الحقل الصحى :

— توفير احتياجات الخدمات الصحية الحكومية وغير الحكومية من مختلف فئات القوى العاملة الصحية والطبيعية والمساعدة الجيدة التعليم والتدريب وكذلك توفير احتياجات الدول الصديقة من هذه الفئات .

— حماية افراد المهن الطبية من أى خلل اقتصادى واجتماعى فى ممارسة المهنة .

— تنمية المهارات الادارية وفاعلية استخدام الامكانيات المتاحة ،

ولوضع الاستراتيجية السابق ذكرها موضع التنفيذ يراعى :

١ - تركيزالجهد على ما يمكن اتخاذه من المشروعات التى بدء فى تنفيذها من سنوات سابقة لامكان تشغيلها والاستفادة منها •

٢ - وضع أولويات التنفيذ لمشروعات ذات العائد الاقتصادى والخدمى السريع •

٣ - مواجهة نتائج المشكلة السكانية على نواحى الخدمة الصحية •

٤ - محاولة مواكبة التطور التكنولوجى فى مجالات الخدمة الطبية والاسعافية •

٥ - محاولة وقف التدهور فى الخدمة الصحية سواء من ناحية امكانياتها المادية بتطويرها أو احلالها أو ترميمها - او من ناحية معدلات ادائها أو مستويات الخدمة القائمة •

٦ - محاولة ايجاد التوازن فى المعادلة الصعبة التى تؤدى الى زيادة التكلفة الاستثمارية بزيادة سنوات التنفيذ للمشروعات فى ظل اعتمادات استثمارية محدودة وذلك بالتشغيل الجزئى والمرحلى للمشروعات المختلفة •

٧ - تنفيذ الارتباطات الدولية فى مجال المشروعات والبرامج الصحية طبقا للجداول الزمنية المتفق عليها •

٨ - الاهتمام بوسائل الاتصال الارضية والسلكية واللاسلكية بصفتها عصب ربط وتوصيل الخدمة الطبية والاشراف عليها •

٩ - ان يوضع فى الاعتبار تكامل الخدمات العلاجية بانواعها المختلفة والتى تقدمها مختلف الهيئات والجهات وذلك حتى تتكون محصلة ذات مضمون اقتصادى من جملة الخدمات التى يقدمها القطاع الحكومى ، القطاع العام ، والقطاع التأمينى ، القطاع الخاص مع تجنب وجود ازدواج فى الخدمات المتشابهة •

الهوامش والمراجع

(١) د٠ عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مطبعة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٦ ـ ١٠٠ ٠

(٢) د٠ عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ٠

(٣) د٠ محمد شلبى ، التخطيط الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم ٧٦٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٩ ٠

(٤) وزارة التخطيط ، الانسان المصرى ، المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤ ٠

(٥) د٠ مصطفى كمال حلمى ، دور التعليم والتدريب فى اطار الاستراتيجية الجديدة للتنمية من أجل مكافحة الفقر ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩ ـ ١٦ ٠

(٦) د٠ عبد المحسن جودة ، ادارة المنشآت المتخصصة ، كلية التجارة ، المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٠ ـ ١٥٤ ٠

المراجـــع العـــربية

التخطيط الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى ـ القاهرة ، مكتبة القـاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ ٠

ابراهيم العيسوى : أوجـــه الضعف فى نمـــط التنمية الراهـــن وعناصر استراتيجية بديلة (المؤتمـر الاقتصادى ١٩٨٢) المبـادىء والسياسات ، رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ ٠

احمد الخشاب : الطـــريق الصعب طريق التنمية ، مكتبة الوعى العـربى ١٩٦٦ ٠

الاهرام الاقتصادى : مؤشرات المعيشة فى مصر ص ٢٦ ـ ٢٧ عـدد ٦٨٠ (١٩٨٢) ٠

ابراهيم حلمى عبد الرحمن : متابعة دراسة الاستراتيجية العامة للتنمية : التدريب ورفع مستوى الاداء (المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٢) ٠ الاصلاح الاقتصادى : المبادىء والسياسات ، القاهرة ، رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ ٠

ابراهيم حلمى عبد الرحمن : مبادىء عامة فى التخطيط ، القاهرة ، لجنة التخطيط القومى ١٩٥٧ ٠

احمد دويدار : التخطيط ، الاقتصادى ، القاهرة مكتبة الانجلو ١٩٥٨ ٠

اسماعيل زكى محمد : الموازنات التخطيطية للخـــدمات الاجتمـاعية فى ج٠م٠ع٠ القاهرة،جامعة عين شمس ١٩٧٨ (رسالة ماجستير)٠

احمد كمال احمد : تنظيم المجتمع ـ مبادىء وأسس ونظريات ، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ ٠

جـــان تنبرجـن : ترجمة جلال امين « التخطيط المركزى » القـاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٦٧٠

حسين طه الفقير : استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية كمحور للتنمية مع التطبيق الميدانى على مشكلة الغذاء ، وتوزيعه فى الاقتصـاد المصرى ١٩٨٢ (ماجستير) جامعة القاهرة ١٩٨٢ ٠

حسين عمـــر : « التخطيط الاقتصادى » القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٧ ٠

روبرت الكسندر : ترجمة عمر القبانى ، «التخطيط والتنمية الاقتصادية»، القاهرة ، دار الكرنك ١٩٦٤ ٠

رمـــــزى زكى : البعد المفقـــود فى استراتيجية التنمية ص ٢٤ ـ ٢٥ ، الاهرام الاقتصادى عدد ٦٨٠ ، ١٩٨٢ .

سـناء الخـــولى : « التغير الاجتماعى والتحديث » دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ .

سعد الدين ابراهيم : الاطـــار السياسى والتنميـــة فى مصر . المبــادىء والسياسات . القاهرة رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ .

سمير حسن عبد العال : دور الشركات عابرة الجنسية فى دول العالم الثالث مع الاشارة للاقتصاد المصرى (ماجستير) جـــامعة الازهـــر للبنات ؛ ١٩٨٢ .

شارل بتلهيم : ترجمة اسماعيل صبرى عبدالله «التخطيط والتنمية»١٩٦٦ .

صلاح الدين الشريف : الاتجاهات العامة فى سياستى الانعاش والتخطيط الاجتماعى فى العـــالم (ترجمة) القــاهرة وزارة الشئون الاجتماعية .

صباح كامل رزق : تخطيط الرعـــاية الاجتمــاعية للفتيــات المنحرفات ، دراسة تطبيقية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٢ .

عبد الغنى سعيد : « حول نظرية التغـــير الاجتماعى » تاليف افيرت أ. هاجين ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

عبد الرحمن زكى ابراهيم : « مقدمة فى التنمية والتخطيط » . القاهرة ، ١٩٨٤ .

عبد الفتاح قنديل : « اقتصاديات التخطيط » القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨١ .

عــــلى لطفى : « التخطيط الاقتصادى » دراسة نظرية وتطبيقية القاهرة، المطبعة الكمالية ١٩٧٢ .

على لطفى : « تقرير عن الخطوط العريضة لمواجهة مشاكلنا الاقتصادية». الاصلاح الاقتصادى . المبادىء والسياسات . القاهرة ، رئاسة الجمهورية ، ١٩٨٢ .

عبد الحميد محمد القاضى : « دراسات فى التنمية والتخطيط الاقتصادى » الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٢ .

عبد الحميد محمد القاضى : « مقـــدمة فى التنمية والتخطيط » مطبعـة الوادى ، ١٩٨٢ .

عبد العزيز مختار ، والفاروق بسيونى : « التخطيط الاجتماعى » القاهرة جامعة حلوان ، ١٩٨٢ .

عمرو محى الدين : « التخلف والتنمية » القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ .

فؤاد مرسى : « التخلف والتنمية دراسة فى التطور الاقتصادى » القاهرة ، دار المستقبل العربى ١٩٨٢ .

فـــؤاد مرسى : « البعد الاجتماعى للمسألة الاقتصادية ص ٢٨ ـ ٣٠ . فى الاهرام الاقتصادى ع ٦٨٤ ، ١٩٨٢ .

محمد خميس الزوكة : « مقدمة فى التخطيط الاقليمى » دار الجـامعات المصرية ، ١٩٨٠ .

محمد سلطان أبو على : « التخطيط الاجتماعى وأساليبه » دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٠ .

محمد عاطف غيث « التغير الاجتماعى والتخطيط » ، القـــاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

محمد عبد اللطيف خفاجى : «دراسة لبعض معوقات التنمية الاقتصادية فى الريف المصرى » ، ١٩٨٢ (رسالة ماجستير) جـــامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

محمد طلعت عيسى : فلسفة التغير المخطط ، القـاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ .

يحيى حسن درويش : السياسة الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبـة القـاهرة الحديثة ، ١٩٦٢ .

المراجـــع الاجنبيـة

"Social Planning and Commanity Development"., Holland, Ministry of Cultural Affairs, 1967.

"Social Policy in Developing Countries". London, Arthur Livngstone, 1969.

Power. Poveri and Corporatism : The Political Sociology of Planning. London : The MacMillan Press Ltd., 1981.

Le Grand. Julian. The Economic of Social Problems. London Mac-Millan Press, 1984.

La Piere, Richard T. "Social Change" N. Y. MacGraw Hill, 1965.

Fedorowicz Z., "Financial Planning", Teaching Materials Advanced Course in National Economic Planning, Vol. 25, Warsaw 1977.

Fiszniewski E., "Consumption Planning", Teaching Paper Advanced Course in National Economic Planning, Vol. 18, Warsaw 1974.

Erwin Plichcinski, Michax Wolski, "Organizing The Process and Changes in Methods of Planning and Administration in Poland's Economy", Vol. 10 Warsaw 1970.

Lipinski E., "The Shaping of Needs", Culture and Society, Vol. XIV, Warsaw 1970.

Szwemberg K., "The Social Fund of Consumption", Pwe, Warsaw 1965.

Marek Kulczycki, Jan Plotrowski", Methods of Central Planning", Sgpis, Warsaw, 1980.

Ba!cerek, J. "Social Planning", Sgpis, Warsaw, 1980.

Krzysztof Porwit, "Methods and Techniques of Central Planning", Central School of Planning and Statistics in Warsaw. Warsaw 1977.

Bamblowski J. "Introduction to Economic Planning", Sgpis, Warsaw 1980.

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

نظام الموازنات التخطيطية

الباب الثانى

التنمية الاجتماعية بين المعوقات الاجتماعية والتجارب التخطيطية فى مصر

الفصل الأول

المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر

الفصل الثانى

تجربة التخطيط فى مصر

الباب الثالث

التخطيط للتقدم الاجتماعى

الفنية للطباعة والنشر
٤٨ شارع جوده - راس التين - الاسكندرية
تليفون ٨٠٣٢٥٠


Bibliotheca Alexandrina
0234816